

الإهداء

إلى:

- العزيزين الكريمين أمي و أبي
- أفراد عائلتي
- الأصدقاء و الأحباب
- جميع الأحرار في العالم
- كل أساتذتي في مختلف الأطوار
- إلى زوجتي و اولادي

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر له أولاً، الذي شرح لي صديقي، و يسر أمري، و أطلع
معدة من لساني، يفقه قولتي، ووفقني في إتمام هذا العمل المتواضع،
ملك الملوك به استعنت و عليه توكلت فهو خير معين
كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل: الأستاذ الدكتور مفتاح
طالع الذي قدم لي كل العون، و التوجيه و النصح و لم يبخل علي أبداً
في ذلك،

إلى كل من ساهم بمدي بالمساعدة و العون مثل الدكتور ناصر أمين
أحمد علي القباطي، والأستاذ طارق خاطر في سبيل إنجاز هذا العمل
المتواضع.

المستخلص:

تعبر السياسة الاقتصادية عن مجموعة من الاساليب والإجراءات والقرارات والتشريعات التي تصدرها الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية من خلال الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي ورفع مستويات التشغيل وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي من خلال التأثير في عدة عوامل يعتمد عليها الاقتصاد اهمها الاستثمار الاجنبي المباشر. وعلى هذا الأساس فقد تناولت الدراسة بشكل مفصل السياسات الاقتصادية، وهي السياسة النقدية، السياسة المالية، والسياسة التجارية، بالإضافة إلى وضع تصور شامل للإستثمار الأجنبي المباشر؛ من حيث أهميته ودور السياسة الاقتصادية في اجتذابه إلى البيئة اليمينية والمعوقات التي توجه الاستثمار في الدول النامية. كما عكست الدراسة واقع السياسات الاقتصادية اليمينية وعلاقتها بالاستثمار الاجنبي المباشر؛ حيث تم بناء نموذج رياضي للربط بين المتغيرات وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات التي شملها النموذج كالاتي:-

- ◆ توجد علاقة ايجابية دالة احصائيا بين الناتج المحلي الاجمالي وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.
 - ◆ توجد علاقة سلبية دالة احصائيا بين عجز الحساب الجاري وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.
 - ◆ توجد علاقة دالة احصائيا بين عجز الميزانية وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.
 - ◆ توجد علاقة دالة احصائيا بين سعر الفائدة على الاقراض وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر أي ان معدل سعر الفائدة اثر سلبا على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر خلال فترة الدراسة نتيجة لأن سعر الفائدة ظل خلال فترة الدراسة متذبذبا الذي اثر سلبا على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر
 - ◆ توجد علاقة ايجابية دالة احصائيا بين معدل التضخم وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك بفعل زيادة النمو في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي.
- وبشكل عام فإن سياسة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن يعتمد على الناتج المحلي الإجمالي، عجز الحساب الجاري، عجز الميزانية، سعر الفائدة، ومعدل التضخم وفقا للنموذج الخطي.
- الكلمات المفتاحية:** السياسات الاقتصادية، المالية، النقدية، التجارة الخارجية، الاستثمار، الأجنبي، المباشر، التضخم، اليمن.

Abstract:

The economic policy represents a groups of methods, procedures, decisions, and legislations issued by the state in order to regulate the economic life through the optimal usage of the available economic resources. This is done to increase the economic growth rates, the employment levels, and to achieve the internal and external equilibrium through affecting several factors that the economy depends on and among these essential factors is the Foreign Direct Investment (FDI). Based on this fact, the study tackles in detail the economic policies including monetary, fiscal, and trading policies. In addition, this study posits a comprehensive conception concerning the foreign direct investment and showing its importance, the role of economic policy in attracting this investment into the Yemeni environment, and showing the obstacles encountering implementing such investment in developing countries.

This study also demonstrates the reality of economic policies in Yemen and its relationship with the foreign direct investment. In this regard, a mathematical model was composed for obtaining the relationship among the study's different variables. The study reveals that there is a statistically significant positive relationships between the variables as follows:

- There is a statistically significant positive relationship between the Gross Domestic Product (GDP) and the flow of the foreign direct investment.
- There is a statistically significant negative relationship between the current accounting's deficit and the flow of the foreign direct investment.
- There is a statistically significant relationship between the budget's deficit and the flow of the foreign direct investment.
- There is a statistically significant relationship between the interest rate on lending and the flow of the foreign direct investment. This means that the interest rate negatively influences the foreign direct investment because of the fluctuation and instability that the interest rate shows during the period of conducting this study.
- There is a statistically significant positive relationship between the inflation rate and the flow of the foreign direct investment due to the growth of Gross Domestic Product (GDP) caused by non-oil resources.

In general and according to the linear mathematical postulated model, the flow policy of the Foreign Direct Investment (FDI) in Yemen depends on several variables including the Gross Domestic Product (GDP), current accounting's deficit, budget's deficit, interest rate, and the inflation rate.

Keywords: Economic policies, Fiscal policies, Monetary policies, External Trade, Foreign Direct Investment (FDI), Inflation, Yemen.

قائمة الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
1.3	التعديلات التي تحققت بشأن الأنظمة الوطنية للاستثمار	120
2.3	الطرق المستخدمة لتجميع إحصائيات الإستثمار الأجنبي المباشر	133
3.3	طرق تجميع بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية	134
4.3	الاستثمارات الكلية في الدول المتقدمة والنامية.	140
5.3	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.	153
6.3	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل عجز الحساب الجاري في دول جنوب أوروبا.	190
1.4	تطور الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي حسب القطاعات الاقتصادية في الفترة (1990-1994م)	201
2.4	تطور الواردات والاستثمارات بالأسعار الجارية في الفترة (1990-1994م)	203
3.4	المؤشرات الرئيسية لقياس مستوى المعيشة	204
4.4	تطور سعر تحويل الدولار إلى الريال في الفترة (1990-1994م)	205
5.4	تطور أسعار الصرف للريال اليمني مقابل الدولار في السوق الموازية للفترة (1990-1994م)	207
6.4	تطور ميزان المدفوعات بالأسعار الجارية في الفترة 1990-1994م	208
7.4	تطور أهم مؤشرات الموازنة العامة في السنوات 1990-1994م	209
8.4	تطور العرض النقدي في الفترة 1990-1994م	210
9.4	تطور الاحتياطيات الخارجية في الفترة (1990-1994م)	211
10.4	هيكل أسعار الفوائد في البنوك التجارية (النسبة المئوية في السنة)	214
11.4	تطور الناتج المحلي الإجمالي وفجوة الموارد المحلية خلال الفترة (1995-2004م)	218
12.4	تطور أسعار الصرف خلال الفترة 1996-2004م	224
13.4	تطور العجز في الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (1995-2004م)	226
14.4	تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترة (1995-2003)	229
15.4	تطور الموارد والاستخدامات بالاسعار الجارية في الفترة (1995-2003م)	230
16.4	تطور أهم المؤشرات قياسا بمستوى المعيشة في الفترة 1995م-2002م	231

233	تطور مؤشرات الموازنة العامة في السنوات (1995-2003م)	17.4
246	المسح النقدي للفترة 2005-2010	18.4
248	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة (2010/1990).	19.4
249	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2010/1995)	20.4
264	درجة المؤشر المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في اليمن.	21.4
274	مقارنة بين الصيغ الرياضية المختلفة لنماذج الانحدار	22.4
282	المتوسطات الحسابية السنوية وأقل قيمة وأعلى قيمة لكل مؤشر (متغير) لمتغيرات الدراسة	23.4
285	نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov Z لشرط التوزيع الطبيعي للبيانات.	24.4
286	نتائج اختبار دارون واتسون لعدم وجود ارتباط ذاتي للمتغيرات.	25.4
287	اختبار عدم وجود تداخل للمتغيرات المستقلة.	26.4
288	اختبار عدم وجود تضخم تباين بين المتغيرات المستقلة.	27.4
290	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين تصحيح الانحراف وكفاءة الاداء	28.4

قائمة الأشكال

الرقم	الموضوع	الصفحة
1.2	منحنى فليبس	76
1.3	إنضمام البلدان إلى منظمة التجارة العالمية بأعداد متزايدة	118
2.3	تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في دول الاتحاد الأوروبي والدول الحديثة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2009-2005.	174
3.3	تقييم معدل ضريبة الدخل المتعلقة بالشركات كنسبة من الدخل المحلي الإجمالي.	175
1.4	تطور النقود وشبه النقود خلال الفترة 2010-2005	245
2.4	قيم دوربن واتسون التي تشير إلى وجود أو غياب ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى، أو التي تجعل الاختبار غير محدد	277
3.4	الاستثمار الاجنبي المباشر من 2010-1995	283

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	الإهداء
II	الشكر والتقدير
III	الملخص باللغة العربية
IV	الملخص باللغة الإنجليزية
V	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة المحتويات

المقدمة العامة أ-ح

ب	إشكالية البحث
د	فرضيات البحث
د	أهمية البحث
هـ	أهداف البحث
هـ	أسباب اختيار الموضوع
هـ	الإطار الزمني والمكاني
و	المنهج المتبع
و	معوقات البحث
و	الدراسات السابقة
ي	هيكل الدراسة وتقسيماتها

الفصل الأول: السياسة الاقتصادية 1-52

2	التمهيد
3	المبحث الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية وأهدافها.
3	المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية
4	المطلب الثاني: أسس السياسة الاقتصادية

6	المطلب الثالث: أهداف السياسة الاقتصادية
9	المبحث الثاني: إطار السياسة الاقتصادية وعوامل نجاحها وأسباب فشلها في تحقيق أهدافها
9	المطلب الثاني: إطار السياسة الاقتصادية
10	المطلب الثاني: العوامل المساهمة في تبني سياسة اقتصادية ناجحة
15	المطلب الأول: أسباب فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها
17	المبحث الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية
17	المطلب الأول: خطوات السياسة الاقتصادية
20	المطلب الثاني: مفهوم السياسة المالية وأهدافها
33	المطلب الثالث: تأثير السياسة المالية على أهداف السياسة الاقتصادية
37	المطلب الرابع: مفهوم السياسة النقدية وأهدافها.
42	المطلب الخامس: السياسة التجارية
52	خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: أدوات السياسة النقدية والمالية والتجارية 53-101

54	التمهيد
55	المبحث الأول: أدوات السياستين المالية والنقدية
55	المطلب الأول: أدوات السياسة المالية.
66	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية.
74	المبحث الثاني: العلاقة بين السياسة النقدية والمالية
74	المطلب الأول: أهمية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية
78	المطلب الثاني: الآثار المترتبة على عدم وجود التنسيق بين السياسات
82	المطلب الثالث: الترابط بين السياسة المالية والنقدية
93	المبحث الثالث: أدوات واستراتيجية السياسة التجارية
93	المطلب الأول: أدوات السياسة التجارية.
95	المطلب الثاني: استراتيجيات السياسة التجارية.
101	خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر ودور السياسة الاقتصادية فيه

اجتذابه 103-192

- 103 التمهيد
- 104 **المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته وأثار اجتذابه**
- 104 **المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته**
- 112 **المطلب الثاني: الظروف المواتية لاجتذابه و ترقيته**
- 128 **المطلب الثالث: الطرق المستخدمة لتجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر**
- 136 **المبحث الثاني: تدفق الاستثمار ومعوقاته في الدول النامية والعربية**
- 136 **المطلب الأول: نصيب الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر**
- 137 **المطلب الثاني: العناصر المعيقة للاستثمار بالدول العربية**
- 139 **المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**
- 143 **المبحث الثالث: العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر، محدداته والنظريات المفسرة**
- 143 **المطلب الأول : العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر**
- 147 **المطلب الثاني: مؤسّسات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحدياتها على لدول المتخلفة في ظلّ العولمة**
- 152 **المطلب الثالث: محدّدات الاستثمار المباشر الأجنبي**
- 158 **المطلب الرابع: ايجابيات وسلبيات الإستثمار الأجنبي المباشر**
- 161 **المطلب الخامس : النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر**
- 171 **المبحث الرابع: دور السياسة الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**
- 171 **المطلب الأول. دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**
- 177 **المطلب الثاني. دور السياسة النقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**
- 184 **المطلب الثالث: دور السياسة التجارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**
- 192 **خلاصة الفصل الثالث**

الفصل الرابع: تطور الاقتصاد اليمني و السياسات الاقتصادية المتبعة

للفترة من (2010-95) و دورها في جذب الاستثمار. 194-295

- 194 التمهيد
- 195 المبحث الأول: مكونات الاقتصاد اليمني وبرنامج الإصلاح الاقتصادي.
- 195 المطلب الأول: هيكل الاقتصاد اليمني
- 200 المطلب الثاني: وضعية الاقتصاد اليمني قبل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي (1990-1994م).
- 217 المطلب الثالث: برنامج الإصلاحات الاقتصادية في الفترة 2004-95.
- 228 المطلب الرابع: نتائج تنفيذ برنامج الإصلاح على الأوضاع الاقتصادية
- 236 المبحث الثاني: السياسات الاقتصادية المتبعة منذ فترة الإصلاحات 2010-95.
- 236 المطلب الأول: السياسة المالية في فترة الإصلاح (2004-95)
- 238 المطلب الثاني: السياسة النقدية في فترة الإصلاحات (2004-95).
- 240 المطلب الثالث: سياسات القطاع الخارجي في الفترة (2004-95).
- 243 المطلب الرابع: السياسة الاقتصادية المتبعة في الفترة (2010-2005)
- 248 المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي في اليمن ودور السياسة الاقتصادية في جذبه
- 248 المطلب الأول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لليمن
- 253 المطلب الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط والغاز
- 258 المطلب الثالث: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة الحرة في عدن
- 262 المطلب الرابع: معايير تقويم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته في اليمن.
- 266 المطلب الخامس: دور السياسة الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 272 المبحث الرابع: دراسة قياسية لدور السياسة الاقتصادية اليمنية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر (2010-95).
- 272 المطلب الأول: منهجية البحث في القياس الاقتصادي.
- 273 المطلب الثاني: مواصفات نماذج الانحدار وصيغها الرياضية.
- 281 المطلب الثالث: بناء نموذج الدراسة وعرض وتحليل النتائج.
- 295 خلاصة الفصل الرابع

الخاتمة: 297-305

298

أولاً: النتائج

305

ثانياً: المقترحات والتوصيات

395

ثالثاً: أفاق البحث

206

306-325

قائمة المراجع

المقدمة العامة

المقدمة:

شهدت الاقتصادات النامية ومنذ بداية عقد الثمانينات تحولات مهمة في توجهات السياسات الاقتصادية، تمثلت في سعي تلك السياسات نحو زيادة درجات التحرر الاقتصادي وتعميق مستويات التكامل الاقتصادي مع الاقتصاد العالمي، فبدأت العديد من هذه الاقتصادات تتخلى تدريجياً عن السياسات الحمائية وسياسات تعويض الاستيراد، وتتحول نحو تبني سياسة تشجيع التصدير واتخاذ سياسات أكثر انفتاحاً في مجال السياسات المالية، والنقدية، والتجارة، والاستثمار، فأدخلت العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار، بهدف تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي، على الرغم من الإدراك بأن ذلك النوع من الاستثمار لا يشكل بديلاً عن كل من الاستثمار والادخار المحليين، بل هو مكمل له إلا أن هذا الاتجاه قد تعزز بعد تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية سواء من حيث كونه مصدراً مستقراً نسبياً للتمويل - مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الأجنبي - أو من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ونقل تكنولوجيات الإنتاج وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة، فضلاً عن دوره في رفع مستوى الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات والقدرات الابتكارية أو من حيث تطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية، وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية وتعميق وتوسيع الترابطات الإنتاجية وزيادة مستوى وفورات الحجم، ولكن هذا لا ينفي وجود بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية الضارة للاستثمار الأجنبي، والتي تظهر كنتيجة لإزاحة جزء مهم من المشاريع المحلية من عملية الإنتاج والاستثمار، وهنا يبرز دور السياسة الاقتصادية للدول في زيادة الاستثمار وتدفعه نحو الدول بمعدلات متطورة.

ونتيجة للوضع الذي عانى منه الاقتصاد اليمني من الاختلالات الهيكلية والإدارية وحاجاته الاقتصادية نتيجة اندماج نظامين لدولتين - النظام الاشتراكي في الجنوب والنظام الرأسمالي في الشمال في بداية التسعينات، وقد بلغت الصعوبات ذروتها في منتصف التسعينات حين وصلت الاختلالات الاقتصادية حداً يندر بعواقب وخيمة مما دفع إلى الإسراع ببدء برنامج الإصلاح الاقتصادي والإداري والمالي وإعادة تنظيم وهيكله القطاع المصرفي سواء في وحداته أو تفاعله مع حركة الاقتصاد الكلي في إطار آلية السوق الداخلية والاقتصاديات المالية والمصرفية الدولية، وقد زاد عمق مشاكل اقتصاد دولة الوحدة قيام الحرب اليمنية في منتصف التسعينات، بالإضافة إلى عدد من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية، والتي زادت من حجم الديون الخارجية، وهروب الاستثمارات،

وارتفاع العجز في ميزان المدفوعات، وانخفاض مستوى قيمة الريال اليمني مقابل الدولار، وارتفاع مستوى التضخم وخفض مستويات المعيشة للمواطن اليمني. ومن أجل ذلك كان لابد من برنامج إصلاح يستهدف إيقاف تدهور النمو والعجز والأسعار ومعالجة تلك الاختلالات، من خلال تبني سياسة مالية ونقدية صارمة تمثلت في السيطرة على معدل نمو العجز في الموازنة العامة والعرض النقدي وتحرير سعر الصرف، واستخدام تلك السياسة لأدواتها واتخاذ العديد من الإجراءات الهادفة إلى تحفيز الادخار والاستثمار.

ورغم الإصلاحات في السياسة الاقتصادية المتبعة في اليمن، إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي القادم إليها يبقى ضعيفاً بالمقارنة مع الدول الأخرى.

أولاً: إشكالية البحث:

تعتبر السياسة الاقتصادية عن مجموعة من الأساليب والإجراءات والقرارات والتشريعات التي تصدرها الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي ورفع مستويات التشغيل وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي من خلال التأثير في عدة عوامل يعتمد عليها الاقتصاد أهمها الاستثمار الأجنبي المباشر لذلك ادخلت اليمن العديد من التعديلات على القوانين المتعلقة بالاستثمار ورمت في مجملها إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية وجذبها وفق أسس وضوابط محددة لتغطية الاحتياجات التمويلية المحلية ونقل الخبرات المتطورة إلى هذه الأسواق كما أولت اهتماماً متتاماً لخلق بيئة أكثر مواءمة وجذباً للاستثمار الأجنبي المباشر

وبرغم ذلك لم تستقطب هذه الجهود سوى قدر ضئيل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ولم ترق إلى المستوى المأمول، وهو الإشكال الذي تسعى هذه الدراسة إلى بحثه وذلك من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور السياسة الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

ولتحليل مختلف جوانب هذه الإشكالية الرئيسية يمكن وضع التساؤلات والفرضيات الآتية:

1. ما المقصود بالسياسة الاقتصادية وأهدافها وأدواتها وأسباب فشلها في تحقيق هذه الاهداف؟ وهل توجد عوامل تساهم في تبني سياسة اقتصادية ناجحة؟.
2. هل يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لهيمنة الدول المستثمرة على الدول المضيفة أم أنه وسيلة تلجأ لاستضافته كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لمواجهة التحديات ومعالجة المشاكل الاقتصادية والسياسية؟

3. كيف كان وضع الهيكل الاقتصادي في الجمهورية اليمنية قبل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وبعده؟

4. ما هو دور السياسة الاقتصادية اليمنية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وهل يمكن تأطير متغيراتها في نموذج لقياس دورها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجمهورية اليمنية؟

فرضيات البحث:

1. السياسة الاقتصادية مجموعة من الإجراءات تتخذها الدولة لتحقيق اهدافها عبر أدوات مختلفة لتهيئة بيئة استثمارية ملائمة.
2. للاستثمار الاجنبي المباشر اثار اقتصادية ايجابية يمكن للدول المضيفة الاستفادة منها وتلعب السياسة الاقتصادية دوراً مهماً في اجتذابه.
3. يعاني الاقتصاد اليمني من مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية التي أسهمت في هروب رؤوس الاموال الاجنبية والمحلية.
4. لعبت السياسة الاقتصادية اليمنية دوراً إيجابياً وجوهرياً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجمهورية اليمنية خلال الفترة (95-2010).

ثانياً: أهمية البحث:

لقد أصبحت الحاجة الى السياسات الاقتصادية على الصعيد الوطني أكثر من ضرورة تفرضها حقيقة مسلم بها وهي انه ليس من الممكن في وقتنا المعاصر تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية تلقائياً دون وجود سياسة اقتصادية مرنة ومتوازنة ذات كفاءة جيدة تتلائم مع بيئة المتغيرات الاقتصادية المحيطة، وتسمح بخلق مناخ إستثماري ملائم لتطوير الإستثمار المحلي والأجنبي خاصة بما يؤدي إلى الإستفادة من الأساليب الإنتاجية الجديدة وكذا الخبرات والتكنولوجيات الحديثة في مختلف المجالات الإقتصادية.

وفي ضوء ذلك فإن هذه الدراسة على حد علم الباحث تتميز باشتغالها على دراسة متغيرات السياسة الاقتصادية وأثرها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجمهورية اليمنية، عبر تأطير متغرات كل من السياسة المالية، والنقدية، والسياسة التجارية في نموذج قياسي. وهي من الدراسات القليلة التي قامت بذلك في اليمن.

وعلى هذا الأساس سيتناول هذا البحث أهمية السياسة الاقتصادية ومدى الترابط بينها وبين الاستثمار الأجنبي المباشر حيث سنستعرض المراحل التي مربها الاقتصاد اليمني وكذا التطور في السياسات المالية و النقدية والتجارية وهل يصاحب هذه التطورات مايمثلها من تطور في استقرار مناخ الاستثمار.

ثالثاً: أهداف البحث:

يمكن تحديد أهداف البحث من خلال النقاط التالية:

- الوقوف على ماهية السياسة الاقتصادية ومكوناتها والعوامل التي تؤدي إلى بناء سياسة اقتصادية ناجحة.
- تناول أدوات السياسة المالية والنقدية والسياسة التجارية والتنسيق بينهما ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- الولوج إلى الاستثمار الأجنبي المباشر كظاهرة أثرت على هيكل الاقتصاد في الدول المتقدمة والنامية.
- تقديم لمحة مختصرة عن هيكل الاقتصاد اليمني والمراحل التي مر بها الاقتصاد قبل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وبعده.
- إبراز دور السياسة الاقتصادية وتأثيرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجمهورية اليمنية.

رابعاً: أسباب اختيار الموضوع:

- ميول الباحث للتعرف على مدى أهمية السياسات الاقتصادية الناجحة وتأثيرها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- عدم وجود دراسة في الجمهورية اليمنية على حد علم الباحث في شكل نموذج رياضي يربط علاقة السياسات الاقتصادية بالاستثمار الأجنبي المباشر.
- التعرف على معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن.
- انتماء الباحث إلى اليمن ومعايشته للمراحل الزمنية المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة، مما أدى إلى التعمق وبذل مزيداً من التحليل للظاهرة.

خامساً: الإطار الزمني والمكاني:

تم في هذا البحث تناول دور السياسة الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من للفترة الواقعة بين عامي 1995-2010 في الجمهورية اليمنية؛ حيث تم جمع البيانات من البنك المركزي، الجهاز المركز للإحصاء، البنك الدولي، وزارة المالية وقد تم استغراق فترة طويلة في جمع البيانات والتأكد من صحتها من مصادر مختلفة، ليتمكن الباحث من اختبار النموذج الرياضي الذي تم تصميمه للحصول على نتائج تشخص واقع تأثير متغيرات السياسة الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجمهورية اليمنية.

سادساً: المنهج المتبع والأدوات المستخدمة في البحث:

حتى يتم تناول ومناقشة الجانب النظري، والولوج في التعامل مع المتغيرات التي تم اعتمادها في النموذج في الفصل التطبيقي، سوف نعتمد في هذا البحث على :

- المنهج الوصفي التحليلي يعتمد على عرض وتحليل الآراء والأفكار التي قدمها الاقتصاديون في مجال السياسة الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر.
- أما الأدوات المستخدمة فهي الأساليب الإحصائية التي تعتمد على استخدام معامل الارتباط ومعادلات الانحدار الخطي المتعدد لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة قيد الدراسة.

سابعاً: معوقات البحث

- التضارب في البيانات الصادرة على المؤسسات المالية والتخطيطية.
- شحة والدراسات المتخصصة بالاقتصاد القياسي في اليمن .
- عدم التنسيق بين المركز والمحافظات فيما يخص البيانات الاقتصادية.
- صعوبة الحصول على المراجع بسبب الاضطرابات في جامعة صنعاء كمصدر من مصادر المعلومات .

ثامناً: الدراسات السابقة:

بحسب ما اطلع عليه الباحث من مصادر ومراجع علمية مختلفة تبين عدم وجود دراسة تناولت العلاقة القائمة بين السياسة الاقتصادية والإستثمار الأجنبي المباشر في اليمن، ولكن توجد دراسات تناولت إما مكونات السياسة الاقتصادية ؛ أي السياسة النقدية أو المالية أو التجارية بصفة منفردة

والاستثمار الأجنبي المباشر كذلك منفردا وعلاقتها بمتغيرات أخرى، ونذكر من أهم هذه الدراسات مايلي:

أولاً: الدراسات الأجنبية:

1. دراسة:

TamerRady, Ain-Shams ,”**Foreign Direct Investment And Growth: Theory, Evidence And Lessons For Egypt**”,*Journal Of International Business Research, Volume 11, Special Issue, Number 1, 2012*

توضح هذه الدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، حيث استعرضت النتائج النظرية والعملية على طبيعة هذه العلاقة وعلى محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، كما تم مراجعة الوضع الحالي والصعب للاستثمار الأجنبي المباشر لمصر في ضوء الثورة المصرية التي حدثت في الخامس والعشرين من يناير 2011. فقد أعادت النتائج التأكيد على حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحسن النمو، بالإضافة إلى حجم السوق، الانفتاح، رأس المال البشري، البنية التحتية، سعر الصرف، كفاءة القطاعات المالية، الدين الحكومي، معدلات النمو، الحكم الجيد، الجودة المؤسسية، الديمقراطية والاستقرار السياسي تمثل المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى ذلك فإن الإقتصاد المصري وجد أنه في حالة تدهور خطيرة مع تدفقات سلبية للاستثمار الأجنبي المباشر بسبب الوضع السياسي، ومن ناحية أخرى حتى إذا تحقق الاستقرار، فإن زيادة الدين العام، تراجع الاحتياطي وتوقف الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح يمكن أن يحد من التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر.

2. دراسة:

Rahim Quazi, “**Economic Freedom and Foreign Direct Investment in East Asia**”,*Journal of the Asia Pacific Economy Vol. 12, No. 3, August 2007*

لقد ولد الدور الهام المتزايد للاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الدول النامية إهتماماً بحثياً كبير بين الاقتصاديين، وهذه الدراسات والأدبيات قدمت العديد من المحددات للاستثمار الأجنبي المباشر في دراسة (رحيم كوزي) التي تم تنفيذها على سبع دول نامية في شرق آسيا (الصين، اندونيسيا، كوريا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورا، تايلند) خلال الفترة من 1995-2000، عبر نموذج شمل ستة محددات هي: الانفتاح الاقتصادي، حجم السوق، رأس المال البشري، التحرر المالي، جودة البنية التحتية، العائد على الاستثمار، الاستقرار السياسي، وقد خلصت الدراسة إلى أن المناخ الاستثمار

المحلي الجيد، وحجم السوق المحلي الكبير، والعائد على الاستثمار العالي، تعزز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة، بينما عدم الاستقرار السياسي يسبب العكس.
3. دراسة:

Salah T. Al-rawashdeh, Jaafar H. Nsour, Rafat S. Salameh, "Forecasting Foreign Direct Investment in Jordan for the Years (2011 -2030)", International Journal of Business and Management, Vol. 6, No. 10; October 2011.

هدفت الدراسة إلى توقع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن خلال السنوات من (2011-2030)، واتخذت الدراسة نموذج المعدل المؤثر المتكامل (Autoregressive Integrated Moving Average)، والذي يعتمد على تغطية البيانات للفترة من (1981-2010)، حيث وجد أن السلاسل الزمنية لمتغير (الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن مستقراً في مستوياته خلال الزمن، وأنه يعاني من جذر الوحدة (unit root)، واستخدمت الدراسة البرامج (Minitab, 14 and Eviews, 3.1) لتحليل البيانات والتوقع، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن الحجم الإجمالي المتوقع للاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الأردن سيبلغ (29207.06 مليون) تسعة وعشرون مليار وسبع مائة وسبعة ملايين دينار أردني تقريباً حتى عام 2030، بينما بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر (1479.096 مليون) أربعة عشر مليار وأربع مائة وتسعة وسبعون مليون دينار أردني تقريباً بمعدل نمو سنوي بلغ 3.22%، وأوصت الدراسة بأن هناك حاجة لتوفير بيئة مناسبة للاستثمار عن طريق توفير الحوافز والوسائل الضرورية للمستثمرين بعيداً عن البيروقراطية، بالإضافة إلى الحاجة إلى خطة إقتصادية شاملة، خصوصاً في أثار الأزمة المالية العالمية التي أثرت على العالم بما فيها الأردن.

5. تشخيص الوضع الحالي للاستثمار الأجنبي في بعض الاقتصادات العربية.

Abeer F.A. Al Abbadi, "Diagnosis of the Current Situation of Foreign Investment in some Arab Economies", International Management Review, Vol. 5 No. 2 2009

هدفت الدراسة إلى مراجعة تجارب كل من مصر، والأردن، واليمن في مجال جذب الاستثمار، وحجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول. حيث خلصت الدراسة إلى أن العوامل الاقتصادية، السياسية، والقانونية، بالإضافة إلى البيئة الإدارية تؤثر على عملية جذب الاستثمارات الإذنبية المباشر بالإضافة إلى الاستثمارات غير المباشرة في الدول السابقة الذكر، بينما تمثل البنية التحتية في مصر البعد المؤثر على عملية جذب الإستثمارات. كما أشارت النتائج أن معظم الشركات الأجنبية مترددة في الاستثمار بسبب التذبذب في معدل سعر

صرف العملة في الدول المضيفة، والتي أثرت سلبياً ومعيق للاستثمارات. ومن ناحية أخرى فإن القوانين الحالية المفروضة على المستثمرين الأجانب عند تأسيس مشاريع الإستثمار عامل مؤثر على في جذب الأستثمار الأجنبي. بالإضافة إلى أن الدول العربية ما تزال تمتلك إجراءات جمركية قوية، بينما حوافز والإعفاءات ضريبية الضريبية تمثل عوامل مهمة يجب أن تؤخذ في الاعتبار من أجل تشجيع الشركات الأجنبية.

ثانياً: الدراسات العربية.

1. عنوان الدراسة: دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية حالة اليمن، احمد الجلال، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003م.

أوضحت الدراسة نجاح السياسات النقدية والمالية في محاربة التضخم والاختلالات الناجمة عن اتساع قيمة فجوة الموارد المحلية ونظراً للتحسن في قيمة الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي نتيجة التحسن في أسعار تصدير النفط وارتفاع حصة الحكومة في اجمالي الصادرات النفطية، بالإضافة الى انخفاض معدلات الاستهلاك النهائي الكلي مما ترتب عليه تحقيق مدخرات محلية موجبة أدت الى انخفاض الموارد المحلية.

2. عنوان الدراسة: "اتجاهات اصلاح السياسة المالية في الاقتصاد اليمني"، عبدة مدهش، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة حلب كلية الاقتصاد، سوريا، 2008م.

ركزت هذه الدراسة على علاقة السياسة المالية بالوضع الاقتصادي حيث أكدت الدراسة على ضرورة تشخيص الاختلالات الاقتصادية قبل عام 95م، وما ترتب عليها من أوضاع تؤثر في عمل السياسة المالية، كما هو الحال، بالنسبة لوضع المديونية والتضخم، وارتفاع اسعار الفائدة وتفاقم عجز الموازنة العامة، وعجز ميزان المدفوعات وفي الوقت نفسه فان السياسة المالية تأتي انعكاساً لاختلال الهيكل الاقتصادي وبالتالي فان التشخيص الدقيق لتلك الاختلالات من الأهمية بمكان لتحديد مجال تأثير السياسة المالية في توجيه الموارد الاقتصادية بغية معالجة الاختلالات الاقتصادية.

3. عنوان الدراسة: "دور السياسة المالية في جذب الأستثمار الأجنبي المباشر- دراسة بعض دول المغرب العربي"، سالكي سعاد، أطروحة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بالقائد، 2010-2011.

هدفت الدراسة إلى تحديد مفاهيم الأستثمار الأجنبي المباشر ومعرفة المناخ الملائم لجلبه، بالإضافة إلى تصليط الضوء على السياسة المالية و أهميتها ومدى مساهمتها في جلب

الاستثمار الأجنبي المباشر. فركزت على مقارنة السياسات المالية لبعض دول المغرب العربي والاستفادة من تجاربها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين السياسة المالية ومناخ الاستثمار علاقة مهمة لا بد من التوصل إلى نسجها فمن خلال الإنفاق العام يمكن تهيئة البنى التحتية وتجهيزها لاستقبال الاستثمار، بالإضافة إلى وضع سياسة ضريبية تعري المستثمرين. فكانت السياسة المالية في الجزائر غير رشيدة بالقدر الكافي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن الحوافز لضريبية التي منحتها الجزائر للمستثمر الأجنبي لم تجدي نفعاً. إلا أن السياسة المالية في تونس ذات جدوى في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن الحوافز الضريبية التي تقدمها السياسة الضريبية للاستثمار الأجنبي المباشر هي الأفضل إذا ما قورنت بما تقدمه الجزائر.

تاسعاً: هيكل الدراسة وتقسيماتها:

تم تقسيم هذه الأطروحة إلى خمسة فصول رتبته كالآتي:

الفصل الأول: تناولنا في هذا الفصل السياسة الاقتصادية مفهومها وأهدافها وأدواتها، وأسباب فشلها في تحقيق أهدافها، كما تم التطرق إلى العوامل المساهمة في تبني سياسة اقتصادية ناجحة، وأخيراً تم الوقوف على أذرع السياسة الاقتصادية الثلاثة والمتمثلة بالسياسة المالية، والسياسة النقدية، والسياسة التجارية بالتفصيل.

الفصل الثاني: سيتم تناول ضمن حدود هذا الفصل ادوات السياسة المالية، السياسية النقدية، بالإضافة إلى ادوات واستراتيجيات السياسة التجارية، كما سيتم مناقشة العلاقة بين السياسة المالية والنقدية في ظل المفهوم الواسع للسياسة الاقتصادية.

الفصل الثالث: ضمن هذا الفصل سيتم تناول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته وأثار اجتذابه، وتدفق الاستثمار ومعوقاته في الدول النامية والعربية، إلى جانب تناول المؤشرات والأفاق للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، بالإضافة إلى قضايا العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر المحددات والنظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمار، وأخيراً سيتم تناول دور السياسة الاقتصادية وأثرها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الرابع: خلال هذا الفصل سيتم تناول التطورات الاقتصادية الكلية على المستوى العربي، مكونات الاقتصاد اليمني المتمثلة في هيكل الاقتصاد اليمني، حالة الاقتصاد اليمني قبل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، نتائج تنفيذ برنامج الإصلاح

الاقتصادي، بالإضافة إلى تناول الإنجازات على صعيد سياسات الاقتصاد الكلي السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة التجارية، وسيتم التطرق إلى السياسة الاقتصادية وعلاقتها بالاقتصاد اليمني. كما سيتم التطرق إلى الاستثمار الأجنبي في اليمن، خلال مرحلة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي للمدة (95-2000م)، مرحلة ما بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي للمدة (2001-2010). وسيتم تناول الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط والغاز، بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة الحرة في عدن، كما سنتطرق إلى أثر السياسة الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي، وأخيراً سيتم تقديم دراسة قياسية لدور السياسة الاقتصادية اليمنية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وختماً البحث نتائج البحث واختبار الفرضيات ثم المقترحات وآفاق البحث.

الفصل الأول: السياسة الاقتصادية

تمهيد

دفعت الضرورة الدول لى تبني سياسات اقتصادية سليمة تتلاءم وجميع المتغيرات الاقتصادية، تستخدمها الدولة لتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية محددة، مستخدمة عدد من السياسات الاقتصادية والاسس التي تقوم عليها تلك السياسات، والتي بدونها لا تستطيع الدولة أن تسير بالاقتصاد القومي نحو تحقيق الأهداف المنشودة بحسب أولوياتها، والتي يتحدد على أساسها هيكل كل سياسة اقتصادية، بما فيها القدرة على التعامل مع الاهداف المتناقضة، وصولاً إلى المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية والتي يمكن أن تجميع كل القواعد التي تحكم السلطة العامة، وهي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية، والابتعاد عن المعنى الضيق للسياسة الاقتصادية، معتمدة على عدد من العوامل التي توفر الظروف المناسبة والضرورية للمساهمة في إنعاش الاقتصاد، والسياسة الاقتصادية تضم في شكلها الواسع ثلاثة مكونات أساسية تتمثل في كل من السياسة المالية، والسياسة النقدية، والسياسة التجارية. فالسياسة المالية تمثل سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، بالإضافة إلى تحيد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي، أما السياسة النقدية فتمثل السياسة التي تعمل من خلالها المؤسسة النقدية المركزيو في الدولة على عرض النقود، وتحديد سعر الفائدة، والتدخل في سوق المال للتأثير في سلوك خلق النقود لمؤسسات القرض والتمويل، فيما تعمل التجارة الخارجية تحت قاعدة حرية التجارة كقاعدة عامة تتدخل عبرها الحكومات في حرية تدفق السلع والخدمات، ومواجهة الضغوط المفروضة من مجموعة من التشريعين وصانعي القرار، في سبيل وضع الإجراءات التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم الفائدة، فالمجتمعات لا يمكن أن تدخل في تجارة إذا لم تستفد منها. بالإضافة إلى أهداف أخرى ليست أقل أهمية تتمثل في معالجة ارتفاع مستويات البطالة والفساد والتضخم، ومعالجة انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض مستويات المعيشة لغالبية السكان. وسيتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية وأهدافها.

المبحث الثاني: إطار السياسة الاقتصادية وعوامل نجاحها وأسباب فشلها في تحقيق أهدافها

المبحث الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية وأهدافها وأدواتها.

سينكون هذا المبحث من ثلاثة مطالب نتحدث فيها عن مفهوم السياسة الاقتصادية و أسس السياسة الاقتصادية بالإضافة إلى أهدافها.

المطلب الأول : مفهوم السياسة الاقتصادية

ويمكن لنا توضيح معنى و مفهوم السياسة الاقتصادية من خلال الآتي :

1. مفهوم السياسة الاقتصادية: يرى xavier greffe أنّ السياسة الاقتصادية هي الاتجاه الذي تقرر فيه الدولة زيادة العجز التوازني للمحافظة على التشغيل ووضع معايير لارتفاع الأسعار والمدخيل والتقليل من التضخم ودعم الصادرات.¹

أما (عبد المطلب عبد المجيد) فيعرف السياسة الاقتصادية بأنها: «مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية محددة»²

2. أنواع السياسات الاقتصادية: هناك عدة أنواع من السياسات الاقتصادية والدولة لها إتباع أحد هذه السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق جملة من المتطلبات التي تراها مناسبة. وهذه السياسات هي:

- سياسة الضبط: وهي تتعلق بالمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم على للمحافظة على توازن ميزان المدفوعات واستقرار العملة والبحث عن التوظيف الكامل لها، وهذا بمفهومها الضيق، أما بمفهومها الواسع فهي تلك التصرفات الواسعة بهدف المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه للتخفيف من الضغوطات الإجتماعية.
- سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي: وتهدف إلى تكييف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب، وتتميز بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة، أي تفضيل التوازن الخارجي كعامل محفز؛ كالنشاط الاقتصادي والتشغيل.

¹.xavier Greff, L 'économie des politiques publiques dolary. Paris 1983,P08.

².عبد المجيد عبد المطلب: السياسات الاقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي: تحليل كمي،مجموعة النيل العربية، مصر، القاهرة 2003 ،ص5.

• **سياسة الانكماش:** وهي سياسة تهدف إلى التقليل من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الإقتطاعات الإجبارية على الدخل وتجميد الأجور ومراقبة الكتلة النقدية .

• **سياسة الإنعاش:** وتهدف إلى إعادة إطلاق الآلة إطلاقاً متوازناً مستخدماً العجز المتوازي، من أجل تحفيز الاستثمار والأجور والإستهلاك، وتسهيلات القرض، وهي ميكانيزمات من الفكر الكنزري. إذا فالسياسة الاقتصادية السليمة هي التي تسعى إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال التخطيط السليم لاستخدام الموارد المادية والبشرية مع الأخذ بعين الإعتبار استقرار مستوى الأسعار، وذلك لدفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام .

المطلب الثاني: أسس السياسة الاقتصادية

عند وضع السياسة الاقتصادية لأي دولة لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار الأسس التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، والتي بدونها لا تستطيع أن تسير بالاقتصاد القومي نحو تحقيق الأهداف المنشودة، وتتمحور أهم الأسس بما يلي:¹

1. الواقعية: عند التخطيط لأي سياسة اقتصادية لا بد من مراعاة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع، فالموائمة بين الأهداف المراد تحقيقها والإمكانات المتاحة تعد أمراً ضرورياً لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المخططة.

فتحديد أهداف -للسياسة الاقتصادية المخططة- تفوق الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة والمحتملة يحول دون تحقيق هذه الأهداف، وبالتالي يحول دون تنفيذ السياسة الاقتصادية، كما أن تحديد أهداف -للسياسة الاقتصادية المخططة- أقل من الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة والمحتملة يؤدي إلى قصور في عمل السياسية الاقتصادية المخططة، وبالتالي بقاء جزء من الموارد الاقتصادية معطلة، مما ينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني.²

كما أن تحديد أهداف غير واقعية يقترن بالضرورة اختيار وسائل غير واقعية لا يسمح الواقع باستخدامها مما يجعل عملية تنفيذ السياسة الاقتصادية المخططة غير ممكن.³

¹ سليمان، سلوى على، "السياسة الاقتصادية" وكالة المطبوعات، الكويت، 1973، ص 71

² عويس، منى الأفندي، "التخطيط للتنمية الإجتماعية" دار النهضة المصرية، القاهرة 1997، ص 65.

³ عبد الله عقيل جاسم، "المدخل إلى التخطيط الإقتصادي" الجامعة المفتوحة، طرابلس 1997، ص 34.

2. التنسيق :

عند تصميم السياسة الاقتصادية قد يحدث العديد من التناقضات وخاصة إذا لم تدرس بدقة كبيرة، لذلك يعني التنسيق أن تكون السياسة الاقتصادية المخططة متكاملة ومتناسقة تناسقا مبررا علمياً، سواء كان في ما بين الأهداف أو فيما بين الوسائل المستخدمة لتحقيق الأهداف، أو فيما بين الأهداف والوسائل معاً¹.

فعدم تطبيق مبدأ التنسيق يؤدي إلى المزيد من التعارض بين الأهداف والوسائل، كأن يكون من الأهداف السياسية الاقتصادية المخططة رفع مستويات العمالة واستخدام أساليب إنتاجية متطورة، وكذلك كأن يقوم البنك المركزي برفع سعر الفائدة لمكافحة التضخم، بينما نجد السلطة المالية تحقق عجزاً في الموازنة العامة السنوية².

لذلك تطوير الاقتصاد الوطني، وزيادة معدلات النمو الإقتصادي تتطلب الأخذ بمبدأ التنسيق ووضع النسب الصحيحة بين جميع المتغيرات الاقتصادية (الإنتاج والإستهلاك)، (الإدخار والإستثمار)، (الأجور والأسعار)، (العمالة المتاحة ومتطلبات الإقتصاد الوطني من العمالة)³.

3. وضع الأهداف حسب أولويتها:

من الطبيعي أن يكون لكل سياسة اقتصادية في أي دولة كانت أهداف رئيسية وأهداف فرعية، وحتى الأهداف الرئيسية لكل منها أولوية في التنفيذ بناء على المعطيات الاقتصادية الموجودة، أو التي قد تحدث خلال فترة تنفيذ السياسة. فالأهداف الرئيسية لأية سياسة اقتصادية قد تكون أهدافاً شاملة؛ مثل تحقيق معدل مرتفع من النمو الإقتصادي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وتحقيق الاستقرار الإقتصادي، أما الأهداف الفرعية فهي الأهداف التي يمكن أن تعمل كوسائل لتحقيق واحد أو أكثر من الأهداف الرئيسية، وبناءً عليه يتحدد أيضاً هيكل السياسة الاقتصادية⁴.

¹ عريقات، حربي محمد، "مقدمة في التنمية والتخطيط الإقتصادي" دار زهران ، عمان ، 1997، ص 149.

² عبد الله عقيل جاسم ، مرجع سابق، ص 37.

³ عريقات، حربي محمد، مرجع سابق، ص 150.

⁴ عبد الحميد عبد المطلب ، "السياسات الاقتصادية: تحليل كلي"، مكتبة زهران الشرق ، القاهرة ، 1997، ص 82.

4. **المرونة:** يعني مبدأ المرونة قابلية السياسة المخططة للتعديل سواء كان ذلك بسبب ظهور خلل في تصميم السياسة الاقتصادية¹.

إلا أن مبدأ المرونة يجب أن يكون مبررا بمتطلبات ضرورية تستدعي اللجوء إليه وبالتالي ألا يكون إطارا لعدم تنفيذ سياسة اقتصادية مخططة².

5. **الشمول:** يتطلب تصميم السياسة الاقتصادية على المستوى القومي أن تشمل جميع القطاعات الاقتصادية: (الزراعة، الصناعة، البناء، الخدمات...) وجميع المتغيرات الاقتصادية (الإنتاج، الإستهلاك، الادخار، الاستثمار، الأجور... الخ) لأن الإقتصاد القومي وحدة مترابطة ومتكاملة لا يمكن تخطيط جزء منه وإهمال الأجزاء الأخرى³. وكذلك لا بد أن تشمل جميع أقاليم الدولة بتقليل درجة التفاوت بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية ولتحقيق الاستخدام الأمثل بغية رفع معدلات النمو الإقتصادي وتحسين مستوى المعيشة لجميع السكان.

المطلب الثالث: أهداف السياسة الاقتصادية

لقد أصبحت الحاجة إلى سياسات اقتصادية تحقق الأهداف من وراء تبنيها لمعالجة ارتفاع مستويات البطالة والكساد والتضخم والتوازن الخارجي والنمو الإقتصادي والعدالة في التوزيع⁴.

ويمكن توضيح هذه الأهداف فيما يلي⁵:

1. رفع مستوى التشغيل:

تهدف السياسة الاقتصادية في جميع الدول المتقدمة إلى الوصول إلى مستويات قريبة من مستويات التشغيل الكامل، لأن تحقيق التشغيل الكامل يبقى هدفا نظريا من الصعب الوصول إليه على الصعيد التطبيقي، سواء كان ذلك على صعيد الموارد البشرية، حيث تعمل على رفع مستوى العمالة إلى أعلى المستويات والحد من البطالة لما لها من آثار سيئة على الإقتصاد القومي.

¹ عجمية، محمد عبد العزيز وآخرون، "مقدمة في التنمية والتخطيط"، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 26.

² عبد الله عقيل جاسم، مرجع سابق، ص 37

³ يونس محمود، "محاضرات التخطيط الإقتصادي" الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص 50.

⁴ إبراهيم موسى، "السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة"، دار المنهل اللبناني بيروت، 1998، ص 25.

⁵ حوارتي، جيمس، "الإقتصاد الكلي" الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ الرياض، 1999، ص 199.

أما على صعيد الموارد المادية، حيث تعمل على استخدام جميع الطاقات المتاحة في المجتمع وتوزيعها بالشكل الأمثل على مختلف القطاعات الإنتاجية بما يحقق أعلى إنتاجية ممكنة لعناصر الإنتاج. أما في الدول المتخلفة التي تتميز بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي نتيجة سوء استخدام الموارد (المادية والبشرية) المتاحة فإن الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية سيتجلى في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

2. الاستقرار الاقتصادي:

يعتبر تحقيق الاستقرار الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية، سواء كان ذلك في الدول المتقدمة أم في الدول المتخلفة، حيث يرتبط النمو الاقتصادي باستقرار التوازن الإقتصادي القومي، أي أن الاستقرار الإقتصادي لا يعني الجمود في الإقتصاد القومي وإنما تدخل الدولة للحيلولة دون حدوث في الأزمات الاقتصادية، وللتخفيف من آثارها ان حدثت، وعندما يتحقق الاستقرار الاقتصادي تكون السياسة الاقتصادية قد حققت هدفين معاً¹، هما تفادي بطالة الموارد البشرية والمادية عند الإنكماش الإقتصادي، والعمل على تجنب حدوث ارتفاعات تضخمية في مستويات الأسعار عند مرحلة الرواج الإقتصادي لما يحدث من آثار ضارة على الإقتصاد القومي برمته.

3- التوازن الخارجي:

يعد تحقيق التوازن الخارجي من أهم أهداف السياسة الاقتصادية في جميع الأنظمة الاقتصادية، سواء كانت متقدمة أم متخلفة. إلا أن لهذا الهدف أهمية خاصة في الدول المتخلفة نظراً لضعف هيكلها الإنتاجية، فإنها تسعى لزيادة الاستيراد لتلبية حاجات السكان ولتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، وبما أن صادرات الدول المتخلفة تتركز بشكل أساسي على صادرات المواد الأولية، فإن القطع الأجنبي المتحصل عليه من هذه الصادرات لا يكفي لتسديد قيمة المستوردات، مما يعني أن الميزان التجاري لهذه الدول في حالة عجز دائم.

وللخروج من هذا المأزق اتجهت الدول المتخلفة إلى الاقتراض من الدول المتقدمة بشكل كبير الأمر الذي أدى إلى ظهور أزمة المديونية الخارجية نحو الدول المتقدمة، حيث تجاوزت نسبة أعباء الديون التي تدفعها الدول المتخلفة حجم الديون الجديدة التي تحصل عليها²، وبذلك تفاقمت أزمة المديونية الخارجية للدول المتخلفة حيث انخفضت

¹. خضير حسن، أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والإفريقية "مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2002، ص 39

². عناية، غازي حسين "التضخم المالي" مؤسسة شباب اليوم، الإسكندرية، 2000، ص 119.

قدرتها على الاستيراد وارتفعت معدلات التضخم والبطالة وانخفضت معدلات الادخار والإستثمار، فالسياسة الاقتصادية السليمة هي التي تسعى لتحقيق التوازن الخارجي من خلال ما تقوم به من مراقبة الأوضاع الاقتصادية ووضع الحلول البديلة والمناسبة لمعالجة الإختلالات الناتجة عن الأوضاع الطارئة.

4- النمو الإقتصادي والعدالة في التوزيع:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل القومي، ويميز الاقتصاديون عادة بين نوعين للنمو: نمو شامل ونمو كثيف، حيث يتحقق النمو الإقتصادي الشامل عندما تحقق دولة ما نموا اقتصاديا واسعا يزيد معها نصيب الفرد من الدخل القومي. كما لا بد من التمييز بين النمو الذي لا يمس البنية العقلية والاجتماعية والتقنية وبين التنمية التي تفترض تعديل هذه البنية وتكاملها¹.

لذلك تسعى السياسات الاقتصادية على اختلاف الأنظمة الاقتصادية لتحقيق المزيد من النمو الإقتصادي والى تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي سواء كان ذلك بين الطبقات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع، أو في توزيع الدخل القومي بين المناطق والقطاعات الاقتصادية المختلفة على الرغم من أن تعبير (العدالة في توزيع الدخل القومي) تعبيرا فضفاضا يتفاوت من نظام اقتصادي إلى آخر، وبالتالي من سياسة اقتصادية إلى أخرى، إلا انه يمكن القول بصفة عامة أن تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي تقتضي تقليل التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة².

¹ مرعشلي محمد "واقع السياسة الإقتصادية الدولية المعاصرة" المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت 1987م، ص 14.

² ابراهيم نعمة الله نجيب، "أسس علم الإقتصاد" مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 2000م، ص 387.

المبحث الثاني: إطار السياسة الاقتصادية وعوامل نجاحها وأسباب فشلها في تحقيق أهدافها

سنتحدث في هذا المبحث عن إطار السياسة الاقتصادية، عوامل نجاحها، وأسباب فشلها في تحقيق أهدافها.

المطلب الأول: إطار السياسة الاقتصادية

لقد دأب الباحثون الإقتصاديون على دراسة السياسة الاقتصادية من خلال مكونات هذه السياسة في شكل موضوعات مستقلة عن بعضها البعض مثل¹: السياسة النقدية، السياسة المالية، سياسة الأجور... الخ، ممّا قد يؤدي إلى تعارض أهداف وأدوات هذه السياسات، أو قد يتم التركيز على فعالية إحدى هذه السياسات وإهمال البقية وهذا ما تعاني منه اقتصاديات الدول المتخلفة .

لذلك يتطلب إعداد السياسات الاقتصادية في جميع الأنظمة الاقتصادية جهوداً غير عادية، إذ على واضعي هذه السياسات الإلمام بالنظريات الاقتصادية وبجميع القواعد والقوانين الاقتصادية، الإطلاع على تجارب الآخرين، كما عليهم تحديد الأهداف الرئيسية و الثانوية بدقة كبيرة وتحديد الأدوات الكفيلة بتنفيذ هذه السياسات، كما ينبغي على السياسات الاقتصادية أن لا تقف عند حد معالجة المشكلات الاقتصادية الراهنة بل عليها أن تتخطاها لوضع الخطط المستقبلية واتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة بتنظيم الحياة الاقتصادية .

فالإطار العام لأية سياسة اقتصادية في أي نظام اقتصادي يتكون من² :

1. مجموعة الأسس التي على أساسها تقوم السياسة الاقتصادية .

2. الأهداف الرئيسية والثانوية للسياسات الاقتصادية.

3. أدوات السياسة الاقتصادية.

¹. إبراهيم موسى، السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة، دار المنهل اللبناني، بيروت 1998، ص25.

². أحمد شاكر، مرجع سابق، ص 21.

المطلب الثاني: العوامل المساهمة في تبني سياسة اقتصادية ناجحة
 سنتحدث في هذا المطلب عن أهم العوامل التي تساهم في إنجاح السياسة الاقتصادية،
 وتوصل البلاد إلى بر الأمان، فتوفر الظروف الضرورية للمساهمة لإنعاش الإقتصاد الوطني
 وهذه العوامل سنذكرها في المطالب التالية.

أولاً : الموارد البشرية

إن المورد البشري أساساً يلعب دوراً كبيراً في التنمية، فهو يحدد قيمة الدولة ومكانتها
 المهمة، ولذلك اعتبر من بين العوامل الأساسية التي بواسطتها يمكن تحقيق شروط سياسية
 اقتصادية هادفة مبنية على أساس تفعيل دور هذا العنصر وإحيائه وتنمية قدراته، فالبلدان
 المتقدمة انتبهت لهذا العامل المؤثر في التنمية والفاعل فيها، ولذلك فإن الاهتمام بالموارد
 البشرية ورعايتها يعد أهم ظاهرة تشغل بال المسؤولين.

أ. تعريف الموارد البشرية.

إنّ هناك كتاب ومفكرين أعطوا تعريفات عدة للمورد البشري، حيث يرى أصحاب
 وجهة النظر الحديثة أن إدارة الموارد البشرية «تعتبر إحدى الوظائف الأساسية في المنشأة
 ولها نفس تلك الوظائف: الإنتاج، التسويق، والتمويل»¹ فأصحاب هذا الاتجاه حصروا مفهوم
 إدارة الأفراد – الموارد البشرية- في عناصر الإنتاج، كما ربطوه أيضاً بتحقيق كفاية المنشأة.
 أما french.w فيعرف إدارة الموارد البشرية بأنها: «عملية اختيار واستخدام وتنمية
 الموارد البشرية العاملة في المنظمة، واعتبر أنه لتحقيق الدور المنوط لهذا العنصر على
 الإدارة أن تتم، وعلى هذا الأساس فإن اختياره جيداً وبكفاءة أحسن استخدام، بل تنمية قدراته
 ومؤهلاته العلمية ليتسنى لها مواجهة المنافسة بين المنظمات الأخرى، وبالتالي فإدارة الموارد
 البشرية في نظره تؤدّي مهام المنظمة إذا استغل العنصر أحسن استغلال»².

ومما سبق نجد أن هناك نمو متزايداً من الرفع من مكانة هذا العنصر الحساس لكافة
 المنشآت نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، فيكون دور الدولة أو المؤسسة
 مهم في ربط بين العوامل البيئية والتي يمكن الفصل عن بعضها البعض والتي تصيب العامل.

¹نبيلة بن يوسف، إدارة أزمة العنف السياسي في الجزائر 92-2002، رسالة ماجستير عن منشورة في العلوم
 السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر، 2001، ص 95.

²french.w, the personnel management orocess , human presources administrat
 ahoughzon migglin,co, boston,1974,p03.

ب. أهمية الموارد البشرية:

إنَّ الاهتمام بالموارد البشرية هو اهتمام بالتنمية البشرية والتي تشكل مع التنمية الاقتصادية وجهين لعملة واحدة؛ هي التنمية والتي لا يمكن تحقيقها إلا بتزواج التمتين معا في اطار سياسة اقتصادية واجتماعية متوازنة، وهي حقيقة أصبح إدراكها يتجلى شيئا فشيئا في السنوات الأخيرة لدى مختلف الدول ولدى المؤسسات الدولية وكذا عند منظمات المجتمع المدني .

وبما أن الإنسان هو المحرك الأساسي في النشاط الإقتصادي والاجتماعي الذي بدوره لا يكون نشاط وأنَّ الوسائل التي يستخدمها والممثلة في موضوع العمل وأدواته مهما كانت درجة تطورها التكنولوجي «فلا يمكن رفع إنتاجية المؤسسة إلا بتشغيل دور العامل البشري عن طريق تأهيله وترقية معارفه في الإستخدام العلمي الفني والتكنولوجي باعتبار أن درجة التحكم في العملية الإنتاجية تقاس بدرجة تشبع العنصر البشري، وعليه هذا المقياس الحقيقي الذي تقاس به الدول المتقدمة عن غيرها من الدول المتخلفة¹.

ولهذا فتنمية الموارد البشرية تتطور يوماً بعد يوم، ولم يعد يقتصر على التعليم التقليدي، بل اصبح يركز على تطور أنماط التفكير والسلوك ونوعية التعليم المختلفة، وأنماط التدريب، ومشاركته الجمهور في اتخاذ القرارات والعلاقات الاجتماعية وطرق أساليب العمل بصفة عامة، «أي تهيئة الناس بهدف زيادة قدراتهم على التحكم في مهاراتهم وقدراتهم². ولا يمكن الاقتصار على التعليم فقط بل يتعداه الى عوامل أخرى نفسية اجتماعية وثقافية فهو يمثل ثروة وطنية وان أبعاد كثيرة وجب استغلالها والاستفادة منها إلى الحد الأقصى وإلا أصبحت عائقاً وعبئاً على الإقتصاد الوطني ، فهي المحرك الأول لعناصر الإنتاج (العمل، رأس المال والأرض) والمحور الرئيسي الذي تدور عليه التنمية الإقتصادية، فالإستثمار في رأس المال البشري ضرورة ملحة لدى مختلف المؤسسات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع هذا العنصر فالبشر هم أكثر الإستثمارات أهمية حيث أن الوحدات الإقتصادية يمثلها البشر التي تخلق بدورها القيمة وهذا من خلال ما يقدمونه من جهد وما لديهم من مهارات وخبرات ودوافع داخلية.

¹ مكتب العمل الدولي، الموارد البشرية العربية ودورها في الحياة الإقتصادية، مجلة العمل العربي منظمة العمل العربية القاهرة ، العدد 98 ، ص 117.

² جودة عبد الخالق- الإقتصاد الدولي- دار النهضة- القاهرة 1983.

ثانياً: الوسائل المالية والموارد الاقتصادية

أ. الوسائل المالية

إن المال هو عصب الحياة، ولا تقوم قائمة بدون توفير هذا العنصر، إذ يعتبر الركن الأساسي بعد الإنسان-المورد البشري- في تبني وقيام سياسة اقتصادية متينة وفي هذا الإطار تعد البنوك من المنشآت المالية الحيوية ضمن السياسة الاقتصادية بصفة عامة، حيث تلعب دوراً ريادياً في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة، فهي تساهم بشكل جوهري في الرفع من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولما كانت الموارد المالية تمثل الشريان الحيوي لمجمل العمليات الاستثمارية ذات الطبيعة التوسعية فإنها تسعى معظم المنشآت الحديثة الحصول على الأموال للزيادة من قدراتها الإنتاجية وعملياتها الاقتصادية¹.

ولهذا فالنقود تمثل أحد أدوات الاستثمار، وهي دين على الاقتصاد القومي أو تعطي حائزها الحق من أن يحصل بقدر ما في حوزته على ما يشاء من السلع والخدمات المتاحة، ومنه نستخلص أنّ المؤسسات هي التي تخلق النقود ولذا اعتبرت منشآت أو مؤسسات ائتمانية².

ولا تؤدي النقود فقط السيولة النقدية من تحويل وتطوير المشاريع، بل هناك بنوك الاستثمارات لها دور في تحريك كثير من الأنشطة، فهي منشآت مالية كذلك تهتم بالدرجة الأولى بالأنشطة الاستثمارية وفي مجالات مختلفة، كالأوراق المالية والتجارة والعقارات، ولما يضمن تحقيق عوائد كبيرة للمستثمرين، كما تقدم النصح والمشورة لهم.

ومن هذا يتضح لنا أنّ الأموال تعد الشريان الحيوي الذي يحقق النمو والإستقرار والتطور لأي نشاط اقتصادي كان، فلا يمكن لأي عملية تنموية أن تحقق أهدافها ما لم تستند على ركيزة مالية، ولا يتحقق النمو والتطور دون الشروع في أنشطة استثمارية تركز على عائدات مالية، ونضرب مثلاً على ذلك وهو كيف أن المؤسسات المالية تساهم في إنشاء الاستثمارات وتمويلها كم تساهم بعائدات المدخرات السنوية، ففي «الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً تستحوذ هذه الأخيرة ما يقارب على 80% من المدخرات السنوية داخل النظام المالي،

¹ سيد علي بوكرامي، المسائل المالية ومسائل الصرف في اقتصاديات المغرب العربي خلال الفترة الإنتقالية، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في بلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني لدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط الجزائري، مركز درات الوحدة العربية، بيروت - 1999م، ص10.

² عبد الغفار حنفي، البورصات والمؤسسات المالية، القاهرة، مصر الدار الجامعية 2002، ص 28.

وهذا بتعاون النظام الخدماتي، وهما من الوحدات الأكثر نمواً داخل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية مما يخلق فرص الوظائف سنوياً»¹.

ومن جهة أخرى نلاحظ أنّ الوسائل لم تستغل في الوطن العربي على غرار الدول الأوروبية نظراً لمبررات كثيرة، فالعائدات المالية العربية تجاوزت 800 مليار عام 2002م من البنوك الأجنبية دون استغلال حقيقي لهذه الموارد الضائعة والتي تستفيد منها الدول العربية أحسن استغلال «فكثير من القدرات التمويلية المتوفرة لدى البلدان العربية تعاني من سوء التسيير والتوجيه ومقادير كبيرة منها تبذر في أغراض استهلاك سلع كمالية لا طائل من ورائها والكثير من هذه الأموال تصرف في مشاريع تفاخرية تعبيراً عن الترف، وترصد مبالغ ضخمة في بنوك الدول الصناعية، في حين أنّ بلداننا العربية في حاجة إليها لأنها تعاني من نقص فادح في مواردها المالية، الأمر الذي يدفعها إلى الاقتراض من بلدان أجنبية بشروط قاسية لا تكاد تتحملها لأنها ذات تكلفة اجتماعية مرتفعة»².

لهذا كان لا بد من إعطاء العامل المالي أهمية قصوى في تحقيق التنمية في أي قطر وأي تكتل إقليمي دولي حيث أنها ضرورية في بناء مشاريع استثمارية، ولهذا الأسواق المالية التي لزم ربطها ببعضها البعض خاصة في وضع كالدول العربية التي أموالها مهددة وبورصتها تكاد أن تكون شبه مشلولة، ولتحقيق ذلك يجب التركيز على البورصة التي تلعب دوراً حيوياً في السيولة النقدية بين الموردين والمدخرين بعد بيع وشراء الأوراق المالية أو المحاصيل الزراعية أو السلع الصناعية، «فالأسواق العالمية الواسعة جدا والمرتبطة إلكترونياً لم تغير من احتمال تطاير القطاعات المالية وانتقال آثار الهبوط والارتفاع في أسعار الأوراق المالية».

فوجود الموارد المالية هي الأداة الرئيسية لخدمات الاقتصاد الوطني عموماً والاستثمارات خصوصاً، إذاً فهي تلعب دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية الوطنية زيادة على أنه مساهماً في التثبيت السياسي والاجتماعي للدولة الحديثة، إلا أنه في الدول النامية رأس المال لا يحسب له حساب وبالتالي لا يمكن بتفعيل الإقتصاد، إذ يعتبر هو أكثر من ضرورة في ظل قوانين المالية³.

¹ فلاح حسن حسين، مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، لبنان، دار وائل للطباعة والنشر، 2000، ص 25.

² نفس المرجع، ص 33.

³ ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 29.

ب. الموارد الاقتصادية

تعتبر الموارد الاقتصادية أساسية في هيكل السياسة، فبدونها لا يمكن وضع إطار منهجي محكم لربط العلاقة بين الموارد البشرية من جهة والموارد الاقتصادية من جهة أخرى، إذ تحتل هذه الأخيرة أهمية قصوى في قيام النشاطات الاقتصادية وتوسعها وتطورها، كما تتكون الموارد الاقتصادية من الأراضي الصالحة للزراعة والموارد الأخرى كالنفط والغاز والحديد والفوسفات والمناطق السياحية وغيرها.. الخ.

ولهذا أصبحت الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو على حد سواء تهتم بدراسة الموارد والمحافظة عليها، وتجديد آلياتها واستخدامها في تحقيق التوازن بين استهلاكها في الحاضر واستهلاكها في المستقبل، وذلك بهدف المحافظة على معدلات النمو الاقتصادي. كما أن استخدام هذه الموارد والاقتصاد فيها لتحقيق الموازنة في ذلك لاستفادة الأجيال الحاضرة والمستقبلية في آن واحد، ومن هنا تطرح إشكالية الكيفية التي يتم بها تحقيق ذلك القدر الذي يضمن الفعالية الإنتاجية وضمان الموارد الاقتصادية لاحقاً.

إن إقامة السدود وتشبيد الطرق وتوفير كثير من الخدمات الأساسية الملائمة لبناء قاعدة صناعية متينة مع عدم إهمال النشاط الزراعي والأنشطة الاقتصادية التابعة له كفيل بتحقيق التنمية المستدامة والتي بدورها تتوقف على حسن استغلال الموارد الاقتصادية بترجمة هذا الجهد التنموي خلال فترة زمنية معينة، هو السبيل الوحيد لتحريك طاقات جديدة أكثر كفاءة¹.

إذا فالموارد الاقتصادية في بلادنا موجودة، لكنها بحاجة إلى وضع إستراتيجية واضحة للقائمين عليها، وتوفير كامل الضمانات الكفيلة بتحريكها، وكيفية الاستفادة منها لجعلها نعمة بين أيدي أفراد المجتمع لا نقمة عليهم، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة الموجودة، بالإضافة إلى الموارد الاقتصادية هناك وسائل تقنية تكنولوجية لها أهميتها، كذلك الرفع من قدرة المؤسسات الاقتصادية، فلقد شهد العالم خلال القرن الماضي تزايداً مستمراً في الاكتشافات العلمية والابتكارات التقنية والإبداعات التكنولوجية التي تم تطبيقها في شتى مناحي الحياة مشكّلة بذلك المحرك الأساسي للتمييز في الأداء، فالوسائل التقنية ضرورية لبناء أي اقتصاد كان، والدول التي ليست لها وسائل تكنولوجية لا تستطيع بناء اقتصادها للحاق بالدول المتقدمة.

¹ أحمد مندور، أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، مصر، الدار الجامعية، 1990، ص 15.

إنَّ الموارد البشرية والمالية والاقتصادية وكذلك التكنولوجيا هي ضرورية لتبني سياسة اقتصادية واضحة المعالم؛ إذ أنَّ كفاية هذه الموارد وحسن استخدامها كفيل بعودة النمو والتنمية الاقتصادية لتفعيل التنمية المستدامة في المجتمع ، فينبغي على أي دولة حسن استخدام هذه الموارد وتوجه وجهتها إلى الركن الذي وضعت فيه، فهناك دول تفنقر إلى أحد هذه الموارد، لكن استطاعت أن توفر الحاجيات الرئيسية لأفرادها¹.

المطلب الثالث: أسباب فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها

هناك بعض أسباب فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها:

1. عدم التأكد: نظرا لأن الاقتصاديين لا يملكون بيانات دقيقة وكافية، كما انهم لا يعرفون بالضبط الوضع الاقتصادي السائد الذي يتعاملون معه مما يجعلهم يقعون في بعض الأخطاء، ورغم أنظمة المعلومات، إلا أن هؤلاء الاقتصاديين لا يملكون كل البيانات التي يحتاجونها، وخاصة من دول العالم الثالث؛ وكمثال عمر هذه البيانات: الناتج القومي الإجمالي، معدل البطالة، معدل التضخم، معدلات الأجور ويزداد الأمر صعوبة حين يطلب من الاقتصادي التنبؤ بما سيكون عليه الوضع في المستقبل .

2. السلوك غير المتوقع: إن القرارات الاقتصادية تتخذ من قبل المسؤولين، وهم عاطفيون لا يمكنهم التنبؤ بسلوك الأفراد بالضبط نظرا لوجود سلوكيات غير متوقعة؛ فمثلا تفسير سلوك المستهلك عند الإقتصاديين يعتمد على الرشادة الاقتصادية، حيث يرى الإقتصاديون أن القرارات الشرائية تعتمد أساساً على تفكير رشيد منطقي وتعتمد كذلك على حسابات اقتصادية دقيقة، ويقوم الفرد بإنفاق دخله على السلع والخدمات التي تحقق له أقصى منفعة ممكنة بالنسبة لرغباته وبحسب الأسعار السائدة في السوق، لكن ما غفل عنه الإقتصاديون هو عدم أخذهم في الاعتبار النواحي النفسية التي تؤثر في قرارات المستهلك الشرائية، وهنا لابد من تدخل علم النفس في تفسير سلوك المستهلك خاصة منها السلوكيات غير المتوقعة اقتصادياً².

¹ محمد بلقاسم حسن بهلول، أسس التنظيم الاقتصادي والإدارة المحلية بالجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1978م، ص 189.

² أحمد شاكر، التسويق مدخل استراتيجي، البيئة التسويقية، وسلوك المستهلكين، دار الشروق، عمان، 2000م، ص 80-82.

3. **الفجوة الزمنية للسياسة الاقتصادية:** هناك فجوة زمنية بين حدوث مشكلة اقتصادية، وبين الأثر الفعلي للسياسة الاقتصادية المستخدمة في مواجهتها ويمكن تقسيم هذه الفجوة إلى ثلاث مراحل:

- أ. **التأخر في ادراك المشكلة :** نظرا للتأخر في البيانات التي يمكن الاعتماد عليها.
- ب. **التأخر في الفصل :** حيث تستغرق عملية وضع السياسات اللازمة ومناقشتها وإقرارها بعض الوقت وتظهر هذه المشكلة بوضوح في حالة السياسات المالية ، وتكون أقل حدة بالنسبة للسياسة النقدية ، حيث تكون قرارات البنك المركزي سريعة مقارنة بقرارات السلطات المالية .
- ج. **التأخر في التأثير:** أغلب السياسات الاقتصادية تستغرق وقتا طويلا حتى تكون نتائجها ايجابية، مثال ذلك التثبيت الإقتصادي والتي تطبق فيها السياسة المالية والنقدية للحد من اتساع الفجوة الزمنية.
4. **الضغوط السياسية :**

تمثل الضغوط السياسية مشكلة لواضعي السياسة الاقتصادية والضغط السياسي قد يكون من الأعلى وقد يكون من الأسفل، فالضغط من الأعلى يكون من السلطة السياسية لأنهم يرون أن تطبيق سياسة معينة تضر بمصلحة الجماعات ذات النفوذ في السلطة ، لهذا يجب التراجع عنها رغم أنهم يؤمنون لصحتها وأهميتها.

وقد يأتي الضغط السياسي من الأسفل، كأن تصرّ نقابات العمل على زيادة أجور عمالها رغم أن هذا قد يضعف تنافسية إنتاجهم، ويعرض العمال لفقد وظائفهم، وكثيرا ما يغلب على النظرة الحزبية الضعيفة عند بحث سياسة ما، بحيث يغلبون المصلحة السياسية على المصلحة الاقتصادية العامة، وتظهر هذه المشكلة بشكل واضح في الدول النامية التي تسودها أنظمة حكم فردية، حيث يتغير الوزراء و المسؤولين كثيرا ولا توجد أنظمة أو هياكل إدارية سليمة، فمع تغيير المسؤولين تتغير السياسات وتتبدل حسب المصالح الشخصية.

وكخلاصة لهذا التحليل نقول إنّ وضع سياسة اقتصادية ليست بالأمر السهل ولكنها تتطلب من الإقتصادي أن يكون رجلا ملما بأوضاع المجتمع الذي يعمل فيه، وقد عبر عن ذلك الإقتصادي كينز بقوله: «يجب أن يمتلك الإقتصادي تولى نادرة من المواهب، فهو لا بد أن يكون عالم رياضيات وتاريخ وفيلسوف ورجل دولة كما يجب أن يخاطب الناس ويفكر في المشاكل الخاصة في إطار المشاكل العامة، يجب أن يدرس الحاضر في صور الماضي

المبحث الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية

سنتناول في هذا المبحث أدوات السياسة الاقتصادية ومفهوم كل مكون من مكوناتها اولها السياسة المالية وأهدافها، وتأثير أهداف السياسة المالية على أهداف السياسة الاقتصادية والمراحل المؤثرة فيها ثم السياسة النقدية ومفهومها وأهدافها ثم السياسة التجارية ومن ثم سياسة سعر الصرف كما يلي:

المطلب الأول: خطوات السياسة الاقتصادية

لكي يستطيع واضعو السياسة انجاز عملهم في إعداد السياسة بكفاءة لابد من إتباع خطوات تتمثل في¹:

- تحديد الهدف: ويتطلب ذلك التعرف على المشكلة المراد حلها بدقة؛ فمثلا لمواجهة مشكلة التضخم يجب تحديد نوع التضخم ثم دراسته وتحليله لغرض معرفة الأسباب، وعندئذ تكون قد حددت المشكلة وبعد ذلك يمكن تحديد الهدف.
- تحديد البدائل: بهدف تحقيق الهدف المنشود؛ فمثلا لمحاربة التضخم قد يستخدم أدوات السياسة المالية كفرض الضرائب وخفض الإنفاق الحكومي، وقد يعتمد على أدوات السياسة النقدية كتخفيض المعروض النقدي، وعندئذ يجب تحليل جميع السياسات المقترحة تحليلا دقيقا مع تحديد ما سوف يترتب على كل واحدة من آثار ، كما يمكن دراسة الخلفية التاريخية للعمل المختار أي معرفة الآثار الإيجابية والسلبية الناتجة من تطبيق هذا الحل في الماضي، وهذا يمكن أن يأخذ بهذه السياسة المختارة أو البحث عن سياسة أفضل.
- اتخاذ القرار الذي يتبنى السياسة المختارة الملائمة: رأينا سابقا أن للسياسة الاقتصادية أهداف ينبغي تحقيقها وهذه الأهداف قد تتعارض فيما بينها وهذا التعارض يختلف من دولة إلى أخرى، خاصة بين الدول المتقدمة والدول النامية، غير ان لتحقيق تلك الأهداف لابد من وجود أدوات تساعد الحكومات في الوصول إليها، ويمكن أن تكون هذه الأدوات ذات طابع كمي؛ كسقف اعادة التمويل لدى البنك المركزي وتأطير القروض المصرفية وحجم النفقات العمومية، نسبة الفائدة.... الخ. كما يمكن أن تكون هذه الأدوات ذات طابع نوعي مؤسساتي²؛ كتعديل النظام الجبائي، تعديل نظام الصرف، ونظام الأسعار.

ولكي تكون هذه الأدوات ذات فعالية ينبغي أن تتصف بـ:

¹. Peat burgenmerier: analyse et politique économique; et economica, paris, 2002, p 65.

². المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول نظرة السياسة النقدية في الجزائر، 2005م، ص8-10.

1. وجود علاقة قوية بين الأهداف والأدوات المتمثلة في التماسك؛ ويعني ذلك توفير الوسائل اللازمة لتحقيق مختلف الأهداف وهي الحالة المثلى.
2. امتلاك صاحب القرار السياسي قدرة حقيقية على رقابة هذه الأدوات .
3. يمكن للسياسة الاقتصادية أن تكون ظرفية عندما تستعمل الأدوات الكمية وتكون سياسة هيكلية عندما تحدث تغييرات في الهيكل الإقتصادي.
4. نظرا لأن تجارب البلدان التي مرت بمرحلة انتقالية حديثة العهد، والتي عرفتها بلدان أوروبا الشرقية سابقا، وكذلك التجربة اليمينية تبين أن تطبيق آليات اقتصاد السوق من الصعب تحقيقه بسهولة، لذلك لا بد من تدخل السلطات العمومية بصفة قوية ودائمة من خلال المؤسسات المكلفة بالتنفيذ.
5. عندما تكون الأهداف متناقضة (حالة البطالة، والتضخم) مثلا يتم اللجوء إلى سياسة "قف" و"سر"؛ الأولى تعني سياسة استقرار الأسعار، ومن ثم التحكم في التضخم ثم "سر" والتي تعني سياسة الإلتعاش التي تؤدي إلى النمو والتشغيل وبالتالي تقليص البطالة .

وبعد ذكر ما سبق يمكن تقسيم الأدوات المتاحة للتحكم في النظام الاقتصادي إلى المجموعات التالية:

- أدوات السياسة النقدية
- أدوات السياسة المالية
- نشاط الأعمال العام
- التدخل المباشر من خلال الامتيازات والقيود والأوامر والتراخيص .

لذا فإنَّ المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية يمكن أن يجمع كل القواعد التي تحكم السلطة العامة، وهي بصدد التدخل في الحياة الإقتصادية، في حين أن المعنى الضيق للسياسة الاقتصادية يجعلها تتحصر من جانب واحد من الجوانب الثلاثة للتدخل، بحيث تحتل الجانبين الآخرين: السياسة المالية والنقدية، فهي بذلك تقوم بالرقابة المباشرة للمتغيرات الأساسية للإقتصاد القومي؛ مثل الإنتاج والاستثمار والإستهلاك والإدخار والصادرات والواردات والصرف الأجنبي والأجور¹.

ومما سبق يتضح ان السياسة الاقتصادية بالمعنى الواسع يمكن أن تضم السياسة المالية والسياسة النقدية بالإضافة الى السياسة التجارية التي هي جزء منها.

¹. أحمد جامع، التحليل الإقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 1990م، ص214.

المطلب الثاني: مفهوم السياسة المالية وأهدافها

أولاً: مفهوم السياسة المالية

يقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة¹.

ويرجع مصطلح السياسة المالية أساساً إلى الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة²، وكانت السياسة المالية يراد في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة، وتعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب "السياسة المالية ودورات الأعمال" للبروفيسور "Alain Hansen".

ويعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديماً إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة، ومن ثم ركّز الاقتصاديون جل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها، ولكن نظراً لأن اختيار الحاجات العامة المطلوب إتباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات، وأن هذه الأخيرة قد تحدث آثاراً متعارضة أحياناً، فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، وفي ضوء التوفيق والتوازنات يتكون أساس ومفهوم السياسة المالية.

وهناك تعاريف لمفهوم السياسة المالية وسوف نعرض بعضها على سبيل المثال، فقد تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة³.

بينما يعرفها البعض بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الإقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة الإذخار والاستثمار وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوب فيها، وتجنب الآثار غير المرغوب فيها على كل من الدخل والناتج القومي وعلى مستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية⁴.

¹. اسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، "مفاهيم ونظم اقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 474.

². جودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص 157.

³. وجدي حسين، المالية الحكومية والإقتصاد العام، الإسكندرية، 1988، ص 431.

⁴. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع عمان، 2000م، ص 182.

كما تعرف بأنها مجموعة الأهداف والتوجيهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة.

وهي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وذلك بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات¹.

ومن خلال ما سبق نستطيع القول أنّ السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحقيقها، بمعنى أنّ السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعه الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة، علاوة على القروض العامة؛ كتحقيق أهداف معينة في طبيعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد من توزيع الدخل والثروات.

ويمكن القول أنّ السياسة المالية هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة، والتي تنتظم من الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف، أي تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني، ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة.

ثانياً: أهداف السياسة المالية

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة، فالسياسة المالية تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تساعد مساعدة كبيرة في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تكييف أدواتها، وأخيراً تستطيع السياسة المالية أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ولهذا نحاول في هذه الفقرة التطرق إلى الدور التي تقوم به السياسة المالية في تحقيق الأهداف السابقة على النحو التالي.

1. دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تلعب السياسة المالية دوراً هاماً في تحقيق الإستقرار الإقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرّواج نظراً لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الدخل .

¹. محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام، نفس المرجع، ص182.

وبالتّظر إلى أسباب ومصادر الإختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي في المجتمع يمكن إرجاعها إلى نوعين من الأسباب⁽¹⁾، مع تجاهل أسباب أخرى تتعلق باقتصاديات الدول المتخلفة:

- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

- وجود قوى احتكارية تخرج عن قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة من تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.

الحالة الأولى: ظهور عجز أو فائض في الطلب الكلي

أ. عجز في الطلب الكلي أي السياسة المالية والمتمثلة بالتمويل بالعجز (البطالة): تتلخص المشكلة في هذه الحالة في أنّ الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وذلك لأنّ الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل أي أنّ هناك عجز في الطلب الكلي، ويترتب على ذلك ان الإدخار المخطط لدى التشغيل الكامل يزيد على الاستثمار مضافاً إليه عجز الموازنة العامة، فهنا يكون لزاماً على الدولة أن تتدخل لمنع استفحال المشاكل الاقتصادية وبالتالي زعزعة الإستقرار الإقتصادي باستخدام السياسة المالية.

أمّا كيف يتأتّى للسياسة المالية علاج هذه المشكلة فيتم ذلك عن طريق رفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل ويحقق بالتالي الخروج من أزمة الكساد وما ترتب عليها من بطالة، ويتم ذلك باستخدام السياسة بشقيها الضريبي و الإنفاقي، إما كلا على حده أو مزج الاثنين معاً بنسب مختلفة، تبعاً لحجم المشكلة موضوع المعالجة.

فتستطيع الدول من خلال السياسة الانفاقية (التوسع في النفقات العامة) أن ترفع من مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية و شق الطرق والمدارس والمستشفيات.... الخ، أو من خلال توسيع الحكومة في منح مختلف الإعانات الإجتماعية مثل إعانة البطالة والشيخوخة، ونتيجة ذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل مضاعفة الاستثمار، أي أنّ هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق ممّا يحفز على الاستثمار ويزيد العمالة².

كما تستخدم الإيرادات العامة (تخفيض الإيرادات الضريبية) في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة

¹.Johnson ,harygordon, on economic and society, chicago,university of Chicago, Bresse 975, p 24.

².وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، دار الشروق، الإسكندرية، 1988م، ص 224

الاستثمار، ويمكن زيادة الاستهلاك لهذه الفئات المنخفضة الدخل نظراً لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات، مما يعني أن زيادة دخول هذه الفئات يوجه للاستهلاك، ومن الممكن دخول الأفراد في هذه الفئات عن طريق تخفيض التصاعد بالنسبة للضريبة المطبقة على الشرائح الأولى من الدخل¹.

وفيما يتعلق بالاستثمار فالسياسة المالية يمكن أن تعمل على الزيادة من خلال الضرائب على الأرباح مما يشجع المنتجين على الاستثمار، وبالتالي لا بد أن نذكر في الأخير أن سياسة زيادة حجم الإنفاق أكثر فعالية من تخفيض الضرائب²، ومضاعفة الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد من الحجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

ب. زيادة مستوى الطلب الكلي (التضخم) أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض: في هذه الحالة تنحصر مشكلة الاستقرار الاقتصادي في أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي⁽³⁾، أي أن هناك فائضاً في الطلب النقدي، حيث أن الاستثمار أكبر من الادخار مضافاً إليه عجز الموازنة العامة، ففي هذه الحالة وفي ظل ظروف ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فإنه يقود إلى التضخم وارتفاع الأسعار، وبالتالي فإنه على السياسة المالية أن تخفض أو تعيد مستوى الطلب الكلي وتسحب الطلب النقدي الزائد، أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة أو زيادة حصيلتها باستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع. كما أن السياسة الإنفاقية تعمل على ترشيد الطلب الإستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق العام، وعلى ذلك تتكون السياسة المالية المستخدمة للحد من التضخم من جانبين: الجانب الأول هو زيادة الضرائب والجانب الثاني هو تخفيض النفقات العامة.

1. زيادة الضرائب: هنا نفرق بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، فيترتب على زيادة الضرائب المباشرة على الدخل وخاصة على التصاعدية منها امتصاص جانب من القوة الشرائية لدى الأفراد بقدر ما يتناسب مع حجم الدخل، أي انقطاع جزء من دخول الأفراد الذي كان سينفذ على السلع والخدمات المختلفة ومنه تخفيض الطلب الكلي، ويمكن أن تساهم الضرائب غير مباشرة في الحد من الإستهلاك؛ حيث أن زيادة هذا النوع من الضرائب يترتب عليه انخفاض الطلب الكلي، غير أن أثر الضرائب غير المباشرة في تخفيض الطلب الكلي يتوقف على أنواع السلع التي تعرض عليها هذه الضرائب، أي زيادة في الضرائب غير المباشرة تقتصر على السلع التي تؤدي ارتفاع أسعارها إلى انخفاض الطلب عليها، الأمر الذي يتوقف على مرونة الطلب على مختلف السلع، فمثلاً إذا زادت

¹. سهير محمود معتوق، امينة عز الدين عبد الله، المالية العامة، الدار الجامعية، القاهرة، 2000م، ص 335.

². طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص 205.

3. Janson harry gordon, op.cit, p 241.

الضرائب على السلع الكمالية فانها تؤدي الى تخفيض الطلب عليها ويتوقف مقدار الانخفاض في الطلب السعرية لهذه السلع.

2. **تخفيض النفقات العامة:** إنَّ عملية تخفيض النفقات العامة تساهم في الحد من التضخم لكون زيادة النفقات عن الإيرادات العامة من أسباب وجود التضخم، غير أنَّ تخفيض بعض بنود النفقات العامة يكون صعب المنال مثل خدمات الصحية والتعليم والأجور... الخ وهذا لا يمنع تخفيض بعض النفقات العامة مثل بعض أنواع الإستهلاك الحكومي أو تأجيل تنفيذ بعض الاستثمارات لفترة زمنية قصيرة.

ونظرا لصعوبة تخفيض النفقات العامة من الناحية الواقعية فإنَّ أثرها في الحد من التضخم محدود، ومن ثمَّ فإنَّ السياسة المالية التي تهدف إلى تخفيض الطلب الكلي أي الحد من التضخم محدود، ومن ثمَّ فإنَّ السياسة المالية التي تهدف إلى تخفيض الطلب الكلي؛ أي الحد من التضخم يجب أن تركز على زيادة الضرائب وخاصة الضرائب المباشرة¹.

الحالة الثانية: تتمتع القوة الاحتكارية بدرجة كبيرة من تحديد الأسعار، إذ تمارس نقابات العمال وخاصة في الدول المتقدمة ضغوطا كبيرة من رفع الأجور النقدية للعمال وكثيرا ما تنجح في ذلك، الأمر الذي يدفع أصحاب الأعمال إلى رفع أسعار السلع والخدمات بنسبة معينة دون حدوث زيادة منتظرة، وتؤدي هذه الزيادة إلى التضخم الناتج عن دفع التكاليف.

وفي هذه الحالة تظهر فيها البطالة جنبا إلى جنب مع التضخم، وقد أطلق عليها في الأدب الإقتصادي "شبكة الكساد التضخمي"، وقد ظهرت هذه المشكلة في الدول المتقدمة في أواخر الستينات بسبب نفوذ نقابات العمال ورجال الأعمال أين أخذت الأجور اتجاها التوسعي، أمَّا في الدول النامية ومنها اليمن فيكون تأثير نقابات العمال ضعيفا، كما أنَّ سياسة الأجور تتبع سياسات الدولة في الغالب، غير أنَّ هذه الدول تتبنى برامج تنموية طويلة الأجل، فتواجه بعض الاختناقات كأن تحصل على عوامل الإنتاج النادرة كالعمالة الماهرة والفنية أو وجود نقص في المواد الأولية وقطع الغيار أو عدم توافر شبكة الطرق والمواصلات.... الخ، ممَّا يؤدي إلى عرقلة الإنتاج وانخفاض إنتاجية الاستثمارات في الوقت الذي يزيد فيه الطلب لعوامل متعددة، كزيادة عدد السكان أو زيادة الإنفاق الحكومي أو غيرها، وفي ظل هذه الظروف فإنَّ استخدام السياسة المالية للتحكم في ظروف الطلب لا يمكن أن يحقق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار، وعليه فإنَّ السياسة المالية التي ينبغي استخدامها في ظروف الدول النامية تتمثل في الآتي:

¹. سهير محمود معتوق، امينة عز الدين عبد الله، المالية العامة، القاهرة، دار الشروق للنشر، 2000م، ص 342.

- استخدام برامج الإنفاق العام في توفير فرص التعليم والتدريب الفني لجانب من قوة العمل التي تفتقد الى التدريب اللازم الى الوظائف الجديدة، ومن شأن هذه السياسة تخفيض معدل البطالة، بالإضافة إلى محاولة التوسع في بعض المشروعات ذات النفع مثل السكن والصحة وغيرها والتي تؤدي الى زيادة في مرونة الإنتاج وعرض الإنتاج الكلي واختفاء كثير من نقاط الاختناق.
- تبني الدولة من خلال السياسة المالية ربط بين الزيادة في الأجور بالزيادة في الإنتاجية ومن شأن هذه الزيادة تخفيض معدل التضخم.
- اعتماد سياسة ضريبية تشجع على الإدخار والإستثمار من خلال المنح الاستثمارية والإعفاءات الضريبية والتشجيع بصفة أساسية على التنمية.

2. دور السياسة المالية في تخصيص الموارد: يسعى الإنسان في حياته اليومية الى إشباع حاجات متعددة مثل التعليم والغذاء... الخ كما أنّ هذه الحاجات تتزايد مع مرور الزمن والتقدم الحضاري، وسنتناول فيما يلي معنى تخصيص الموارد وتدخل الحكومة في تخصيص الموارد¹:

1.2. معنى تخصيص الموارد: يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض والحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع. ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات:

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- تخصيص الموارد بين الإستهلاك العام والإستهلاك الخاص.
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.

أي أن مشكلة تخصيص الموارد تتلخص في الاختيار بين العديد من أوجه التفضيل، مثل التفضيل بين حاجة وأخرى أو بين غرض وآخر أو قطاع اقتصادي وآخر وفي جميع الأحوال يتضمن الاختيار التضحية ببعض الحاجة في سبيل إشباع الحاجات التي تتال تفضيل الأفراد².

2.2. تدخل الدولة لتخصيص الموارد: من المعروف أنّ جهاز السوق قد يعجز أحياناً عن تحقيق الكفاءة الإقتصادية المثلى من تخصيص الموارد، ذلك أنّه قد يؤدي قوى السوق لو تركت وشأنها الى سوء تخصيص الموارد إما بالمبالغة والإسراف من إنتاج السلع الكمالية وغير الضرورية سعياً وراء الربح أو بالتقليل من إنتاج السلع الضرورية، وهنا يأتي دور السياسة المالية للوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج السلع المطلوب إنتاجها، أي حالة عجز جهاز السوق عن توجيه الموارد لإنتاج السلع كما قد تفرض

¹. كمال حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984م، ص 42.

². رياض الشيخ، المالية العامة، مطابع الرخوي، القاهرة، 1989م، ص 158.

ضرائب على السلع الكمالية تعمل السياسة المالية في مجال تخصيص الموارد على حسن توجيهه وتخصيص الموارد في الحالات التي يلاحظ فيها قصر نظر من جانب الأفراد والحداد. وتظهر أهمية إعادة تخصص الموارد في حالات كثيرة منها¹:

- حالة الموارد ذات الأهمية الإستراتيجية وغير متجددة كالنفط والغاز.
- حالة الموارد التي من المتوقع أن تشتد ندرتها في الأمد البعيد كالموارد المائية. ويتطلب في مثل هذا الوضع تنظيم إنتاج هذه الموارد وترشيد استهلاكها بالطريقة التي يراها صانع السياسة الاقتصادية عامة والسياسة المالية خاصة مناسبة، كأن يرفع من أسعار استهلاكها لإجبار الأفراد على الاقتصاد في استخدامها وفي نفس الوقت البحث عن بدائلها. لأنه في حالة ترك أسعار هذه الموارد منخفضة في الوقت الحاضر لاشك أنه يؤدي إلى الإسراف والتبذير في استخدامها ويؤدي أيضاً إلى وقوع كوارث في المستقبل عندما ينضب معينها دون توفير البدائل المناسبة.
- وعند الحديث عن السلع الجماعية يجب أن تفرق بين الإنتاج العام لهذه السلع وتوفيرها من طرف الحكومة، فقد تقوم الدولة بالإنتاج المباشر لهذه السلع الجماعية عن طريق المشروعات العامة، وقد يتم إنتاج بعضها في القطاع الخاص لحساب الدولة؛ فمثلاً إذا أرادت الدولة توفير خدمات التعليم والعلاج فيمكن أن تقوم ببناء المدارس أو المستشفيات عن طريق شركات القطاع العام أو عن طريق شركات القطاع الخاص، حيث تقوم الدولة بتمويل وتوفير هذه السلع بموارد الموازنة العامة وتقديمها بدون مقابل وبأسعار أقل من تكلفة إنتاجها.

3.2. إجراءات السياسة المالية لإعادة تخصيص الموارد:

هناك إجراءات تساعد على تخصيص الموارد وتوجيهها إلى المجالات التي تستفيد منها، وهيكل الأولويات والأهداف الاقتصادية للدولة، هذه الإجراءات تشمل كل من المنتجين والمستهلكين.

- بالنسبة للمنتجين: هناك إجراءات مالية مختلفة كحوافز مالية لتشجيع الاستثمارات الخاصة وأهمها:

- الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الاستثمارات الجديدة لفترة محددة.
- الإعفاء الجزئي من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية.
- إعفاء الأرباح المحتجزة من الضرائب إذا ما استمرت في إنشاء مشاريع جديدة أو تحديدها.
- تقديم إعانات استثمارية (رأسمالية) للمنشآت الصغيرة.
- الإنفاق الحكومي مثل برامج التدريب والتأهيل والطرق والمواصلات وغيرها من صنوف الإنفاق المتعلقة بالبنية الأساسية للاقتصاد .

¹. رياض الشيخ، مرجع سابق، ص 160.

- بالنسبة للمستهلكين: قد تتدخل الدولة من خلال السياسة المالية لصالح المستهلكين، حيث يسعى المستهلكون للحصول على السلع ذات النوعية الجيدة بأسعار منخفضة وفي نفس الوقت يسعى المنتجون إلى البيع بأسعار عالية. يحدث هذا عندما يتاح لهم قدر من السلطة الإحتكارية، حيث تؤدي هذه الأخيرة -في العادة- إلى سوء تخصيص الموارد عندما يزداد الاستغلال من طرف المنتجين. تتدخل الدولة بوضع حدود للأسعار بطريقة أو بأخرى، كأن تقوم بتحديد أسعار بعض السلع، فقد تكون بتكلفة إنتاجها وقد تكون أقل من ذلك (تدعيم الأسعار) وفي الحالتين تدفع الدولة للمنتجين إعانة مالية (إعانة استغلال) وأخيرا يتبين أن السياسة المالية تلعب دورا إيجابيا في تخصيص الموارد وبالتالي تلعب دورا هاما في تغيير أنماط الإنتاج .

3. السياسة المالية ودورها في إعادة توزيع الدخل الوطني:

يتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشكل السائد لملكية وسائل الإنتاج، ويتحقق التوزيع بالدرجة الأولى لصالح أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج؛ أي أنّ عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوامل الإنتاج، وقد لا يكون توزيع الدخل بين الأفراد عادلا من وجهة نظر المجتمع، وهناك نوعان من توزيع الدخل¹:

1.3. التوزيع الشخصي للدخل على أفراد المجتمع الإقتصادي

1.1.3 التوزيع الوظيفي: ويقصد بالدخل الوظيفي الدخل الذي تجنيه عناصر الإنتاج المختلفة، أي توزيع الدخل الوطني بين مختلف عناصر الإنتاج، ويتكون من النسبة المئوية لنصيب كل من الأجور والأرباح والفوائد والربح من الدخل الوطني، وجرى العرف عند استخدام التوزيع الوظيفي للدخل لدراسة تفاوت توزيع الدخل على تقسيم عوائد الإنتاج إلى مجموعتين²؛ تضم الأولى الأجور أما الثانية فتضم عوائد عناصر الإنتاج الأخرى وتسمى عوائد الملكية.

ويقاس التفاوت في توزيع الدخل باستخدام التوزيع الوظيفي للدخل عن طريق إجراء مقارنة بين النسبة المئوية لنصيب إجمالي الأجور من الدخل الوطني وبين النسبة المئوية لنصيب إجمالي عوائد حقوق الملكية من الدخل الوطني، ويدل التقارب بين النسبتين على أنّ التفاوت في توزيع الدخل منخفض والعكس بالعكس .

2.1.3 التوزيع الشخصي: هو توزيع الدخل بين أفراد المجتمع أو بين الأسر عند كل فئة من فئات الدخل، ثم تجرى مقارنة الدخل من الدخل الإجمالي. وعند الحديث عن التفاوت في توزيع الدخل والثروة الوطنية يبرز التساؤل عن العوامل التي تقف وراء التفاوت الشديد في توزيع الدخل الوطني، هناك أسباب

¹ عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص 459.

² سهير محمود معتوق ، وأمينة عز الدين عبد الله ، مرجع سابق ، ص 275.

متعددة تقف وراء التفاوت في الدخل، منها ما يرجع إلى الخصائص الإنسانية ومنها ما يرجع إلى ما يتمخض عن سير العملية الاقتصادية، وبصفة عامة هناك عاملان يؤديان إلى التفاوت وهما:

- أ. الفرص المتاحة للفرد: وتتمثل في المواهب والقرارات الذهنية والمهارات الجسدية للأفراد بالإضافة إلى القدرات الطبيعية الموروثة والمكتسبة والثروة الممنوحة من الوالدين والأقارب .
- ب. التفاوت في توزيع القوى الاقتصادية بين فئات المجتمع: أي التفاوت في تمكن الثروات المدرة للدخل والتي يملكها الأفراد، ولا يخفى أن الفئات الاقتصادية القوية قد تكون قادرة على توجيه السلطة إلى خدمة مصالحها جزئياً، وهكذا تعمل القوانين على تركيز الثروة لدى فئة معينة، وتنتقل هذه الثروة من جيل لآخر ومن المعلوم أن هذا التركيز في الثروة ينعكس في شكل تفاوت شديد في توزيع الدخل الوطني وهذه العوامل وغيرها في تحديد نمط توزيع الدخل الوطني والثروة الوطنية، وخلق درجة من التباين في المراكز الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، وهنا يتسم الدخل بعدم العدالة في توزيعها وفي غير صالح الطبقات العاملة عموماً وأصحاب الدخل الثابتة والمحدودة على وجه الخصوص، ومن هنا تبرز أسباب اجتماعية واقتصادية تحتم تقليل هذا التفاوت وذلك بإعادة توزيع الدخل الوطني الذي ينبغي أن تقوم به الدولة ليس إرضاء فقط لمتطلبات اجتماعية وإنما أيضاً لمتطلبات الاستقرار والأمن الاقتصادي، ومنه تكون مبررات إعادة توزيع اجتماعية واقتصادية في أن واحد.

4. دور السياسة المالية في التنمية الاقتصادية:

1.4 ماهية التنمية الاقتصادية

يقصد بالتنمية الاقتصادية كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي¹ بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للإقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع، ويقصد بعبارة (عملية) هنا تفاعل مجموعة قوى معينة خلال فترة زمنية طويلة مما يؤدي إلى حدوث تغيرات جوهرية في بعض متغيرات معينة في الإقتصاد الوطني .

كما تعرف التنمية الاقتصادية بأنها إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنية وهيكلة الإقتصاد القومي، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد².

¹. كمال بكري ، مبادئ الإقتصاد ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1986 م، ص 417.

². علي لطفی ، التنمية الاقتصادية ، مكتبة عين الشمس القاهرة 1986 م، ص 417.

2.4 مصادر تمويل التنمية الاقتصادية: تقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية، وتلعب السياسة المالية وخاصة في الدول النامية دوراً هاماً في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف، وترجع أهمية السياسة المالية في توفير هذه الموارد إلى قيام الدولة بدور رئيسي في إحداث التنمية من خلال البرامج والخطط التي تتبناها والتي أصبحت تقع على عاتقها، بالإضافة إلى ضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لتمويلها، كما أن ضعف الادخار الخاص مع سوء استخدامه وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب ضعف مستوى المعيشة ونقص درجة الإشباع الاستهلاكي ومحاكاة بعض فئات المجتمع نماذج الإستهلاك الترفي السائد في الدول المتقدمة، ما يترتب على أثر التقليد من انتقال أنماط استهلاكية غير مألوفة لدى المجتمع وليست في قدرة القوة الشرائية لغالبية المجتمع مما يبقى عبئاً على الدولة، وعلى السياسة المالية على وجه الخصوص¹.

ومن أجل التخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية، وكسر دوائر الفقر والخروج من دائرة التخلف يستلزم على الدولة القيام بوضع وتنفيذ خطط إنمائية متكاملة، وتوفير الموارد الإنمائية اللازمة لتمويلها، والقيام بهذه الجهود التنموية يتطلب انتهاج سياسة مالية فعالة لتعبئة الموارد وتعبئة المدخرات وتنمية المدخرات الخاصة، ورفع القدرة الادخارية ومنه توجيهها لتمويل برامج التنمية².
 مما سبق يمكن القول أن السياسة المالية يجب أن تتجه في المقام الأول نحو تحقيق هدفين أساسيين هما:

- تعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية .
- قيامها بدور توجيهي من خلال ما تقدمه من حوافز وضمانات مالية للجهود الخاصة، ومن خلال تحسين دوافع العمل والاستثمار .

وتتعدد مصادر التمويل وتتنوع وعادة ما تنقسم إلى مصادر داخلية (ادخار، ضرائب، الإصدار النقدي .. الخ) وأخرى خارجية (قروض، هبات، استثمارات أجنبية ... الخ)، ونركز الحديث على مصادر التمويل الداخلية على اعتبار أن السياسة المالية تلعب دوراً في توفير هذه الموارد وتوجيهها نحو الاستخدامات المختلفة وفقاً لأولويات التي يضعها المخطط الاقتصادي، وذلك على النحو التالي:

1.2.4 . الإذخار: يعرف بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع والخدمات، أو هو الفرق بين الدخل والإنفاق الجاري³.

¹ عبد الحميد القاضي، اقتصاديات المالية العامة، دارالجامعات المصرية، الاسكندرية 1980م، ص 33.

² رفعت مبارك مجير، السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ، ص 58.

³ عبد الحميد القاضي، مرجع سابق، ص 331.

ومن المعروف أنّ قدرة الدول المتخلفة على تكوين الادخار قدرة محدودة، والسبب في ذلك انخفاض الدخل القومي بصورة يخصص معها الجزء الأكبر للاستهلاك¹.

كما يضاعف من شكله في البلاد المتخلفة عدم وجود أوعية ادخارية متعددة لحمل الأفراد على الادخار أو لتجميع المدّخرات، وعدم وجود سوق للأوراق المالية أو سوق نقدية منتظمة وواسعة لتشجيع المدخرات. ويمكن للسياسة المالية أن تساعد في تكوين الادخار وتعبئة الادخار الاختياري والإجباري؛ ففي حالة الادخار الاختياري يمكن إتباع السياسة المالية التالية:

أ. ميل السياسة المالية إلى فرض الضرائب على الدخل المخصصة للادخار يؤدي إلى زيادته، كما أنّ تخفيض الضرائب على الزكاة يؤدي إلى تشجيع الادخار، حيث المشروعات على عدم توزيع جزء من أرباحها واستخدامه كاحتياطي يساهم في تمويل مشروعات جديدة أو التوسع في أعماله وذلك عن طريق إعفاء جزء من الأرباح التي يعاد استثمارها (الأرباح الخاضعة لضرائب مخفضة).

أما بالنسبة للادخار الإجباري والذي يتم في صورة سحب مؤقت أو نهائي من صاحب الإيراد، ويمكن للسياسة المالية أن تساهم في تشجيع تكوينهم عن طريق فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب الحالية أو طرح قروض إجبارية أو أسس قانونية من طرف الدولة يلزم الشركة بتجنيب نسبة من الأرباح لتكوين احتياطي (احتياطي قانوني) أو اقتطاع جزء من الدخل أو الثروات الخاصة على أن ترد بعد فترة زمنية محددة.

ويمكن التفرقة بين أنواع الإيداع على أساس مصادر تكوينه؛ فهناك ادخار عائلي وادخار القطاع الحكومي، وادخار قطاع الأعمال، ونهدف من وراء هذا التقسيم إلى معرفة أنسب الأساليب التي تتبعها السياسة المالية للحصول على مدخرات يمكن استخدامها لتمويل التنمية الاقتصادية. وهناك مصادر داخلية وأخرى خارجية:

1.1.2.4. **مدخرات القطاع العائلي:** إنّ مدخرات هذا القطاع تتحدد بمجموعة من العوامل الشخصية والموضوعية، فمن العوامل الموضوعية نجد حجم الدخل الوطني وشكل توزيعه، فالزيادة في الدخل الوطني وزيادة نصيب الفرد منه ينعكس ذلك في زيادة مقدرة الفرد على الإيداع، كما أنّ التغييرات في مستويات الأجور الحقيقية والأسعار والتغييرات في السياسة الضريبية كل هذه العوامل تحدد إلى حد كبير حجم مدخرات الأفراد، ولهذا على الدولة أن تحفز الأفراد على الإيداع وتوجيههم إلى الاستثمار المجدي ضمن خطط التنمية الشاملة، وعدم التوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية.

وتتميز البلدان المتخلفة بانخفاض الدخل الوطني، وبالتالي انخفاض نصيب متوسط الفرد منه، هذا بالإضافة إلى سوء توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع، وهذا من شأنه أن يضعف المقدرة الادخارية لدى الأفراد، ومما يزيد الأمر سوءاً تجاه أصحاب الدخل المرتفعة إلى تقليد الأنماط الاستهلاكية في

¹ رفعت المحجوب ، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية ، معهد الدراسات العربية القاهرة ، 1995، ص 15.

الدول المتقدمة، والتوسيع في الإنفاق الترفيهي، كما أن انتشار هذه الأنماط الإستهلاكية لدى فئة الأغنياء ينتقل تدريجياً عن طريق المحاكاة إلى الفئات الأخرى الأقل دخلاً، وبالتالي تخفيض جزء كبير من موارد العملة الصعبة لاستيراد السلع التي تشبع رغبة هذه الفئات، هذا بالإضافة إلى افتقار هذه الدول إلى أسواق ومؤسسات منظمة، كل هذه العوامل تجعل هذه المجتمعات تتسم بفضالة مدخرات هذا القطاع .

2.1.2.4. مدخرات قطاع الأعمال: تتوقف مدخرات هذا القطاع على أهمية النسبة في الاقتصاد الوطني، ففي حالة الدول الرأسمالية يتعاضد دور قطاع الأعمال، ومنه تزيد مدخرات هذا القطاع، كما أن مدخرات هذا الأخير تتوقف على طبيعة السياسة المالية التي تتبعها الدولة في فرض الضرائب، فتستطيع الدولة أن تزيد من ادخار هذا القطاع بتخفيض الضرائب المفروضة عليه، كما أن إعفاء جزء أو كل الأرباح غير الموزعة والاحتياجات المختلفة التي يعاد استثمارها تساهم في رفع حجم مدخرات هذا القطاع.

3.1.2.4. مدخرات القطاع الحكومي: تنشأ هذه المدخرات نتيجة زيادة الإيرادات عن النفقات، إما بسبب ثبات وضبط النفقات الجارية وإما بزيادة الإيرادات وتثبيت النفقات، أي زيادة الإيرادات وتخفيض حجم النفقات، وبالتالي بإمكان السياسة المالية المساهمة في توفير مدخرات هذا القطاع عن طريق زيادة إيرادات الضرائب والرسوم، غير أن الملاحظ أن مدخرات هذا القطاع ضئيلة نظراً لتزايد حجم النفقات العامة.

2.2.4. القروض الداخلية: تشتمل القروض الداخلية على قروض قصيرة الأجل، وتصدر لمواجهة ظروف مؤقتة، أي الاقتراض الحقيقي الناجم عن الادخار الاختياري لا الادخار الإجباري في ادونات الخزينة أو سندات التتمية، وينبغي استعمال هذه القروض لتمويل المشروعات التي تحقق ربحاً في الوقت المناسب حتى يمكنه استخدام هذه الأرباح لخدمة الدين وفوائده¹.

الجدير بالذكر أن القروض الداخلية على عكس القروض الخارجية؛ ففي النوع الأول لا يترتب أعباء حقيقية على الموارد الوطنية، فخدمة الدين لا تتطلب سوى تحويل الدخل من بعض الأفراد إلى البعض الآخر في المجتمع، أما عن طريق الإصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي)، فيقصد به إصدار نقود جديدة توجه نحو الإنفاق على المشروعات التتمية دون أن يكون لهذه القوة الشرائية الجديدة مقابل موجود في الاقتصاد من سلع وخدمات².

ويرى البعض أن إصدار نقود جديدة وسيلة لتمويل التتمية الاقتصادية تسمح بمعالجة ضعف النظام الضريبي، وهؤلاء يقدمون مبررات لالتجاء إلى التضخم منها:³

¹ . رياض الشيخ ، مرجع سابق ، ص 188.

² . كمال بكري، مرجع سابق، ص 445.

³ باهر محمد غانم، المالية العامة ومبادئ التسويق، مرجع سابق، ص 315

أ. أنه يعتبر حافظاً على الإستثمار، وذلك أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة أرباح المنضمين، ومنه التوسع في الاستثمار وظهور فرص جديدة له، وهو من ناحية أخرى يؤدي إلى توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخل المرتفعة وزيادة مدخراتهم لارتفاع ميلهم الحدي للادخار، إلا أن هذا المبرر ضعيف بل قد يكون خطر، حيث أنه لا يكون حافظاً للاستثمار؛ لأنه ما يعوق الاستثمار هو عدم وجود طلب كافي، كما أنه ليس صحيحاً أن إعادة التوزيع لصالح الدخل المرتفعة يترتب عليه زيادة الادخار، فالزيادة في الدخل المرتفعة تؤدي إلى زيادة استهلاك السلع الكمالية التي يستورد معظمها، مما قد يؤدي إلى الإخلال بميزان المدفوعات¹.

بالإضافة إلى أنه يضر ضرراً بالغاً بأصحاب الدخل الثابتة والمحدودة، وبالتالي يتنافى مع هدف العدالة الاجتماعية، ويؤدي إلى توزيع وتوجيه الموارد الوطنية، إذ يشجع على المضاربة في الأصول؛ كالعقارات وتخزين السلع وفي أسواق سعر الصرف، وبالتالي تتحول الموارد بعيداً عن مجالات الإستثمار اللازمة والتنمية².

ب. استخدام سياسة التمويل التضخمي: بقدر مقبول لتشجيع التنمية يكفي تشجيع المنضمين، ويحول دون الخسائر التي قد تتعرض لها بعض المشروعات، ولا يخش في نظرهم تحول التضخم المعتدل إلى تضخم طليق طالما كان في وسع السلطات الحكومية الإشراف على زيادة عرض النقود والسيطرة على الموارد قبل تجاوز الأسعار نقطة الخطر.

والجدير بالذكر أن خطورة القوى التضخمية تتوقف على عاملين:

- الأول: درجة مرونة عرض سلع الاستهلاك، ومن خصائص العرض في الدول المتخلفة أنه ضعيف المرونة بصفة عامة.

- الثاني: مدى قوة النقابات العمالية وغيرها من الكيانات الاجتماعية التي قد تحوز قدراً من النفوذ السياسي يمكنها من رفع الأجور والدخول.

ونخلص في الأخير أن سياسة التمويل التضخمي يكون أثرها محدوداً للغاية في التوسيع في الاستثمار وخلق فرص جديدة والنتيجة النهائية هي ارتفاع مستوى الأسعار.

3.2.3. مصادر التمويل الخارجية: في حالة عجز المدخرات المحلية عن توفير رأس مال كافٍ لتمويل الاستثمارات المطلوبة لضمان تحقيق معدل مناسب للتنمية، كما أن الاندفاع في تيار التمويل التضخمي لا بد وأن ينجم عنه في النهاية متاعب وصعوبات قد تفوق عملية التنمية ذاتها، ولهذا أو ذاك فإن استيراد رأس المال الأجنبي هو الطريق الوحيد للخروج من هذا المأزق وتسهيل انجاز عملية التنمية الاقتصادية.

¹. نفس المرجع، ص 312

². حمدية زهران، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة 1980م.

ورأس المال المستورد يعتبر نافعا لتمويل جزء من برنامج التنمية الذي يحتاج الى النقد الأجنبي مثل مدفوعات عن إيرادات المعدات والآلات وخاصة عندما تكون حصيلة الصادرات غير كافية لهذا، ومنه فرأس المال الأجنبي إنما يلعب دوراً مساعداً قد تكون له أهمية بحيث يسهل الموقف بصفة خاصة خلال مرحلة الانطلاق، وكذلك خلال المرحلة المبكرة من النمو التلقائي الذي يدفع نفسه بنفسه، أين تكون الحاجة ماسة إلى الآلات والمعدات والمواد الخام وبعض السلع الاستهلاكية، في حين أن المشروعات لا تكون قد أصبحت قادرة على إنتاج ما يكفي من أجل التصدير في مثل هذه الفترة الانتقالية تكون المعونة من رأس المال الأجنبي ذات أهمية عظيمة. لهذا تعتبر الكيفية التي تمكّن الحصول على رأس المال من الدول الأجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية مسألة ذات أهمية جوهرية، حيث أن رؤوس الأموال الأجنبية التي تستفيد منها الدولة بتمويل تنميتها الاقتصادية يمكن أن تأتي من حكومة أجنبية أو منظمات دولية مكونة خصيصاً لهذا الغرض.

ورغم أهمية رأس المال الأجنبي وخاصة للبلاد المتخلفة غير أنه هناك اتفاق عام على أن التنمية المستقرة القوية لا يمكن أن تعتمد أساساً على تدفق رأس المال الأجنبي؛ فالتنمية يجب أن تقوم على موارد متولدة بواسطة الاقتصاد الوطني ذاته، ورأس المال الأجنبي يجب ألا يكون سوى مكمل للموارد المحلية وليس بديلاً عنها، لأنّ التمويل الأجنبي لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية، فقد يطرأ من الظروف ما يؤدي إلى نقصانه أو توقفه أحياناً كتنشوب حرب مثلاً، ولهذا على الادخار الوطني في هذه الحالة أن تكون لديه القدرة على أن يحل محل التمويل الخارجي.

لكل هذه الأسباب يجب على الدول النامية رفعها ليمر في مجال التمويل الخارجي أن يعتمد على مواردها الخاصة في سبيل ذلك عليها أن تعمل على زيادة صادراتها وتوسيع أسواق منتجاتها وتنويع هذه الصادرات حتى تواجه بصادراتها الجزء الأكبر من احتياجاتها من الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة للتنمية الإقتصادي.

المطلب الثالث: تأثير السياسة المالية على أهداف السياسة الاقتصادية

يكون القطاع الحكومي في معظم البلدان مسئولاً مباشراً عن جزء كبير من النشاط الإقتصادي، كما يؤثر على نشاطه الإنفاقي وقدرته على تعبئة المورد بشكل غير مباشر على كيفية استخدام الموارد في القطاع الخاص، وتوجد دلائل قوية على ضعف إدارة السياسة المالية في الكثير من الحالات كان عاملاً رئيسياً وراء مشاكل مثل ارتفاع التضخم ووجود عجز كبير في الحساب الجاري، وركود نمو الناتج ووجود نمو سالب منه، وعادة ما تحنل السياسة المالية -في مثل هذه الظروف- موقع الصدارة ضمن إستراتيجية التصحيح العكسي.

ويعالج التصحيح المالي المشاكل بطريقتين أساسيتين :

- الأولى من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية العرضية، مثل مستوى وتكوين الطلب الكلي، ومعدل المدخرات القومية، ونمو العملات النقدية.

- الثانية: من خلال تأثير الاقتراب إلى المستوى الاقتصادي الجزئي على كفاءة تخصيص الموارد في الإقتصاد، وعلى بناء المؤسسات والبنية الأساسية الضرورية.

أ. التصحيح المالي لضمان قابلية الاستمرار: تشمل إحدى المسؤوليات الهامة لوضع السياسة لضمان سلامة أوضاع مسار النمو غير التضخمي في الإقتصاد على المدى الطويل، وقد تقوم الحكومة بتشجيع معدلات النمو المرتفعة خلال الأمد القصير، مع قيامها في نفس الوقت ببذر المشاكل في المستقبل من حيث النمو الغير القابل للإستمرار في الدين العام، أو من حيث تشغيل وضع خارجي غير قابل للتمويل في المستقبل يتسم بعدم القابلية للإستمرارية ويمكن النظر في هذه المسائل على ضوء الحساب الجاري والدين الحكومي، وأثر (الخصوم) الإلتزامات غير المحمولة من السياسات المالية المتبعة في الوقت الراهن.

ب. السياسة الهيكلية: تختلف السياسات الهيكلية عن إدارة الطلب من ناحيتين:

- الأولى: بدرجة أكبر عن النمو بالقياس الى التحكم في الطلب المحلي وتحسين الحساب الجاري فوراً، وقد يحدث أحياناً في البلدان النامية تعارض على المدى القصير بين هدف رفع كفاءة تخصيص الموارد وزيادة سرعة النمو من ناحية، وخفض عجز الحساب الجاري من ناحية أخرى، وحيث أن البلدان النامية تستورد معظم أو جميع سلعها الرأسمالية، فإن الأهداف المتعلقة بالحساب الجاري من برامجها الهيكلية تختلف في السنوات الأولى من التصحيح عن تلك السنوات التي تتضمنها البرامج التي تستهدف أساساً حفظ الطلب، وبصفة خاصة اذا كان تحسين جانب العرض يتطلب ارتفاعاً مبدئياً في الاستمرار، فإنه لا يتعين بالضرورة محاولة خفض عجز الحساب الجاري في السنوات الأولى للبرنامج.

- الثانية: قد تستغرق السياسات الهيكلية الآتي: (1)

أ. السياسات الرامية إلى تحسين كفاءة تخصيص الموارد.

ب. السياسات الرامية الى توسيع الطاقة الإنتاجية للإقتصاد.

كما يصبح التصحيح الهيكلية عنصراً مكوناً في البرامج التي يتضح منها أن اختلالات الحساب الجاري لا تنشأ عن مجرد عوامل قصيرة المدى، ولتحقيق ذلك يُولى اهتماماً أكبر بتعزيز العرض كوسيلة

¹. محسن سي خان: تصحيح الإقتصاد الكلي في البلدان النامية منقول من:

The world bang reserch observer, vo12,n°1,1999, p23-42.

لإغلاق الفجوة بين الإنفاق المحلي، وتعد هذه أحد جوانب التعاون الوثيق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ويمكن تقسيم السياسات الهيكلية إلى :

1. تلك المصممة لزيادة الإنتاج عن طريق تخصيص الموارد القائمة بصورة أكثر كفاءة.
 2. تلك التي تسعى لزيادة نطاق الإنتاجية للاقتصاد من الناحية العملية يصعب التمييز بين السياسات التي تخدم الغرضين.
- أما من الناحية المفاهيمية فإن الفئة الأولى تشمل جميع التدابير التي تعود بالأسعار الى وضع الاتساق مع التكاليف الحدية، عن طريق خفض التشوهات الناشئة مثلا عن قيود الأسعار والمنافسة غير الكاملة والضرائب والإعانات وقيود التجارة والصرف.
- وتتطلب زيادة الطاقة الإنتاجية أن تقوم الحكومة بتنفيذ سياسات تشجيع الاستثمار والادخار وهذا يشمل:
1. إجراءات محددة للسياسة مثل الحفاظ على أسعار فائدة واقعية أو إعادة تخصيص المصروفات المالية نحو الأنشطة المؤدية إلى النمو.
 2. إنشاء الظروف الملائمة لتعزيز الادخار المصرفي بما في ذلك إصلاح المؤسسات والسياسات في القطاع المالي.
 3. القيام بصفة عامة بتنفيذ سياسة تخصيص الموارد للاستثمارات ذات معدلات الفائدة المرتفعة، وقد تستغرق السياسات الهيكلية لطبيعتها وقتا طويلا في تنفيذ وإعطاء النتائج على ذلك، فمن الضروري أن تدعم تلك السياسات بسياسات سليمة لإدارة الطلب، وبتدفقات رأس المال الخارجي بحكم يمكن إدارته.

ج. أثر السياسة المالية على سعر الصرف :

في حالة البلدان الصناعية ذات أسواق رأس المال المتقدمة وأسعار الصرف التي تتحدد بفعل قوى السوق فيتنسم تأثير السياسة المالية على سعر الصرف بالغموض على المدى القصير، وفي بعض الحالات ارتبطت زيادة العجز بارتفاع في سعر الصرف لأنّ التوسيع المالي أدّى إلى زيادة الناتج وأسعار الفائدة والواردات وتدفقات رأس المال، ويفترض ذلك عدم تغيير وجهة السياسة النقدية، كما يعكس قدرة رأس المال الكبيرة على التنقل بين البلدان الصناعية، ونجد أن الحجوزات المالية في حالات أخرى قد ارتبطت بانخفاض سعر الصرف، وقد يمكن تغيير ذلك على أساس أن السياسات المالية، التوسعية قد أدت إلى زيادة سعر الصرّف المتوقع وانخفاض درجة مصداقية السياسات النقدية والمالية.

وهناك نوع متشابه من عدم التأكد فيما يتعلق بتأثير سعر الصَّرف على ضبط أوضاع المالية العامة، وتذهب النماذج التي ترد في المراجع إلى أن الإنكماش المالي يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف، غير أنَّه من الممكن أن يؤدي الانكماش إلى انخفاض سعر الصرف خلال المدى القصير إن أدت التدابير المالية إلى تخفيف جزء هام من الاختلال الموجود في الميزانية، وإذا نظر إليها على أنها دائمة، وإذا كانت قد طبقت منذ فترة قصيرة من إتباع سياسات متساهلة أدت إلى توليد تصورات الأصول المحلية الخطرة، وأن سعر الصَّرف سيستمر في الانخفاض بسبب هذه السياسات.

ونرجح خلال المدى الأطول أن يؤدي إلى تحسين التوازن المالي بشكل مستمر، ممَّا يؤدي إلى زيادة الادخار وخفض نسبة الدين الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي إلى ارتفاع سعر الصَّرف الحقيقي، سيجد البلد الذي يدخر أكثر من شركائه التجاريين أن عملته ستقوى في النهاية بالقياس إلى عملات البلدان الأخرى وفي الاقتصاديات النامية واقتصاديات تحول أنظمة السوق، وهي اقتصاديات ذات تدفقات رأس مالية محدودة بقصد ميل إلى إتباع الصفة النقدية على المحجوزات المالية إلى حد أكبر بكثير مما يحدث في البلدان الصناعية، وبالتالي يزداد جدا في هذه الحالات احتمالات أن يؤدي ضبط الأوضاع المالية العامة (التوسيع) إلى ارتفاع سعر الصرف (انخفاض) حتى على المدى القصير.

د. المفاضلة بين تحديد سعر الصرف وانكماش المالية العامة:

إنَّ المفاضلة بين تحديد سعر الصرف وانكماش المالية العامة كثيرا ما تشكل مفاضلة بالنسبة للدول النامية القائمة بصياغة برامج التصحيح.

السؤال الذي يطرح نفسه هو: إلى أي مدى يمكن أن يحل الإنكماش في المالية العامة محل خفض سعر الصرف لتحقيق التصحيح؟

إنَّ اختيار أسلوب التصحيح المناسب سيتوقف على تكاليف تخفيض سعر الصَّرف بالنسبة لتكاليف التصحيح الزائد في المالية العامة، والقاعدة التقليدية في هذه المسألة تقول: أنَّ مرونة الأجور والأسعار تشكل عاملا هاما يؤثر على هذا الاختيار، فكلما زاد جمود الأجور والأسعار، كلما طالت وزادت تكاليف الفترة اللازمة لانكماش المالية العامة، وفي مثل هذه الحالة فإنَّ اختيار العرض يصحح الأسعار النسبية حتى يتجنب جزء كبير من تكلفة التصحيح الزائد في المالية العامة، ولفترة طويلة على الناتج لكَّه سيزل يحتوى على بعض تكاليف الانكماش لأجل قصير⁽¹⁾.

وعلى العكس من ذلك حين تكون الأجور والأسعار المحلية مرنة تماما، يؤدي انكماش الطلب الكلي بسبب تقييد سياسات المالية العامة إلى خفض الأسعار المحلية للسلع غير القابلة للتجارة، من خلال فترة قصيرة نسبيا، وبالتالي ينخفض سعر الصرف الحقيقي دون تدخل السلطات في تخفيض سعر

¹ حلقة دراسية تطبيقية عن البرمجة المالية لصندوق النقد الدولي، من إعداد ب. أجيفلي ومحسن سيسخان وتيسير فونتيل 1991م.

الصرف الأسمى، وتتوقف معايير الاختيار بين تعديل سعر الصرف وانكماش المالية العامة بشكل حرج على افتراض أن درجة مرونة الأسعار والأجور هي أحد من السمات الهيكلية في الإقتصاد ومستقلة في استراتيجيات التصحيح التي تتبعها السلطات.

المطلب الرابع: مفهوم السياسة النقدية وأهدافها.

أولاً: مفهوم السياسة النقدية.

تعددت التعاريف للسياسة النقدية، فيمكن تعريفها بأنها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية بالتأشير (الحكم) في عرض النقود، بما يتلائم مع النشاط الإقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية مهنية، خلال فترة زمنية معينة¹.

كما عرفت السياسة النقدية على أنها «العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي، وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية»².

وتعرف كذلك بأنها تلك السياسة التي لها تأثير على الإقتصاد بواسطة النقود والتي تستعمل العلامة: النقود الدخل .

إن السياسة النقدية لاقتصاد ما عادة ما تعكس لنا الموقف النقدي لهذا الإقتصاد، فهي الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الإقتصادية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج الوطني بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار (أسعار السلع والخدمات وأسعار الفائدة، أسعار الصرف للعملة الوطنية)، وذلك طبعاً في إطار توفير السيولة المناسبة للإقتصاد الوطني، حتى تتفادى الضغط على الأرصدة النقدية للدولة³.

إن وسائل العمل للسلطات النقدية تستطيع أن تؤدي إما إلى رقابة مباشرة من طرف السلطات للمتغيرات النقدية (القرض، الصرف، معدل الفائدة)، وإما إلى تدخلات في سوق الأموال بهدف التأثير في سلوك خلق النقود لمؤسسات القرض (عرض النقود) وسلوك الأعوان غير الماليين من ناحية التمويل وحياسة السيولة⁴.

إن السياسة النقدية تعمل على تحقيق أهداف، ويجب التعريف بين أهداف وسيطية للسياسة النقدية وأهداف نهائية، فالأهداف الوسيطة هي المتغيرات النقدية المراقبة من طرف السلطة النقدية والمرتبطة

¹ . عبد المجيد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 284.

² . Jean pierre patter, monnaie institution financiere et politique monétaire 4ed, economica paris ;1987 ,p22

³ . احمد السيد مصطفى ،نهر السيد حسين ، السياسة النقدية والبعد الدولي لليورو ،مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 2000م، ص 29.

⁴ .Economie besial, la monnaie et ses mécanismes , nouvelle éclissions la découverte , paris,P39.

بشكل كاف ومستقر ومقدر بالأهداف النهائية، مثل معيار النمو السنوي للكتلة النقدية، أما الأهداف النهائية التي تتأثر فعليا بالمتغيرات النقدية ونميز بين الأهداف النهائية للتوازن الداخلي مثل مكافحة التضخم ومعدل نمو رأس المال وأهداف نهائية للتوازن الخارجي، مثل استقرار سعر صرف العملة الوطنية .

من هذه التعاريف يمكن استخلاص ثلاثة أشياء رئيسية :

- إن السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات أو تدابير مرتبطة بالوضع وليس وصفا له كما أنها تتغير مع الوقت بتغير الوضع والأهداف .

- إن الأهداف العامة للسياسة النقدية هي إحداث أثر على الإقتصاد، وذلك من خلال العمل على ضمان استقرار في مستوى الأسعار ومعدلات الصرف وهذا ما يوحي أن الاستقرار هو قضية نقدية تتم المحافظة عليه أو إزالة الاختلال من خلال التأثير على السيولة النقدية.

- الهيئة المكلفة بوضع السياسة النقدية وتسييرها هي سلطة النقدية، ويقصد بها هنا البنك المركزي في أي دولة، وتبنى السياسة النقدية هنا على التأثير في عرض النقود أو المعروض النقدي بأي دولة معينة، تسمى أدوات السياسة النقدية، هذه الأدوات إلى جانب تأثيرها على حجم الاستثمار فأنها في الإمكان أيضاً تؤثر على سعر الفائدة وبالتالي يكون لها تأثير على الإستثمار و النشاط الإقتصادي في المجتمع.

ثانياً: أهداف السياسة النقدية

إن السياسة النقدية تساهم في تحقيق أهداف مجمل السياسة الإقتصادية التي تعرف بأهداف نهائية، هذه الأهداف يمكن إن تتجدد في الأجل القصير أو الطويل¹.

ففي الأجل القصير يتعلق الأمر في الحفاظ على التوازنات الكبرى للاقتصاد والمتمثلة في الاستخدام الكامل والاستقرار في الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات والتوسع الإقتصادي، أما في الأجل الطويل فإن هذه الأهداف تتمثل في التوجيهات الكبرى التي تحدها الدولة المتمثلة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ولتسهيل بلوغ الأهداف النهائية يقتضي أن يسمح ضبطها وتنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية والتي هي كالاتي :

أ. الأهداف النهائية للسياسة النقدية

لقد كان الهدف النهائي للسياسة النقدية بداية من تسعينيات من القرن الماضي يتمثل في الحفاظ على شروط النمو الإقتصادي الأمثل (تضخم منخفض واستخدام كامل) انطلاقاً من عجز النظرية الكنزوية في تحليلها لحدوث التضخم والبطالة جنباً إلى جنب التي شهدتها النظام الرأس مالي بداية من سبعينات القرن

¹. وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبنانية، بيروت، 2000م، ص 177.

الماضي، غير أن في وقتنا الحاضر يتركز هذا في السياسة النقدية على الإستقرار في مستوى الأسعار بمعنى أن السلطة النقدية هي التي تسعى إلى تحقيق استقرار الأسعار بتحقيق التوازن بين الكتلة النقدية (إجمالي السيولة المحلية) وبين ما يعرضه الجهاز الإنتاجي والحكومي في مختلف قطاعاتها من سلع وخدمات¹.

إن إلقاء الضوء على تطور أهم المفاهيم النقدية وتحديد مدى تركيز هدف السياسة النقدية في ظل هذه المفاهيم على استقرار الأسعار يكون له دوره في تحليلنا هذا، وعموما نجد الأهداف في البلدان العربية تدور حول العناصر التالية:

- تحقيق الإستقرار النقدي .
- ضمان قابلية صرف العملة والحفاظ على قيمتها الخارجية .
- تشجيع النمو الإقتصادي .
- المساهمة في إنشاء أسواق مالية ونقدية متطورة.
- تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

أما في الدول المتقدمة فهناك اتجاه متزايد نحو عدم التوسع في الأهداف والاقتصار على هدف واحد للسياسة النقدية يتمثل في استقرار الأسعار، أي استهداف التضخم وذلك بوضع معدلات محددة، حيث يستخدم البنك المركزي الأدوات التي تمكنه من الوصول إلى هذه المعدلات. لقد اختارت معظم الدول المتقدمة أهدافا للتضخم ما بين 1% و3% بالنظر لما تشكله معدلات التضخم المرتفعة من آثار سلبية على النمو ولما تؤدي إليه من زيادة في تكاليف الرفاهية .

ب. الأهداف الوسيطة

يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية المتغيرات النقدية التي من المفترض أن يسمح ضبطها وتنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية، هذه الأهداف يمكن أن تعتبر كمؤشر يكون تغيرها عاكسا لتغيرات الهدف النهائي المتعلقة باستقرار الأسعار .

هذا وتعتبر الأهداف الوسيطة متغيرات نقدية يمكن للبنوك المركزية ان تؤثر عليها، فبإمكان السياسة النقدية أن تؤثر فعلا على تقلبات المجمعات النقدية وعلى سعر الصرف وعلى معدلات الفائدة في حين أنها لا يمكن ان تؤثر مباشرة على مستوى الأسعار والإنتاج والأجور².

هذا ويشترط في الأهداف الوسيطة بعض المعايير حتى يكون لها أثر على الأهداف النهائية وهذه المعايير هي:³

¹ . احمد الغندور ،السياسة النقدية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،2004م،ص77.

² .وسام ملاك، مرجع سابق ص193.

³ .بلعزوز بن علي ، محاضرات من النظريات والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2004م،ص119.

1. **القابلية للقياس:** يعتبر القياس الدقيق والسريع لمتغير الهدف الوسيطة ضرورياً، لأن الهدف الوسيط هو إشارة في ما اذا كانت السياسة النقدية تسير في اتجاه الذي يوصلنا الى تحقيق الهدف النهائي أم لا. فالمقارنة بين سعر الفائدة والقاعدة النقدية والمعروض النقدي، نجد ان سعر الفائدة هو الأسهل في القياس من القاعدة النقدية والمعروض النقدي.

2. **القدرة على السيطرة:** أي إن البنك المركزي يكون قادراً على السيطرة على المتغير اذا ما استخدم كهدف وسيط، فلو استخدم ناتج المحلي الخام PIB والقاعدة النقدية وسعر الفائدة، فان البنك المركزي له قدرة كبير في السيطرة على سعر الفائدة وعلى القاعدة النقدية بخلاف السيطرة على PIB وعلى توقعات التضخم.

3. **القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي:** إن احد المعايير الهامة هي ان يكون المتغير المستخدم كهدف له يمكن التنبؤ به على الهدف النهائي، فمثلاً إذا استطاع البنك المركزي التنبؤ بقياس سعر النفط من السوق العالمي، هذا السوق بمساعدة على تحقيق الهدف النهائي وهو تحقيق التوازن ميزان المدفوعات الذي يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الخام والذي بدوره سوف يؤدي الى تحقيق معدل نمو اقتصادي معتبر.

إن الهدف الوسيطي هو عبارة عن متغير يمكن للسلطة النقدية ان تمارس عليه تأثيرها بشكل مباشر وسريع بواسطة أدواتها الخاصة وبفضل معلومات الذي يوفرها المؤثر.

أما النقديون فيعتبرون كمية النقد كمؤثر والقاعدة النقدية كهدف وسيطي، وهم على عكس الكنزيين ويرون ان معدلات الفائدة تشكل مؤثراً سلباً بالنسبة للسياسة النقدية لأن هذه المعدلات تتأثر بتغيرات الطلب على النقود، ففي فترات توسع يرتفع الطلب على النقد مسبباً ارتفاعاً في المعدلات والعكس في حالة الركود يعكس انخفاض المعدلات تقلص الحاجة للأرصدة النقدية. وتتمثل الأهداف الوسيطة في:

1. معدل الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية :

إن هذا الخيار هو في منتهى الدقة، فمن جهة هناك صعوبة فائقة في تحديد معدل الفائدة الجيد ومن جهة أخرى تعتبر معدلات الفائدة أيضاً بمثابة ادوات للسياسة النقدية وتستخدم هذه المعدلات لأغراض داخلية وخارجية، فعلى المستوى الداخلي: تؤثر على مستوى الاستثمار وعلى المستوى الخارجي، تؤثر على تحركات رؤوس الأموال في الأجل القصير وفي كل الأحوال ينبغي أن تكون معدلات الفائدة ايجابية تؤدي إلى الإستقرار قدر الإمكان، ولهذا يرى بعض الإقتصاديين ان استقرار المعدلات الحقيقية للفائدة في

الأجل القصير تشجع عملية الإستثمار والنمو المنتظم. هناك عوامل محددة لمعدلات الفائدة يمكن ذكرها في ما يلي:

- كمية النقد المتداول التي ترتبط بسلوك البنك المركزي ومستوى معدلات الفائدة يؤثر ذلك على توزيع الإدخار بين النقد وتوظيفات طويلة الأجل .
- وضعية سوق رؤوس الأموال القابلة للإقراض، فالطلب الكبير على الاقتراض (وجود عجز موازين مرتفع يجب ان يمول باصدار سندات الخزينة) يمكن أن يؤدي لارتفاع معدلات السوق إذا كان هناك ادخار وفير لم يتقرر استثماره، على العكس من ذلك عندما يكون الإدخار ضعيف، فالطلب الكبير على القروض المقارن مع رؤوس الأموال المتوفرة القابلة للإقراض بتسبب في إحداث ما يعرف «مفعول الاستبعاد» (EFFET DEVICITION)، وهذا يعني أن المعدلات ترتفع إلى مستويات حيث يصبح العديد من المقترضين غير قادرين على الاستدانة.
- يتأثر معدل الفائدة بمعدلات الفائدة الأخرى السائدة في الخارج، فانفتاح اقتصاديات الدول وتحويل الأنظمة المالية يجعل من الغير الممكن لأي بلد ان يحدد مستوى معدلات فائدة من دون الأخذ بعين الاعتبار مستوى معدلات الفائدة في البلدان الأخرى، فرفع معدل الفائدة يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال بكميات كبيرة والعكس يؤدي الى نزوح رؤوس الأموال التي تبحث عن توظيفات مربحة اكبر.

2. معدل سعر الصرف مقابل العملات الأخرى:

يعتبر الصرف مؤثر هاما حول الأوضاع الإقتصادية لدولة ما، وذلك بالمحافظة على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرة الشرائية، غير أن أسواق صرف العملات ليست منتظمة فهي تتعرض لتقلبات مستمرة¹. ويلعب معدل سعر الصرف دورا مهما في معرفة الإستراتيجية الإقتصادية والمالية للحكومة، فالمحافظة على مستوى منخفض للعملة يشجع الضغوط التضخمية ويؤدي إلى إتباع سياسة سهلة في الأجل القصير يكون أثرها في الأجل الطويل إضعاف القدرة الصناعية للدولة والانخفاض النسبي لمستوى معيشة الأفراد، إما المحافظة على مستوى مرتفع للعملة، يفرض على الأعوان الإقتصاديين ضغطا انكماشيا وهو يؤدي إلى اختفاء بعض المؤسسات غير القادرة على الاستمرارية في عملها، مما يؤدي إلى الفشل². لذلك نجد في الإقتصاد الأوسع والأكثر تنوعا والأقل انفتاحا على الخارج والأقل ارتباطا بشريك اقتصادي أساسي الاعتماد على هذا المعدل فقط، بل لابد من هدف وسبطي

¹ برايان كويل، مبادلة العملات، قسم الترجمة بدار الفاروق، القاهرة، 2005، ص 114.

² صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 2003-2002، ص 128.

داخلي، لأنه في حالة المضاربة على عملة معينة، يمكن للبنك المركزي إن ستنفذ احتياطياته من العملة الصعبة مقابل الإصدار المفرط للعملة الوطنية حتى يمكن تداولها محليا¹.

3. **المجمعات النقدية كأهداف وسيطية:** أن ضبط نمو كمية الكتلة النقدية مع مستوى معدل نمو الإقتصاد يمثل الهدف الأساسي للسلطات النقدية عند النقديين ولهذا فإن هذه النظرية تقتضي الحفاظ ولعدة سنوات على معدل نمو ثابت للكتلة النقدية ويستحسن أن يكون ضعيفا ويتراوح بين 3% و5% ولتحقيق ذلك ينبغي ان يترك سعر الصرف قائما أن ضبط كمية النقود تعتبر الأداة المفضلة للتوازن الإقتصادي وذلك للأسباب التالية:

1. يمنع عرض النقود لأن يصبح مصدرا لعدم الإستقرار .
 2. زيادة عرض النقود بمعدل ثابت، يجعل السياسة النقدية تحد من الإضطرابات الآتية من مصادر أخرى.
 3. تطبيق معدل ثابت لزيادة النقود يجعل مستوى الأسعار في الاجل الطويل ثابتا أو قريبا من ذلك.
- إن المجمعات النقدية تعتبر الشغل الشاغل للبنوك المركزية، فهي التي تقوم بتحديداتها وحسابها ونشرها يمكن التعرف على هذه المجمعات من قبل الجمهور ويستطيع تقديرها ولكن، في السنوات الأخيرة ظهرت مشكلة تتمثل في ان تحديد المجمع النقدي أو كمية النقد لم تعد سهلة كما كانت في الماضي نظرا لتغير سرعة دوران النقود ، حيث أصبحت اقل استقرارا مما كانت عليه في الماضي وذلك نتيجة لابتكارات مالية حديثة.

المطلب الخامس: السياسة التجارية

تعرف السياسة التجارية على أنها مجموعة من القواعد والأدوات والأساليب والإجراءات التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم الفائدة، وكذا تحقيق تنمية اقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة².

كما أن السياسة التجارية ما هي إلا وسيلة من بين الوسائل الأخرى كالإجراءات النقدية والمالية لتحقيق أهداف الدولة³، وعليه فالسياسة التجارية تمثل أحد جوانب السياسة الإقتصادية، والتي تتعلق بالتجارة الدولية بالنسبة للأدوات المستعملة في سياسة حماية التجارة الدولية نجدها تختلف بالضرورة، فمنها سياسة الحرية التجارية، أما بالنسبة للإجراءات والتدابير فترجع أساسا إلى المتطلبات التي تعتمدها

¹. Jean peulpollin; agregats monétaires pondere; théorie et application; economica; paris; 98 ; p77.

². عبد المطلب الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي) ج2، القاهرة، مجموعة الدول العربية 2003، ص 124.

³. أحمد حشيش، أسامة الفولي، مجدى محمود شهاب، أساسيات الإقتصاد الدولي، دار الجامعية الجديدة للنشر 1998م، 197.

الدولة في معاملاتها التجارية بهدف تحقيق مكاسب تجارية معينة، كتعظيم الفائدة، حماية الصناعات الناشئة، تحقيق التوازن الخارجي ويمكن لنا تناول اهم جوانب السياسة التجارية كالاتي:

اولا: انواع السياسة التجارية:

تختلف السياسة التجارية إلى نوعين رئيسيين هما : سياسة حرية التجارة وسياسة الحماية، وتؤثر هاتان السياستين في نمط وحجم تجارة الدولة مع العالم الخارجي.

1. **سياسة حرية التجارة:** إن حرية التبادل هي عبارة عن نظام اقتصادي تتحرك في ظله السلع والخدمات بحرية ودون أية حواجز¹؛ أي أنه يقضي بإطلاق الحرية للتجارة الدولية، ووفقا لهذا التعريف فان سياسة حرية التجارة تعني عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية وتقوم سياسة حرية التبادل على مبدأ أو قانون المزايا النسبية على اعتبار أن احترام هذا المبدأ سيضمن للاقتصاد العالمي تخصيص الموارد ومستوى أعلى من الرفاهة.

وقد كان الإقتصاديون الكلاسيك من أوائل الذين عارضوا تقييد التجارة الدولية وإلهم يعود الفضل في تأسيس مذهب حرية التبادل والتجارة الخارجية، ولهذا دافعوا عن حرية التجارة الخارجية. كما نادوا بحرية التبادل والمعاملات وشددوا على ضرورة إزالة العقبات التي تحد من تداول السلع عند مرورها من دولة إلى أخرى كما أظهروا المكاسب التي يمكن أن تعود على الدول من اشتراكها في التبادل الدولي، ولهذا نددوا بتدخل الدولة في العلامات التجارية الدولية لأن حرية التجارة كفيلة بأن تصحح الاضطرابات المحتملة في الميزان التجاري من خلال ما تحدثه من تغيرات في مستوى الأسعار والدخل والتوظيف داخل الاقتصاد الوطني².

وقد أوضح آدم سميث – الذي يعتبر أحد أبرز مفكري هذه المؤسسة – ان حرية التجارة تؤدي إلى زيادة التقدم الاقتصادي والرفاهية بين الدول نظرا لما تحققه من تقسيم أفضل للعمل كما تعرض جون باتست ساي لفكرة التجارة الخارجية وضرورة تحريرها من أجل تحقيق فكرة التوازن الاقتصادي وتلاشي مشكلة فائض الإنتاج على المستوى العام للاقتصاد القومي³.

وعلى العموم فان الإقتصاديين الذين يؤيدون سياسة حرية التجارة يرون أنه بفضل حرية التبادل فإن قانون العرض والطلب سيضمن استخداما فعالا للمصادر الإنتاجية، وأنّ التخصيص سيتم على وجه طبيعي وتلقائي تبعا للمزايا النسبية ولصالح الجميع⁴.

¹. Jean pierre patter, monnaie institution financiere et politique monétaire, 4ed, économie paris, 87. p 142.

². رمزي زكي، الإقتصادي السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، أكتوبر 97م، ص 180.

³. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 118.

⁴. Renard Bouvert, Relations économiques internationales, Qubec 1996, p 364.

ويعتمد هؤلاء الاقتصاديين في ذلك على مجموعة من الحجج أهمها :

أ. **التخصيص في الإنتاج:** تستطيع أية دولة أن تنتج في ظل حرية التجارة ضرورة أكثر مما ستنتج في ظل الحماية، ذلك أنّ إطلاق تيارات التبادل بين الدول يجعل كلا منهما متخصصا في إنتاج السلع المناسبة لظروفه الطبيعية وبتكاليف منخفضة وهو ما يؤدي إلى استغلال أمثل للموارد الاقتصادية، كما يزيد من الناتج الكلي للاقتصاد، وبالتالي فإنّ التخصيص في التجارة نتيجتان للاقتصاديات أن تنتج سلعا وخدمات أكثر.

ب. **انخفاض أسعار السلع الدولية:** يعتبر تفاوت نفقات الإنتاج أساس التبادل الدولي مطبقا لمبدأ لتقسيم العمل الدولي فان حرية التجارة تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها محليا إلا بأسعار مرتفعة، وهو ما يعود بالنفع على المنتجين من خلال ، انخفاض تكاليف الإنتاج وعلى المستهلكين من خلال توافر مجموعة مختلفة وكبيرة من مستلزمات السلع الرخيصة.

ج. **تشجيع التقدم العلمي:** تؤدي حرية التبادل إلى احترام المنافسة لذلك يسعى المنتجون إلى إنتاج سلع وخدمات تلقى نجاحا في الأسواق العالمية وبطبيعة الحال فان ذلك سيحفز المنتجين على تحسين وسائل الإنتاج بامتلاك تقنيات متطورة ولن يتأتى ذلك إلا بدعم أنشطة البحوث والتطوير، وكذلك تعزيز إدارة القرارات التكنولوجية بغية الحصول على أفضل أداء، ومن ناحية أخرى فإنّ المنافسة ستعكس على المستهلكين من خلال أسعار السلع والمنتجات الشيء الذي يخدم في النهاية المستهلك

د. **رفع مستوى العمالة:** تدفع حرية التبادل إلى زيادة حجم الصادرات من السلع والخدمات بوجه عام الشيء الذي يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج وهو ما يخلق الحاجة إلى عمالة جديدة ستؤدي هذه الزيادة في الدخول بطبيعة الحال إلى زيادة المشتريات من السلع الاستهلاكية ومن ثم زيادة الإنتاج وهكذا.

2. سياسة الحماية protectionism: تعرف الحماية بأنها مذهب حماية الزراعة أو التجارة أو الصناعة من المنافسة الأجنبية، وذلك بفرض رسوم جمركية عالية على السلع المستوردة أو تشجيع التصدير¹ وهو ما يعني أنّ الهدف من السياسة الحمائية هو حماية السوق الوطني أمام المنافسة الأجنبية، وقد جاءت الحماية كردة فعل ضد سياسة حرية التبادل التي تمثل مصلحة الدول الغنية والقوية، وكان من الطبيعي جدا أن تصدر انطلاقات من الدول الضعيفة والصغيرة في ذلك الوقت، والتي كانت تخشى سيادة حرية التبادل بالدرجة التي تضر باقتصادياتها، وتهدد صناعاتها الناشئة التي لا تقوى على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية².

¹. سهيل ادريس، المنهل: قاموس فرنسي عربي، دار الدب ، بيروت، الطبعة الخامسة والعشرون، 1995، ص 986.

². أحمد فريد مصطفى ، وسهير محمد السيد حسن ، مرجع سابق، ص 125.

ومن الناحية التاريخية فإن سياسة الحماية تعود إلى أوائل القرن التاسع عشر، حيث تم تبنيها وتقديمها بصورة فكرية واضحة من قبل الاقتصاديين الألمان¹، وبعض الاقتصاديين الأمريكيين الذين كانوا يطمحون إلى حماية الصناعات الناشئة في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية حتى تتمكن من الصمود أمام المنافسة الأجنبية، وخاصة أمام بريطانيا التي كان لها سبق الصناعي في ذلك الوقت، وكانت تتمتع بعلامات تجارية واسعة، ولهذا اعتبر فكر الحمائيين بمثابة عودة تطويرية للفكر الماركسي (التجاري)، وجاءت إحدى محاولات تبرير فكرة الحماية فريديريك لست، الذي وصف الدولة في بداية نموها بالطفل الذي لم يصل بعد لمرحلة الشباب، فإذا كانت الصناعة صغيرة وكانت التجارة حرة وليس هناك حواجز جمركية فلن تنمو تلك الصناعة، لذا يجب حمايتها حتى تستطيع الوقوف على قدميها في وجه المنافسة التي لا تقوى عليها إلا الدولة التي بلغت مرحلة متقدمة من النمو الاقتصادي، وعندما تصل هذه المرحلة فإنه يمكنه التخلي عن دعمها لزوال أسباب الحاجة إلى دعم، ولها اعتبار لست أن نظرية التخصيص في التجارة الخارجية والتي نادى بها الاقتصاديون الكلاسيك تعوق تقدم الدول النامية، وتمنعها من الوصول لمرحلة النمو المطلوبة بخاصة ملك الدول التي لا تزال في طور النمو².

إن إتباع سياسة تجارية مقيدة يعني أن الفائدة من التخصص في الإنتاج والتبادل في ظل حرية التبادل ستضمحل، وبالرغم من أنه يصعب تبرير العوائق التجارية إذا أخذنا مستوى رفاه الدول الاقتصادية بعين الاعتبار، فإن بعض الدول لا تزال تتبنى سياسات العوائق التجارية في وجه الواردات الأجنبية معتمدة في ذلك على بعض الحجج التي تقوم بعضها على أسس اقتصادية ليس هذا مجال لذكرها.

3. سياسة سعر الصرف Exchange Rate Policy

تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية، تظهر من يوم إلى يوم استقلاليتها عن السياسة النقدية، وهذا من خلال تميزها بأهدافها وأدواتها. وقد زادت أهمية سياسة سعر الصرف باعتبارها إحدى السياسات الهامة التي تأخذ بعين الاعتبار في حال قررت الدول القيام بالتجارة بين بعضها البعض من أجل الحصول على منافع التخصص، نظراً لكون الدول لا يمكنها إنتاج جميع السلع. كما أن تحويل عملة إلى أخرى عند سعر الصرف السائد ومقارنة الأسعار، يعد وسيلة لمعرفة أن بعض السلع والخدمات في دولة ما أرخص منها في دولة أخرى.

كما تعد سياسة الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية في بلدان العالم من أجل إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نمو هو الحد من اختلال توازنه، فهي تسعى إلى فهم تغيرات سعر الصرف لكي لا تكون عاقبته وخيمة على لأعوان الاقتصاديين، وبهذا فهي تعتبر جزءاً من السياسة

¹ فريديريك لست، Frederic lest (1864.1789) الذي اشتهر بدعوته إلى حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية وهو ما تضمنه مؤلفه "النظام القومي للإقتصاد السياسي"، الذي صور سنة 1841.

² أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد، مرجع سابق، ص 126.

الاقتصادية تسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل، النمو، استقرار الأسعار، التوازن الخارجي. فبعض الدول اتبعت سياسة تثبيت سعر صرفها وترك مسألة تحديده لعوامل العرض والطلب داخل السوق¹. حيث تكتسب سياسة سعر الصرف أهمية خاصة بين مجمل السياسات الاقتصادية، ذلك أن سياسة سعر الصرف تؤثر في توزيع الموارد في الاقتصاد بم في ذلك حركة التجارة الدولية². وقد زادت أهمية سياسة سعر الصرف باعتبارها إحدى السياسات العامة التي تأخذ بها المؤسسات المالية والنقدية الدولية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية (الداخلية والخارجية) التي تعاني منها الدول النامية، وأبرزها حدوث عجز هيكلية مزمن في موازين مدفوعاتها وموازنتها العامة³.

وقد تتسم سياسة سعر الصرف في فترة من الفترات بالالزام بسعر صرف محدد أو بتعدد في سعر الصرف، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف كالحث من بعض المعاملات التي يقوم بها القطاع الخاص في مجال الاستيراد والخدمات، ودعم الواردات لبعض السلع الاستهلاكية الأساسية⁴.

وتعتبر آلية تحديد أسعار الصرف من أهم السياسات المتبعة في جميع دول العالم المتقدمة منها أو النامية والتي تتبع سياسة الاقتصاد المركزي المخطط له، أو التي تتبع سياسة السوق الحر أو المتعدد. فالدول التي تتبع سياسة الاقتصاد المركزي المخطط له، أو التي تتبع سياسة السوق الحر أو المتعدد. فالدول التي تتبع سياسة السوق الحر غالباً ما يترك فيها سعر الصرف لعمليتها مقابل العملات الأخرى لقوى السوق (العرض والطلب) مع بعض التدخلات المحدودة في بعض الأوقات التي تتعرض فيه عملاتها للمضاربة في السوق، كما هو الحال في بعض الأحيان في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، فالدول التي تتبع آلية السوق يكون سعر الصرف لعمليتها يعكس قوة أو ضعف اقتصاده بشكل عام.

أولاً: أنواع سعر الصرف:-

توجد عدة آليات لسعر صرف العملات يمكن للدول أن تتخذ نوع من أنواع سياسة سعر الصرف ولعل من أبرزها وأكثرها استخداماً ما يلي:

- ¹ شعيب بنونة، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف- نمذجة قياسية للدينار الجزائري، تلمسان، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، 5-2011، ص122.
- ² مطهر العباسي، السياسات الاقتصادية وميزان المدفوعات، دراسة ضمن كتاب أدبيات وبحوث المؤتمر الاقتصادي الأول، نظمته مجلة الثوابت في الفترة 2-4مايو 1995م، صنعاء، 1996م، ص252.
- ³ علي جبران الشماحي، سياسات سعر الصرف في ج.ي والآثار الاقتصادية والاجتماعية لتخفيض قيمة الريال اليمني، مجلة المالية، وزارة المالية، صنعاء العدد 100، ديسمبر 2000م، ص41.
- ⁴ لبنى حسين المسيلي، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية (حالة اليمن)، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير، 2000م، ص33.

1. سعر الصرف الثابت

ويعني سعر الصرف الثابت أن العملات الأجنبية ثابتة بمعدلات ثابتة لبعضها البعض، وأسعار الصرف الثابتة لا يسمح لها بالتقلبات في السوق استجابة للتغيرات اليومية في العرض والطلب، وبدلاً من ذلك تقوم الحكومة بتثبيت قيمة معينة للعملة¹.

وتعرض مزايا سعر الصرف الثابت بانها تتمخض عن تجارة أكثر قوة وتدفقات استثمارية أكبر حجماً (خصوصاً إذا ثبتت الدولة عملتها تجاه عملة شريكها التجاري الرئيسي) وعن اجتلاب معدلات تضخم منخفضة وثبات لأسعار من دول العملة الصعبة أما أحد نقاط الضعف الأساسية لنظام سعر الصرف الثابت في الزيادة الحتمية في سعر الصرف الحقيقي التي تنشأ نظراً لتأخر انخفاض معدلات التضخم².

2. سعر الصرف المرن

وبالنسبة لنظام سعر الصرف المرن، فتتسم المزايا في قدرة الدولة على أن تتكيف مع الصدمات وامتصاص آثارها وفي فعالية السياسة النقدية التي تبقى رهناً لأهداف السلطات النقدية، وأما عن مثالب سعر الصرف المرن، فهي تتمثل في معدلات تضخم وتجارة خارجية غير مستقرة نتيجة التقلب في سعر الصرف³.

3. سعر الصرف الرسمي

سعر الصرف الرسمي هو السعر القانوني في سوق الصرف⁴؛ حيث يتم تحديد مستوى السعر بقرار من الحكومة، فتخفيض السعر الأسس هو زيادة لقيمة العملة وزيادة السعر الإسمي هو تخفيض لقيمة العملة، عندها سعر الصرف الرسمي يمكن أن يثبت بعض أسعار العملات الأجنبية⁵.

4. سعر الصرف الحقيقي

هو عدد من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وهو محسوب كمؤشر وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة⁶. ويتم استخدامه لقياس التغيرات في الموقف التنافسي لدولة ما⁷.

5. سعر الصرف الإسمي

¹ محمد إبراهيم منصور، علي عطية مسعود، "محاضرات في التجارة الخارجية"، جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2007، ص 189.

² جورج عابد، نوري إرباس، بهروز عويرامي، نظم وسياسة سعر الصرف، ورقة عمل مقدمة، وقائع الندوة المنعقدة في 16-17 كانون الأول/ديسمبر 2002، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، ص 15.

³ نفس المرجع، ص 16.

⁴ شعيب بونوة، خياط رحيمة، مرجع سابق، ص 122.

⁵ إضاءات، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت، يوليو 2011، العدد الثاني عشر، ص 3.

⁶ نفس المرجع، ص 3.

⁷ محمد إبراهيم منصور، علي عطية مسعود، مرجع سابق، ص 205.

هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، أي سعر العملة الجاري، ويتم تحديده تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن أن يتغير سعر الصرف تبعاً لتغير الطلب والعرض وينقسم إلى سعر الصرف الرسمي (السعر المعمول به فيما يخص التبادلات التجارية الرسمية وسعر الصرف الموازي) السعر المعمول به فب الأسواق الموازية¹.

6. الصرف الفعلي

يعبر هذا السعر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة ومنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى².

7. سعر الصرف الفعال الحقيقي

هو سعر الصرف الفعال الإسمي مع الأخذ في الاعتبار الاختلاف بين معدل التضخم لدولة ما والمتوسط المرجح لمعدل التضخم الأجنبية³.

ثانياً: حالة سياسة سعر الصرف الصينية Chinese exchange rate policy

فيما سبق تم تناول آليات سعر الصرف التي يمكن لأي دولة من دول العالم استخدامها اعتماداً على المتغيرات والظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية التي يواجهها اقتصادها وفيما يلي يمكن تناول حالة الصين في استخدامها لآليات سعر الصرف خلال الفترة من 1980-2011 فيما يلي⁴:

أ. بدأت الصين منذ الثمانينات تقديم نظام مزدوج لسعر الصرف. حيث بدأ نظامي سعر الصرف العمل بشكل متزامن حتى 1994 وقد كانا مختلفين بشكل له دلالة. فمن ناحية، كان هناك سعر صرف رسمي والذي استخدم فقط في خمس من جميع الصفقات التجارية، ومن ناحية أخرى هناك سعر صرف السوق والذي استخدم في معظم الصفقات التجارية حوالي 80%. حيث كان سعر الصرف الرسمي أقل من سعر صرف السوق، الأمر الذي زاد من الضغط على سعر الصرف الرسمي من أجل خفض قيمته بشكل تدريجي. وهكذا خفضت قيمة سعر الصرف الرسمي عدة مرات حتى 1994، عندما تم تقديم العملة الموحدة. تعرضت سياسة سعر الصرف إلى انتقادات خلال فترة النظام المزدوج، بسبب أن النظام حد من عرض العملات الأجنبية وبالتالي عرقلت الواردات.

¹ إضاءات، مرجع سابق، ص3.

² نفس المرجع، ص3.

³ محمد إبراهيم منصور، علي عطية مسعود، مرجع سابق، ص205.

⁴ Mirjana Gligorić, "Exchange rate policy, Growth, and Foreign trade in china", Economic Annals, Volume LVI, No. 190 / July – September 2011, pp.106-109.

ب. فعندما ألغت الصين نظام سعر الصرف المزدوج في 1994، كانت القيمة المبدئية للإيوان 8.70 من الدولار، وبين عامي 1994 و 1996 طبقت الصين نظام سعر الصرف المعموم. وخلال هذه الفترة قدر سعر الصرف الإسمي بـ 4.8%. ومن 1997 إلى يوليو 2005 تم تعيين حدود العملة الصينية نسبة للدولار عند مستوى 8.28 إيوان للدولار. وبالتالي فإن البنك المركزي الصيني باع أو اشترى احتياطه الأجنبي بالدولار من أجل من أجل معادلة زيادة العرض أو الطلب من الإيوان. وبهذه الطريقة استقر الإيوان بغض النظر عن التغيرات في العوامل الاقتصادية، والتي أدت إلى التغير في السعر بين العملتين.

ج. وتغيرت سياسة سعر الصرف مرة أخرى في يوليو 2005 (وبشكل دقيق جداً في 21 يوليو عندما انخفض الإيوان بـ 2.1% من 8.28 إلى 8.11 إيوان لكل دولار). تخلت الصين بشكل رسمي عن نظام سعر الصرف الثابت وسمحت لعملية التعويم بالتذبذب اليومي بـ $0.3 \pm$ (وبعد ذلك بـ $0.5 \pm$ %) نسبة لسلة من العملات، وهكذا من 2005 وما بعد طبقت الصين بشكل رسمي نظام سعر الصرف المعموم. في يوليو 2008، عندما بدأت الأزمة الاقتصادية العالمية، قررت الصين الحفاض على نفس مستوى سعر الصرف نسبة للدولار، وأخيراً، في يونيو 2010 أعلنت الصين زيادة أخرى في تقلبات العملة.

د. بعد أن نفذت الصين الإصلاحات في يوليو من عام 2005 زادت قيمة الإيوان بالإضافة كذلك في السنة مؤشر بداية الأزمة الاقتصادية العالمية (وبشكل أكثر دقة حتى يوليو 2008) بما مجموعه 20.8%. وعندما بدأت الأزمة توقف اتجاه عملية الزيادة. ومنذ بداية الأزمة وحتى يونيو 2010 كانت قيمة الإيوان تقريباً 6.83% للدولار. ومن منتصف عام 2010 زادت قيمة الإيوان بشكل تدريجي (بما مجموعه 2.9% حتى ديسمبر 2010)، إلا أن الخبراء اعتقدوا ان هذه الزيادة في قيمة الإيوان كانت بسيطة وليست أسرع بما يكفي. وخلال 2011 زادت قيمة الإيوان مرة أخرى.

هـ. ارتفع اسعر الصرف الحقيقي للإيوان مقابل الدولار من منتصف 2010 إلى نهاية يناير 2011 بما مقداره 10-12% سنوياً (ورفع سعر الصرف الإسمي بـ 3.7%)، وفي نفس الوقت قدر معدل التضخم لنفس الفترة، وهذا يعني الزيادة الحقيقية إلى مستوى 5% على الأقل، بمعنى اقل من 10% من سنة إلى أخرى). فإذا استمر هذا الانتفاع الحقيقي، توقعت الدراسة أن 2012-2014 سوف ترفع الصين قيمة الإيوان بشكل كافي بـ 20-30%.

و. انتقل معدل سعر الصرف الحقيقي شيء ما بشكل مختلف عن معدلات السعر الإسمية والحقيقية للإيوان مقابل الدولار. وهذه التحركات كانت مهمة عملياً نظراً لأنها تشكلت مقابل سلة من العملات، ولذلك فمعدل سعر الصرف الحقيقي يعكس التغيرات الحقيقية في التنافسية العالمية

للمنتجات الصينية. وبأخذ حقيقة أن الإيون قد تم شبكه نسبياً بالدولار في الاعتبار منذ بداية الأزمة العالمية، فإن تقلب الدولار مقابل العملات الأخرى أدت إلى ارتفاعه، ومن ثم انخفاض معدل سعر الصرف الحقيقي في الصين خلال 2009، ولكن من بداية 2010 كان هناك ارتفاع أخرى (والسبب الأساسي أن اليورو إنخفض بشكل كبير مقارنة بالدولار). ومن منتصف 2010 كانت عملية الارتفاع في سعر الصرف الفعال اضعف بشكل ذو دلالة من عملية الإرتفاع الإسمي والارتفاع الحقيقي مقابل الدولار (بسبب سقوط الدولار مقابل العملات الأخرى).

ثالثاً: تأثير السياسة التجارية على النمو الإقتصادي

تستمد فكرة النمو الإقتصادي المعتمد على التجارة الخارجية جذورها من التجربة التاريخية التي مرت بها إنجلترا وبعض الدول الصناعية في القرن التاسع عشر، فالحركة التجارية التي كانت تقودها بريطانيا قد أدت إلى نشوء نوع من التقسيم الدولي للعمل، مما ضمن توسعاً في التجارة الخارجية لعدد من البلدان المختلفة، فكانت بريطانيا وغيرها من البلدان الصناعية مصدر المنتجات الصناعية للعالم ، بينما كانت البلدان فيما وراء البحار تمددها بالمواد الخام¹، وهو ما دفع العديد من الإقتصاديين إلى اعتماد بل التأكيد على دور التجارة كمحرك للنمو .

إن وجود علاقة قوية بين الناتج المحلي وقطاع التجارة الخارجية بالبلدان النامية يعكس في الواقع قوة تأثير هذا القطاع على النشاط الإقتصادي، ويدل بكل وضوح على نمو هذه البلدان ليس ذاتياً وإنما يعتمد في المقام الأول على عوامل خارجية، ولهذا ظهرت عدة نماذج للنمو الإقتصادي تتخذ من قطاع الصادرات العنصر الفعال القائد للنمو، كما أبدت الدراسات التطبيقية صحة الدراسات النظرية بهذا الشأن وأوضحت وجود عامل ارتباط واضح بين الصادرات ومعدل النمو الإقتصادي.

وقد أكد الإقتصادي البريطاني ألفريد مارشال أن التجارة الخارجية القائمة على التخصيص وتقسيم العمل الدولي كانت من أهم محددات النمو الإقتصادي لبريطانيا والبلدان الأوروبية الأخرى وشاركت في هذا الرأي خليفته في جامعة كامبردج دنس روبرتسون (denies Robertson) الذي اعتبر التجارة الخارجية محركاً للنمو. وتستند هذه الآراء إلى نظرية المزايا النسبية والتي تتلخص في أنه في حالة قيام الدول بإنتاج السلع التي تتفوق فيها نسبياً، فتستورد السلع التي تتمتع فيها الدول الأخرى بكفاءة أكبر، فإن الناتج الحقيقي والدخل والإستهلاك يزيد منها بأكثر مما لو لم تحصل التجارة، وتعني زيادة الإستهلاك

¹ صبرى زايد السعدي، الاقتصاد السياسي للتنمية والاندماج من السوق الرأسمالية العالمية، ملاحظات مشتقات من بعض تجارب العربية، المستقبل العربي، العدد 249، 1999م، ص32.

اتساع السوق المحلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة في التخصيص وإلى زيادة في اقتصاديات الحجم وارتفاع في معدلات استغلال رأس المال¹.

وتمثل الزيادة في الدخل الأساسي التوسع في الاستثمار والإنتاج المحلي، والنتيجة أنّ اتساع السوق وزيادة الاستثمارات تقود إلى زيادة الدخل، كذلك فإنّ التجارة تشمل استيراد السلع الرأسمالية والتكنولوجية والتي بدورها تسرع بعملية التنمية وتعتبر بمثابة منجز لها².

وفي هذا السياق وتأكيداً لما ذهب إليه روبرتسون من أن التجارة الخارجية هي آلة النمو؛ يقول الإقتصادي هابرلر «أن تقسيم العمل الدولي والتجارة الدولية اللذان يمكنان كل بلد من أن يتخصص وأن يصدر الأشياء التي لا يستطيع أن ينتجها اخص من غيرها، ويبدلها في ما يمكن الآخرين أن يزوده بتكلفة أقل، كانت ولا زالت احد العوامل السياسية التي تعزز الرخاء الإقتصادي وتزيد من الدخل القومي لكل بلد يساهم فيها»³.

خلاصة الفصل.

¹ محمد عبد العزيز عجمية، وعبد الرحمان يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، مرجع سابق، ص 327.

² رمزي زكي، ظاهرة التدويل في الإقتصاد العالمي، وأثره على البلدان النامية، مرجع سابق، ص 169.

³ المرجع نفسه، ص 170.

- السياسة الاقتصادية هي الاتجاه الذي تقرر فيه الدولة زيادة العجز التوازني للمحافظة على التشغيل ووضع معايير لارتفاع الأسعار والمدخيل والتقليل من التضخم ودعم الصادرات.
- وتتجلى أهم أهداف السياسة الاقتصادية في رفع مستوى التشغيل، الاستقرار الاقتصادي التوازن الخارجي، النمو الإقتصادي والعدالة في التوزيع.
- تتمثل أسباب فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها في أن هناك فجوة زمنية بين حدوث مشكلة اقتصادية، وبين الأثر الفعلي للسياسة الاقتصادية المستخدمة في مواجهتها.
- حُددت العوامل المساهمة في تبني سياسة اقتصادية ناجحة في الموارد البشرية، الوسائل المالية، الموارد الاقتصادية.
- ويندرج تحت السياسة الاقتصادية ثلاثة مكونات أساسية تتمثل في كل من السياسة المالية، والسياسة النقدية، والسياسة التجارية والتي تستخدمها الدول في تحقيق عدد من الأهداف القصيرة الأجل والمتمثلة بالاستقرار في الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات والتوسع الإقتصادي، وتعظيم الفائدة الناتج عن التبادل التجاري بين الدول، بالإضافة إلى الأهداف الطويلة الأجل والمتمثلة بالتنمية الاقتصادية والإجتماعية.

وحتى تكتمل الصورة حول مكونات السياسة الاقتصادية فقد تم تخصيص الفصل الثاني لتناول أدوات مكونات السياسة الاقتصادية بالتفصيل للخروج بموقف حول الكيفية التي تحقق عبرها تلك المكونات أهداف السياسة الاقتصادية القصيرة الأجل والطويلة الأجل.

الفصل الثاني: أدوات السياسات المالية والنقدية والتجارية

تمهيد

يمر الاقتصاد في أي دولة من دول العالم في حالة من حالات الانكماش أو التضخم، الانفتاح أو الحمائية. وفي كل حالة من تلك الحالات تستخدم الجهات المسؤولة وعلى رأسها الحكومة الأدوات والاستراتيجيات المناسبة للسياسة المالية، والسياسة النقدية، والسياسة التجارية لضمان توجيه السياسة الاقتصادية الكلية، فإذا مر الاقتصاد للدولة في حالة انكماش فإن الحاجة تدعو إلى زيادة الإنفاق الكلي من قبل الدولة باستخدام الضرائب المتجمعة لدى الحكومة، وتستخدم المدخرات التي تراكمت لدى الأفراد في حالة التضخم، وتلجأ الشركات إلى تغيير سياسة توزيع الأرباح على المساهمين، كما تقوم الدولة بدفع إعانات زراعية من خلال دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية على شكل نسبة يتفق عليها، بالإضافة إلى دعم العاطلين عن العمل، وعلى العكس في حالة مرور الاقتصاد بحالة تضخم. كما تستخدم أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة عبر المصرف المركزي في التأثير على عرض النقود أو التحكم في المعروض النقدي المباشرة وغير المباشرة عبر المصرف المركزي في التأثير على فعال ومباشر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى. كما تعتمد السياسة التجارية على أدوات واستراتيجيات للتعامل مع عمليتي الاستيراد والتصدير لحماية العملية التنموية في الدولة إلى جانب توجيه العملية الاستهلاكية للسلع والخدمات والتأثير على العرض وليس الطلب بافتراض تجانس السلعة المحلية مع شبيهتها الأجنبية في سبيل حماية الصناعات الوطنية والمنتجين، بما يسهم في التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات عبر توفير عملات أجنبية قد يتم استنزافها في استيراد السلع من ناحية، وما يمكن أن تسهم به صادرات هذه الصناعات من العمولات الأجنبية من ناحية أخرى. كما يمكن أن يجمع المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية للدولة كل الإجراءات التي تحكم سلوك عمل السلطات العامة وهي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية عبر عملية التنسيق بين أذرع السياسة الاقتصادية الثلاثة. وهذه الأدوات تختلف من بلد لآخر وفقاً لمرحلة التنمية التي يمر بها ووفقاً للنظام السياسي والاقتصادي الذي تتبعه. ويحتوي هذا الفصل على المباحث الآتية.

المبحث الأول: أدوات السياستين المالية والنقدية.

المبحث الثاني: العلاقة بين السياسة المالية والنقدية.

المبحث الثالث: أدوات واستراتيجيات السياسة التجارية.

المبحث الأول: أدوات السياستين المالية والنقدية.

تحت هذا المبحث سيتم تناول أدوات كل من السياسة المالية والسياسة النقدية.

المطلب الأول: أدوات السياسة المالية.

من مميزات الاقتصاديات الرأسمالية أنها تحوي أدوات ذاتية (أوتوماتيكية) لتحقيق أهداف السياسة المالية، من خلال إحداث تغييرات في مستوى الإنفاق دون اتخاذ قرار مسبق فإذا كان الاقتصاد القومي في حالة انكماش فإنه سيتم تقليل الانخفاض الكلي الذي يصاحب حالة الانكماش عادة من خلال الأدوات الأتوماتيكية، وإذا كان الاقتصاد في حالة تضخم فإنه يتم إبطال التزايد في معدل الإنفاق من خلال تلك الأدوات، وتختلف هذه الأدوات باختلاف الدول، إلا أنه يمكن تحديد خمس أدوات رئيسية منها الآتي¹:

1. تغييرات أوتوماتيكية في حصيللة الضرائب.
2. تغييرات في مستوى الإيداع.
3. سياسة توزيع الأرباح في الشركات.
4. الإعلانات الحكومية.
5. تعويضات البطالة.

ويمكن توضيح كل نقطة على حدة كالآتي:

1. تغييرات أوتوماتيكية في حصيللة الضرائب.

إذا مر الاقتصاد القومي بفترة انكماش (Recession) فإن الحاجة تدعو إلى زيادة الإنفاق الكلي من قبل الدولة باستخدام الضرائب المتجمعة لدى الحكومة. فالإنكماش أو الكساد يعني تدني مستويات الدخل الفردية، ولكن تدني هذه الدخل يجب أن يصاحبها تدني الضرائب الفردية المدفوعة للحكومة، إذا كلما قل الدخل قلت الضرائب، أي أن هناك علاقة طردية بين الدخل والضرائب.

إضافة إلى ذلك كلما قلت الضرائب المدفوعة زاد الدخل القابل للإنفاق ولذا فإن تدني العبء الضريبي سيسمح للجمهور بالتمتع بدخل قابل للإنفاق أكثر لو لم يكن هناك نظام تصاعدي للضرائب وفي النتيجة سيؤدي الإنفاق الكلي ولكن بمستوى أقل وبسرعة أقل من المتوقع. إن تدني الإنفاق نتيجة لتدني الضرائب المرتبطة بتدني الدخل الشخصية يحصل دون اضطرار الحكومة إلى تغيير معدل الضرائب، أما إذا مر الاقتصاد القومي في فترة تضخم وزاد حجم الإنفاق الكلي بسرعة فإن عامل التوازن الذاتي (Built-in Stabilizer) يمكن أن يعمل في اتجاه معاكس، إذ أن الدخل النقدية ترتفع وقت التضخم ولكن ارتفاع الدخل يعني ارتفاع عائدات الضرائب وهذا يعني أن دخول الأفراد ورجال الأعمال سترتفع

¹اسماعيل عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 189-192.

لكن بشكل أبطأ مما هو متوقع. وهكذا يدفع القطاع الخاص نسبة من الضرائب أكبر في فترات التضخم الأمر الذي يقلل من حجم الإنفاق الكلي، ولكن في المقابل فإن القطاع الخاص يدفع ضرائب أقل في وقت الكساد بحيث يؤدي الى انخفاض الإنفاق ولكن بسرعة أقل مما هو متوقع. ويمكن ملاحظة أثر آخر في فترة التضخم والكساد الاقتصادي. وهو وإذا افترضنا مستوى ثباتا في الإنفاق الحكومي، فإن الإيرادات من الضرائب تقل في وقت الانكماش، أما وقت التضخم- ففي حالة ثبات الإنفاق الحكومي- تزداد الإيرادات الضريبية الأمر الذي يؤدي إلى حدوث فائض في الموازنة وهو أمر مرغوب في فترات التضخم، وهكذا فإن تغيير الإيرادات الضريبية بشكل آلي يساعد في تقليل الإنفاق العام في فترات التضخم ويساعد في زيادة الإنفاق الكلي وقت الانكماش، ويحدث كل ذلك دون حاجة للتدخل في المستقبل من قبل راسمي السياسة المالية.

2. تغييرات في مستوى الإنفاق والإدخار.

يميل الأفراد إلى المحافظة على مستوى معيشة معين حتى في فترات الانكماش الاقتصادي، وهكذا حتى لو تدنى الدخل الخاضع للإنفاق، فبعض الأفراد يحاولون المحافظة على أنماط الإنفاق المعتادة، ويتحقق ذلك خلال الاعتماد على المدخرات الفردية. وهكذا فإن محاولة الإبقاء على مستويات المعيشة والإنفاق الجاري يقود المستهلكين إلى استهلاك جزء من مدخراتهم خلال فترات الانكماش؛ حيث يتدنى الدخل الشخصي الأمر الذي يؤدي إلى تدني مستوى الإنفاق الكلي، إي ينخفض الإنفاق لكن بشكل أقل من المتوقع،. وإذا أريد لهذا العامل الذاتي أن يعمل بشكل معاكس فإنه يجب الافتراض أن الأفراد يزيدون من مدخراتهم بشكل أكبر من المتوقع في فترات التضخم.

3. توزيع الأرباح الرأسمالية:

من المعروف أن الشركات وإدارة الأعمال لا تعتمد إلى تغيير سياسات توزيع الأرباح على المساهمين في المدى القصير. فإذا كان الاقتصاد على وشك الدخول في فترة انكماش فإن الشركات لا تعتمد إلى تخفيض مستوى الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين. كما لا تميل إلى زيادة خفض الأرباح في فترة تضخم قصيرة. إن هذه السياسة المتشددة المتعلقة بتوزيع الأرباح الرأسمالية تساعد على الإبقاء على استقرار في مستويات دخول الأفراد في وقت الكساد وتحافظ على الحد من زيادتها وقت التضخم.

4. الإعانات الزراعية:

تقوم بعض الحكومات في الأنظمة الرأسمالية والأنظمة التابعة لها بدعم دخول المزارعين للمحافظة على استقرارها بمستوى معقول، ويتم ذلك من خلال دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية على شكل نسبة يتفق عليها، فإذا اتفق أن يكون السعر المناسب لوحدة زراعية منتجة طناً من الطحين على سبيل المثال هو عشرة دنانير فإن الحكومة تتعهد أن تدعم تلك السلعة بنسبة 90%. ففي وقت الانكماش وتدني مستوى الأسعار فإن سعر المنتجات الوراكية يتدنى هو الآخر. فإذا تدنا السعر إلى

مستوى أقل من 9 دينار تعمد الحكومة إلى زيادة الإعانة أو الدعم وبهذا تدعم دخل المزارعين من هذه السلعة. أما في وقت التضخم وإذا تسبب ذلك في رفع السلعة إلى أكثر من 9 دنانير فإن الحكومة ستوقف دعمها بشكل آلي. أي انه كلما زادت قيمة الدعم الحكومي وكلما ارتفعت مستويات أسعار السلع كلما انخفضت الإعانات والدعم الحكومي.

لهذا فإن دخول المزارعين تزداد بالدعم الحكومي في أوقات الكساد ولكنها تنخفض في أوقات التضخم بسبب انخفاض ذلك الدعم، وبهذه الطريقة فإن الإنفاق العام يتأثر بـادعم أو عدمه. ولا تقتصر الإعانات الحكومية على القطاع الزراعي بل أصبحت بعض الحكومات تقدم دعماً للعديد من الصناعات أو مجالات الدعم للسلع الأساسية للمستهلكين مثل الخبز والسكر والوقود.

5. تعويض البطالة:

تشكل التعويضات التي تدفع للعاطلين عن العمل عامل استقرار آخر من شأنه أن يؤثر على مستويات الإنفاق في أوقات التضخم أو الانكماش فمن المعروف أن فترات الانكماش تصاحب معدلات مرتفعة من البطالة، وكلما زادت البطالة كلما ازدادت التعويضات المدفوعة للعاطلين عن العمل، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من تدني الدخل، أي أن الدخل سقل نتيجة للبطالة ولكنه سينخفض بشكل أقل من المتوقع في حالة غياب هذه التعويضات وفي المقابل ففي فترات التضخم والازدهار عندما تصبح معدلات الاستخدام مرتفعة تصبح الحاجة أقل لدفع التعويضات المذكورة.

وهناك العديد من الأدبيات التي تناولت أدوات السياسة المالية التي تستخدمها من أجل تحقيق أهدافها وتختلف عما تم تناوله سابقاً تمثلت فيما يلي:

- السياسة الضريبية.
- النفقات العامة.
- عجز الموازنة.

أولاً: السياسة الضريبية.

تناولت الأدبيات تعريف متعددة للسياسة الضريبية تبعاً لتعدد أهدافها، وبالرغم من هذا الاختلاف فقد اتفقت على ضرورة أن تواكب مرحلة النمو التي يمر بها أي مجتمع. وسنستعرض فيما يلي تعريف السياسة الضريبية.

أ. تعريف السياسة الضريبية: تعتبر السياسة الضريبية " مجموعة من التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تحقيق النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع

الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة أخرى¹. كما عرفت على أنها " مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد، مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى تتواءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية"².

مما سبق يمكن القول أن السياسة الضريبية تنسم بالخصائص التالية:

- انها عبارة عن مجموعة مترابطة ومتناسقة من البرامج؛
- تعتمد على أدوات الضريبية، بما فيها الضريبة الفعلية والضريبة المتوقعة كالحوافز الضريبية التي تقدمها الدولة لتشجيع بعض القطاعات من أجل النهوض بها وتحقيق أهداف معينة،
- تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية باعتبارها جزء منها.

وفي هذا السياق يمكننا التطرق إلى الحديث عن النظام الضريبي الذي يمثل الجانب التطبيقي المترجم للسياسة الضريبية؛ حيث يعرف النظام الضريبي على أنه " مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في المراحل المتتالية من التشريع إلى الربط والتحويل" إلا ان هناك من يراه بشكل لوع بأنه " مجموعة العناصر الأيدولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تشكيلها معاً كياناً ضريبياً معيناً يمثل الواجهة الحسية للنظام التي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متقدم اقتصادياً عن صورته في مجتمع مختلف"³. ومن هنا فإن عناصر النظام الضريبي تتمثل في الآتي⁴:

- أهداف السياسة الضريبية؛
- مجموعة من الصور الفنية المتكاملة للضرائب؛
- مجموعة التشريعات والقوانين الضريبية وما يصاحبها من لوائح تنفيذية ومذكرات تفسيرية.

تجدر الإشارة إلى أن النظام الضريبي يختلف من دولة إلى أخرى طبقاً لمستوى تقدمها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتكنولوجي، وفي نفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى، تبعاً لتغير عدد ونوع مجموعة الضرائب السائدة المباشرة وغير المباشرة.

¹. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص23.

² يونس أحمد البطريق، المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية، مصر، الدار الجامعية، 2004، ص23.

³ سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، النظم الضريبية مدخل تحليلي وتطبيقي، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، بدون سنة نشر، ص13.

⁴ يونس أحمد البطريق، المرسي السيد حجازي، مرجع سابق، ص23.

ب. تعريف الضرائب: تعرف الضريبة على أنها " فريضة مالية يدفعها الفرد إجبارياً للدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل تلك الضريبة التي قام بدفعها"¹

وتعتبر الضريبة وسيلة لإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، ولها مبادئ عامة لفرضها يجب مراعاتها، هذه المبادئ والأسس تخدم مصلحة المكلف بدفع الضريبة والخزينة العامة، ومن بين هذه المبادئ تلك التي وضعها آدم سميث في مؤلفه " بحث عن أسباب ثروة الأمم" الصادر عام 1776 والذي أشار فيه إلى الشروط العامة لقيام نظام ضريبي فعال والمتمثلة في قواعد العدالة، اليقين، الملاءمة في التحصيل والاقتصاد في النفقة. ولكي تقوم الضريبة بوظائفها لا بد لها من مرتكزات تقوم عليها، تتمثل هذه المرتكزات في الآتي²:

- تحديد أولويات وأهداف النظام الضريبي للدولة خلال فترة زمنية محددة أخذاً بعين الاعتبار الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المحلي والدولي؛
- التوليفة المناسبة بين أدوات السياسة الضريبية، خاصة فيما يتعلق بتحديد الهيكل الضريبي من حيث أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة وأوزانها النسبية في الحصيلة الضريبية، وكذا تحديد أسعار هذه الضرائب والتميز من حيث الارتفاع والانخفاض حسب نوع النشاط الاقتصادي وموقعه والظروف الشخصية للممولين؛
- التنسيق بين السياسة الضريبية والسياسة الاقتصادية بصفة عامة؛
- التقليل من التعارضات التي تنشأ بين قرارات السياسة الضريبية في سعيها لتحقيق أهدافها حسب الأولويات المحددة لها، بحيث لا يكون التوسع في تطبيق سياسة الإعفاءات الضريبية تحقيقاً لأهدافها الاقتصادية والاجتماعية على حساب تحقيق الأهداف المالية للنظام الضريبي.

وتعتبر أهداف السياسة الضريبية كأداة مكملة لأهداف السياسة المالية نورد أهمها فيما يلي³:

- توجيه الاستهلاك: وذلك من خلال استعمال الضرائب كأداة للتأثير على الاستهلاك، كتخفيضها من أجل الترويج النسبي للسلع والخدمات من جهة ، أو رفعها من أجل الحد من الاستهلاك من جهة أخرى.

¹. محررزي محمد عباس، اقتصاديات الجباية والضرائب، ط4، الجزائر، دار هومه، 2008، ص14.
². بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، 2005-2006، ص28.
³. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص ص172-189.

- توجيه قرارات أرباب العمل: يمكن استخدام الضريبة في خلق توازن في الكميات التي يرغب في إنتاجها، ويمكن استخدامها لتغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع بإعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتوجيه واستقطاب الاستثمارات.
- زيادة تنافس المؤسسات: يؤثر انخفاض الضريبة على تنافس المؤسسات فيساعد هذا الانخفاض على زيادة الإنتاج، مما يعمل على خفض أسعار عوامل الإنتاج، وهذا يؤدي إلى خفض التكاليف الكلية للإنتاج.
- تصحيح إخفاقات السوق: يعمل سوق المنافسة الكاملة على تخصيص الموارد بشكل جيد، إلا أن هذا السوق غير موجود على أرض الواقع، وهذا ما يبرر عجز الأسواق غير التنافسية عن تخصيص الكفاء للموارد، وذلك بسبب الآثار الخارجية التي تعمل على تخفيض التكاليف التي يتحملها الأفراد نظير نشاط معين (استهلاك، إنتاج).
- السياسة الضريبية كأداة للاندماج الاقتصادي: من خلال تنسيق الأنظمة الضريبية، المعدلات، الإعفاءات، التخفيضات الممنوحة، أنماط الإهلاك المعتمد، تبادل المعلومات بخصوص ظاهرة التهرب الضريبي.
- إعادة توزيع الدخل: من خلال التخفيف النسبي للفوارق في الدخل القومي الموجه لمختلف الشرائح والفئات الاجتماعية، مما يجعل اصحاب القرار أمام موقفين: إما خيار كفاءة تخصيص الموارد وإما اختيار العدالة الضريبية.
- تمويل التدخلات العمومية: وهو الهدف الاصلي والثابت للضريبة، لكونه تمويلاً غير تضخمي.
- توجيه المعطيات الاجتماعية: من خلال تشجيع الأنشطة الاجتماعية.

ثانياً: سياسة النفقات العامة.

- تتجلى سياسة النفقات العامة من خلال تطور الدولة وتوسع سلطاتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، باعتبار النفقات العامة الأداة التي تستخدمها الدولة للقيام بالتدخلات العمومية وتحقيق أهدافها، وعلى هذا الأساس فإن النفقات العامة تعرف على أنها " مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام"¹ ويمكن تقسيم النفقات العامة وفقاً للاقتصاد السوق على النحو التالي:²
- نفقات لا علاقة لها بالنظام الاقتصادي: وهي نفقات ضرورية ويتطلب وجود الدولة مثل النفقات الأمنية والدفاعية؛

¹. عادل أحمد خشيش، أصول المالية العامة، (دراسة تحليلية لمقومات مالية الاقتصاد العام)، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، بدون سنة نشر، ص 63.

². حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق دراسة في اتجاهات الإصلاحات المالي والاقتصادي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1992، ص 128.

- نفقات ضرورية لقيام نظام السوق: وهي تعتبر جزء من نفقات الإنتاج كالتنفقات المتعلقة بالخدمات الإدارية الضرورية لقيام مشروع خاص، والتي يحصل عليها مقابل مدفوعات والتي تمثل جزء من نفقات الإنتاج.
 - نفقات تكمل اقتصاد السوق: وهي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة وتهدف إلى إشباع حاجات يطلبها الافراد في المجتمع وهي مكملة لاقتصاد السوق.
 - نفقات تمثل تدخلا في اقتصاد السوق: مثل الإنفاق التي تقوم بها الدولة من أجل انتاج سلع مادي والإنفاق بهدف توجيه النشاط الاقتصادي للأفراد، والمشروعات الخاصة.
 - وللإنفاق العام آثار على النشاط الاقتصادي الكلي في المجتمع، باعتباره جزء من الموارد الاقتصادية فانعكاسه يكون على المتغيرات الاقتصادية، من دخل قومي واستهلاك وادخار وغيره ويكون هذا التأثير بصفة مباشرة أو غير مباشرة¹.
1. الآثار المباشرة للإنفاق العام على الناتج والاستهلاك القومي: أما ما يطلق عليه إنتاجية الإنفاق العام، وتتوقف درجة تأثيره على الناتج على مدى كفاءة استخدامه. ويؤثر الإنفاق العام على الناتج كالتالي:
- يكون لزيادة القدرة الإنتاجية أو (الطاقة الإنتاجية) في شكل إنفاق استثماري أثر إيجابي على الناتج القومي؛
 - يمكن أن تكون النفقات الجارية سبباً لزيادة إنتاج عناصر الإنتاج، مثل الإنفاق على التعليم والصحة والثقافة وغيرها يؤدي إلى زيادة الإنتاجية؛
 - تؤدي كمية ونوعية الإنفاق العام إلى زيادة الطلب الفعال، ويتوقف تأثيره على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي، فإذا كان للجهاز الإنتاجي مرونة عالية يكون الإنفاق إيجابياً والعكس.
- ويتم التأثير المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك القومي بعدة مظاهر، نذكر أهمها:
- يؤدي قيام الحكومة وأجهزتها بشراء خدمات سلع استهلاكية إلى زيادة الإنفاق القومي.
 - يؤدي توزيع الحكومة دخولا في شكل أجور ومرتببات وفوائد للمقرضين، وإعانات البطالة والدعم العيني إلى زيادة الاستهلاك القومي.
2. الآثار غير المباشرة للإنفاق العام على الإنتاج والاستهلاك القومي: يتولد الأثر غير المباشر للإنفاق العام على كل من الاستهلاك والإنتاج القومي خلال ما يعرف بأثر مضاعف الاستهلاك. والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق يؤدي إلى زيادة متتالية في الاستهلاك خلال دورة

¹. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 1997، ص 256-258.

الدخل وهناك أثر يتولد عن أثر المعجل للاستثمار، فالأثر غير المباشر للإنفاق العام على كل من الإنتاج والاستهلاك يكون من خلال مضاعفة الاستهلاك ومعجل الاستثمار.

ثالثاً: سياسة عجز الموازنة.

تواجه جميع الدول على مستوى العالم المتقدم والنامي مشكلات متزايدة في عجز الموازنة العامة، وقد أصبح مقبولاً ومسلماً به، بعد أزمة الكساد العالمي بفعل اعتناق أفكار جون مانيار كنز التي تؤمن بوجود عجز الموازنة العامة.

ويعبر عجز الموازنة عن ذلك الوضع الذي يكون فيه النفقات العامة للدولة أكبر من الإيرادات العامة¹. وهناك عجز مقصود، وهو ذلك العجز الذي تحدثه الدولة بمحض إرادتها. بالإضافة إلى أن هناك عجز غير مقصود.. وقد أعتمد الفكر الكانزي سياسة العجز المقصود بشكل مؤقت، لأن تحقيق التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي يقتضي أن تكون الميزانية العامة ذات تأثير إيجابي على الكميات الاقتصادية الكلية، وهكذا تساهم سياسة عجز الموازنة في زيادة الإنتاج من خلال النفقات الاستثمارية العامة، وتشغيل الموارد العاطلة، وزيادة القدرة الشرائية للأفراد، وأخيراً زيادة مستوى استهلاك العائلات².

فالفكر الكلاسيكي، يرفض فكرة وجود عجز في الموازنة، لإيمانه بفكرة التوازن السنوي للموازنة العامة للدولة (التوازن الحسابي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة سنوياً). وهذا مبدأ من المبادئ الأساسية للفكر المالي التقليدي. ويرر الفكر المالي التقليدي وجهة نظرة على النحو التالي³:

• في حالة وجود عجز في الموازنة العامة، تحاول الدولة تغطيته إما بالإقراض أو زيادة الإصدار النقدي الجديد. وكلاهما ضار بالاقتصادي القومي، فالإقراض يمثل عبئاً على الأجيال القادمة، ويؤدي إلى زيادة النفقات وذلك عند تاريخ تسديد أقساط الفوائد. أما الإصدار النقدي فيؤدي إلى التضخم وانخفاض القيمة الحقيقية للنقود.

• أما في حالة وجود فائض في الموازنة العامة فإن حالة وجود فائض في الموازنة العامة فإن لذلك أيضاً مساوئه من نواحي عدة، فوجود الفائض يعني أن هناك تعسفاً من جانب الحكومة في فرض الضرائب. ويمثل الفائض قدراً من حصيلة الضرائب يفوق احتياجات الدولة مما يجعلها تزيد من نفقاتها، وقد لا تكون أوجه هذه النفقات ضرورية، وبذلك تصبح أعباء دائمة في المستقبل وسبباً في توليد العجز في الموازنة العامة.

¹ قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص 201.
² نعيمة أحمد، السياسة المالية من اعتماد العجز إلى التركيز على بنية الميزانية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، العدد 12، 2005، ص 143.
³ محمد حلمي الطوابي، أثر السياسة المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدول الحديثة دراسة مقارنة، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007، ص 47.

- من ناحية أخرى، فإن وجود فائض في الموازنة العامة، يدفع النشاط الاقتصادي الخاص والعام نحو الانكماش، حيث يقل مستوى النفقات العامة على مستوى الإيرادات العامة التي تمثل اقتطاع من مداخيل الأفراد.

وننتج عن مبدأ توازن الموازنة العامة في الفكر المالي التقليدي نتيجتان هما¹:

- أنه يجب عدم الاعتماد على الإيرادات العامة غير العادية (وهي القروض العامة والإصدار النقدي الجديد) من أجل تغطية النفقات العامة التقليدية؛

- أنه يجب عدم زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة.

لقد سيطرت ثلاثة أفكار على الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، في مجال الفكر المالي وهي محدودية دور الدولة في النشاط الاقتصادي- أي ما يعرف بالدولة الحارسة-، مبدأ حيادية المالية العامة ومبدأ التوازن الحسابي للموازنة العامة.

أ. أسباب عجز الموازنة: يمكن تقسيم أسباب عجز الموازنة إلى مجموعتين²:

1. مجموعة العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام وتتمثل في:

- اعتماد نظرية العجز المنظم، وهي نظرية تعبر عن أفكار كل من "اليندال" و "كينز" و "ميردال" وتعتمد هذه النظرية على زيادة الإنفاق العام خلال الأزمات الاقتصادية، وبالأخص في فترة الكساد الاقتصادي، وتحدث هذه الزيادة آثار مباشرة على الدخل القومي، وتكون إيجابية؛ وذلك لأن الجهاز الإنتاجي بالدول المتقدمة يتميز بالمرونة ووجود طاقات عاطلة يمكن استغلالها وتنشيطها. ويؤدي استعمال الزيادة في الإنفاق العام من أجل محاربة الكساد الاقتصادي إلى زيادة التشغيل، وقد ينتج عن الزيادة في الإنفاق العام الزيادة في التضخم، ولكن هذه النظرية تؤكد بأن التضخم لا يعتبر خطيراً طالما الاقتصاد يشغل في حدود دون مستوى التشغيل الكامل. وتعمل الزيادة في الدخل القومي على زيادة الإيرادات الضريبية على المداخيل والأرباح. وهو ما يؤدي إلى القضاء على العجز في الموازنة العامة مستقبلاً.

- زيادة حجم الدولة وزيادة مجالاتها ودورها في النشاط الاقتصادي.

2. مجموعة العوامل المؤدية إلى تراجع الإيرادات العمومية: وتظهر هذه العوامل بشكل واضح في الدول النامية، ويمكن أن نذكر منها:

- ارتفاع التهريب الضريبي بسبب اتساع حجم الاقتصاد الموازي، وكذا نقص التأهيل بالنسبة إلى الإدارة الضريبية.

¹. باغوس عبد القادر، دراسة تحليلية لعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال العام 1986-1997، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1998-1999، ص2.

². قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص ص 205-206.

• كثرة الامتيازات والإعفاءات الضريبية دون أن يقابلها اتساع في الأوعية الضريبية، أي في حجم المداخل الخاضعة للضريبة.

ب. أنواع عجز الموازنة: هناك عدة أنواع لعجز الموازنة أهمها¹:

1. العجز الجاري: وهو "عبارة عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالإقراض، ويقاس العجز الجاري بالفرق بين إجمالي النفقات العامة الجارية والإيرادات العامة الجارية."

2. العجز الشامل: وهو "عبارة عن مجموعة العجز المتعلقة بالقطاع الحكومي من حكومة مركزية وحكومات الولايات والأقاليم والمشروعات التابعة للدولة".

ج. طرق تمويل عجز الموازنة: هناك عدة مصادر لتمويل العجز في الموازنة، يمكن تقسيمها بشكل عام إلى مصادر التمويل الخارجي والتمويل المحلي²، ولكل نوع من هذه الأنواع آثار مختلف يتركها.

1. مصادر التمويل الخارجي: يمكن أن تأخذ المصادر الخارجية لتمويل العجز شكل منح أو قروض ميسرة، أو تفضيلية أو إقراض تجاري؛ حيث يمكن أن تأخذ المنح شكلاً نقدياً أو شكل مساعدات سلعية. تباع هذه السلع محلياً وتستخدم المحصل عليها لتمويل العجز، ويكون هذه المنح مخصصة لاستكمال بعض المشاريع. أما القروض الميسرة أو التفضيلية، فتتميز بكون معدلات سماح طويلة نسبياً وبطول فترة السداد، وتمنح من قبل الدول أو المؤسسات المالية، وهي في معظم الحالات تخصص لمشاريع معينة. أما القروض التجارية فتتمحور بالإخص من طرف البنوك التجارية الأجنبية وقد تمنح لأغراض محددة أو غير محددة.

2. مصادر التمويل المحلي: ويمكن للدولة تمويل عجز الموازنة عن طريق مصادر التمويل المحلي. سواءً عن طريق الإقراض من الجمهور أو المؤسسات المصرفية، وعموماً يمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع من الإقراض المحلي³:

• الاقتراض من المصرف المركزي: ليس للاقتراض من البنك المركزي تأثير انكماش مباشر على الطلب الكلي، لأن البنك المركزي ليس مضطراً لتخفيض الائتمان الممنوح لبعض القطاعات حتى يقوم بتوسيع الائتمان المقدم للحكومة. ومن هنا يقال بأن الإنفاق المحلي المصحوب بالاقتراض من البنك المركزي له أثر توسعي على الطلب الكلي.

¹ حمدي أحمد العناني، مرجع سابق، ص 143.

² الفارس عبدالرزاق، الحكومة والفقراء والإنفاق العام (دراسة لظاهرة عجز الموازنة واثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية)، بيروت، مركز دراسة الوحدة العربية، 1997، ص 132.

³ المرجع نفسه، ص ص 133-134.

• الاقتراض من البنوك التجارية: تأتي هذه الطريقة للتمويل عن طريق بيع سندات الدين العام التي تصدره الخزينة العامة للبنوك التجارية، عندما يكون للبنك التجاري احتياطات زائدة فلن يكون لهذا النوع من التمويل آثار على الطلب الكلي، ويكون للإنفاق الحكومي الممول من هذا الاقتراض آثار توسعية شبيهة بالإنفاق الممول من البنك المركزي. أما إذا لم يكن لدى البنوك التجارية احتياطات زائدة فإن اقتراض الحكومة من البنوك التجارية سكون على حساب الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

ومما سبق يتضح أن السلطة المالية تعتمد في تمويل عجز الموازنة على المصادر الداخلية والخارجية. وتتأثر جل هذه المصادر بقرارات السلطة النقدية وهذا ما يؤكد على الارتباط الوثيق بين السياستين المالية والنقدية ولذلك يطلب الأمر التنسيق بينهما وهو ما سنتطرق إليه فيما بعد.

تتنوع السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي في التأثير على عرض النقود أو التحكم في المعروض النقدي، وذلك لما للنقود من أثر فعال مباشر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى. وأدوات السياسة النقدية هي الأدوات التي تسمح للبنك المركزي أن يستخدمها للتأثير على حجم وسائل الدفع في إطار سياسة نقدية وائتمانية معينة، بغرض تحقيق أهداف معينة، فمن خلال هذه الأدوات يتمكن البنك المركزي من التأثير بصفة خاصة على سيولة البنوك التجارية حتى يتحكم في حجم وسائل الدفع الخاصة بنقود الودائع والتي ستتحول عاجلا أو آجلا إلى نقود قانونية، وتمكن هذه الأدوات البنك المركزي في ذات الوقت من رقابة وتوجيه البنوك التجارية في عملية خلقها للائتمان¹.

وهذه الأدوات المتاحة للبنك المركزي تختلف من بلاد لآخر وفقا لمرحلة التنمية التي يمر بها ووفقا للنظام السياسي والمؤسسي السائد، والهيكل المالي والمصرفي القائم، ومن جهة أخرى فإن أدوات السياسة النقدية قد تكون أدوات مباشرة أو أدوات غير مباشرة وفقا للأسلوب الذي يتبعه البنك المركزي في التحكم في حجم النقد والائتمان في الاقتصاد، تنفيذا لسياسة نقدية وائتمانية معينة. ويشمل أدوات السياسة النقدية ما يلي:

ولاً: الأدوات الكمية

تتمثل الأدوات الكمية فيما يلي:

أ. سياسة معدل إعادة الخصم².

1. ماهية سياسة معدل إعادة الخصم وتأثيره

يقصد بمعدل إعادة خصم الفائدة أن البنك المركزي يقوم بخصم الأوراق المالية والتي تخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات . وفي ضوء ذلك تعتبر هذه السياسة من اقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية لرقابة الائتمان وكان بنك إنجلترا أول من طور معدل الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان بداية من سنة 1847 ثم سار البنك المركزي تدريجيا خلال هذه الفترة على وضع يجعله « الملجأ الأخير للإقراض » ففي فرنسا سنة 1857، وفي الولايات المتحدة سنة 1913. أما في الجزائر فلم يتم استخدامها إلا في 1972/01/1 ، وفي اليمن تم استخدامها في العام 1971.

وتختلف الأوراق المالية القابلة للخصم من بلد إلى آخر إلا أنها تحتوي بشكل عام على ما يلي:

- السندات التجارية التي يكون أجل استحقاقها لمدة معينة (مثلا تسعين 90 يوما) وقد يشترط أن تكون متمتعة بثلاثة ضمانات (وجود ثلاثة توقيعات صاحب، ومسحوب عليه، ومستفيد) كالكمبيالات .

¹. أسامة احمد الغولي، مجدي أبو شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 97، ص212.

². مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر، القاهرة، 2005، ص ص137، 138.

- سندات الخزينة التي قد يشترط أن تكون ذات أجل محدد .
- أوراق مالية ممثلة لقروض قصيرة الأجل .
- سندات ممثلة لقروض متوسطة الأجل .
- سندات محرر لسلف على الخارج ذات أجل متوسط أو طويل .

2. تأثير معدل إعادة الخصم.

يرتبط تحديد معدل الخصم بظروف سوق القروض، فإذا أرادت السلطات النقدية التوسع في منح القروض فإنها تلجأ إلى تخفيض معدل الخصم للتأثير على حجم القروض أو الائتمان المقدم من البنوك التجارية لعملائها، وعندما تريد تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ إلى رفع معدل الخصم، ومن ثم فإن هذه السياسة تؤدي إلى التأثير في المقدرة الإقراضية للبنوك إما بالزيادة أو النقصان بالشكل التالي :

أ- **عندما يرفع البنك المركزي معدل إعادة الخصم**، تلجأ البنوك التجارية بدورها إلى رفع معدل خصمها للأوراق المالية، كما تقوم برفع سعر الفائدة على قروضها الممنوحة مما ينتج عنه انخفاض في طلب القروض من عملائها لأن تكلفة الاقتراض تصبح مرتفعة، ونتيجة لذلك ينكمش حجم القروض الممنوحة من البنوك التجارية ومن ثم التأثير في حجم عرض النقود، وبالتالي فإن ارتفاع معدل الخصم سيؤدي إلى تشجيع أصحاب الإذخارات على زيادة ودائعهم المختلفة بالبنوك التجارية للحصول على معدل فائدة مرتفع، ومن ثم فإن انخفاض منح القروض للأفراد والمؤسسات سيؤدي بدوره إلى انخفاض حجم النقد المتداول بسبب انخفاض المقدرة الإقراضية للبنوك، وانخفاض تفضيل السيولة لدى الجمهور لارتفاع معدل الفائدة، كما ينخفض في نفس الوقت الميل للاستثمار لانخفاض الطلب على النقود من أجل الاستثمار. ولا يقتصر دور معدل إعادة الخصم على التحكم في الائتمان في الداخل فحسب بل يمتد أثره ليشمل قطاع التجارة الخارجية إذ أنه عن طريق تغيير معدل إعادة الخصم، يمكن للبنك المركزي جذب رؤوس الأموال الأجنبية عندما يكون ميزان المدفوعات يعاني من عجز، كما يمكن له أن يخفض من تدفقها إذا كان ميزان المدفوعات يحقق فائضا.

ب- **عقد تخفيض معدل الخصم**؛ فإن هذا سيؤدي إلى حصول عكس النتائج السابقة في حالة رفعه، وهذه النتائج تم تلخيصها في الآتي:

- زيادة توسع البنوك التجارية في منح الائتمان بسبب زيادة المقدرة الإقراضية لها .
- انخفاض معدلات الفائدة من قبل البنوك التجارية سيؤدي إلى زيادة طلب الأفراد والمؤسسات على الاقتراض بسبب انخفاض تكلفة القروض الممنوحة لهم .
- زيادة طلب البنوك التجارية على الاقتراض من البنك المركزي .
- زيادة كمية النقود في الاقتصاد وبالتالي زيادة المعروض النقدي .

3. فعالية معدل إعادة الخصم :

تعتبر سياسة معدل الخصم من أهم الأساليب التي كانت تتمتع بأهمية خاصة منذ بداية ظهورها إلى بداية الحرب العالمية الأولى، وذلك لحصول البنوك التجارية على احتياطات نقدية مهمة عندما تقوم بإعادة خصم الأوراق المالية التي تكون بحيازتها لدى البنك المركزي، ولكنها تراجعت بعد الحرب العالمية الأولى، فخلال بعض السنوات التي تلت الحرب انسحبت سياسة معدل إعادة الخصم إلى الوراء وهذا يعود إلى عدة أسباب منها¹:

- كان ينظر إلى أسلوب تعديل معدل إعادة الخصم على أن زيادته ترفع سعر الفائدة كتكلفة تؤخذ بعين الاعتبار في نظر رجال الأعمال، ولكن هذه النظرة لم تثبتها الدراسات والأبحاث التي قام بها الباحثون في إنجلترا والولايات المتحدة، وأن تكاليف الاقتراض تعتبر ضئيلة جدا من مجموع تكاليف الإنتاج خاصة القروض القصيرة الأجل، كما أن التغييرات التي تحدث في أسعار الفائدة بسبب تغير معدل إعادة الخصم تكون في مجال محدود، وكل هذا يقلل من فعالية هذه السياسة في السيطرة على الائتمان ومن ثم على العرض النقدي .
 - تعرضت الطرق المصرفية والمعاملات في أسواق النقد لعدة تطورات منذ العشرينات، وكذا الاتجاه نحو الائتمان التجاري في حساب مفتوح واعتمادات مصرفية، وأصبح استخدام الكمبيالات أقل فأقل كأداة لتمويل التجارة الداخلية، وبسبب تزايد تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتمادات المصرفية والتسويات بالسحب عند النظر (الاطلاع) أو التحويلات البرقية أصبحت الكمبيالات الأجنبية أيضا مستخدمة على نطاق أقل بكثير.
- إن سياسة معدل إعادة الخصم أصبحت محدودة التأثير للأسباب الآتية:
- يعود التحكم في كمية النقود إلى البنوك التجارية، ويتدخل البنك المركزي لاحقا لأنه ملزم بانتظار البنوك للتقدم إليه لتحريك ما تمتلكه عن طريق سياسة معدل إعادة الخصم .
 - النظام غير متناسق لأنه يسمح بإدخال النقود ولكنه لا يسمح باسترجاعها .
 - تباطؤ عمل هذه السياسة يمنع التحرك لمتابعة أكثر للمعدل.
 - لوحظ أن معدل إعادة الخصم لدى البنوك الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية يرتفع عندما ترفع البنوك التجارية معدل الخصم، وينخفض عندما تقلل هذه البنوك معدل الخصم، وفسرت هذه الظاهرة على أساس أن تغير معدل إعادة الخصم إنما جاء ليكون على وفاق أو على صلة قوية بسعر الفائدة في السوق، وفي كندا يتغير معدل إعادة الخصم كل أسبوع ليتبع تغير أسعار الفائدة على أدونات الخزنة التي تصدرها الحكومة ومن مظاهر التناقض أن معدل إعادة الخصم يكون أعلى بنسبة ربع في المائة من سعر الفائدة على هذه الأذون .

¹. مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 139 .

• ليس بمجرد رفع معدل إعادة الخصم سوف تحجم البنوك على إعادة خصم أوراقها لدى البنك المركزي لأنه قد يقدم رجال الأعمال على خصم أوراقهم لدى البنوك التجارية حتى ولو كان المعدل مرتفعا، وبالتالي تبقى البنوك أيضا تقوم بهذه العملية لدى البنك المركزي طالما أن رجال الأعمال يتمتعون بتفاؤل كبير وتسود بينهم توقعات للحصول على أرباح كبيرة فيقبلون على الاقتراض رغم ارتفاع أسعار الفائدة على القروض، كما يحدث العكس عندما ينتشر التشاؤم بانخفاض أرباحهم، وفي هذه الحالة يحجمون على الاقتراض حتى ولو كانت أسعار الفائدة منخفضة، إن فعالية سياسة معدل الخصم تتوقف على عدة عوامل منها¹:

- مدى اتساع سوق النقد بوجه عام وسوق الخصم بوجه خاص وهذا يتطلب معاملات كبيرة بالأوراق التجارية.
- مدى لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي في كل مرة بمعنى عدم وجود موارد إضافية تعتمد عليها البنوك التجارية .
- مستوى النشاط الاقتصادي الموجود داخل الدولة.

ومهما لقيت سياسة معدل إعادة الخصم من معارضة أو قبول لها فإنها تبقى لها أثرها المعنوي على البنوك التجارية، فكلما تحرك هذا المعدل إلى الارتفاع أو الانخفاض فإن هذه البنوك تأخذ بعين الاعتبار.

ب. سياسة السوق المفتوحة:

1. تعريف سياسة السوق المفتوحة: تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية من أسهم وسندات² وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة في الدول النامية. ويؤدي استخدام هذه الأداة إلى تغيير حجم النقد المتداول ويؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، ف شراء السندات العمومية وأذونات الخزينة والذهب والأوراق المالية يؤدي إلى زيادة النقد المتداول. أما في حالة بيعها فيؤدي ذلك إلى انخفاض النقد المتداول، ومنه تزداد قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان في حالة بيعها، وتتنخفض في حالة البيع اعتبارا أن عمليات الشراء والبيع تتم للبنوك التجارية. وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة للدول المتقدمة وهي أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي³.

¹ .مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 140

² .بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 125.

³ . عبدالمجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 91.

عندما يرغب البنك المركزي في علاج التضخم يتدخل في السوق النقدية عارضا أو بائعا للأوراق المالية (كأدوات الخزانة)، وذلك بهدف امتصاص قيمتها النقدية، وتكون في المقابل البنوك التجارية هي المشتركة لهذه الأوراق، وبالتالي تتخفض سيولتها ومقدرتها الإقتراضية إذا كان عرض البنك المركزي هو تقييد الائتمان ومحاربة التضخم، وعندما يقوم البنك المركزي بشراء هذه الأصول التي تعرضها البنوك التجارية، سنحصل على مقابلها نقودا مما يرفع من سيولتها وهو ما يزيد من مقدرتها الإقتراضية إذا كانت رسمية البنك المركزي هو توسيع الائتمان.

2. تأثير سياسة السوق المفتوحة: تحدث هذه السياسة أثرا مباشرا على كمية الاحتياجات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية وسعر الفائدة . فإذا قام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية ، ويدفع مقابلها نقدا للبنوك التجارية ، فترتفع الاحتياطات النقدية لها ، وبالتالي تستطيع أن تقوم بعمليات الاقتراض مما يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة بنسب زيادة الطلب على الوراق المالية ، كما أن زيادة عرض النقود تحدث انخفاضا في سعر الفائدة بسبب زيادة الطلب على الوراق المالية ، كما أن زيادة عرض النقود تحدث انخفاضا في سعر الفائدة مما يرفع من حجم الإستثمار والدخل والعملة . وهذا عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية للخروج من حالة الركود، أما في حالة التضخم فان البنك المركزي سيعمل على الحد من الائتمان، وامتصاص العرض أما في حالة التضخم فان البنك المركزي سيعمل على الحد من الائتمان، وامتصاص العرض النقدي الفائض، وذلك بإتباع سياسة نقدية انكماشية، فهو يدخل الى سوق الأوراق المالية بائعا للأوراق المالية، فتدفع البنوك التجارية ثمنها نقدا منخفض الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، وبالتالي نقل قدرتها على منح الائتمان مما يقلل من حجم الإستثمار والدخل والعمالة وتخفيض أسعار السندات ويرتفع سعر الفائدة .

ج. سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجباري

1. تعريف سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجباري: نسبة الاحتياطي الإجباري هي إلزام أو إجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، ويمكن للبنك المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار عند اللزوم¹. لقد كان استخدام هذه الأداة بصورة عامة كوسيلة بديلة أو إضافية لممارسة الرقابة على عرض النقود، ولم يبق الهدف من هذه الأداة هو حماية المودعين من الأخطار التي تتعرض لها البنوك، ولكنها أصبحت وسيلة هامة تستعمل للتأثير على السيولة النقدية، وبالتالي على المقدررة الإقتراضية للبنوك التجارية حسب أهداف السياسة النقدية.

¹. harry D .hazchinson, Income ,employmenttal, Economic (Growth,hallInc ,84,p181.

2. تأثير سياسة الاحتياطي الإجمالي: إن مقدرة البنك التجارية الإقتراضية تعتمد على ما يمتلكه من سيولة أو احتياطات نقدية التي يكون أساسها حجم الودائع التي يستقبلها من عملائه، هذه السيولة التي تكون بحوزة البنوك التجارية لا تجمد في خزائن البنوك ولكن تقوم باستخدامها كالقيام باقراضها أو استثمارها في شراء الأوراق المالية والتجارية، ولكنه في نفس الوقت حتى لا تقع البنوك التجارية في أزمة سيولة يجب أن تحتفظ نسبة معينة لدى البنك المركزي من أصولها النقدية لمواجهة طلبات السحب المتوقعة من أصحاب الودائع وتتحدد من طرف البنك المركزي، فعندما تظهر في الإقتصاد تيارات تضخمية، فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي الإجمالي وأحيانا يتوصل الأمر بالبنك المركزي إلى زيادة رفع هذه النسبة إلى الحد الذي تقوم البنوك التجارية باستدعاء بعض القروض، مما يؤثر على حجم النقود المتداولة، وبالتالي التأثير على عملية خلق النقود وانخفاض حجم الائتمان¹.

فمثلا إذا حدد البنك المركزي نسبة الاحتياطي بمقدار 20% فإن البنوك التجارية ملزمة بالاحتفاظ بصفة النسبة من الودائع لدى البنك المركزي، فلنفرض أن حجم الودائع يساوي إلى 1000 دج فنجد أن يودع لدى البنك 200 دج كاحتياطي نقدي، أما الباقي من حجم الودائع وهو الفرق بين (1000، 200) = 800 دج فهذا المبلغ يعد بمقدار أربعة أضعاف الوديعة الأصلية لأن أضعاف الوديعة الأصلية ، لأن المضاعف هو مقلوب الاحتياطي $20/1 = 0.2/1 = 0.5$ وبالتالي فالائتمان المصرفي يتضاعف ليصبح 400 دج من الوديعة الأصلية 1000 دج ، ليكون إجمالي الائتمان المخلوق $1000 + 4000 = 5000$ دج، مع افتراض عدم وجود تسرب نقدي خارج الجهاز المصرفي ولمحاربة التضخم فإن البنك المركزي يمكنه أن يرفع نسبة الاحتياطي القانوني، فحسب المثال السابق إذا كانت الوديعة تساوي 1000 دج كوديعة أصلية، فإن البنوك ستكون ملزمة بإيداع 25% من قيمة الوديعة كاحتياطي لدى البنك المركزي وبالتالي سيرتفع الاحتياطي النقدي من 200 دج إلى 250 دج وأما الجزء المتبقي للإقراض فستتخفف من 800 دج إلى 750 دج، وهكذا نلاحظ انخفاضا لمقدرة البنوك على خلق الائتمان المصرفي على هذا الأساس تسعى السياسة النقدية في حالة التضخم إلى الحد من الإنفاق كوسيلة للحد من ارتفاع الأسعار، ويقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي النقدي .

أما في حالة الانكماش النقدي فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي من 20% إلى 10% حسب المثال السابق مما يجعل مقدرة البنوك التجارية على الإقراض ترتفع من 4 أضعاف إلى 9 أضعاف الوديعة الأصلية ، مع افتراض عدم وجود تسرب نقدي خارج الجهاز المصرفي وعدم وجود احتياطات

¹ محسن أحمد محمد الخصري، التضخم الهيكلي في الدول الإفريقية ، بمصر وغانا ، حالة دراسية ، رسالة دكتوراه غير منشورة معهد الدراسات الإفريقية ، 1984، جامعة القاهرة، ص 411.

أخرى، وبالتالي منخفض الاحتياطي النقدي من 200 دج في الحالة الأولى و 250 دج في الحالة الثانية إلى 100 دج في هذه الحالة وهو ما يرفع من المبلغ المخصص للإقراض ليصبح 900 دج بدلا من 800 من الحالة الأولى و 750 دج في الحالة الثانية وهكذا فإن سياسة تغيير نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري تساعد السلطات النقدية على الحكم في العرض النقدي لأن الاحتياطي القانوني لعمل كمنظم للمعروض النقدي.

ثانياً : الأدوات الكيفية .

تستخدم الأدوات الكيفية في التحكم في أنواع معينة من القروض وتنظيم الإنفاق في وجوه معينة مثل تشجيع القروض الإنتاجية دون القروض الاستهلاكية أو تشجيع القروض القصيرة الأجل والحد من القروض الطويلة الأجل، وكما تدخل السياسة النقدية في قطاعات معينة وأنشطة تعاني من عدم الاستقرار أو بعض الصعوبات مما يتطلب علاجاً خاصاً باستخدام أدوات نوعية. وتستخدم كذلك هذه الأخيرة قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما من أهمها¹:

1. تأطير الائتمان: وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة ، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تعرض البنوك إلى عقوبات على واعتماد الأسلوب ينبع من السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة.

2. النسبة الدنيا للسيولة: حيث يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الاقتراض من قبل البنوك التجارية بسبب أصولها المرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي.

3. الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: يدفع هذا الأسلوب المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات بصورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة.

4. قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد التي تمتنع أو تعجز البنوك التجارية عن قيامها بذلك.

1 . عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 80-81.

5. التأثير والإقناع الأدبي: هو وسيلة تستخدمها البنوك المركزية وذلك بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي.

ويمكن القول بشكل عام ان هذه الأدوات الكيفية تستعمل ليجنب التأثير الشامل الذي تخلفه الأدوات الكمية وبالتالي فهي تقوم بوضع حدود أو قيود على منح القروض العمليات معينة ومنحها لقطاعات مهمة في الإقتصاد الوطني ، ولهذا تبدو فعاليتها من التأثير على توزيع القروض بين الانشطة المختلفة ، كما ان هذه الأدوات مكملة للأدوات الكمية ولكن هذه الأدوات لا تتمتع بنجاح كبير وانما تتوقف على طالب القروض أو المستفيدين من القروض عندما يقومون باستعمال هذه القروض عندما يقومون باستعمال هذه القروض في الهدف المتفق عليه مع البنك ، وإلا فالنتيجة لا تكون مرضية لزيادة فعالية أدوات الرقابة الكيفية.

المبحث الثاني: العلاقة بين السياسة المالية والنقدية

يمكن أن يجمع المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية كل الإجراءات التي تحكم سلوك عمل السلطات العامة وهي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية، أما المعنى الضيق للسياسة الاقتصادية فيجعلها تنحصر في جانب واحد من الجوانب الثلاث للتدخل (السياسة المالية، السياسة النقدية، التدخل المباشر من

خلال القيود، والترخيص)، فهي بذلك تقوم بالرقابة المباشرة للتغيرات الأساسية للاقتصاد الوطني مثل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والادخار، والصادرات والواردات، والصرف الأجنبي والأجور¹، ومن هنا فان السياسة الاقتصادية بالمعنى الواسع يمكن أن تضم السياسة النقدية والمالية، وبالطبع فإن السياسة التجارية تتدرج تحت السياسة الاقتصادية فهي جزء منها وتخصص بأمور الصادرات والواردات والإعانات والصرف الأجنبي... إلخ²، ولهذا سنحاول إلقاء الضوء على أهمية التنسيق وشروطه مع الأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة على عدم وجود التنسيق.

المطلب الأول- أهمية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية³

لكل دولة أهداف اقتصادية تسعى لتحقيقها، وهي في ذلك تستند إلى سياسة اقتصادية عامة بهدف بلوغ تلك الأهداف، فمن مكونات السياسة الاقتصادية نجد السياستين المالية والنقدية التي تمثل احد الركائز الأكثر دعامة لها وغالبا ما تضع الدولة أهدافا للسياسة الاقتصادية تسعى لتحقيقها عن طريق أدوات ووسائل هاتين السياستين.

نظرا لهذه الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها كل من السياستين فان التنسيق بينها وبين أهداف كل منها، أصبح ضرورة حتمية لا مفر منها، هذا بهدف تجنب التضارب بين أهداف ووسائل كل من السياستين (النقدية والمالية) أو بين وسائل وأهداف كل سياسة وحدها.

إن أهمية التنسيق بين السياستين تتجلى في قدرتها على مواجهة بعض الأزمات الاقتصادية كالضغوط التضخمية التي تتمثل في انخفاض العرض الكلي من السلع والخدمات عن الطلب الكلي، نظراً لوصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، حيث لا يمكن زيادة حجم الإنتاج، و لإعادة التوازن بين الطلب الكلي و العرض الكلي و للتخفيف من حدة الضغوط التضخمية، تتخذ كل من السلطة النقدية والمالية إجراءات وتدابير يمكن حصرها فيما يلي:

- يقوم البنك المركزي (السلطة النقدية) بامتصاص الكمية الزائدة من المعروض النقدي أي تقليص حجم الإنفاق ومن ثم الطلب الكلي، بالإضافة إلى تقليص حجم الائتمان المصرفي الذي تقدمه المصارف (البنوك) التجارية إلى الأفراد و المشروعات مما يؤدي إلى تقليص حجم الإنفاق ومن ثم الطلب الكلي، بالإضافة إلى تقليص حجم القروض الحكومية الموجهة للأفراد والبنوك أو القيام بالاقتراض من الأفراد (طرح السندات الحكومية) بهدف تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة لدى الأفراد، و بالتالي تخفيض الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري.

¹. احمد جامع، مرجع سابق، ص 241.

². جودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص 149.

³. ناظم محمد النوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن، 1999م، ص ص 321-325.

- كما تقوم السلطة المالية و في نفس المجال بالعمل على تخفيض حجم الإنفاق الحكومي وذلك بالتخفيض من حجم الدخل، بالإضافة إلى زيادة حجم الإيرادات الحكومية من خلال الرفع من مقدار الضرائب المباشرة وغير المباشرة، و التخفيض من حجم الإعانات.

- من خلال ما تم سرده للإجراءات و التدابير المتخذة من طرف السلطتين النقدية و المالية يتضح أن كل منهما يسعى إلى تحقيق قدر من الاستقرار في مستويات الأسعار، وخلق توازن بين العرض الكلي و الطلب الكلي لهذا يستوجب التنسيق و الملائمة بين السياستين لنفترض الآن أن الاقتصاد يعاني من البطالة و الركود الاقتصادي فإن السياسة الاقتصادية و المتمثلة في السياسة النقدية و السياسة المالية في هذه الحالة تهدف إلى تحقيق قدر من الرواج الاقتصادي وذلك عن طريق مجموعة الإجراءات و التدابير تكون عكس ما اتخذ من إجراءات في فترات التضخم وذلك على النحو التالي:

- تقوم السلطة النقدية (البنك المركزي) بتوسيع الائتمان و بالتالي زيادة حجم المعروض النقدي ومن ثم زيادة حجم الطلب الكلي كما يقوم البنك المركزي باستخدام الوسائل الكمية و الكيفية لتشجيع البنوك التجارية على منح القروض بهدف زيادة حجم الإنفاق الكلي (وذلك بتخفيض سعر إعادة الخصم مثلاً).

- في حين تعمل السياسة المالية على زيادة الإنفاق الحكومي و الجاري و الاستثماري لزيادة الإنفاق الكلي، كما تلجأ إلى تخفيض حجم الضرائب المباشرة و غير المباشرة مع الرفع من المدفوعات الحكومية (الإعانات) لزيادة حجم الطلب الكلي.

مما سبق يلاحظ أن الهدف الذي تسعى إليه كل من السياسة المالية و النقدية هو هدف مشترك و المتمثل في زيادة حجم الطلب الكلي و بالتالي زيادة حجم الإنتاج و التشغيل و الدخل الوطني ومن ثم دفع الاقتصاد نحو الرواج الاقتصادي أي معالجة أزمة الركود الاقتصادي.

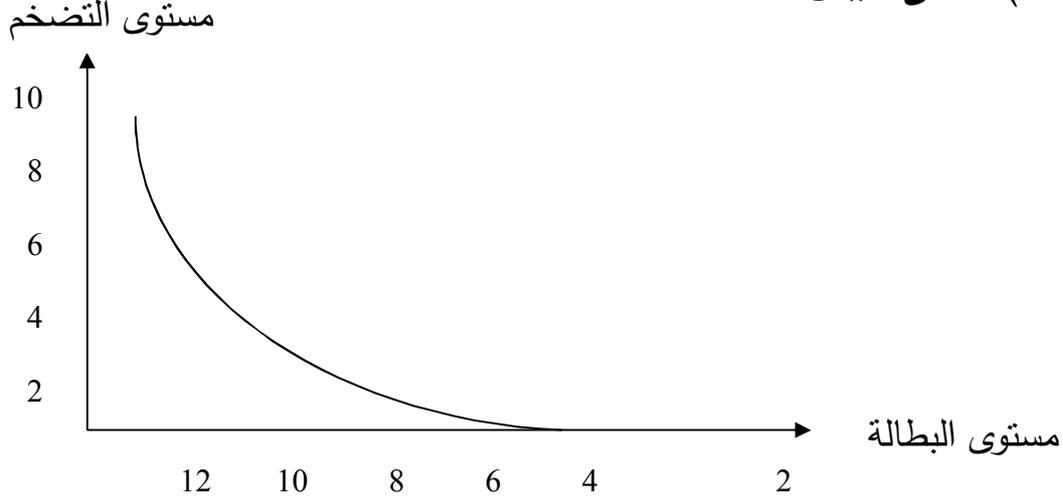
من خلال ما سبق و في الحالتين (تضخم أو ركود) يتضح جلياً ضرورة التنسيق و الملائمة بين السياسة النقدية و السياسة المالية حتى تحقق الدولة ما تطمح إليه و المسطر في سياستها الاقتصادية العامة.

- منحى فيليبس

عندما تلجأ الحكومة إلى تخفيض نفقاتها بهدف الحد من مستوى الإنفاق و من ثم حجم الطلب الكلي في فترات التضخم غير أن هذا الإجراء ينجم عنه بطالة في الأيدي العاملة.

أما في حالة ما إذا قامت الحكومة بزيادة نفقاتها بهدف زيادة مستوى الإنفاق مما يعانیه الاقتصاد من ركود فالنتيجة هي زيادة في المستوى العام للأسعار، هنا تواجه الحكومة مشكلة المفاضلة بين زيادة مستوى الاستخدام وقبول الارتفاع العام للأسعار، أي المفاضلة بين البطالة و التضخم و هذا ما يوضحه منحنى فيليبس رقم (1.2) ¹

الشكل رقم (1.2) منحنى فيليبس



المصدر: ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق ص324

يتضح من الشكل أعلاه العلاقة بين مستوى البطالة و مستوى أو معدل التضخم (نسبة التغير في الأسعار). فإذا كان هدف الحكومة هو تحقيق الاستقرار في الأسعار فعندئذ يجب أن نقبل بقدر من البطالة قدره 9% مثلاً.

أما إذا كانت الحكومة تهدف إلى رفع مستوى الاستخدام و التقليل من معدل البطالة، فمثلاً إذا أرادت تخفيض البطالة إلى 2% فعليها أن تقبل بزيادة في الأسعار قدرها 5%، وهنا تظهر مشكلة المفاضلة كما ذكرنا سابقاً بين البطالة و التضخم أي الاختيار بين أفضل المستويات للاستخدام و مستوى الأسعار حتى تصل إلى أفضل النتائج المحددة ضمن السياسة الاقتصادية للدولة، التي يمكن أن تجعل المنحنى ينتقل ناحية اليسار، الانتقال الذي يدل على تحقيق أدنى مستويات البطالة مع أدنى معدل للتضخم الأمر الذي يعني تطور مهارات العمال و تحسين أدائهم الإنتاجي.

- شروط التنسيق بين السياسة المالية و النقدية

إن هدف التنسيق بين السياسة المالية و النقدية هو تعظيم الأداء الاقتصادي ككل في الأجل الطويل، كذلك عن طريق تحقيق:

¹. ناظم محمد النوري الشمري، مرجع سابق، ص324.

- أهداف السياسة النقدية و التي تتضمن:

1- الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛

2- تقوية البنك المركزي وتحقيق استقلاليتته؛

- أهداف السياسة المالية، و هي تخفيض تكاليف خدمة الدين العام بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية الأخرى.

ولتحقيق التنسيق بين السياسة النقدية و المالية بهدف تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه يشترط

توفر¹:

- وضوح السياستين النقدية والمالية

من الأهمية أن تكون كل من السياسة النقدية واضحة وموضوعة بدقة،حتى تستطيع كل من السلطة النقدية والسلطة المالية أن ينساقا بين سياستيهما و يأتي ذلك من منطلق أن ضعف إحدى السياستين يتقل كاهل الأخرى،كما أن التنسيق الكفاء بين السياسات النقدية والمالية يشترط فعالية السياستين و هو شرط ضروري ليكونا معا برنامجا قويا يتمتع بالوصول إلى مصداقية لكلتا السياستين.

- المشاركة الكاملة في صياغة و تنفيذ السياسات

حيث يتطلب التنسيق بين السياسة المالية و السياسة النقدية مشاركة كاملة بين السلطة النقدية و السلطة المالية في صياغة و تنفيذ السياسة و الرقابة على تأثيراتها، و الاتفاق على رد الفعل المناسب في إطار صياغة موحدة، مما يجعل هذه السياسة تصل للنجاح في اقتصاديات الدول و خاصة النامية منها. إن تضارب السياسة النقدية و السياسة المالية هو سبب أساسي لنقص المصداقية لدى الوحدات الاقتصادية تجاه تلك السياسات ولذلك فإن البنوك المركزية يجب ألا يتخذ سياسات نقدية تتعارض مع السياسات الأخرى كما يجب التركيز على إعادة تشكيل السياسات المالية بما يتناسب مع السياسات النقدية بهدف مكافحة التضخم بالاعتماد على الضريبة المباشرة و الانضباط المالي.وفيد التعاون هنا بين السلطات النقدية و المالية في تحقيق الأهداف المشتركة للسلطتين دون التأثير على مصداقية السياسة الاقتصادية ككل.

المطلب الثاني- الآثار المترتبة على عدم وجود التنسيق بين السياسات

أن الإصلاح يمكن أن يستمر فقط في ظل استقرار الاقتصاد الكلي و الاستقرار المالي، ذلك أن عدم وجود استقرار مالي و استمرار العجز المالي الكبير يؤدي إلى ارتفاع في أسعار الفائدة، بينما إذا تم

¹. ناظم محمد النوري الشمري- مرجع سابق- ص325

تثبيت أسعار الفائدة عند مستويات دنيا في ظل وجود عجز مالي كبير فإن التضخم سيصبح جامحا وسوف ينمو الطلب على القروض بصورة كبيرة وتتشوه عملية توزيع الموارد.

لتوضيح العلاقة بين السياسة المالية و النقدية بطريقة مبسطة فإننا يمكن أن نوضح العلاقة بين عجز الموازنة و مصادر تمويله حيث تستطيع السلطة المالية تدبير التمويل اللازم لعجز الموازنة من خلال ثلاث مصادر:

المصدر الأول: هو الدين العام المحلي عن طريق إصدار سندات حكومية قصيرة و طويلة الأجل، و يتوقف حجم التمويل من هذا المصدر على عدة عناصر منها حجم الدين العام، و سعر الفائدة في السوق المحلي، و قدرة السوق المحلي على توفير هذا التمويل، كما أن الجهاز المصرفي و البنك المركزي لهما دور في تسويق هذه السندات.

المصدر الثاني: الاقتراض الخارجي عن طريق إصدار سندات حكومية قصيرة أو طويلة الأجل بالعملة الأجنبية، و يتوقف هذا النوع من التمويل و إمكانية الحصول عليه على عدة متغيرات منها، مقدار استيعاب أسواق المال الأجنبية لهذه السندات، ودرجة قبول الوحدات الاقتصادية الخارجية لمثل هذا النوع من السندات، كذلك تعتمد على درجة الثقة في الاقتصاد المحلي، و الجدارة الائتمانية للدولة المصدرة للسندات و هناك عوامل أخرى منها سعر الفائدة، و آجال الاستحقاق، الضمانات المتوفرة.

المصدر الثالث: زيادة المعروض النقدي عن طريق البنك المركزي نتيجة إصدار نقود جديدة من طرفه. مما سبق يتضح أن السلطة المالية تعتمد في تمويل العجز على مصادر (الدين المحلي، الاقتراض الخارجي، الإصدار النقدي) تتأثر معظمها بقرارات السلطة النقدية، وهذا ما يوضح التداخل بين السياسة المالية والسياسة النقدية ، و ضرورة التنسيق بينهما لأنه بدون وجود تنسيق بين السياسة النقدية و السياسة المالية فإن هناك ثلاث بدائل تكون متاحة¹:

البديل الأول: هيمنة السلطة النقدية، حيث يهيمن البنك المركزي على السلطة النقدية، فهو يقوم بتحديد النمو في القاعدة النقدية، مستقلا عن الاحتياجات النقدية للحكومة و إمكانيات تمويلها من أسواق المال المحلية و الأجنبية.

وهذا الأمر يدفع الحكومة إلى تخفيض عجز ميزانيتها إلى مستوى التمويل المتاح من أسواق المال المحلية و الخارجية مع خطورة عدم سداد ما تقتضيه من هذه الأسواق لأن عدم استهلاك هذه الديون يفقد المتعاملين في الأسواق المالية ثقتهم في السندات الحكومية، و الذي يؤدي بدوره إلى صعوبة تسويق أية ديون جديدة و الافتراض بمعدلات فائدة مرتفعة، مما يجعل تكلفة الدين عند حد غير مرغوب فيه.

¹ - أنظر: sundarajan,V,andothers,the coordination of domestic public debit and monetary management in economics, in transition issues and lessons from experiences, IMF , working paper N° 148, 1994

البديل الثاني هيمنة السياسة المالية: حيث تهيمن وزارة المالية في تحديد حجم عجز الميزانية دون استشارة السلطة النقدية، والتي لها إمكانية التمويل من سوق السندات، بينما تعذر السلطة النقدية عن تمويل أيّ من العجز في صورة زيادة في القاعدة النقدية اقتراض الحكومة المباشر، فإذا تعدى تمويل العجز حدود التوسع في الطلب على القاعدة النقدية الحقيقية عند مستوى الأسعار المستهدفة، فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة الضغوط على التضخم، حيث يؤدي ارتفاع مستويات الأسعار في الأسواق المحلية إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجية.

كما يولد عدم الاستقرار تضخما عاليا، قد يضر بنمو الأسواق المحلية الحقيقية و المالية.

البديل الثالث: استقلال كل سلطة بنفسها، حيث نجد أن السلطات النقدية و المالية يعملان بطريقة مستقلة، و ينتج عن ذلك أن السلطات النقدية و المالية قد يصيغان قرارات متضاربة مع أهدافها بالنسبة للقاعدة النقدية و حجم عجز الموازنة، حيث تمول السلطة النقدية الجزء غير المغطى من عجز الميزانية في أسواق السندات المحلية و الأجنبية.

فإذا لم يكن سوق رأس المال قد تم تطويره بعد فسوف يكون في حالة لا تسمح بتقديم تمويل جوهري، أما إذا كان قد تم تطويره وكانت أهداف السياسة المالية متضاربة مع السياسة النقدية، فإن معدلات الفائدة في سوق السندات المحلية قد ترتفع لأعلى مستوياتها.

مما سبق يتضح أن التنسيق بين السياسة النقدية و السياسة المالية يعطي نتائج أفضل من أيديل (البديل الثالث سالف الذكر)، فهذا التنسيق لن يجعل السلطة المالية تتمول عجز الميزانية بأقل من تكاليف فقط و إنما سوف يحسن من توسيع سوق رأس المال المحلي.

حيث أن وجود التنسيق سوف يعزز من ثقة الوحدات الاقتصادية في توليفة السياسات الاقتصادية، كما يعزز أيضا من مصداقية هذه السياسات.

وهذا ما توضحه إحدى الدراسات (Daniel Cohen)¹: أن الكثير من حالات عدم التنسيق بين السياسات المالية و النقدية تفشل ذاتيا في تحقيق استقرار لمتغيرات الاقتصاد الكلي، و أن وجود التنسيق بين السياسة المالية و النقدية يزيد من مصداقية السياسة الاقتصادية الكلية بينما يؤثر عدم التنسيق بين السياستين على السياسة الاقتصادية في المستقبل ويجعلها تتضمن الفشل الذاتي.

- إجراءات التنسيق بين السياسة النقدية و المالية

إن التنسيق الكفاء بين السياسة النقدية و السياسة المالية يتطلب ترتيبات دعم مؤسسية وتنفيذية، ولهذا سنحاول عرض الترتيبات اللازمة التي يجب أن تتخذها كل من السلطة النقدية و المالية في سبيل التنسيق بين السياسة النقدية و المالية.

¹ Daniel Cohen, Monetary and Fiscal Policy in an Open Economy with or without policy Coordination, European Economic Rivew, n°33, 1989, PP 303,339.

1- ترتيبات تنفيذ التنسيق

تمثل ترتيبات تنفيذ التنسيق شرط من الشروط الرئيسية المحددة لدور ومسؤولية كل من السلطة النقدية والمالية وتشمل هذه الترتيبات ما يلي:

- استقلالية البنك المركزي؛

- منع التعارضات بين السياسة المالية والنقدية ومعالجتها عن طريق الحد من اقتراض الحكومة المباشر من البنك المركزي؛

- توازن الميزانية أو التعهد بالحد من العجز؛

1-1 استقلال البنك المركزي غالبا ما يحث على انفصال البنك و استقلاله عن السلطة السياسية (الحكومة) وذلك بهدف ممارسة عمله كسلطة نقدية مسؤولة عن إعداد و تنفيذ السياسة النقدية، ومن ثم تحقيق أهداف هذه السياسة.

و أول ما يهتم به البنك المركزي هو هدف تخفيض التضخم، و لا يعني استقلالية البنك المركزي عدم وجود تنسيق في عملياته مع السلطة المالية سواء في الأجل القصير أو الطويل حيث يعتبر عنصر استقلالية البنك المركزي عنصر جد هام لنجاح السياسة النقدية والتي تعتمد أيضا على تطوير الوسائل المناسبة للتنسيق بين البنك المركزي و السلطة المالية¹.

إن استقلالية البنك المركزي المطلوبة ليست استقلالية مطلقة والمهم هنا هو توافر درجة من الاستقلالية تسمح للبنك المركزي باستخدام الآليات التنفيذية استخداما أفضل كما يحافظ على فعالية السياسة النقدية، و الأكثر من ذلك فإن البنك المركزي يحتاج أن يصمم أهدافه الأولية منفردا حيث هو المسؤول عن تنفيذ السياسة النقدية، ومن ثم تحقيق الأهداف الأولية التي تتلخص في استقرار الأسعار.

و إذا كان هناك إطار عمل لا يشتمل على استقلالية البنك المركزي مع وضوح هدف استقرار الأسعار فإن الوضع يصبح أكثر خطورة، لأنه في حالة عدم وجود تنسيق (أي تعارض) بين السياسة النقدية و المالية قد يدفع البنك المركزي تحت ضغوط حكومية لاعتبارات قصيرة الأجل و يكون لذلك تأثيرات خطيرة في الأجل الطويل.

ومما سبق يتضح أهمية وجود ترتيبات لمنع التضارب بين السياسة النقدية و المالية و التي تتمثل في الحد من اقتراض الحكومة المباشر من البنك المركزي و الحد من عجز الموازنة (توازن الموازنة).

1-2 الحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي

¹.Cottarelli, Carlo, Limiting Central Bank Credit to the Government; theory and Practice, International Monetary Fund, Occasional paper 10, 1993

يعد الاقتراض من البنك المركزي هو المصدر الرئيسي للتمويل المحلي لعجز الموازنة، و قد يضر تكثيف الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي بالاقتصاد الكلي و هناك حتمية لاستقلال البنك المركزي لإيجاد ترتيبات مؤسسية للحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي.

حيث يتهدد هدف تخفيض التضخم، ومن المعروف أن بعض الدول تسمح بتحديد سقف الدين العام لا يتجاوزه كل من البنك المركزي و الحكومة. و عند تقييم عمليات التنسيق تقوم الدول في مرحلة النمو بتطوير الترتيبات التي تجعل البنك المركزي يمتنع عن تقديم قروض مباشرة للحكومة، كذلك الإقراض غير المباشر مثل شراء البنك المركزي للسندات الحكومية من السوق الثانوي (من خلال عمليات السوق المفتوح، قبول الأوراق المالية كضمانات لإعادة التمويل للنظام المصرفي). وهو ما يجعل البنك المركزي يدير حجم أكبر من السيولة من خلال سوق السندات الحكومية.

3-1 الحد من العجز (توازن الميزانية)

في ظل استقلالية البنك المركزي و خاصة في الدول النامية، فإن السلطة المالية لا بد أن تمارس نوعا من الترتيبات المؤسسية لتحسين الانضباط المالي.

كما أن البنك المركزي لن يهتم بأي إجراءات لتضخيم الربح، لأن تضخيم الربح ليس من أهدافه، و لذلك قد لا يحقق أرباحا مما يؤدي إلى عدم تحويل أي أرباح لوزارة المالية في هذه الحالة، أكثر من ذلك فإنه قد يحقق خسائر و في هذه الحالة فإن الحكومة ملتزمة بتعويض البنك المركزي عن خسائره، حيث أن خسائر البنك المركزي تحدث غالبا بسبب تأدية البنك المركزي لوظائفه ذات الطبيعة المالية.

4-1 لجان التنسيق

يمكن الوصول إلى التنسيق بين السياسة المالية و النقدية عن طريق لجان تنسيق رسمية أو غير رسمية لغرض إدارة الدين، و تتضمن هذه اللجان طبعاً أعضاء من وزارة المالية و البنك المركزي، و يتقابل أعضاء هذه اللجان بطريقة منتظمة لتبادل المعلومات، مع الأخذ في الاعتبار متطلبات التمويل الحكومية. ومناقشة وتحليل الأرصدة النقدية للحكومة و السيولة و تطوير السوق، ومناقشة إستراتيجية إنجاز الدين العام، كما تهتم هذه اللجان بتطوير سوق المال، و تقويم عمليات التنسيق المكثفة التي تجري من خلالها، و توفر الفرصة ليعلم كل عضو في هذه اللجنة أهداف العضو الأخر، وتساعد على إتباع الترتيبات و الإجراءات و المساعدة في إدارة الدين و الإدارة النقدية.

مما تم سرده من إجراءات لإحداث التنسيق بين السياسة المالية و النقدية نخلص إلى:

وجود بنك مركزي مستقل لا يعد كافياً، خاصة في ظل وجود كثير من المعلومات المتناقضة و التوقعات غير الأكيدة و التفاصيل المتغيرة، لذلك فإنه من الضروري أن يعمل كل من السلطة المالية و السلطة النقدية (البنك المركزي ووزارة المالية) سوياً في مراحل التصميم و التنفيذ و المراقبة للسياسات النقدية و المالية، وعند الضرورة يشتركان في تعديل و تنقيح السياسة الاقتصادية الكلية.

ولكن يشترط الإعلان بطريقة مستمرة عن كافة التطورات الاقتصادية و التغيرات في السياسة الاقتصادية الكلية¹. كما يتضح أن التنسيق بين السياسة المالية و النقدية على المستوى العملي يعد أمراً حتمياً، ويمكن برمجة الأطر النقدية أو من خلال إتباع مزيج السياسات النقدية و المالية من خلال لجان التنسيق.

المطلب الثالث: الترابط بين السياسة المالية والنقدية

يرتبط التفاعل بين السياسات النقدية والمالية بتبادل تأثير كل منهما على أهداف الأخرى فنرى للسياسة النقدية تأثير على السياسة المالية في مسألة تمويل عجز الموازنة حيث يؤثر موقف السياسة النقدية في قدرة الحكومة على تمويل عجز الموازنة لأنّ تكلفة خدمة الدين تتغير تبعاً لضيق أو اتساع المصادر المتاحة للتمويل كما نجد أنّ اعتماد الحكومة على البنك المركزي واستراتيجيتها في هذا المجال تمثل قيوداً على استقلالية السلطة النقدية. ولذلك نحاول أن نتعرض إلى التأثيرات المختلفة والمتداخلة لكل من السياسة النقدية والمالية وذلك على النحو التالي:

1- الجدل الفكري حول السياسة المالية والنقدية

تكاد تجمع المراجع الاقتصادية² على أنّ بداية الجدل النقدي والمالي ترجع إلى منتصف الخمسينات من القرن الماضي على يد الاقتصاديين الأمريكيين ميلتون فريدمان، وقد انظم إليه مجموعة من الاقتصاديين الذين أعلنوا إيمانهم العميق بقدرة السياسة النقدية وحدها دون غيرها من السياسات على تحقيق التشغيل الكامل وعلاج الأزمات والوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، كما عكفوا على دراسة وبحث مختلف السبل التي حاولوا بها تجريد السياسة المالية الكلية من أية قدرة على التأثير على الناتج الوطني والخروج من الأزمات وتحقيق التوازن العام.

وقد اضطرّ المليون بطبيعة الحال إلى التصدي لما يدعيه أنصار السياسة النقدية، فاتجهوا إلى دراسة وبحث الجوانب الفكرية المالية التي أثارها أنصار السياسة النقدية في هجومهم على السياسة المالية، وقد دافعوا على الفكر المالي و قدرة السياسة المالية على التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي والتشغيل وعلاج الأزمات. ولم يحاول المليون في ظل هذا السياق هدم السياسة النقدية وتجريدها من أية فعالية كما فعل النقديون، بل نادوا بضرورة مساندتها للسياسة المالية ولكنها تأتي في مرتبة ثانوية من حيث الأهمية في حالة مقارنتها بالسياسة المالية³.

1. De List Worrel, Monetary and Fiscal Coordinations in small open economies. International Monetary Fund, working paper n° 56,2000 P1.

2. حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية، مكتبة النهضة العربية المصرية، الطبعة الأولى، 1986، ص266.

3- Haward R. Vane, John L. Thomson, "An Introduction To Macroeconomics Policy", (harvester Weratsheaf, Great Britain , 1993) p324.

لقد كان هذا الجدل موضوع مناظرة بين دعاة السياسة المالية بزعامة walter Heller ودعاة السياسة النقدية بزعامة Milton Fridman حول أي سياسة يجب اعتمادها لتوجيه الاقتصاد الأمريكي و هذا ما جاء في كتاب monetary and fiscal policy و لقد ساق كل منهما جملة من الحجج أهمها¹.

1-1 حجج دعاة السياسة المالية

حسب Walter إن النقديين (أنصار السياسة النقدية) لم يوقفوا في تحديد المتغير النقدي الملائم الذي يعمل على تحفيز النشاط الاقتصادي، هل يتعلق الأمر بالكتلة النقدية بمفهومها الضيق (M_1)، أم بمفهومها الواسع و الذي ينص على أنها تشمل إضافة على M_1 ودائع الادخار و معظم الودائع لأجل عند البنوك أي (M_2) أو متغير آخر مثل القاعدة النقدية.

و يعلل Walter بما وقع في جويلية 1968، حيث لاحظ انخفاض التوسع النقدي إذا قدر بالمخزون النقدي، و ارتفع إذا قدرناه بالنقود مضافا إليها الودائع لأجل، وبقي ثابتا إذا تم تقديره بالقاعدة النقدية.

وقد لاحظ غموض بعض أفكار النقديين خاصة فيما يتعلق بعلاقة الكتلة النقدية بالدخل، أحيانا يعتبرون أن هناك علاقة ضيقة بين الكتلة النقدية و الدخل، غير أنهم يصرحون في حالات أخرى بأن الطلب على النقود يتأثر بتغيرات الدخل، و الهدف منه إبراز أهمية المضاعف النقدي في المدى القصير. - حسب النقديون أن أسعار الفائدة تتحدد على مستوى السوق وبالتالي لا سلطان للدولة على ضبط هذه الأسعار.

- رغم أهمية السياسة الضريبية في الإنعاش الاقتصادي، غير أن أنصار السياسة النقدية لا يعترفون بتأثيرات هذه الأداة و خير دليل النتيجة المتحصل عليها في رفع نسبة التشغيل في الولايات المتحدة الأمريكية 1964 نتيجة التخفيضات الضريبية.

1-2 حجج دعاة السياسة النقدية

رد فريدمان على Walter و أصحابه بجملة من الحجج هي:

- لم يتجاهل النقديون دور القدرات الإنتاجية و إرادة الشعوب في رفاهية المجتمعات، إلا أن النقود تبقى العامل المسيطر و الأهم باعتبارها هي التي تقيم هذه العوامل.

- يبالغ دعاة السياسة المالية باستعمالهم للسياسة الضريبية أكثر من السياسة النقدية، و حسب فريدمان أن معدل التغيير في الكتلة النقدية يؤدي إلى تأثير هام على كل من الدخل و الأسعار في المدى الطويل، كما

¹ عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 88-95، جامعة الجزائر أطروحة دكتوراه دولة- غير منشورة 1995. ص50.

أن الدولة في حالة تغطية عجز الموازنة تلجأ إلى الاقتراض من السوق النقدية و هذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على القيم المقترضة ومنه ارتفاع أسعار الفائدة.

- زيادة النفقات تؤدي إلى بعض التأثيرات، فتكون هذه الأخيرة إيجابية خلال الستة أشهر الأولى التي يتم فيها الإنفاق، وتكون سلبية في الستة أشهر الموالية لذلك لإنفاق، بينما الضريبة عديمة الفعالية عند فصلها عن النفقات العامة.

مما سبق يتضح أن جوهر الخلاف ينصب حول تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، نجد أن المليون ينادون بتدخل الدولة أما النقديون يركزون على آليات السوق و يعتبرونها كفيلا لوحدها بإحداث التوازن الاقتصادي دون تدخل الدولة غير أن المليون قد عدلوا من موقفهم تجاه السياسة النقدية، وذلك بإعطاء دور أكبر لتغيرات عرض النقود في الوقت الذي اعترف فيه النقديون بأن سرعة التداول، و إن كانت مستقرة بشكل عام في المدى الطويل فإنها تخضع لتغيرات حادة في المدى القصير، كما اعترفوا أيضا بصعوبة الاتفاق على المقصود بعرض النقود¹.

وليست ثمة ريب أن كل من وجهتي النظر لأنصار السياسة المالية و أنصار السياسة النقدية، قد أثرت في الأخرى بشكل ما، فأغلب الاقتصاديين يعتقدون أن كل من السياستين (المالية-النقدية) تقرران آثار على الطلب الكلي و الإنتاج لكن مدى فاعلية هذا التأثير وآلية الانتقال ومدى ايجابية و سلبية تأثير السياسات، وكذلك مدى تدخل الدولة بالسياسات النشطة من عدمه وما يتبعه من نوعية السياسة المتبعة، و أسس ذلك التدخل، ومدى اعتماده على أحداث الماضي و موقف التوقعات و أثر المصادقية كلها أمور دار حولها الصراع الفكري بين أنصار هاتين السياستين.

2- فعالية السياسة المالية و النقدية

يدور الجدل حول فاعلية السياسة المالية و النقدية أساسا حول آليات انتقال أثر تلك السياسات على الاقتصاد الكلي.

حيث يرفض دعاة السياسة النقدية صيغة نموذج (IS-LM)² التي يفترض فيها دعاة السياسة المالية تأثير عرض النقود على الدخل من خلال سعر الفائدة والإنفاق الاستثماري، وما يترتب على ذلك إعطاء النقود دورا ثانويا في النشاط الاقتصادي في حين يرى دعاة السياسة النقدية أن التعديلات التي تحدث جراء تغيير عرض النقود تكون على نطاق واسع من الإنفاق على الأصول المالية والعينية،

¹. البلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشرق ، القاهرة-1995-ص159.
². مايكل ايدجمان: الاقتصاد الكلي النظرية و السياسات- ترجمة محمد إبراهيم منصور دار المريخ، الرياض، 1998ص 332-333.

وكذلك الخدمات وهو مالا يستوعبه جوهر إظهار نموذج (IS-LM) هذا فضلا عن افتقاده للديناميكية وعدم ملاءمته للاقتصاديات المفتوحة¹.

وفي هذا الإطار يطرح دعاة السياسة النقدية وجهة نظر أخرى تنص على أنّ زيادة عرض النقود تؤدي إلى زيادة الإنفاق على الأصول العينية و المالية و الخدمات و تتضمن الزيادة في النفقات كل من الاستثمار و الاستهلاك و بالتالي الطلب الكلي مباشرة، كما ينفون الأثر السلبي لزيادة المعروض النقدي على سعر الفائدة وخاصة في حالة توقع أفراد المجتمع حدوث مزيد من التضخم.

كما جادل أنصار السياسة النقدية أيضا حول آلية انتقال أثر السياسة المالية، و يرون أنها ليست بصورة مباشرة، كما هو معتقد عند أنصار السياسة المالية، بل ينصرف أثرها بصورة غير مباشرة من خلال سعر الفائدة و سرعة تداول النقود².

و قد أنتهى الجدل الخاص بشأن فعالية السياسة النقدية باعتراف أنصار السياسة المالية بفعالية السياسة النقدية و أهميتها، والتي تكاد تعادل أهمية السياسة المالية، بعد أن أثبتت الدراسات التطبيقية تأثير النقود بطرق شتى على الاقتصاد³.

كما اتفقوا مع أنصار السياسة النقدية على عدم الاستناد على سعر الفائدة كمؤشر رئيسي للسياسة النقدية واستبدلوه بمعدل النمو في عرض النقود كمؤشر أفضل للسياسة النقدية.

كما اعترف دعاة السياسة النقدية بفاعلية السياسة المالية و خاصة إذا كانت مصحوبة بتغيرات في عرض النقود، و بهذا الشكل تقاربت و جهات النظر بين الجانبين حول فاعلية السياستين بصورة كبيرة و انحصرت الخلافات في أضيق الحدود⁴.

لقد عاصر ذلك ظهور فريق ثالث رافض التحيز لأي من السياستين على حدى بل يؤيد المزج بينهما بالصورة التي تحقق أهداف السياسة الاقتصادية بأقل تكلفة ممكنة و حسب اعتقادهم يعد تحديد أي السياستين أكثر أهمية من الأخرى شيء غير مقبول إذ أن الأهم هو اختيار التوليفة المناسبة⁵ و لهذا فإن كل سياسة اقتصادية يجب أن تتسلح بأدوات مساوية للأهداف أي أنه بقدر ما لدينا من أهداف بقدر ما ينبغي أن يكون لدينا من أدوات لتحقيق هذه الأهداف⁶.

¹-K. Alec. Chrystal, simon P rice- controversies in macko, harvester wheatsheal- great Britain, 1994-P42.

². جيمس جوارتيز، ريجارد استروب- الاقتصاد الكلي الاختيار العام و الخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرون، دار المريخ، الرياض، 1998، ص432.

³. مايكل ايدجمان، مرجع سابق، ص237.

⁴. سهير محمود معتوق، النظريات و السياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص ص 189-188.

⁵- S. Mitra, money and Banking- theory: analysis anspoliey. A text book of readings" Random house- 1970, PP 515-516.

⁶- Ibid, PP 606-607.

وقد قام الاقتصادي الكندي¹ ROBERTA- MUNDELL بتقديم نموذج مفيد في هذا المجال تم على أساسه وضع أسس و قواعد السياسات المختلفة موضحا أن الأدوات المختلفة ينبغي استخدامها لبلوغ الأهداف التي يكون لها التأثير المباشر عليها، أي أن كل أداة من أدوات تحقيق الاستقرار ينبغي استخدامها لتحقيق الهدف الذي تؤثر عليه تأثيرا مباشرا مع ملاحظة أن السياسة المالية تمارس تأثيرا مباشرا على التوازن الداخلي و تأثيرا غير مباشر على توازن ميزان المدفوعات من خلال تأثيرها على الطلب الكلي على الواردات، في حين أن السياسة النقدية لها الأولوية في تحقيق التوازن الخارجي. على الرغم من تلك النظرة المتكافئة لأهمية دور كل من السياستين (النقدية- المالية) في علاج الأزمات و تحقيق الاستقرار الاقتصادي إلا أن أنصار هذا الاتجاه لم يقوموا بالمساواة المطلقة بين عدد الأدوات المستخدمة في كل نوع.

كما لم يرو ضرورة استخدام كافة أدوات كل سياسة، بل آمنوا بوجود ترك تحديد ذلك لظروف كل حالة، إذ يجب أن تتفاوت نسب المزج تبعا للفلسفة الاقتصادية السائدة، وكذلك درجة التقدم الاقتصادي و نوعية الأزمات الاقتصادية التي تواجهها الدول المعنية بتطبيق السياسة، و كذلك درجة الانفتاح على العالم الخارجي، ونظام سعر الصرف السائد².

3-تأثيرات السياسة النقدية على السياسة المالية

يمكن التمييز بين السياسة المالية و النقدية وفقا لثلاثة معايير هي³:

- أ- معيار جهة اتخاذ القرار، فالقرارات التي يتخذها البنك المركزي تدرج في السياسة النقدية، أما القرارات التي تتخذ بوسطة وزارة المالية تدرج تحت السياسة المالية.
 - ب- معيار حقوقي، فالسياسة المالية تحدد حجم الدين الحكومي في حين تحدد السياسة النقدية مكونات هذا الدين (قرض بنكي أو اقتراض من الجمهور على شكل سندات).
 - ج- معيار الهدف، فإذا كان الهدف من السياسة التأثير على الحاجات العامة و التوظيف فهي سياسة مالية، أما إذا كان الهدف من السياسة التأثير على عرض النقود فهي سياسة نقدية.
- وفيما يلي نحاول إيضاح التأثيرات المختلفة للسياسة النقدية على السياسة المالية.

3-1 أثر السياسة النقدية على عجز الموازنة

¹ - S. Mitra, Op. Cit., PP 606-607.

² .حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص328.

³ . محمد ناظم حنفي، مشاكل تحديد سعر الصرف و تقييم العملات، الهيئة العامة للكتاب 1999، ص ص 121-125.

لتوضيح تأثير السياسة النقدية على عجز الميزانية نأخذ مجموعة من المتغيرات المختلفة التي تتأثر بالسياسة النقدية، و تؤثر هي بدورها على عجز الموازنة، بالرغم أن أثر كل متغير من هذه المتغيرات يكون صغيرا إذا أخذ على حده، إلا أن الأثر الكلي لهذه المتغيرات مجتمعة يكون كبيرا، حيث أن معظم هذه المتغيرات (الارتفاع في المستوى العام للأسعار، زيادة الإنفاق العام، نقص الإيرادات الضريبية، زيادة الدين العام) تؤدي إلى زيادة عجز الميزانية إذا ما تم إتباع سياسة نقدية انكماشية بسبب ارتفاع سعر الفائدة¹.

لذلك فإن التغيير في الوضع المالي ككل (الدين العام، عجز الموازنة) يتعقد نتيجة السياسة النقدية الانكماشية، و بالتالي فإنه يجب التنسيق بين السياسة النقدية و المالية، وأن يأخذ في الاعتبار التأثيرات المتضمنة على الميزانية بسبب السياسة النقدية الانكماشية.

3-2 أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة المالية

في ظل وجود بنك مركزي مستقل يتبنى سياسة ضد التضخم تقل توقعات السلطة المالية بقيام البنك المركزي بتدبير التمويل اللازم لعجز الميزانية، و يحد ذلك من قدرة السلطة المالية على إحداث هذا العجز.

إذا استطاعت السلطة النقدية أن تصمم على سياستها بنجاح و رفضت تمويل الدين الحكومي فإن السلطة المالية سوف تحاول العودة مرة أخرى إلى التوازن، ذلك أن تمويل الدين الحكومي، يعني إذعان السلطة النقدية للسلطة المالية، أما في حالة الرفض فإن السياسة المالية لن تجد مفرًا من تقييد هذا العجز، من هنا فإن استقلالية البنك المركزي و التي ترفض طلب الحكومة لمزيد من الائتمان، يؤدي إلى خفض التوسع في العجز المالي مما يعني الحد من التضخم و الاستقرار في قيمة العملة.

4- تأثيرات السياسة المالية على السياسة النقدية

تتأثر السياسة النقدية بالسياسة المالية المتبعة، فالنظام الضريبي المتبع له أثر على السياسة النقدية، و كذلك مستوى الانضباط المالي للحكومة فالتوسع المالي قد يضيع أثر السياسة النقدية الانكماشية في مجال تحقيق هدف تخفيض التضخم، كما أن الهيمنة المالية للسياسة المالية تجعل السلطة المالية تحقق عجزا ماليا كما يخلو لها، مما يعطل على السياسة النقدية تحقيق أي من أهدافها، و فيما يلي نحاول عرض التأثيرات المختلفة للسياسة المالية على السياسة النقدية.

4-1 أثر النظام الضريبي على السياسة النقدية

¹. رضا العدل، التحليل الاقتصادي الجزئي والكلّي، مؤسسة شباب الجامعة، الاردن، 2000م ص341.

يؤثر النظام الضريبي على التوازن الاقتصادي الكلي من خلال أثر الضرائب على الدخل، لأن زيادة الضرائب تؤدي إلى تخفيض الجزء من الدخل المخصص للإنفاق على الاستهلاك و تخفيض الادخار الذي يتم توجيهه فيما بعد إلى الإنفاق على الاستثمار أي أن زيادة الضرائب تؤدي إلى تخفيض بعض عناصر الإنفاق الكلي، لأنها تؤثر على الاستهلاك (تأثير مباشر و الاستثمار، تأثير غير مباشر). كما أن أدوات السياسة النقدية لا يتم الاستجابة لها في المدى القصير نتيجة وجود نظام ضريبي معين. فمثلا نجد أن تخفيض معدل الفائدة لا ينتج عنه زيادة في الاستثمار نتيجة للتخفيض الذي حدث في الادخار بسبب زيادة الضرائب على الدخل.

4-2 الانضباط المالي للإنفاق الحكومي

في ظل الاقتصاد المغلق يجبر البنك المركزي المستقل الحكومة أن تفرض انضباطا ماليا على إنفاقها و ذلك من خلال آلية التدخل في السوق، فعندما تزيد متطلبات إقراض القطاع العام فإن البنك المركزي يبيع سندات حكومية، و الذي يؤدي بدوره إلى نقص المعروض النقدي، فترتفع أسعار الفائدة و ترتفع معها تكلفة الإقراض، حيث تتراجع السلطة المالية عن خطة الإنفاق التي قررتها، أو حتى فإنها لن تستطيع استكمال الخطة، لأنها قد لا تتمكن من الإقراض، أو تقتصر بتكاليف عالية جدا. أما في ظل الاقتصاد المفتوح، ربما يجذب ارتفاع سعر الفائدة الناتج عن تدخل البنك المركزي في السوق بيع الأوراق الحكومية المزيد من التدفقات الرأسمالية، و التي تمول الزيادة في العجز الحكومي.

بينما إذا قام البنك بشراء أوراق حكومية من السوق فيزيد من عرض النقود، و تنخفض أسعار الفائدة، و ينتج عن ذلك خروج تدفقات رأسمالية، وهكذا في حالة عدم وجود تنسيق بين السياسة المالية و السياسة النقدية و يصبح الانضباط المالي مكلفا، خاصة في ظل انخفاض مصداقية السياسات النقدية و المالية لدى العناصر الاقتصادية و التي ينتج عنها وجود توقعات لدى العناصر الاقتصادية بزيادة متطلبات الحكومة و القطاع العام من القروض، لذلك فإن هذه التوقعات ربما تعجل من حدوث التضخم، و تخفيض قيمة الصرف الأجنبي، و في هذه الظروف فإن معدلات الفائدة المحلية المرتفعة جدا قد تكون مطلوبة لتجنب هروب رأس المال و عندها يكون الانضباط المالي مكلفا جدا.

4-3 الهيمنة المالية مقابل النقدية

تعني الهيمنة المالية أن الحكومة تخطط لإنفاقها بعيدا عن أي تنسيق مع السلطة النقدية، و هي في سبيل ذلك تضع ميزانيتها و لا تهتم بمقدار العجز في الميزانية، حيث يتم تدبير هذا العجز بواسطة البنك المركزي، أو بواسطة سوق المال، و غالبا ما يحدث ذلك إذا كان البنك المركزي غير مستقل عن الحكومة من حيث تصميم و تنفيذ السياسة النقدية، حيث تغلب على سياسته الأهداف التي تحددها الحكومة و تهتم بها عند وضع الخطوط الرئيسية للسياسة الاقتصادية للدولة.

و لذلك فإن الحكومة لن تهتم بنمو عجز الميزانية طالما أنها لا تتوقع زيادة في تكلفة الدين حيث يوفر البنك المركزي أغلب التمويل لهذا العجز، سواء من مصادر حقيقة أو بإصدار المزيد من النقود الجديدة مما يؤدي إلى انخفاض كبير في قدرة السلطة النقدية، مما يؤدي إلى المزيد من النمو في حجم عجز الميزانية، كما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم و انخفاض قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية. أما في حالة الهيمنة النقدية، حيث أن البنك المركزي يحدد أهدافه و يقوم بتصميم و تنفيذ السياسات النقدية بعيدا عن متطلبات الحكومة لتمويل عجز ميزانيتها، و بالتالي انخفاض قدرة السلطة المالية في تحقيق أهدافها. وهدف البنك من هذا الإجراء هو تحقيق هدف التضخم واستقرار معدل الصرف الأجنبي، و لهذا نجد أن السلطة المالية في ظل هيمنة كاملة للسلطة النقدية ليست حرة تماما في تحديد حجم عجز الميزانية، و عليها الالتزام بضبط الإنفاق العام.

عندما تريد الحكومات، أن تقترض في ظل وجود هيمنة نقدية فسوف تجد نفسها غير حرة تماما في ذلك لأنها تخضع لبعض القيود الداخلية، كما أنه من المفضل عدم الاقتراض إلا إذا تساوت القيمة الجارية لصافي الالتزامات الحكومية نحو الغير مع القيمة الحالية للفوائض (عائدات الضريبة ناقص الإنفاق) التي من المتوقع تحقيقها في المستقبل.

و تعد السياسة المالية قوية إذا كان هذا القيد كافيا بدون حدوث أي تغيير في السياسة النقدية، أو بدون حدوث تغيير في مستوى الأسعار. و إذا كانت الحكومة تعدل العجز لتحدد الدين و البنك المركزي غير مرغم على تمويل الدين بالتضخم فإن أحد الأنظمة يدعى (الهيمنة النقدية) يكون هو السائد و بالعكس فإنه تحت نظام (الهيمنة المالية) فإن الحكومة عند تحديدها الرصيد الأولي للعجز يكون ذلك مستقلا عن قيمة التزاماتها الحقيقية للغير¹.

¹.Sargent. T and wallace N. some Umpleasant monetarist Arithmetic, Federal RESERVE Bank of Minneafoliis, qurtery Review, vol 5 N3. 1981, PP1.17.

5- الآثار المتبادلة للسياسات النقدية و المالية في ظل حالة الحرية الكاملة لحركة رأس المال

يوجد في الوقت الحاضر تكامل عالمي أكثر من ذي قبل، وبرغم هذا التكامل لا يزال العالم بعيداً عن حالة الحرية الكاملة لحركة رأس المال، و تضغط تيارات رأس المال الكبيرة الداخلة و الخارجة (خاصة من و إلى الدول النامية) على البنك المركزي، لهذا يصبح من الضروري الأخذ في الاعتبار آثار السياسة النقدية على عجز الميزانية تحت نظام سعر الصرف الثابت مع درجة عالية من حركة رأس المال¹.

لتوضيح ذلك نفترض أن السياسة المالية لا تؤثر على سعر الصرف، و أن الحكومة لديها كميات موجبة من الدين المحلي و الأجنبي كنتيجة للبيع في السوق المفتوحة للسندات المحلية، فان عمليات هذا السوق تخفض من كمية النقود في التداول و يرتفع سعر الفائدة وتجد الوحدات الاقتصادية المحلية نفسها مضطرة لتعديل محافظها المالية و عند سعر فائدة أولي، فإن العناصر الاقتصادية التي تحتفظ بعدد كبير من السندات وليس لديها نقود كافية ومع الطلب الملح للعناصر الاقتصادية على النقود ستحاول بيع الأصول الأجنبية، و عند هذه النقطة يجب على البنك المركزي أن يشتري العملة الأجنبية التي بحوزتها وفي المقابل يضطر البنك المركزي لشراء السندات بالعملة الأجنبية وعند هذه النقطة يجب على البنك المركزي أن يشتري العملة الأجنبية، و الذي يؤدي إلى زيادة عرض العملة المحلية، فيضطر بعد ذلك إلى امتصاص العملة المحلية من أجل الحفاظ على معدل صرف ثابت.

و في حالة استمرار تقييد السياسة النقدية لفترة طويلة بغرض تحقيق هدف تخفيض التضخم فإن سعر الفائدة المحلية يظل مرتفعاً مما يؤدي إلى زيادة التدفقات من رؤوس الأموال إلى الداخل كما أن زيادة تكلفة السلطة المالية بسبب ارتفاع سعر الفائدة المحلية تؤدي إلى ارتفاع مستوى الدين الحكومي، حيث تحاول السلطة المالية تعديل هيكل الدين العام لاستغلال الفرق بين معدلات الفائدة المحلية المرتفعة و الفائدة الخارجية المنخفضة نسبياً و ينتج عن ذلك تخفيض الدين المحلي مرتفع التكاليف و زيادة الدين الأجنبي لأقل تكلفة. يضمن التنسيق بين السياسات النقدية و المالية اتساع مصداقية السياسة النقدية لدى العناصر الاقتصادية حيث يتحرك الاقتصاد لتوازن جديد بواسطة توقعات الزيادة في معدل الصرف الأجنبي استجابة للزيادة الاسمية لمعدل الفائدة المحلي، كما يضمن وجود التنسيق بين السياسات النقدية و المالية نجاح السياسة النقدية في الوصول إلى معدل تضخم منخفض و الذي يجعل هناك توقعات لدى العناصر الاقتصادية بانخفاض سعر الصرف.

¹ faika el-refaie, the coordination of monetary and fiscal policies in Egypt, the Egyptian center for economic studies, working paper n° 54, April 2001.

5-1 خليط السياسات النقدية و المالية في ظل أنظمة مختلفة لمعدلات الصرف¹

يختلف خليط السياسات المالية و النقدية المستخدم باختلاف نظام سعر الصرف المتبع، وفيما يلي نحاول عرض خليط السياسات المناسب في ظل النظم المختلفة لأسعار الصرف.

5-1-1 نظام معدل الصرف الثابت

يتناسب هذا النظام مع الدول التي تكون فيها الهيمنة للسلطة المالية، ففي ظل معدل الصرف الثابت تكون السياسة المالية هي الفعالة في التحكم في الطلب الكلي، وذلك لأن العجز المالي لا يؤثر في معدل فائدة الصرف، أو في معدل الصرف الذي يكون ثابتا (بقرار سياسي)، و في ظل هذا الوضع لا تؤثر السياسة النقدية في المتغيرات الاقتصادية، و يؤدي انخفاض كفاءة السياسة النقدية في ظل معدل الصرف الثابت إلى انخفاض في مستوى أرصدة الاحتياطيات الدولية حيث تؤدي الزيادة في عرض النقود الناتجة عن التوسع في الائتمان المحلي إلى انخفاض في معدل الفائدة المحلية الذي يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال والتي تمثل نقصا في الاحتياطيات الدولية، وتؤدي فيما بعد إلى انخفاض في عرض النقود، و سوف يستمر هروب رؤوس الأموال حتى يرجع معدل الفائدة إلى المستوى الأصلي.

5-1-2 نظام معدل الصرف المرن: هنا نكون أمام حالتين الأولى حرية انتقال رأس المال أما الثانية عدم حرية رأس المال و لهذا نحاول توضيح خليط السياسات النقدية و المالية المناسب لكل حالة و ذلك على النحو التالي:

أ- حرية انتقال رأس المال: في حالة نظام معدل الصرف المرن يمكن أن تستخدم السياسة النقدية لرفع مستوى الناتج المحلي، بينما تفقد السياسة المالية كل فعاليتها، ففي حالة وجود حرية تامة لانتقال رأس المال، فإن خليط السياسات في حالة معدل الصرف المرن يتكون من السياسة النقدية فقط، كما أن الرصيد النقدي بالكامل يصبح تحت سيطرة السلطة النقدية حيث يؤدي التوسع النقدي إلى انخفاض في معدل الفائدة المحلي عن المعدلات العالمية مما يؤدي إلى زيادة تيارات رؤوس الأموال للخارج، مما يؤدي إلى تخفيض في قيمة معدل الصرف، و هو الذي يؤدي تبعا لذلك إلى تحسن التنافسية للسلع المحلية و يرفع مستويات الناتج أكثر، و بالتالي يرتفع الطلب على النقود و هكذا يبقى معدل الصرف في انخفاض بينما معدل الفائدة المحلي يرتفع حتى يصل إلى مستوى معدل الفائدة العالمي.

ب- عدم وجود حرية انتقال رأس المال: في هذه الحالة للسياسة المالية دور تلعبه حتى في ظل نظام معدل صرف مرن، وتؤثر السياسة المالية التوسعية عموما على التحكم في الطلب الكلي، فهي تؤثر في القطاع الخاص و ذلك نظرا لأن أي زيادة في الدين المحلي في ظل مستوى عالي من التوسع المالي قد

¹.UgoPanizza, monetary and fiscal policies in emerging markets, the Egyptian center for economic studies, working paper n°50, Décembre2000.

تؤدي إلى زيادة في معدلات الفائدة، مما يؤدي فيما بعد إلى دخول تيارات رؤوس الأموال، فينخفض معدل الفائدة إلى مستوى المعدلات الدولية، و هنا ترتفع قيمة معدل الصرف، مما يؤدي إلى انخفاض في التنافسية و التي سوف تخفض من ربحية القطاع الخاص.

و أخيرا النتيجة هي أن السياسة المالية ليست مستقلة تماما في حالة نظام معدل الصرف الثابت في الأجل الطويل، كما أن للسياسة النقدية حدود في حالة معدل الصرف المرن، و خاصة التي تتضمن توسعا نقديا قد يؤدي لعمليات غير مستقرة من انخفاض قيمة معدل الصرف و التضخم المحلي.

المبحث الثالث: أدوات واستراتيجيات السياسة التجارية.

في الفصل السابق تم تناول سياسة التجارة الخرجية وتحت هذا المبحث سيتم التطرق إلى أدوات واستراتيجيات السياسة التجارية.

المطلب الأول: أدوات السياسة التجارية.

تقسم ادوات السياسات التجارية الى نوعين رئيسيين هما¹:

أولاً - الادوات غير المباشرة (السعرية) وتشمل :

• التعرفة الجمركية.

• اعانات التصدير.

الأول - الرسوم او التعريفات الجمركية (Import Tariffs)

تم تصنيف التعرفة الجمركية إلى نوعان من حيث طرق فرضها ومن حيث آثارها على تحديد الاستيراد الانتاج والاستهلاك.

أ. من حيث طرق فرضها هنالك ثلاثة انواع هي²:

• الرسوم أو التعريفة النوعية (Specific Tariffs) وهو رسم ذو قيمة نقدية ثابتة على الوحدة الواحدة

من السلعة المستوردة مثال، (\$10) على كل طن سمنت مستورد او (\$400) على كل سيارة مستوردة ، او (\$5) على كل طن من الحنطة المستوردة .

• الرسوم او التعريفة القيميّة (Account Tariffs) وهي نسبة مئوية من قيمة الوحدة الواحدة من

السلعة المستوردة ، مثل (5%) على السيارات و (25%) على الثلاجات و (150%) على السجائر المستوردة .

• الرسوم او التعرفة المركبة (Compound Tariffs) وهي خليط بين الاثنين ، مثلا (\$400) على كل

سيارة مستوردة إضافة الى (5%) من قيمة كل سيارة مستوردة عن كل سنة خارج الموديل . ومن الملاحظ ان (USA) تستخدم خليطاً متناسقاً من الرسوم القيميّة والنوعيّة في حين تستخدم اغلب الدول الأوروبية الرسوم القيميّة بشكل أساسي.

¹. خالد المرزوك، " السياسات التجارية"، جامعة بابل، ص ص 41-45، متوفر على الإنترنت.

http://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=3&ved=0CDsQFjAC&url=http%3A%2F%2Fwww.uobabylon.edu.iq%2Fprints%2Fpubdoc_1_22545_1137.docx&ei=t2ywUtj1HIKGhQeWyIHAaw&usq=AFQjCNF3iJdEzXuEF_FfAWH7doQN8Z_CA accessed date 5/11/ 2013 at 7:09 PM.

². خالد المرزوك، مرجع سابق، ص ص 43-45.

ب. من حيث آثارها على تحديد الاستيراد والانتاج والاستهلاك توجد نوعان:

1. - التعرفة المانعة Prohibitive Tariff : وهي التعريفة التي تؤدي الى مساواة سعر السلعة المستوردة مع سعر السلعة الوطنية او تزيد عليها ، وهو شكل متطرف يراد منه منع استيراد هذه السلعة والتعويض عنها بالمنتج المحلي كما في الرسم البياني ادناه .
2. التعريفة غير المانعة Non Prohibitive Tariff وهو النوع الشائع الاستخدام حيث تؤدي التعريفة بعد فرضها الى تقليل الاستيراد إلا أنها لا تمنعه ، فتبقى هنالك كمية من الطلب يتم تأمينها من الأسواق الخارجية ، كما في الرسم البياني أدناه .

الثاني – إعانات التصدير Subsidies of Export

وهي إحدى أدوات السياسة التجارية التي تؤثر من خلالها السلطة الاقتصادية في الأسعار التي تباع بها السلعة محلياً ودولياً بقصد التشجيع على الإنتاج والتصدير. ويختلف أثر الإعانة في أنه يؤثر على العرض وليس الطلب بافتراض تجانس السلعة المحلية مع شبيهتها الأجنبية وتشتمل هذه السياسة على إعانات التصدير التالية:

1- الإعانات المباشرة Direct Subsidies

وتتمثل بأداء مبلغ مالي من قبل الدولة الى المصدرين وعلى اساس قيمة او نوع السلعة المصدرة .

2 – الإعانات غير المباشرة Indirect Subsidies

وتشمل التسهيلات الائتمانية او السماحات الضريبية او إعفاء جزء من الإرباح المتحققة من التصدير من الضريبة او تقديم بعض الخدمات مجاناً او مقابل سعر رمزي للمصدرين .

ثانياً - الأدوات المباشرة (الكمية) :

- الحصص الاستيرادية.
- القيود غير التعريفية.

أ. الحصص الاستيرادية: ويقصد بها قيام الدولة بتحديد الكمية المصدرة من سلعة ما او الكمية المستوردة ، والشائع هو تحديد الكمية المستوردة، ويتم ذلك من خلال قيام الدولة ببيع تراخيص الاستيراد عن طريق المزاد الى المستوردين، وتكون هذه التراخيص مقسمة على أساس إجمالي الحصص (Quota) .

ب. القيود غير التعريفية: وهي قيود إدارية تقوم بها الدولة من اجل توجيه وتحديد التجارة الخارجية وتنقسم الى :

(1) الترتيبات الحكومية: مثل التنظيمات المتعلقة بالصحة والبيئة والأمن والحماية من التلوث والحماية من الأمراض الاجتماعية، كما تتضمن ترتيبات العلامة التجارية وتحديد المواصفات ... الخ .

(2) **مشتريات الحكومة:** وهي قيام الحكومة بتوجيه نسبة معينة من مشترياتها من السوق المحلي ، مما يعني اضعاف سمة تمييزية للمنتج المحلي لزيادة قدرته التنافسية .

(3) **تجارة الدولة والاحتكارات الحكومية:** مثل احتكار الدولة لاستيرادات السجائر (اليابان) لغرض السيطرة عليها ، اذ تستورد العلبه الواحدة بـ 50 سنتا وتقوم ببيعها في السوق المحلية بـ 4 \$ للعلبة الواحدة .

(4) **الحصة التصديرية الطوعية:** مثل الاتفاق بين اليابان و أميركا على أن تقلل اليابان صادراتها من السيارات الى أميركا مقابل تقليل صادرات أميركا من الأجهزة الحاسوبية الى اليابان للحفاظ على مصالح المنتجين المحليين في كليهما .

المطلب الثاني: استراتيجيات السياسة التجارية.

وهي عبارة عن استراتيجيات تنموية قائمة تعتمد عليها السياسة التجارية، وقبل تناول أنواع الاستراتيجيات سيتم التطرق إلى مفهوم الاستراتيجية.

لهذا يمكن تعريف الإستراتيجية التنموية بأنها «مجموعة الاهداف طويلة الأجل والتي يعتقد أنها تشكل إذا ما حققت تطورا حضاريا وشاملا للمجتمع مصحوبا بالوسائل الأساسية التي تتضمن تحقيق هذه الأهداف»⁽¹⁾.

إنّ الإستراتيجية التنموية يجب أن تعتمد على الوعي السياسي الذي تسمد منه الأولويات والاتجاهات والأهداف العامة وبهدف النمو الاقتصادي التي تسعى هذه الإستراتيجيات إلى تحقيقه والى زيادة رفاهية الأفراد على أساس ان زيادة الإنتاج تترتب عنه زيادة في توزيع الدخل ويقوم بتوضيحها كما يلي:

ولاً: إستراتيجية التصنيع: لقد فضلت معظم الدول النامية بعد نيل استقلالها انتهاج طريق التصنيع وركزت عليه معظم الإستراتيجيات المبكرة باعتباره اقصر الطرق لتعظيم معدلات النمو وإعادة توزيع الدخل والركيزة الأساسية لتغيير نمط التخصص وتقسيم العمل الدولي وذلك نظرا لما يترتب على التصنيع للهيكلة الإنتاجي وهيكلة الصناعات وما يتميز به الإنتاج الصناعي من ارتفاع في إنتاجية العمل واستخدام الوسائل الإنتاجية². هذا بالإضافة طبعا إلى ما رآه البرت هيرشمان من قدرة الصناعة على تحقيق قوة الجذب الأمامية والخلفية على بقية قطاعات الإقتصاد القومي، إذ أن تأسيس مصنع مثلا قد يؤدي الى أقامت مصنع آخر يصنع مادة أو مكونا له ، كما قد يؤدي إنتاج منتج معين بسعر منخفض الى تأسيس مصانع تستعمل ذلك المنتج كمدخل³.

¹ مريم أحمد مصطفى، إحسان حفطي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 128.
² محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية، مفهوما ونظرياتها، سياستها، الدار الجامعية، الإسكندرية 2001 ، ص 364.
³ افريت هاجس ، اقتصاديات التنمية ، ، ترجمة جورج خوري ، مركز الكتب الأردني ، 1988م، ص 183.

ولا يختلف الإقتصاديون حول أهمية الصناعات في عملية النمو الإقتصادي، وما يبدو من تباين في السياسات التصنيعية في العالم المتقدم يعود أساسا إلى عوامل مذهبية، فقد اتبعت الدول الرأسمالية إستراتيجية تقوم على التصنيع التلقائي، في حين اتبعت الدول الاشتراكية إستراتيجية مختلفة تعتمد على التخطيط القومي الشامل ويتمثل ذلك في خلق طاقات إنتاجية قبل أن وتوافر الطلب عليها، من أجل إقامة قاعدة إنتاجية متطورة أو متنوعة تلبي حاجات المجتمع وتساهم في زيادة الدخل وتوزيع مصادر وتخلق فرصا للتوظيف ورفع مستوى المعيشة، فقد بنت الدولة النامية نوعين من السياسات لتحقيق هدف التصنيع أولهما إستراتيجية إحلال الواردات، أما الأخرى فهي إستراتيجية تشجيع الصادرات.

ثانياً: إستراتيجية إحلال الواردات: تمثل هذه الإستراتيجية النموذج النمطي لغالبية تجارب التصنيع في الدول النامية، وتحقق هذه الإستراتيجية عندما تنتج الدولة محليا ما تستورده من قبل، أو ما كانت سوف تقوم باستيراده، أي أن هذه الإستراتيجية تتضمن إنشاء صناعات محلية لإنتاج منتجات كانت تستورد سابقا وذلك من خلال خلق مظلة من الحماية ضد استيراد السلع الأجنبية المماثلة وضمان القدر اللازم من الأرباح للمستثمرين لتحفيزهم على الإنتاج، وتقوم إستراتيجية إحلال الواردات على أساس تركيز جهود التصنيع في إنتاج السلع الاستهلاكية التي يعتمد البلد في تدبيرها على الإستيراد من الخارج وقد، اعتبرت الصناعات الاستهلاكية كالصناعات المرشحة بالأساس لتطبيق هذه الإستراتيجية لعدم تعقيدها بتكنولوجيا وتوافر الطلب المحلي ، وكذلك لتواضع الاستثمارات المطلوبة على الأقل أن يتم إحلال الصناعات المتعلقة بالسلع الوسيطة والرأسمالية لاحقا¹.

ومع التقدم الصناعي المتحقق وما يصحبه عادة من ارتفاع خلال المرحلة الأولى في مستويات الدخل تبدأ المرحلة الثانية بإقامة بعض الصناعات الوسيطة والإنتاجية بعد أن تكون الصناعات قد استنفذت فرص الإحلال وبدأت في ارتياد أسواق التصدير، وتتسم هذه المرحلة بتزايد الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة وحتى لبعض السلع الإنتاجية نتيجة لزيادة الدخل².

وتتوج المرحلة الثالثة بإنتاج العديد من السلع الوسيطة وقدر كبير من السلع الإنتاجية والاعتقاد الذي يبرر هذه الإستراتيجية هو أنها سوف تحدث أثرا إيجابيا في ميزان المدفوعات لما ستوفره من عملات أجنبية فكانت تستنزف في استيراد السلع من ناحية وما يمكن أن تسهم به صادرات هذه الصناعات من العملات الأجنبية من جهة أخرى³.

¹ احمد الكواز، السياسات الصناعية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الثالث، مرجع سابق، ص 42.

² محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية، مفهومها ونظرياتها، سياستها، الدار الجامعية، الإسكندرية 2001 ، ص 364.

³ رمزي زكي، الاقتصاد العربية تحت الحصار، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ديسمبر 1989م، ص 42.

وقد أسهمت هذه الإستراتيجية في تحقيق بعض البناء الصناعي وإن لم يتسم بطابع التكامل، كما هيئت وسطًا صناعيًا واستطاعت ان تتجح في خلق قوة عاملة، وأن تزود السوق المحلية بسلع صناعية، إضافة إلى أن هذه الإستراتيجية لا تطالب تخفيضًا في قيمة عملة البلد، والذي عادة ما يؤثر على هيئته.

ورغم ان اهتمام الدول النامية يتبنى هذه الإستراتيجية الا أنها لا تخلو من التصور الاتي:

• إن أغلب المستفيدين هي الشركات الأجنبية دخلت في شراكة مع المواطنين واستفادت من المزايا الممنوحة لهؤلاء وحقت أرباحا ودخولا خياليه جرى تحويل معظمها إلى الخارج.

• غياب علاقات تكاملية خلفية أو أمامية مع بقية الصناعات الإنتاجية المحلية وتفضل الصناعات شراء مدخراتها مع الموردين الأجانب بفعل انخفاض قيمة السلع المستوردة مما جعلها لا تسهم في توسيع السوق المحلية¹.

• لقد أدّى التطبيق العملي لهذه الإستراتيجية إلى تشويه نمط الإستهلاك والإنتاج والى زيادة التبعية الى الخارج وبالتالي زيادة العجز في ميزان المدفوعات وبسبب صعوبة استمرار الصناعات بدون الدعم الحكومي للواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية.

• تحيز النمط التصنيعي إلى الصناعات التي تتطلب رؤوس أموال كثيرة مما جعلها لا تتناسب إطلاقا مع موارد هذه البلدان، ولا تسهم بالتالي في زيادة فرص التوظيف لأن فنون الإنتاج المستخدمة كانت كثيفة عنصر رأس المال².

إن هذه الإستراتيجية تعاني من أوجه القصور وبالتالي لم تستطع تحقيق المأمول منها كما لم تتجح في اجتياز مرحلتها الأولى أي أنها لم تتمكن من الوصول الى مرحلة ارتياد السوق الخارجية ولهذا اعتبرت بعض الدول أن إحلال الواردات أو وقف محرك النمو، وبالتالي ظهرت بعض الدعوات لتبني إستراتيجية بديلة، وهكذا ظهرت إستراتيجية تشجيع الصادرات.

ثالثاً: إستراتيجية التصنيع الموجه إلى التصدير: لقد انتهجت العديد من الدول النامية تشجيع مد برنامج الإصلاح الهيكلي سياسة تشجيع الصادرات التي تقوم على اختيار عدد معين من الصناعات التي يكون الهدف من إقامتها التوجه إلى السوق الخارجية وليس إلى السوق الداخلية، أي أنها تركز على إنشاء صناعات معينة تتوافر لها فرص تصدير منتجاتها أو قدر منها إلى الخارج، وهو ما من شأنه أن يمنح

¹. أحمد الكواز، مرجع سابق، ص 6.

². مريم أحمد مصطفى وإحسان حفطي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001،

للدول النامية فرصة تصدير المزيد من المنتجات الصناعية بدل المواد الأولية التي تعاني من تدهور شروط التبادل.

ويعتقد المدافعون عن هذه الإستراتيجية بأنها تؤدي إلى تخفيض الموارد بناء على الميزة النسبية¹، فتتحول الدولة بذلك من مصدرة للمنتجات الأولية إلى مصدرة للمنتجات الصناعية التي تستخلصها من المواد الأولية، كما أنها تسمح باستغلال وفورات الحجم من خلال التغلب على ضيق السوق المحلي والاستفادة من تخفيض نفقات الإنتاج .

ومن ناحية أخرى فإن هذه السياسة تعمل على توفير مزيد من فرص العمل لاقتصاديات كثيفة العمالة، والاستفادة من انخفاض تكلفة الأجور التي كانت ضمن عوامل الجذب لاستثمارات أجنبية خاصة للنشاط في بعض البلدان جنوب شرق آسيا، وهو ما أدى إلى انتقال عدد كبير من الصناعات التحويلية إليها².

إن الأخذ بإستراتيجية تشجيع الصادرات يقود البلد لمزيد من استخدام الطاقة الإنتاجية، كما تساعده في الوصول إلى المزيد من التطورات التكنولوجية استجابة للتناقض الدولي، مما يدفعه للمزيد من الاهتمام بنوعية المنتجات كما أنها تمكن البلد من تمويل عملية التنمية بواسطة حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي³.

رابعاً: إستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات:

لقد ظهرت مقولة الاعتماد على الذات في خضم أزمة التنمية في البلدان النامية، وعلى ضوء النتائج الهزيلة لجهودها، بغية صياغة نمط فكري جديد يتفق وظروف هذه البلدان، وقد ارتبط بظهورها مدرسة التبعية التي اعتبرت ان التدهور في علاقات التبادل من خلال آلية التبادل الا متكافئ هو الوسيلة التي اعتمدت عليها البلدان الرأسمالية الصناعية في نهب الفائض الإقتصادي المتحقق في البلدان المتخلفة قبل وبعد حصولها على استقلالها السياسي ولقد ظهر ذلك على النحو الجلي إبان الأزمة الإقتصادية التي عرفها الإقتصاد الرأسمالي عقب ارتفاع أسعار النفط في السبعينات، حيث عمل على امتصاص الصدمة من خلال زيادة أسعار المواد التي تصدرها إلى بلدان المتخلفة⁴.

وبقي هناك اتجاه واضح لاستمرار هذا التدهور منذ بداية عقد الثمانينات، حيث تدهورت أسعار المنتجات الأولية التي تصدرها البلدان المتخلفة مقابل ارتفاع حاد في أسعار السلع والمواد المصنعة التي

¹.أحمد الكواز، مرجع سابق، ص 6.

².رمزي زكي، مرجع سابق، ص 44-45.

³. عبد العزيز عجمية، أحمد الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها ونظرياتها، سياساتها، مرجع سابق، ص 37.

⁴.رمزي زكي، الاعتماد على الذات بين الأحلام النظرية وضراوة الواقع والشروط الموضوعية، دار الشباب للنشر والترجمة والتكوين، 1987، ص 8.

تستوردها هذه الدول من البلدان الرأسمالية¹، وهو ما أسهم بشكل واضح في تأزم المديونية الخارجية للدول المتخلفة، وزاد في عجز موازين مدفوعاتها، وقد ركزت مدرسة التبعية التي ارتبطت بهذه الإستراتيجية تاريخيا على إبراز المشكلات التي أفرزها النظام الرأسمالي، لهذا تلخصت رؤيتهم لمعالجة التنمية في تحطيم هيمنة النسق الرأسمالي، ودعى روادها إلى تبني استراتيجيات تموية جديدة صالحة للتطبيق في البلدان المتخلفة تعتمد أساسا على الذات، خاصة بعد أن تعمقت تبعية هذه البلدان وزاد إنتاجها واعتمادها على الاقتصاد الرأسمالي، وفشلت جهودها التنموية في تحقيق اعتماد حقيقي على الذات.

إن الاعتماد على الذات يعني نفي التبعية وبناء التنمية المستقلة، ذلك أن اكتساب القدرات الذاتية يزيد من القوة التفاوضية وهي قوة تستخدم في الصراع من أجل نمط تقسيم العمل الدولي فإذا اعتمد البلد على نفسه لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية فانه سيقوم بإحداث تغيرات جذرية في شتى المجالات واستخدامها لبلوغ التقدم الإقتصادي. ويمكن أن يقال نفس الشيء للاعتماد على الذات على المستوى الإقليمي أو مستوى الدول النامية حيث يمكن الاندماج الإقتصادي من أقامت مشاريع ضخمة تزيد من الإنتاج بتكلفة اقل ويعمل على التغلب على صعيد السوق الوطنية ويدعم بالتالي القدرة الشرائية في السوق العالمي أي إستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات لا تدعو للعزلة الاقتصادية ولا ترفض التبادل الفني والعلمي مع الخارج².

بل ولا تنفي أيضا إمكانية اللجوء إلى الموارد الخارجية في حالة الضرورة، كما أنها لا تعني أيضا الكفاية الذاتية في الإنتاج، أو تحقيق الاكتفاء الذاتي بل تعني ضرورة تعبئة الموارد المحلية المتاحة ممكنة بأعلى درجة من الكفاية واستخدامها على نحو رشيد وفعال باعتبارها الأساس الراسخ والأساسي لبناء التنمية³، ونتيجة لما سبق يمكن أن نخلص إلى أن المقصود بالاعتماد على الذات اقتصاديا هو الاعتماد على الموارد المحلية⁴، وينظر واضعوا هذه الإستراتيجية إليها على أنها البديلة بل ومضادة لإستراتيجية التنمية التابعة التي سادت الدول المتخلفة كما إن لهذه الإستراتيجية بعدها التضامني مع دول العالم الثالث، وتمثل شروط وإمكانات إستراتيجية الاعتماد على الذات في السيطرة على الموارد والثروات الطبيعية للبلاد، ووضعها في خدمة بناء التنمية المستقلة المعتمدة على الذات من خلال السيطرة على عمليات الاستخدام والتصنيع والنقل والتصنيع، الأمر الذي يمكن من الاستيلاء على جانب كبير من

¹ رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، أغسطس، 1987، ص 103.

² مريم أحمد مصطفى، إحسان حفزي، مرجع سابق، 2001، ص 165.

³ رمزي زكي، الاعتماد على الذات بين الأحلام النظرية وضراوة الواقع والشروط الموضوعية، مرجع سابق، ص 8.

⁴ عبد اللطيف يوسف الحمد، الاعتماد على الذات، العمل العربي المشترك، دار الشباب للنشر، الكويت، 1987م، ص 24.

الأرباح ولعل من المفيد جدا في هذا المجال النمط الإنتاجي المؤهل للقيادة وتحقيق هذه الإستراتيجية وهو ما يتطلب وجود سلطة وطنية مؤهلة¹.

ولا يخفى هنا الدور الذي يمكن أن تضطلع به المشاركة الشعبية الفعالة في الصياغة والاقتراح والتنفيذ والمراقبة وما يميز هذه الإستراتيجية هو اعتمادها على تعبئة الأفراد ومشاركتهم في وجود التنمية وأثارت وعيهم الشيء الذي يسهم في التنفيذ الفعال في مهام التنمية².

إن تحقيق مهام هذه التنمية المعتمدة على الذات يتطلب خلق نموذج للتراكم مؤهل لتمويل نفسه بنفسه عبر الزمن من خلال تحويل ادخار الممكن إلى ادخار فعلي عن طريق إحداث التغيرات الجذرية المطلوبة لتعبئة الفائض واستخدامه بشكل منتج، وذلك عبر دراسة تأثير الهيكل الإقتصادي الاجتماعي السائد على حجم مدخرات وإمكانيات تغير هذا الهيكل بما يخدم زيادة المدخرات³.

وعلى الرغم من إيجابيات هذه الإستراتيجية فإن نجاحها في أي دولة من العالم النامي يعتمد على طبيعة البناء الإقتصادي وحجم السكان والمساحة لأن هناك دول لا يمكنها ان تحقق نفس الدرجة من الاعتماد على الذات⁴.

ا

¹.رمزي زكي، المرجع السابق، ص 118.

². مريم أحمد مصطفى، إحسان حفطي، مرجع سابق، ص 164.

³.رمزي زكي، مرجع سابق، ص 123.

⁴.مريم أحمد مصطفى، إحسان حفطي، مرجع سابق، ص 164.

خلاصة الفصل

- ضمن محتوى الفصل تم تناول أدوات السياسة المالية، بالإضافة إلى أدوات السياسة النقدية ،
أخيراً تم التطرق إلى أدوات السياسة التجارية، حيث اتضح ما يلي.
- من مميزات الاقتصاديات الرأسمالية أنها تحوي أدوات ذاتية لتحقيق أهداف السياسة المالية، من خلال إحداث تغييرات في مستوى الإنفاق دون اتخاذ قرار مسبق. وتختلف هذه الأدوات باختلاف الدول، حيث يمكن تحديد خمس أدوات رئيسية منها والتي تتمثل في تغييرات أوتوماتيكية في حصيلة الضرائب، تغييرات في مستوى الإيداع، سياسة توزيع الأرباح في الشركات، الإعلانات الحكومية، تعويضات البطالة، السياسة الضريبية، النفقات العامة، عجز الموازنة. ولكل أداة من هذه الأدوات إيجابيات وسلبيات.
 - وأدوات السياسة النقدية هي الأدوات التي تسمح للبنك المركزي أن يستخدمها للتأثير على حجم وسائل الدفع في إطار سياسة نقدية وائتمانية معينة، بغرض تحقيق أهداف معينة، كما أن هذه الأدوات المتاحة للبنك المركزي تختلف من بلاد لآخر وفقاً لمرحلة التنمية التي يمر بها ووفقاً للنظام السياسي والمؤسسي السائد، والهيكل المالي والمصرفي القائم، ومن جهة أخرى فإن أدوات السياسة النقدية قد تكون أدوات مباشرة أو أدوات غير مباشرة وفقاً للأسلوب الذي يتبعه البنك المركزي في التحكم في حجم النقد والائتمان في الاقتصاد، تنفيذاً لسياسة نقدية وائتمانية معينة، وتصنف أدوات السياسة النقدية إلى الأدوات الكمية، والأدوات الغير كمية.
 - إن عدم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من المحتمل أن يؤدي إلى هيمنة إحدهما على الأخرى، الأمر الذي يقود إلى عدم القدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية المختلفة.
 - أن السياسة المالية ليست مستقلة تماماً في حالة نظام معدل الصرف الثابت في الأجل الطويل، كما أن للسياسة النقدية حدود في حالة معدل الصرف المرن، وخاصة التي تتضمن توسعاً نقدياً قد يؤدي لعمليات غير مستقرة من انخفاض قيمة معدل الصرف و التضخم المحلي.
 - تعتمد السياسة التجارية على عدد من الأدوات المتمثلة في الأدوات غير المباشرة والأدوات المباشرة، بالإضافة إلى عدد من الاستراتيجيات التنموية تؤدي في مجموعها إذا ما تم استخدامها في التأثير على الهيكل الاقتصادي الموجه نحو تطور حضاري شامل للمجتمع.

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر ودور السياسة الاقتصادية في اجتذابه.

تمهيد

منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين لم يتوقف الاهتمام بكل ما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الاقتصاديين ورجال الأعمال والباحثين في كل من الدول المتقدمة والصاعدة بالإضافة إلى الدول النامية. وقد عرف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تطوراً مذهلاً في السنوات الأخيرة بسبب تنامي ظاهرة العولمة، التكتلات الاقتصادية والإقليمية وانفتاح الأسواق العالمية وانتشار عمليات الدمج والتملك للشركات عبر الحدود. لما لهذا النوع من الاستثمار من فوائد التي يمكنها جنيها من وراءه بالرغم من انعكاساته السلبية على اقتصادياتها، الأمر الذي فسّر الخبراء على أنه يعتبر بمثابة خطوة نحو اندماج اقتصاديات تلك الدول في الاقتصاد العالمي. إنّ تلك الفوائد الكثيرة تتجلى أساساً في أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره دعامة من دعائم نمو اقتصادها وإنعاش مستويات نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال الدفع من طاقاتها الإنتاجية والتحسين من كفاءتها وأدائها. ويرجع هذا الاهتمام خصوصاً في الدول النامية إلى الحقيقة التي توصلت إليها مختلف الدراسات التي تناولت قضايا التنمية والتخلف هي أن هذه الدول فشلت في تحقيق تنمية اقتصادية بصورة خاصة، وتنمية شاملة بصورة عامة بالرغم من اعتمادها على مختلف مصادر التمويل المتمثلة في الموارد المحلية، المنح والمساعدات الخارجية، بالإضافة إلى القروض الأجنبية. هذه الحقيقة جعلت الدول المضيفة مطالبة بشروط متعدّدة يجب أن تراعيها فعليا من أجل اجتذاب هذا النوع من الاستثمار، وهي شروط في عمومها تتعلق بالأوضاع العامة فيها، السياسية، الاجتماعية، الثقافية، والتي يجب أن تكون مستقرة و ملائمة لأجل ذلك، إذ أن توافرها ميدانيا و واقعيًا تساهم في تشكيل مناخا استثماريا يستجيب كمحددات رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب سياسة الاقتصادية تساعد على جذب رؤوس الاموال نحو الاستثمار في المشروعات الإنتاجية والخدمية. حيث تستخدم السياسة المالية سياسة الإنفاق العام بشقيه الرأسمالي والتحويلي، بالإضافة إلى استخدام الضرائب كحافز مالي يقدم للشركات، كما تستخدم السياسة النقدية نظام سعر صرف يخلق بيئة إستثمارية جاذبة وتمنح قدرة للسلع والخدمات المحلية الصنع من مافسة مثيلاتها، إلى جانب تنشيط عمليتي الاستيراد والتصدير. فضلا عن ذلك فإن انخفاض التضخم يمثل مؤشراً لاستقرار الاقتصاد الداخلي في الدولة المضيفة. في المقابل يستخدم معدل سعر الفائدة المرتفع لتحفيز المستثمرين لنقل أموالهم من بيئة استثمارية إلى أخرى، سعياً وراء تحقيق عائداً مرضي، وأخيراً تستخدم السياسة التجارية ميزان الحساب الجاري، لأهميته كمؤشر هام للاقتصاد الكلي، وهذا المؤشر مرتبط بشكل وثيق بمكونات أخرى هامة ترتبط بالاستثمار. وسيتم التركيز تحت هذا الفصل على المواضيع التالية:

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته وأثار اجتذابه.

المبحث الثاني: تدفق الاستثمار ومعوقاته في الدول النامية والعربية.

المبحث الثالث: العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر، محدداته والنظريات المفسرة له.

المبحث الرابع: دور السياسة الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته وآثار اجتذابه

إنَّ الحديث عن الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينقطع بتاتاً لكونه ظاهرة اقتصادية أساسية نالت وما زالت تنال القدر الكافي من اهتمامات الاقتصاديين ورجال الأعمال، وكذلك الدول المتقدمة والنامية من بينها الدول العربية، وذلك منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين. هذا من جهة ومن جهة أخرى لأنَّه يمثل حالياً قضية شائكة وغامضة لها مؤيدوها ومعارضوها.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته .
أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي

إنَّ البحث في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر يقودنا إلى التفرقة بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، ومن أجل إبراز الفرق الجوهرى بينهما سوف نقوم بتقديم بعض التعاريف.

فبالنسبة للاستثمار الأجنبي غير المباشر لم نجد هناك اختلافاً كبيراً حول هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، ويقصد به استثمار المحفظة (الاستثمار المحفظي)، أو الاستثمار في الأوراق المالية، وذلك عن طريق شراء السندات الخاصة بأسهم الحصص أو سندات الدين أو سندات الدولة في الأسواق المالية، لكن الملكية لا تعطي للأفراد أو الهيئات أو الشركات حق الممارسة لدى نوع من أنواع الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري، كما أنَّ هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية يعتبر قصير الأجل إذا قورن بالاستثمار الأجنبي المباشر¹.

أمَّا بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فقد تعددت التعاريف والنظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، وأهم ما جاء في هذا المجال تعريف صندوق النقد الدولي الذي يعتبر أنَّ الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من الاستثمارات الدولية، وهو يعكس هدف حصول كيان اقتصادي من اقتصاد ما على مصلحة دائمة لمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة².

أمَّا بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E) فإنَّها تتبنَّى تعريفين للاستثمار الأجنبي المباشر، الأول يعتبر أنَّه تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية؛ حيث أنَّ الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار القائم على أنظمة تحقيق علاقات تعطي إمكانية تطبيق فعلي على تسيير المؤسسة بواسطة:

- إنشاء أو توسيع مؤسسة ، ملحقه، فرع... الخ.
- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل.

¹ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص 13.

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 251.

نشير إلى أنّ طبيعة القرض في هذه الحالة يكون طويل المدى (5 سنوات أو أكثر).

أمّا التعريف الثاني الذي تتبناه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإنه يقوم على أهداف إحصائية، لأنّ عملية قياس حركة الاستثمارات المباشرة لا يمكن أن تكون دون توحيد التعاريف المستعملة من طرف الدول الأصلية والدول المضيفة، لذلك فإنّ المنظمة قامت بعدة إجراءات للوصول إلى وضع تعريف واحد مرجعي للدول الأعضاء.

ويتمثل التعريف الثاني في أنّ كل شخص طبيعي وكل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربطهم ببعضهم البعض، كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية والمرتبطة فيما بينها، تعتبر مستثمراً أجنبياً إذا كان لديها مؤسسة للاستثمار المباشر، ويعني كذلك فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي¹.

وقد عرّف المحاسبون المكلفون بميزان المدفوعات الأمريكية الاستثمار الأجنبي المباشر على أنّه: «كل التدفقات المالية إلى مؤسسة أجنبية، أو كل حيازة جديدة لجزء من الملكية في مؤسسة أجنبية، على شرط أن المقيمين في البلد المستثمر (عادة مؤسسات) تكون لهم صفة هامة من ملكية هذه المؤسسة». قيمة هذه الملكية تختلف من دولة إلى أخرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أنّ الحيازة على 10% في مؤسسة ما من طرف المستثمر الأجنبي تكفي للتعريف الرسمي للاستثمار الأجنبي المباشر².

ومن خلال ما سبق يمكننا الوقوف على أنّ كل من تعريف صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يتفقان على أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمار طويل الأجل خارج حدود البلد الأصلي يعطي صلاحية حق المشاركة في إدارة المشروع، أمّا بالنسبة إلى المحاسبين المكلفين بميزان المدفوعات الأمريكي فإنهم يركزون على نسبة المساهمة أو الملكية في المشروع الاستثماري والتي تقدر بـ 10% على الأقل.

ومن هنا يمكننا صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو أنه «تكوين مؤسسة أعمال جديدة أو توسيع مؤسسة قائمة وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى، مع إمكانية تملك حق الإدارة والتحكم في كل عمليات المؤسسة الأجنبية، إضافة إلى حق ملكية المؤسسة».

وبعد أن تعرفنا على مفهوم الاستثمار الأجنبي بنوعيه (المباشر وغير المباشر)، يمكننا التمييز بين هذين الأخيرين من خلال معياري السيطرة والمراقبة؛ فالأول يشير إلى تحركات رأس المال التي تتضمن ملكية ونوع المراقبة والتحكم في اتخاذ القرار من قبل المستثمر، أمّا الثاني فلا يضمن الملكية والإدارة وإمّا هو نوع من التدفق الذي يطلق عليه رأس المال التمويلي مثل شراء السندات وغيرها من الأوراق المالية.

¹. Petter H. Limobert et Thomas A. pugel, économie internationale ,

². O.C.D.E , définition des référence détaillé investissements internationaux , Paris 1983, P14.

ثانياً: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لاقتصاديات الدول المستضيفة

لقد أصبحت الكثير من الدول النامية وخاصة منها الدول العربية تعي أهمية اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي، وتوليه اهتماماً من المحافظ الاستثمارية والقروض البنكية، وذلك يعود لمختلف الفوائد التي يمكنها جنيها من وراءه بالرغم من انعكاساته السلبية على اقتصادياتها، الأمر الذي فسّره الخبراء على أنّه يعتبر بمثابة خطوة نحو اندماج اقتصاديات تلك الدول في الاقتصاد العالمي.

إنّ تلك الفوائد الكثيرة تتجلى أساساً في أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره دعامة من دعائم نمو اقتصادها وإنعاش مستويات نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال الدفع من طاقاتها الإنتاجية والتحسين من كفاءتها وأدائها... الخ.

وفي هذا السياق سنوضح أهمية الاستثمار الأجنبي من خلال الآتي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويلية خارجية بديلة.
- عنصر تكميلي مهم للموارد المحلية وعامل مهم لتحسين الاستثمار المحلي.
- عامل مهم لتدعيم عمليات الخصخصة ونتائجها.
- أهمية من جوانب أخرى.

أ. الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويلية خارجية بديلة¹

في إطار متطلبات التنمية الاقتصادية كانت الدول المضيفة وخاصة منها الدول النامية تعتمد في تمويلها لأجل تحقيق تلك المتطلبات على مصادرها التمويلية الكلاسيكية اتخذت الصيغ الآتية:

- **الموارد المحلية:** والتي تكمن في مجموع رؤوس الأموال المحلية من خلال الإجراءات العامة المحققة والمدخرات المختلفة، إلى جانب موارد القطاع الخاص.
- **المنح والمساعدات الخارجية:** وهو شكل من أشكال التمويل الخارجي، حيث يتضمن مجموع المنح المادية (العينية) والمنح النقدية التي تمنح للدول في إطار علاقات تتميز بالودية، ويراعى فيها الاعتبارات الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعانات في شكل قروض ميسرة تختلف عن القروض الخارجية العادية، حيث أنّ القروض الميسرة تخضع لترتيبات عبر تلك التي تخضع لها القروض الخارجية العادية، وهذه الترتيبات هي ميسرة تمس سعر الفائدة وطريقة التسديد... الخ.
- **القروض الخارجية:** وهو الشكل الثاني والبارز ضمن نسبة التمويل الخارجي، وهو مجموع القروض المحصل عليها من طرف الدول والهيئات الدولية وحتى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

¹. عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص55

لكن الحقيقة التي توصلت إليها مختلف الدراسات التي تناولت قضايا التنمية والتخلف هي أن هذه الدول فشلت في تحقيق تنمية اقتصادية بصورة خاصة، وتنمية شاملة بصورة عامة بالرغم من اعتمادها على مختلف مصادر التمويل التي ذكرناها، ويرجع ذلك للأسباب التالية:

• **السبب الأول:** عدم التمكن من تعبئة الموارد المحلية أو نقصها حيث في هذا الصدد يمكن القول في سياسة شاملة وواضحة تتعلق بتعبئة تلك الموارد كسياسة الاقتصاد الكلي والسياسة الضريبية وسياسة المدخرات الخاصة، وعدم التمكن من تعبئة الإجراءات العامة والإدارة الجيدة للنفقات وغياب النظم المالية الجديدة.

• **السبب الثاني:** التعبئة السلبية التي تعبئها خاصة القروض الخارجية في الدول المنخفضة الدخل وحتى الدول المتوسطة الدخل والدول التي تمر بمرحلة انتقالية، فإن لم تستمر تلك القروض في الكثير منها عن النمو الحقيقي يعود ذلك للسياسات الاقتصادية المتبعة من طرفها غير الرشيدة، مما أدى بها إلى الوقوع في شبح المديونية، ومن ثمَّ عدم إمكانية إدارة الديون أو خدمتها حتى .

• **السبب الثالث:** عدم التطلع الجاد للتمويل البديل الذي يقصد به الإستثمار الأجنبي المباشر، وقد يعود ذلك إلى تردد بعض الدول في تشخيصه واجتذابه بسبب تبعاته السلبية التي تصاحب التبعات الإيجابية، أو يعود إلى عدم جدية دول أخرى لتشخيصه بالرغم من أنها تبدي نية لذلك حيث لم تعد تعتمد إلى نية توفير مناخ ملائم لاجتذابه، في حين هناك من أبدت المواقف المعادية تجاهه خلال ثلاثة عقود من الزمن التي سبقت التوجه نحو الانفتاح.

ومنه يتأكد إذاً ضرورة إدماج تلك الدول لإيجاد حل أمثل لذلك، وبصرف النظر عن مدى تعبئة الموارد المحلية أو عدمها؛ ففي ظل نقصها لا يمكن أن تستمر في الوصول إلى الموارد الأجنبية (قروض أجنبية) لكونها أثبتت تبعات سلبية على الوضعية العامة لها، سواء من الناحية المالية أو الاجتماعية... الخ، هذا ما استدعى إيجاد بديل لها وبالتالي لا يمكن تصور بديل آخر غير اجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر.

إنَّ الإستثمار الأجنبي المباشر أكد بجدارة أنَّه وسيلة تمويلية خارجية بديلة للقروض الأجنبية، ويعود ذلك لسببين هما:

1. درجة الاستفادة تكون أكبر في إطار تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالقروض الخارجية أو اللجوء للاستدانة من الخارج.

2. إمكانية التخلص من الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر، أو على الأقل التخفيف منها، في حين يصعب الأمر في حال الآثار الوخيمة التي تخلفها عملية الاستدانة من الخارج.

وعليه نلخص الأهمية في هذا الجانب بما يلي:

- يعتبر شكل من أشكال التمويل الخاص بميزان المدفوعات، والذي بطبيعته يحد من ازدياد المديونية الخارجية مع الإشارة إلى أنه في المرحلة الأولى يتضخم بسرعة ليسترجع في الأخير تدفق المداخيل ذات أهمية كبرى مقارنة بالاستثمار الأولي¹.

إذا فهو يمكن من تغطية العجز في ميزان المدفوعات في المدى القصير والمتوسط على الأقل إلى جانب إمكانية الدول المضيفة من الحد من تفاقم المديونية الخارجية عن طريق اجتذابه، وذلك مقارنة بأشكال التمويل الخارجي.

- أنه أداة للتمويل ميسرة من حيث الحصول عليها واستخدامها يدر على الدول المضيفة الكثير من الفوائد والمزايا حيث يتسنى لهذه الأخيرة من اجتذابه بسهولة حيث يكفي فقط الالتزام بالسياسة العامة الواضحة الملائمة وتوفير المناخ الاستثماري المستقر والأمن.

إلى جانب ذلك تحفيز الدول المضيفة به من مختلف المشاريع الاستثمارية التي تتجسد عن طريقة الشركات الأجنبية للنهوض بالقطاعات الحساسة مثل القطاعات الإنتاجية والقطاعات الحرفية كالصحة والاتصالات.. الخ، في حين أن القروض الخارجية أصبحت متاحة لدى كافة الدول التي تريد التوصل إليها، خاصة الدول التي تعاني أزمة المديونية الثقيلة، مما يستدعي تخوف الدول المقرضة وحتى الهيئات من اتخاذ قرار منحها المزيد، وبصرف النظر عن ذلك فإن الحصول عليها يخضع واقعياً لعدة شروط هي في عمومها قياسية وتحتاج إلى مفاوضات عسيرة مع الهيئات الدولية.

بالإضافة إلى ذلك فمع الاضطرابات النقدية التي عانى منها الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وما اقترنت به من تضخم عالمي وركود اقتصادي وبطالة متزايدة وحروب تجارية عمدت الدول للمعونات الإنمائية المتمثلة في القروض الحكومية، ومتعددة الأطراف ذات التكلفة الميسرة نسبياً إلى تقلص الموارد التي تخصص للبلاد النامية².

- إن الوصول إلى الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره تمويل خارجي بديل يمكن تلك الدول من التطلع إلى الأهداف الإستراتيجية، مثل تنمية الصادرات والحصول على المهارات التسويقية والمعارف التكنولوجية وتنمية رأس المال البشري... الخ، في حين لا يمكن تحقيق ذلك عن طريق التمويل الخارجي الكلاسيكي، خاصة في ظل عدم كفاءة سياسة الدول النامية الخاصة باستخدامها، إلى جانب إمكانية عدم إمكانية الشركات الأجنبية من تحقيق تلك المكاسب عن طريقة بالرغم من أنه محفوف بأقل من المخاطر مقارنة بالاستثمار المباشر الأجنبي.

¹ Petter H.Limobert et Thomas A.pugel, économie internationale ,édition economica 1994, P354.
² زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، نظرة على بعض النقديات، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية، مصر، 1990م، ص.78

• تتلخص أهميته دائماً في هذا الشأن بالنسبة للدول المضيفة في كونه رأس مال الأجل ويتميز بتقلبات أقل مقارنة بالأزمات المالية التي لحقت بها من التمويل بالاستدانة إلى التمويل بالاستثمار الأجنبي.

لقد أشار تقرير البنك الدولي لعام 2000م حول الأزمات والتغيرات المالية على أن التغيرات التي مست تدفقات بعض الأحوال الخاصة وكيفية تأثيرها على الوضع الاقتصادي خلال الفترة (92-97) إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان أقل الأشكال الأخرى تقلباً مقاساً بمعامل التباين.

ومن جانب آخر أظهرت التجارب الأخيرة أنه خلال الأزمة المالية التي حدثت في سنة 97م والتي عانت منها بالخصوص أندونيسيا، كوبا، ماليزيا، الفلبين وتايلاند ان الاستثمار الأجنبي المباشر الذي قام على أساس الاندماج والشراكة أثبت أهميته بالنسبة لاقتصاديات هذه الدول، إذ استطاعت عن طريق تشجيع مثل هذا الشكل من دخول الشركاء الأجانب وتمويلهم لمؤسساتها الغارقة في الديون والمنهارة بسبب الخسارة.

• إن حاجة الدول وخاصة منها الدول ضعيفة الدخل- التي كانت تتلقى معونات خارجية للاستثمار الأجنبي المباشر ذلك من أجل أن يكون هذا الشكل من الاستثمار الدولي كبديل حقيقي بموجبه يتسنى لهذه الدول من تعويض الحاجة لتلك المعونات بسبب الضغوطات التي تفرضها الدول المانحة، والتي تصل إلى حد التدخل في الشؤون الداخلية ، في حين يسجل في المعونات الخارجية أنها تكون مادية لا يمكن استثمارها أو مالية لا تشغل في الكثير من الأحيان ما يفيد مجتمعاتها.

• إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تعترضها عقبات ولا تفرضها هذه الأخيرة من مزاياها مثلما يحدث في حال المعوقات الخارجية، إذ أن تدفقات الاستثمار في ظل الظروف الملائمة تعود مزاياها على عامة المجتمع من حيث فرص العمل والتدريب والسلع والخدمات المحققة... الخ، ولا تقتصر مزاياها على بعض الجماعات أو الأشخاص ذوي النفوذ في حين بالنسبة للمعوقات فيحتمل أنها تتعرض لعقبات مختلفة تقوض من مزاياها التي يفترض أن تعود بالفائدة على الجميع من خلال استخدامها في تحسين الطرقات، والحياة الصحية، وتشبيد المدارس والمستشفيات... الخ، نجدها تستخدم فيما تخدم فئة معينة، وقد يحدث هذا بوضوح في معظم الحالات إذا ما استولت جماعات فاسدة على أموال المعونات أو قامت الحكومات بحسن نية باستخدام تلك الأموال في مشروعات.¹

¹ . أليش بوليرج وتيموني لين، تدبير الآثار المالية للمعونات، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2002م، مجلد 39، ص 28.

ب. الاستثمار الأجنبي المباشر عنصر تكميلي للموارد المحلية وعامل لتحسين الاستثمار المحلي:

إنَّ مختلف الموارد المحلية تؤدِّي دوراً رئيسياً في تمويل مختلف البرامج الاقتصادية والاجتماعية إليها لأنها أساس التنمية المستدامة، ويشترط في ذلك فقط تعبئتها تعبئة جيدة من ذلك وضع سياسة واضحة المعالم، فتسمح بالتشجيع أكثر على جمع المدخرات، وتحصل الإجراءات وتعزيز المالية العامة، إلى جانب توجيهها توجيهاً محكماً وفعالاً نحو الأهداف الحقيقية التي تمس الجوانب الإنمائية، ومن ثمَّ زيادة القدرات الإنتاجية.

اصبح من غير الممكن على أية دولة من دول العالم أن تقرر بالاعتماد فقط على الموارد المحلية، وذلك للأسباب التالية¹:

1. قد نجد في الكثير من دول العالم محدودية الموارد المحلية، وعلي سبيل الدول منخفضة الدخل وقصورها على تغطية متطلبات ديناميكية التنمية، بحيث تعجز هذه الموارد عن تغطية احتياجات البرامج التنموية من التمويل.

2. يسجل استنزاف الموارد المحلية في الدول المستدينة بسبب التفاوت الخطير بين احتياجاتهم التمويلية واستحقاقات للمبالغ التي تمَّ اقتراضها، حيث تؤدِّي المديونية التي تخيم من فعل اللجوء إلى اللجوء الخارجي (القروض الخارجية)، إلى التمويل العكسي للموارد التي تمتلكها الدول المستدينة، وذلك من خلال خدمة الدين وإعادة الجدولة.

3. عدم إمكانية التوصل إلى امتلاك تكنولوجيا ذاتية، كفاءات إدارية، تسويقية والقدرة على اختراق الأسواق الخارجية، وتحقيق التنمية الصناعية... الخ من طرف الكثير من الدول، ونخص بالذكر النامية منها، بما فيها الدول الغنية بالنفط والثروات الطبيعية، خاصة عن طريق الاكتفاء بتعبئة الموارد المحلية.

4. عدم إمكانية تعبئة كل الموارد المحلية في ظل غياب سياسة عامة تخص الاقتصاد الكلي التي تعمل على تجميع تلك المدخرات والإجراءات العامة وتوجيهها بشكل محكم.

ولأجل تلك الأسباب تضطر الدول إلى إقرار حتمية الوصول إلى الموارد الأجنبية التي يجب أن تلعب دوراً مكملًا للموارد المحلية لأجل تغطية تلك الجوانب السلبية مع ضرورة أن تتلخص تلك الموارد الأجنبية في الاستثمار الأجنبي المباشر على اعتبار أنَّ القروض الأجنبية تتميز بكثرة العيوب والتبعات السلبية، إلى جانب انخفاض المساعدات الخارجية الإنمائية التي كانت موجهة من طرف الدول المتقدمة

¹. أليش بوليرج وتيموني لين، مرجع سابق، ص 29.

إلى الدول النامية، أو تلك المساعدات التي كانت تقدمها الدول العربية النفطية للدول العربية منخفضة الدخل بسبب تدهور أسعار النفط منذ نهاية سنة 1985م وبداية سنة 1986 على وجه الخصوص. ويبدو أن عدداً من العوامل الخارجية قد لعبت دوراً هاماً في تحقيق هذه المتغيرات أولها النمو الاقتصادي البطيء والمستويات المنخفضة لتراكم رأس المال في معظم الدول النامية، وبقدر ما تصبح الحاجة إلى تحسين معدلات الاستثمار أولوية وطنية تفقد الشوك والاعتراضات تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر جانباً كبيراً من قوتها، وقد أصبحت الحكومات مهتمة اهتماماً متزايداً بشكل إيجابي على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بدلاً من انتظار المستثمرين الأجانب الساعين للدخول إلى البلد المعني¹، ومنه تتجلى الأهمية حيث أنه يمكن للدول من تغطية الفترة الادخارية التي تبرز بسبب ضعف الادخار المحلي لديها.

وفي سبيل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع الاستثمار بشكل عام، يكون لزاماً على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية أن تعدد من الأصول الكامنة لديها، وهو ما يعني الاستثمار في الصحة والتعليم، إمداد المياه والمرافق الصحية العامة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، فهذه الخدمات المتعلقة بالهياكل الأساسية لازمة لنمو الاقتصاد وتحسين نوعية الحياة، في حين يمكن للقطاع الخاص أن يوفر بعضاً من هذه الأصول، فإن معظمها يلزم توفيره في القطاع وفي هذا السياق يمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر أن يرغم كل منهما الآخر².

وأخيراً في هذا الشأن يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تدفق رؤوس الأموال طويلة الأجل تسمح بتكملة الموارد، ومن ثمّ تغطية النقائص التي يمكن أن تميز الدول المضيفة عند قيامها بتمويل البرامج التنموية، إلى جانب أنه يساهم في تمويلها.

ج. عامل مهم لتسريع عملية الخصخصة وتحقيق أهدافها:

إنّ أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لا تقتصر فقط على كونه مصدراً هاماً من مصادر التمويل الخارجي، ولا تقتصر أيضاً على كونه عنصراً مكملاً للموارد المحلية لأجل تمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق المعدلات المرتفعة التي تتطلبها عملية تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، بل تتعداها لتتخذ مجالات أخرى.

ومن بين تلك المجالات التي يمكن أن تشغلها أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخصخصة، إذ تجمع الكثير من المؤسسات في هذا الشأن إلى أنّه يمثل أحد أهم العوامل إلى جانب العوامل السابقة التي تدفع بالحكومات إلى تفضيل الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالتدفقات الرأسمالية الأخرى، وذلك لكونه يسمح لها بالاستفادة من فوائد كثيرة عند ربطه بعملية الخصخصة.

¹ مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية - لاشركات عبر الوطنية والتنمية العالمية، نيويورك 1990م، ص 416.

² نفس المرجع، ص 416.

إنَّ الخصخصة هي مجموعة الإجراءات والمناهج التي تستخدمها الدول لتمويل مشروعات قطاع الأعمال العام إلى ملكية القطاع الخاص.

إذا تعتبر عملية الخصخصة عكس عملية التأميم التي استخدمت عند بناء قطاع الأعمال العام¹، ومن ثم لا يمكن تصور أن هذه العملية تقتصر على مشاركة القطاع الخاص المحلي وتستغني عن مشاركة الشركات الأجنبية، بل إنَّ متطلبات تدعيم الانفتاح الاقتصادي تستدعي أن يكون المحليين والشركاء الأجانب جنباً إلى جنب لأجل إنجاحها، ومن ثمَّ تحقيق الأهداف المرجوة من ورائها. وسوف نبين لاحقاً مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: الظروف المواتية لاجتذابه و ترقيته²

يتبيّن لنا من خلال ما تمَّ الإشارة إليه سابقاً أن الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث التدفقات الواردة يعني ببساطة:

- وسيلة لاستكمال الموارد، لأجل النهوض بمعدّلات الاستثمار، و الحل الأمثل لتغطية الفجوة الادخارية.
- وسيلة تمويلية بديلة للأشكال الكلاسيكية للتمويل الخارجي التي لها تبعات سلبية، وذات أعباء ثقيلة.
- القناة التي من خلالها يتسنى منة الاستفادة من المعارف التكنولوجية، و الخبرات الإدارية و التنظيمية و انتقال رؤوس الأموال، و النهوض بالقطاعات الإنتاجية منها و الخدمية....الخ.
- يساهم عموماً في تمويل و إنعاش النمو الاقتصادي.

و لكي يتسنى للدول و خاصة منها النامية من اجتذابه بشكل فعلي و من ثم الاستفادة من مختلف الفوائد التي تتجم من وراء ذلك، يجب أن تعمل على تفعيل التدابير الأساسية المتعلقة بتشجيع، و تنظيم و حماية الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن التدابير الأساسية إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر، تعني بكل بساطة مجموعة من القوانين و السياسات و الهيئات و الخصائص الهيكلية و الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي في مجملها يكون لها تأثير واضحاً على الشركات الأجنبية، وإن فعالية هذه التدابير، تتجسد في مدى تكريس ثقة تلك الشركات و إقناعها بتوجيه تدفقات استثماراتها المباشرة إلى دولة دون أخرى هذا من جهة، و من جهة أخرى في مدى التأثير على تلك التدفقات من خلال تعظيم أكبر حصّة منها، و جعل أثارها ايجابية إلى أقصى درجة، و الحدّ قدر الإمكان من أثارها السلبية.

وعليه يجب على الدول و خاصة الدول النامية منها بما فيها العربية أن تعمل على تهيئة الأوضاع الحقيقية و الصحيحة لأجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لكون أن تدفقات هذا الأخير الواردة مرهونة بمدى فعالية مستوى أداء اجتذابه.

¹. مركز الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير بخصوص تمويل التنمية، فبراير 2001م، مرجع سابق، ص 28.

². نفس المرجع، ص 30

و لأول مرة أصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية مؤشرين هما: مؤشر قياس جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر و مؤشر قياس أداءها و إمكاناتها تجاهه. ففيما يتعلق بالمؤشر الأول فإن هذا الأخير يقيس الجاذبية الأساسية التي تتمتع بها دولة ما بالنسبة للشركات الأجنبية، إذ يبين مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد قدرة الدولة على اجتذاب استثمارات، و يعتبر المؤشر رياضيا كمتوسط ثلاثة معدلات تبين حصة كل دولة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بالمقارنة مع حصصها من الناتج المحلي الإجمالي، و العمالة و الصادرات. فإذا كانت قيمته > واحد < فإن ذلك يعني أن حصة الدولة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي تتفق مع وضعيتها الاقتصادية من حيث المؤشرات الثلاثة¹. أما المؤشر الثاني المتعلق بقياس أداء و إمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد فيتضمن بدوره مؤشرين هما مؤشر الأداء(*) و مؤشر الامكانيات(**)، فالأول يقارن نسبة حصة الدولة في التدفقات العالمية منه إلى حصته في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فإذا كانت القيمة القياسية < واحد > فذلك يعني أن حصة الدولة منه تساوي حصتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أما إذا كانت تفوق ذلك فمعنى ذلك أنها تجتذب حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر تفوق ما يمكن توقعه. أما فيما يتعلق بالمؤشر الثاني فهو ذلك المؤشر الذي يستند إلى عوامل هيكلية واقتصادية و السياسة العامة، التي يجب أن تمتاز بالاستقرار و الثبات النسبي مع مرور الزمن و إن تعرضت للتغيير فإن ذلك يكون ببطء شديد².

إن تلك المؤشرات القياسية تجعل من الأهمية بمكان أن تقوم الدول بتقييم أدائها ومستوى إمكاناتها في اجتذابه و مدى جاذبيتها له بالنسبة للمستقبل و من تم درجة اندماجها في الاقتصاد العالمي باعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر أضحي مؤشرا للعولمة.

و السؤال الذي يجب طرحه هنا في هذا المضمار هو: كيف يتسنى للدول و خاصة منها الدول النامية أن تبلغ مستوى الارتقاء بهذا الأداء لأجل اجتذابها أكبر حصة ممكنة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و من ثم تعميق ثقة الشركات الأجنبية أكثر، من أجل أن تتخذ قرار الاستثمار فيها و جعلها مواقع استثمار مؤهلة و جذابة ؟ تكون إجابتنا الأولية من خلال مراعاة أربعة شروط رئيسية و هي التي سيتم تناولها بشكل جوهري في هذا الشأن.

- التدابير العامة المتعلقة باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- الإطار التنظيمي و التحفيز الفعال لتدعيمه و ترقيته؛
- التدابير المتعلقة بدخول الشركات الأجنبية و استثمارات؛
- الشروط الإستباقية و أهميتها في تحسن أداء اجتذابه و التقليل من أثاره السلبية.

¹.Unctad, World investment report 2001- promoting linkages-, p 40.

².Unctad , world investment report 2002, promoting linkages, p 29.

أولاً: التدابير العامة المتعلقة باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر

ثمة شروط متعدّدة يجب أن تراعيها الدول التي تريد فعلياً اجتذابه، وهي شروط في عمومها تتعلق بالأوضاع العامة فيها، السياسية، الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية و التي يجب أن تكون مستقرة و ملائمة لأجل ذلك، إذ أن توافرها ميدانياً و واقعياً تساهم في تشكيل مناخاً استثمارياً يستجيب كمحددات رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر، و قوى رئيسية لدفع الشركات الأجنبية لتجسيد مختلف النشاطات الاستثمارية فيها.

إذ أن هذه الأخيرة تؤخذ بعين الاعتبار من طرف الشركات الأجنبية، حيث لا يمكن أن تتصور أن هذه الشركات تعتمد إلى اتخاذ قرارات بشأن مواقع استثماراتها في دولة ما دون الأخرى بدون أن تكون لديها معلومات إيجابية تحفيزية حول أوضاعها، لإيمان تلك الشركات بأنها تؤثر على نشاط استثماراتها. فلذلك على الدول التي تريد اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأجل الإستفادة من مزاياه على الأقل أن تتدفع لاتخاذ كل التدابير التي من شأنها تؤدّي إلى خلق بيئة عامة ملائمة له، و هذه التدابير هي التي تتعلق بمختلف الأوضاع السياسية و الأمنية و الاقتصادية... الخ.

أ/ التدابير الخاصة بالأوضاع السياسية و الاجتماعية و الثقافية

يمكن تلخيص مثل هذه التدابير و الترتيبات و فق النقاط التالية:

1- الاستقرار السياسي و الأمني: إن البيئة السياسية التي تتميز باستقرار النظام السياسي، و بدولة القانون، و بتوافر الأمن، و استقرار الوضع الأمني و الطمأنينة كلها عوامل إيجابية تتسم بالأهمية بالنسبة للشركات الأجنبية وتشجّعها على عدم الالتزام بالحذر و التغاضي على الأقل عن الاستثمار في الدول التي تتمتع بها.

و تفيد الكثير من الأبحاث التجريبية التي أنجزت أن هناك ارتباطاً سلبياً بين عدم الاستقرار السياسي و تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي. فالاستقرار السياسي و الأمني هو عامل رئيسي من بين العوامل الأخرى الذي يلعب دوراً مهماً في عدم إثارة مخاوف الشركات الأجنبية و خاصة منها الشركات متعدّدة الجنسيات حول المخاطر السياسية و التي سبق و أن أشارنا إليها. و على سبيل المثال الشركات الأمريكية لم يسمح لها من طرف الإدارة الأمريكية للاستثمار في كوبا أو في العراق، إيران حتى و لو كان هذا الإجراء — عدم السماح — يضايقها بسبب تركها للمجال حرّاً للشركات المنافسة لها اليابانية منها أو الأوروبية¹.

و لا يتوقف الأمر عند هذا الحدّ، بل يجب أيضاً أن تتجسّد واقعياً سيادة القانون من خلال سلطة

قضائية مستقلة و وجود نزاهة و كفاءة في عمل القضاء و تنفيذ القوانين و السيطرة على الفساد و محاربته... الخ.

¹ Charles Albert mi chalet, "la séduction des nations ou comment attirer les investissements", édition: economica, paris, 1999, p 73 -74.

2 - الوضع الاجتماعي و الثقافي: و هو ما يعرف بعامل "توعية الحياة في الدول المضيفة " أي المستوى الحقيقي الذي يميز الجانب الاجتماعي و الثقافي فيها لكون أن ذلك في حقيقة الأمر يمثل محور اهتمام الشركات الأجنبية بخصوص قرار استثمارها.

إذ تنصب اهتمامات المستثمرين الأجانب (الشركات الأجنبية) على الجانب الاجتماعي و الثقافي للدول المضيفة من خلال تعرفهم على: نمط المعيشة، نظم التعليم و مستوياته، الأمية، نمط الاستهلاك و أنواق المستهلكين معدلات نمو السكان -عدد المواليد و الوفيات و توزيعهم الجغرافي.

بالإضافة إلى حقيقة الوضعية الاجتماعية، الفقر البطالة، و كذلك العادات و التقاليد السائدة، مستوى الإعلام، النقابات العمالية و دورها، اللغات المستخدمة...التاريخ، الدين...الخ¹.

المزيد من الجهود و تعزيزها قدر الامكان من أجل تحسين الوضعية الاجتماعية و الثقافية عبر تقديم حرية أكثر لوسائل الإعلام، و من تعميم التعليم، و فتح دور الثقافة، و محاربة الفقر، و الجريمة....ليأتي الدور المكمل للشركات الأجنبية من خلال إقامة مشاريع استثمارية تؤدي على الأقل إلى تخفيض البطالة و التقليل من الفوارق الاجتماعية و الانسجام مع مقومات هذه الدول (العادات، التقاليد، الدين...الخ).

ب/ التدابير الخاصة بالأوضاع الاقتصادية و المالية

في هذا الشأن على حكومات الدول المضيفة، و نخص بالذكر الدول النامية أن تعمل على تجسيد تدابير أخرى تخص في عمومها الجوانب الاقتصادية و المالية وأن تحرص أيضا على تفعيل تلك التدابير لأجل أن يكون لها انعكاسات إيجابية على الاستثمار المباشر الأجنبي، و من تم تحسين مستوى الأداء لأجل اجتذابه و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1 - تفعيل سياسات الاقتصاد الكلي و من ثم معالجة كل الإختلالات التي يحتمل أن تميزها لكون أن هذه الإختلالات في عمومها قد تؤدي إلى نفور الشركات الأجنبية و صرفها النظر عن الاستثمار في تلك الظروف.

في هذه الحالة يجب الأخذ بالحسبان مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية حتى يمكن تقييم نظام نمو: توازن الميزانية، توازن ميزان المدفوعات، معدل التضخم، معدل المديونية الخارجية، استقرار أسعار الصرف².

الكل يجادل بأن سياسة الاقتصاد الكلي تلعب دورا مهما في تحديد النمو و في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و من ثم السرعة في التكامل العالمي عبر الاندماج في الاقتصاد العالمي.

¹ .Charles Albert mi chalet, op-cit, p 74.

² .Claude de nehme,"stratégies commerciales et techniques internationales", éd: organisation, paris, 1992, p 88.

• و عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي قد يؤثر على التكامل بشكل مباشر، و ذلك عن طريق تأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر و على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الأخرى و على الاستثمار في قطاع التصدير، و قد أجريت بحوث كثيرة في هذا السنوات الأخيرة على التأثير المعاكس لعدم اليقين على الاستثمار. و الأرجح أن يكون هذا التأثير أكبر على المستثمرين الأجانب الذين نقل معلوماتهم عن البلد عن معلومات المستثمرين المحليين، كما أن المستثمرين الأجانب لديهم خيارات أكبر في اللجوء لبدائل أخرى، و من الأرجح أن تزداد المخاطر التي يتعرضون لها مع تزايد عدم استقرار الاقتصاد¹.

من أجل سياسة فعّالة تخص الاقتصاد الكلي، يجب العمل على:

• ضبط و تشديد السياسة المالية لأجل تعزيز المالية العامة من خلال التحكم في النفقات العامة و التوجيه الأمثل للإيرادات العامة، و الإدارة الجيدة للمديونية الخارجية، و الإبقاء على الديون الخارجية في المستوى الذي يمكن التحكم فيه بقوة.

• جعل سياسة الاقتصاد الكلي تكبح جماح التضخم، استهدافه ثم التحكم فيه، من خلال الإبقاء على موازنة المالية العامة تحت سيطرة الحكومة أو دفع البنك المركزي إلى القيام بعملية تمويل عجز مفرط من خلال التوسع النقدي... الخ، لأن ذلك يؤثر بشكل إيجابي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد أوضح كل من (Schneider and Frey (1985) في دراسة عن 54 دولة نامية وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالية و الاستثمار الأجنبي المباشر. نظرا لأن ذلك يمثل مؤشرا عن ضعف الاقتصاد في الدولة المضيضة. و من ثم يمثل ذلك مخاطر للمستثمرين في شكل توقع سياسات غير مرغوبة².

• وضع سياسة نقدية سليمة، و ذلك لأجل ضبط أسعار الفائدة و عدم المغالاة في أسعار الصرف و جعلها أكثر مرونة.

• المساهمة في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات، و التحكم في السياسة الائتمانية.

• التنسيق بين كل تلك السياسات، من أجل تجنب التعارض في الأهداف و الوسائل المستخدمة.

2- التدابير المتعلقة بشروط الانفتاح الاقتصادي: في هذا الشأن على حكومات الدول المضيضة أن تعمل أكثر على تكريس الإطار القانوني لإجراءات انفتاح اقتصادياتها على الاقتصاد العالمي، و من ثم تسريع وتيرة تجسيدها واقعا، إذ كلما كانت درجة الانفتاح عالية، كلما أدى ذلك إلى تحسين درجة مواثمة الظروف العامة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، و تتخلص تلك الإجراءات فيما يلي:

¹. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة -" الدار الجامعية- طبعة 2006/2005 ، الدار الجامعية مصر، ص 53.

². ميلان براهمبات، يوري دادوش، "أوجه التفاوت في التكامل العالمي"، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 33، العدد 3، سبتمبر 1996، ص 50.

— تنشيط النظام البنكي و المالي عبر إصلاح النظام البنكي و المالي عموما من خلال إعادة تنظيمه تماشيا مع متطلبات المرحلة، و كذلك تعزيز الرقابة و تقوية التنظيم في هذا النظام وإعطاء حرية تامة لإقامة البنوك الخاصة، إلى جانب ذلك إنشاء سوق رؤوس أموال قوي لتقوية الاستثمار و النمو و تحقيق وتيرة أسرع لهما، ثم أن تنظيم أدوار سوق المال و تطوير مختلف القواعد و اللوائح التي تحكم التعامل فيه، يؤدي إلى تفعيله كقناة أساسية لجذب سواء رؤوس أموال وطنية أو أجنبية.

— إقرار عملية الخصخصة وتجسيدها، إذ تشكل هذه الأخيرة سمة الانفتاح الاقتصادي، و هي في ذات

الوقت أداة من أدوات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأجل تدعيمها.

— تحرير التجارة الخارجية و اتخاذ خطوات حقيقية لأجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، و من ثم ضرورة مراعاة الاتفاقات المتعلقة بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، و غير ذلك من اشتراطات الأداء و آثارها على التجارة و التنمية، و أن لسياسة التجارة المفتوحة أهمية واضحة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

— تحرير الأسعار و رفع دعم الدولة.

— إفساح المجال أكثر أمام القطاع الخاص، و كذلك دفعه من خلال إزاحة مختلف العراقيل التي يحتمل أن تعيقه عن مساهمته في دفع عجلة النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية.

— التدابير الأخرى المتعلقة بالنظام الجمركي، و عصرنه دور الجمارك و تنظيمها كإدارة وجعلها تتماشى مع متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي و مع تدابير الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

3- هناك أيضا تدابير أخرى لا تقل شأنًا عن التدابير التي ذكرناها سالفًا و التي يجب أن تؤخذ على محمل الجد من طرف الدول المضيفة للاستثمار المباشر الأجنبي، إذا ما أرادت فعلا أن تحسّن من أداء اجتذابها له و التي يمكننا تلخيصها فيما يلي:

❖ إصلاح النظام الجبائي و جعله يتماشى مع متطلبات تحسين الأداء، إذ يستوجب أن يكون هذا الأخير

نظاما تنافسيا و واضحا مع ضرورة أن يراعي المعاهدات الضريبية، و أن يتضمن عدد من المزايا حتى يتسنى من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

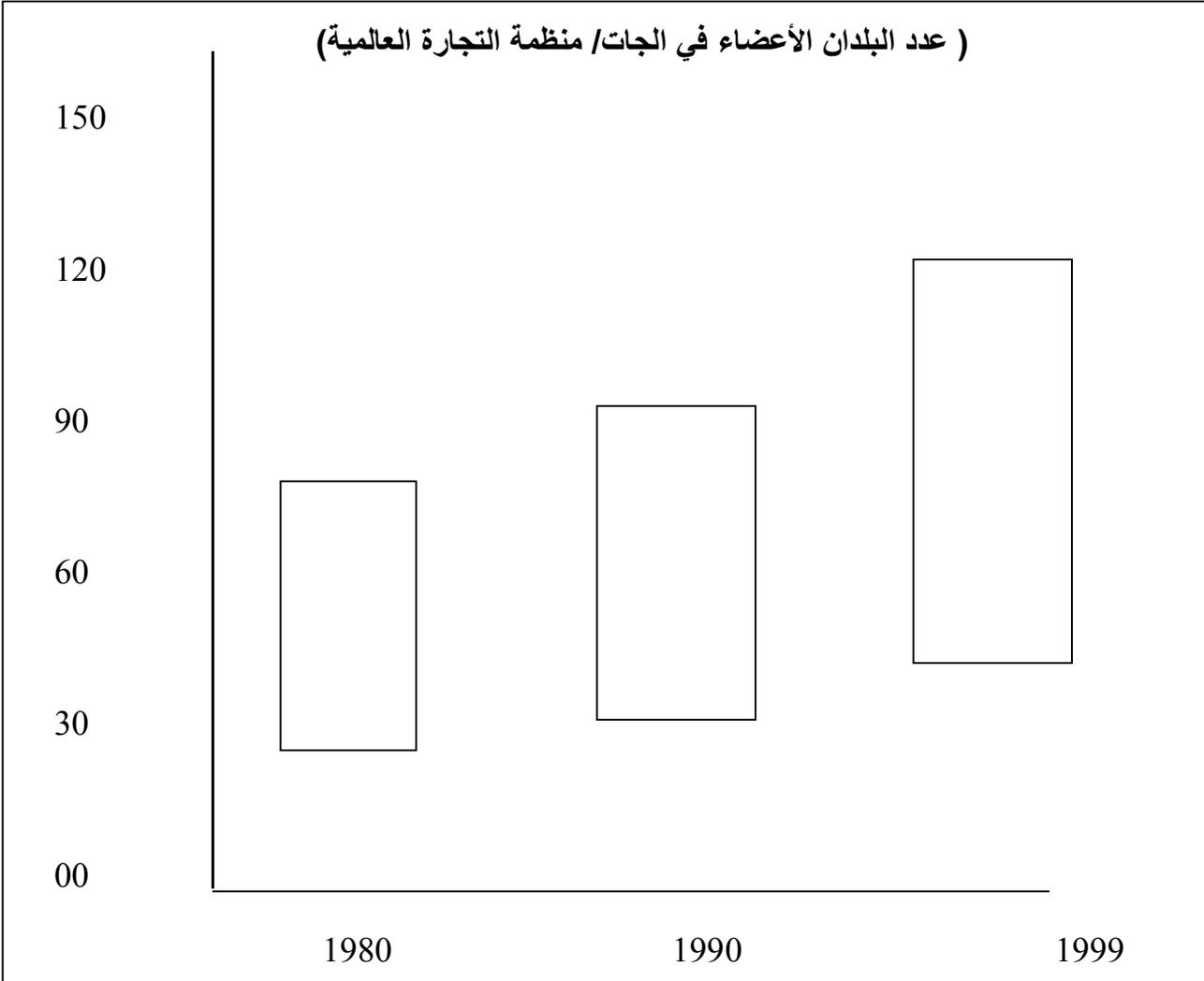
❖ أن يكون هناك قانون للمنافسة يتسم بالوضوح و بالضوابط المناسبة.

❖ صياغة قانون يخصص حماية الملكية الفكرية و ضرورة أن تتوافق بنوده مع مختلف الاتفاقات بشأن جوانبها المتصلة بالتجارة.

❖ صياغة قوانين تجارية حديثة وفعالة و ضرورة أن تدار مختلف الشركات وفقها و وفق معايير محاسبية دولية.

و تقيد التطورات التي حصلت في السنوات الأخيرة بأن الكثير من الدول تنضم للمنظمة العالمية للتجارة بأعداد متزايدة و ذلك بغية تعزيز تجارتها و أيضا تعزيز التجارة المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر و من ثم تعزيز الانفتاح أكثر و هذا ما يتبين من خلال الشكل رقم 1.3:

الشكل (1.3) إنضمام البلدان إلى منظمة التجارة العالمية بأعداد متزايدة



❖ المصدر: شاهد يوسف، " تغيرات في مشهد التنمية – قضايا الألفية الجديدة "، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 36،

العدد4، ديسمبر 1999، ص 16 نقلا عن : world trade organization, annual report (geneva)

يتضح من الشكل السابق نمو عدد الدول التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية بهدف الانفتاح الدولي في مجال الاستثمار والشراكة الدولية والتخلص من القيود التي تحول دون حرية حركة انتقال رؤوس الأموال.

ثانيا: الإطار التنظيمي والتحفيزي لتدعيم وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر

من أجل تدعيم الإدارة القوية في الانفتاح أكثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم إفساح المجال الواسع لدخول الشركات الأجنبية لأراضي الدول المضيفة والإقامة لأجل تجسيد المشاريع الاستثمارية

المختلفة، يستوجب اتخاذ تدابير مختلفة من شأنها أن تدعم المناخ الاستثماري وتجعله أكثر ملائمة، و تنصب تلك الإجراءات كلها في صياغة الإطار القانوني والتنظيمي والتحفيزي للإستثمار المباشر و هي:

- إصدار نصوص قانونية لاجتذاب وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- إنشاء هيئة تتولى مهام تدعيمه وترقيته؛
- إقرار حوافز مختلفة تسمخ للشركات الأجنبية تحقيق استثمارات مختلفة خدمة لمصالحهم من جهة، ومن جهة أخرى لأجلمتطلبات التنمية الاقتصادية التي تطمح إلي تحقيقها الدول المضيفة انطلاقا من إيمانها بان الاستثمار الأجنبي المباشر هو عامل من عوامل تحقيقها.

أ.الإطار القانوني: لا يمكن تصور اندفاع دولة ما إلى دعوة الشركات الأجنبية لأجل الاستثمار فيها في غياب نصوص قانونية تفر بالعملية - دعوة الشركات الأجنبية و من تم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر و تعطيتها أكثر مصداقية.

إن سياسة "الباب المفتوح" أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، يجب أن تكون مقننة بموجب نصوص قانونية واضحة، و يجب أن تراعي الشروط الآتية:

- أن تتسم النصوص القانونية ضمن قانون الاستثمار بالوضوح من حيث الدعوة الصريحة للشركات الأجنبية بالاستثمار، الحوافز المقدمة، الضمانات، كيفية تسوية النزاعات - التحكيم -، الهيئة التي تشرف على عملية توجيهه و تنظيميه...الخ.

• ثباتها على الاستثمارات، إذ في هذا الشأن المراجعات أو الإلغاءات التي تجري في المستقبل لا تطبق على المشاريع الاستثمارية التي أنجزت و هي في طور التشغيل إلا إذا طالبت الشركات الأجنبية بذلك.

- لا يجب أن يشوب قانون الاستثمار الغموض أو يمتاز بثغرات قانونية.
- أن يكون أداة حقيقية لترجمة السياسات المتبعة إلى إجراءات حقيقية لتحقيق الأهداف المحددة.
- تلك الشروط السابقة الذكر تبقى غير كافية إذا لم تتبع بإجراء عملي، أين بموجبه يتم فرض تلك النصوص بقوة القانون ميدانيا، و لا يكون ذلك سوى في دولة تتسم بسيادة القانون و بالشفافية.

و منه يفهم أن قانون الاستثمار يجب أن يؤكد الإرادة الحسنة للدولة، و أن يكون فعل قائم على حسن النوايا في الإسهام الممكن للاقتصاد الوطني تجاه الاستثمار مهما تكون طبيعته أو جنسيته¹.

إن قانون الاستثمار الذي يتسم بالوضوح و بالشمولية لكل جوانب الاستثمار من النشاطات المصرح بها للاستثمار فيها، و بالمعالجة الحقيقية لكل النزاعات المحتملة عند إنجاز أي مشروع استثماري أو استغلاله...الخ، يمثل قوة دافعة جاذبة للاستثمار بصورة عامة، و للاستثمار الأجنبي المباشر

¹.Med abedelwahab- bekechi, " revue algérienne des relations internationales", n° 25 ,1993, p 13.

بصورة خاصة، في حين لو أن هذا القانون يتسم ببعض الغموض و ببعض الثغرات القانونية، فذاك يمثل قوة طاردة يساهم في جعل المناخ الاستثماري غير جذاب مما يعكس نفور الشركات الأجنبية و تخوفها عن الاستثمار في الدولة التي ينتسب لها ذلك القانون.

في السنوات الأخيرة أضحى الكثير من الدول النامية تعي تلك الحقيقة، حيث عندما أدركت أن قوانينها فيما يخص الاستثمار تشكل عائقا حقيقيا أمام الشركات الأجنبية و تحول دون إقرار هذه الأخيرة لها على أنها تمثل مواقع جذابة له، لذلك في ظل تزايد حدة المنافسة الدولية و تعاضمها على جذبه عمدت إلى تنقيحها و تعديلها، إيمانا منها بأنه بقدر نجاح حكوماتها في صياغة نصوص قانونية مناسبة و ملائمة بقدر ما ينعكس ذلك في استجابة المزيد من الشركات الأجنبية و من ثم تعظيم حصتها من تدفقاته.

تشير الإحصائيات التي بحوزتنا، أنه على المستوى العالمي اتجهت الكثير من حكومات دول العالم نحو تحرير أكثر للأنظمة المتعلقة بالاستثمار إذ وصل حجم الدول التي عملت على ذلك هو 70 دولة سنة 2002 و هذا ما يتضح من خلال الجدول رقم (1.3):

الجدول رقم (1.3): التعديلات التي تحققت بشأن الأنظمة الوطنية للاستثمار.

السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
عدد الدول التي غيرت أنظمتها	35	43	57	49	64	65	76	60	63	69	71	70
عددا لتغييرات	82	79	102	110	112	114	151	145	140	150	208	248
أكثر ملائمة له	80	79	101	108	106	98	135	136	131	147	194	236
أقل ملائمة له	2	-	1	2	6	16	16	9	9	3	14	12

Source: Cnuceud, "rapport sur l'investissement dans le monde les politiques d IED et le développement perspectives nationales et internationales", op-cit, 2003, p 6.

ب. الإطار التنظيمي و التوجيهي: إن الإقرار الحقيقي لسياسة الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر يحتاج إلى إنشاء جهاز يكون قائم بذاته لأجل القيام بمختلف المهام التي تخص تنظيمه، تدعيمه و ترويجه.

إن هذا الجهاز لا يتوقف على مجرد إنشاء هيئة تتولى لوحدها تلك المهام بل يشترط تكثيف الجهود من خلال إشراك وظائف أخرى – أجهزة أخرى تخص التشغيل – و علاقات العمل، السجل التجاري، التهيئة العمرانية، الأملاك العامة، البيئة، الجمارك، الضرائب، البنوك... الخ، ومن ثم استحداث التنسيق فيما بينها لأجل جهاز محكم يكون قادرا على تولي تلك المهام.

و باعتبار أن تلك الهيئة أداة فاعلة لتدعيم و ترويج الاستثمار الأجنبي المباشر و متابعته، فهي تخول لها صلاحية تأدية المهام التالية:

1- تقديم المساعدة و الدعم الكافي للشركات الأجنبية، ومن ثم تدليل العقبات التي يحتمل أن تعيقها خاصة عند اتخاذ الإجراءات الإدارية، وذلك من خلال:

- دراسة طلباتها، و إشعارها كتابيا بإستلام تراخيص الاستثمار بعد الموافقة عليها.

- مساعدتها و توجيهها من حيث كيفية اتخاذ الإجراءات الإدارية الخاصة بذلك.
 - مساعدتها في الحصول على أراضي لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وعلى التمويل، و على تحقيق تسهيلات أخرى متنوعة مثل إجراءات الإقامة... الخ.
- 2- منح المزايا و الحوافز: حيث يجب أن تلتزم باتخاذ جميع القرارات المتعلقة بمنح الحوافز للشركات الأجنبية طبقاً للأحكام القانونية و التزامها بنشر تلك القرارات و الإعلان عنها.
- 3- مهمة المتابعة و الرقابة: و ذلك لأجل ضمان متابعة الالتزامات المتبادلة بين الدولة المضيفة و الشركات الأجنبية، و تتجلى في:
- السهر على احترام الشروط المرتبطة بالحوافز المحصل عليها.
 - التأكد من عدم وجود عراقيل ميدانية و إدارية، التي يحتمل مصادفتها عند إنجاز المشاريع الاستثمارية.
 - متابعة مدى احترام الشركات الأجنبية التزاماتها، وممارستها في هذا الشأن.
- 4- قيامها بالترويج والإعلام: إلى جانب المهام السابقة فإن الهيئة المخول لها صلاحية تنظيم و تدعيم الاستثمار الأجنبي المباشر ملزمة بتجسيد مهام تدخل في نطاق الترويج و الإعلام و التوثيق و هي:
- توفير كل البيانات و المعلومات التي تحتاجها الشركات الأجنبية، وهي معلومات ذات طبيعة تقنية، اقتصادية، تشريعية، تنظيمية... الخ.
 - تقديم ملفات و منشورات، تخص فرص الاستثمار حسب المناطق و النشاطات.
 - تقديم ملفات و منشورات تخص النماذج المماثلة، و النماذج الأخرى الخاصة بالدول الأخرى في هذا الشأن.
 - الترويج من خلال تقديم صورة مفصلة عن الإمكانيات التي تتمتع بها الدول المضيفة، سواء البشرية المادية، الحوافز، الضمانات.... الخ.
- 5- مهام أخرى تلخص في:
- المساهمة في تحديد المناطق المراد ترقيتها عن طريق توجيه الشركات الأجنبية للاستثمار فيها.
 - تحديد المشاريع المختلفة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، وضع الضوابط اللازمة الخاصة بالحجم، نوعية التكنولوجيا، المردودية... الخ.
 - ترقية المواقع التي تقام فيها المشاريع الاستثمارية من طرف الشركات الأجنبية.
- و تجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن الهيئة التي تحمل على عاتقها مسؤولية تنظيم و ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر، تحتاج إلى التنسيق في ذلك مع جهات حكومية أخرى بموجب الإستراتيجية

المتبعة في تشجيعه و اجتذابه، إلى جانب أن هذه الهيئة كهيكل تنظمي ليس موحدًا لدى كافة الدول إذ أن الأمر في هذا الشأن يختلف من دولة إلى أخرى.

يمكن أن تستعين هذه الهيئة – الوكالة – بالتجارب الدولية في هذا الشأن و أن تضطلع للطرق و المهام التي تمارسها لأجل إنجاح تسيير عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر. إذ تجدر الإشارة في هذا الشأن أنه بمبادرة مشتركة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (الاونكتاد) و منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) و مجموعة البنك الدولي تم إنشاء رابطة عالمية لوكالات تشجيع الاستثمار بغية التشجيع على تعزيز تبادل الخبرات و تيسيره في هذا المجال¹. حيث تستخدم هذه الرابطة شبكة إبيانات لعرض مختلف أنشطتها و تقديم مختلف الخدمات المتعلقة بالاستثمار.

ج. الإطار التحفيزي: سبق و أن أشارنا إلى أنه من المهام المنوط بهيئة تنظيم و توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر هي مهمة منح الإمتيازات و الحوافز التي تتخذ أشكال متعددة بغية المساهمة أكثر في تشجيع الشركات الأجنبية على الاستثمار المباشر في مختلف القطاعات التي تخص الدول المضيفة.

إن صيغة تحديد الحوافز و شروط منحها تختلف من دولة إلى أخرى، ذلك تبعًا لاختلاف الأهداف التي يراد تحقيقها عن طريق الاستثمار الأجنبي، و من ثم فإن الاختلاف في تحديدها و شروط منحها يعكس في حقيقة الأمر أولويات الدول التي تخص النمو الاقتصادي، تدعيم التصدير، استغلال المواد الأولية نقل المعارف، تأهيل الموارد البشرية تنمية المناطق التي يراد ترقيتها و فق قواعد التنمية و حماية البيئة... و الإنفاق على البحث و التطوير².

أما بخصوص الأنواع التي تتخذها تلك الحوافز (الإمتيازات) فيمكن توضيحها فيما يلي:

1. الحوافز المالية: تتلخص في النقاط الأساسية التالية:

- إمكانية الحصول على القروض بمعدلات فائدة منخفضة و هذا ما يبرر ما قلناه سابقًا في ضرورة إعادة تنشيط النظام البنكي.
- إمكانية تحويل جزء من راس المال، أو من الأرباح المحققة، و كذلك تحويل الأجور و المرتبات للعمال الأجانب.
- إمكانية الحصول على إعانات مالية لأغراض التوسع في الاستثمارات، أو لأجل تدعيم نشاطات البحث و الدراسات المختلفة المتعلقة بالمشاريع المقامة.
- ضرورة توفير العملة الصعبة، لأن الشركات الأجنبية تحتاج إلى الحصول عليها بكل سهولة و

¹. الأمم المتحدة – الجمعية العامة- " تقرير الأمين العام المقدم إلى اللجنة التحضيرية للحدث الحكومي الدولي رفيع المستوى المعني بتمويل التنمية"، مرجع سابق ذكره، 2003، ص25

². Guerroui- driss et Richet-xavier « les investissements directs étrangers - facteurs d'attractivité et de localisation- », édition: loubkal, paris ,1997, p 44.

بسرعة لممارسة نشاطاتهم الاستثمارية، و بالتالي يستوجب على الدول المضيفة التي كانت تفرض قيودا صارمة على العملة الأجنبية أن تعمل على إزالتها و أن تحرر الضوابط عليها، أو أن تعمل على تطبيق أسعار صرف غير تلك التي تسود السوق، إذا ما أرادت فعليا أن تحسن من أداء اجتذابها للاستثمار المباشر الأجنبي.

و تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الحوافز المالية هي مرهونة من حيث منحها بمدى توافر الموارد المالية لدى الدول المضيفة إذ يسجل في إطار الدول ضعيفة الدخل استبعاد كلي لها لكونها تفتقر واقعا لتلك الموارد.

2. الحوافز الضريبية: تتعلق هذه الحوافز من خلال صيغة الإعفاء أو صيغة التخفيض أو في صيغ أخرى. و تجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن تلك الإعفاءات و التخفيضات يمكن أن تكون بصفة مؤقتة أو دائمة و ذلك تبعاً كما قلنا سابقاً للتباين الموجود بين الدول المانحة و أولويتها و ظروفها الاقتصادية.

على كل حال تتلخص تلك الإعفاءات و التخفيضات فيما يلي:

■ الإعفاء من ضرائب نقل الملكية عند اقتناء عقارات تدخل في إطار المشاريع الاستثمارية المباشرة التي يراد إنجازها.

■ الإعفاء من الضرائب العقارية، الضرائب على الأرباح الصناعية و التجارية.

■ إعفاء المشتريات من السلع و الخدمات التي تخص مباشرة المشاريع الاستثمارية من الدعم على القيمة المضافة.

■ إعفاء المستخدمين الأجانب من دفع الضريبة على الدخل.

■ إعفاء كل السلع المستوردة التي تدخل ضمن متطلبات إنجاز المشاريع الاستثمارية و تشغيلها من الرسوم الجمركية و مختلف الضرائب الأخرى أو تخفيض من معدلاتها.

■ تخفيض أو إعفاء الصادرات من الرسوم و مختلف الضرائب.

■ حوافز ضريبية أخرى، قد تخص المناطق الحرة عموماً... الخ.

على كل تبقى الحوافز الضريبية تشكل عامل من عوامل جذب و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، و لكن هذا العامل يمكن أن يفقد معناه في حال غياب العوامل السابقة مثل الاستقرار السياسي، و البنية التحتية، العمالة الماهرة... الخ.

و هناك رأي يؤكد على أن تلك الحوافز الضريبية لا تكون أهم هذه العوامل بأي حال من الأحوال، إذ أن الشركات الأجنبية لا توليها أهمية مقارنة بالعوامل الأساسية الأربعة الذكر، لأن تلك الشركات الأجنبية لا تستفيد حقيقة منها، لأنها ستخضع لاحقاً لضرائب مطبقة في موطنها الأصلي، فذلك يجب على الدول المضيفة أن تبرم اتفاقيات عدم الازدواج الضريبي هذا من جهة، كما يجب عليها أن تتحقق من أثر النظامين الضريبيين للمستثمر الدولي و لها على اتجاهات الاستثمار الدولي من جهة

أخرى. و بالتحديد يجب أن تفاضل الدولة المضيفة بين الإيرادات المتوقعة من الضريبة و التكلفة الاقتصادية لهروب الاستثمار الوافد¹.

هناك أمر في بالغ الأهمية يجب الإشارة إليه في هذا الشأن، هو أن توفير الحوافز المالية و الضريبية للشركات الأجنبية و المحلية تمكن هذه الشركات تعزيز التعاون بينهما في مجال البحث و التطوير و من ثم تشجيع الابتكار، و تصل تأثيرات هذه الحوافز قمتها عندما يتعلق الأمر بالاستثمار الموجه للتصدير.

3. حوافز مختلفة أخرى: وتتجلى من خلال ما يلي:

▪ إمكانية امتلاك أراضي، وعقارات مختلفة لإنجاز المشاريع الاستثمارية بأسعار رمزية، أو منخفضة.

▪ الحرية الممنوحة للشركات الأجنبية بخصوص عمليات الاستيراد و تخزين السلع، و الخدمات الضرورية لإقامة المشاريع الاستثمارية.

▪ إمكانية عدم تطبيق قواعد العمل المعمول بها في الدول المضيفة.

ثالثاً: التدابير المتعلقة بدخول الشركات الأجنبية و استثماراتها.

بخصوص العلاقات القائمة بين الدول المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر و الدول القائمة به — الشركات الأجنبية— هي علاقات مبنية على أساس مصالح مشتركة، أين تتدفع الشركات الأجنبية للإستثمار فيها لأجل تحقيق الربحية، و التوسع في أسواقها و تحقيق مصالح أخرى في حين تستضيفها الدول المضيفة لإيمانها بأن استثمار تلك الشركات هو دعامة من دعائم نمو إقتصاداتها.

وفي هذا الشأن هناك الكثير مما يمكن للدول المضيفة أن تفعله من أجل ترقية تلك العلاقة، و تحقيق الأهداف المرجوة من وراءها، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات أخرى من شأنها أن تدعم ثقة الشركات الأجنبية في المناخ الاستثماري المتعلق بها، بمعنى آخر أن تعمل هذه الإجراءات على طمأنة تلك الشركات الأجنبية، ودفعها إلى إزالة المخاوف المحتملة و من ثم عدم تردها عن اتخاذ قرارات الاستثمار فيها وعلى وجه الخصوص تلك الدول التي كانت معادية لإقامة الشركات الأجنبية فيها، و التي ما فتئت تتخذ إجراءات معادية كالاستيلاء و المصادرة والتأميم، إلى جانب تلك الدول التي يسودها عدم الاستقرار السياسي و الأمني... الخ، أو تلك التي تجسد التمييز بين الشركات الأجنبية و الشركات المحلية. و عليه يفهم على أن تلك العلاقة بين الطرفين تكون مشروطة بضرورة قيام الدول المضيفة بتكريس ثقة الشركات الأجنبية في السياسة المتابعة بشأن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر و حمايته، و تلك الحماية يتخذ ثلاثة أشكال و هي²:

¹. فريد النجار، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر 2000، ص 79.

². المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: اتفاقيات الاستثمار الدولية التعريف و المدى، 2000، ص 12.

أ — الضمانات التي تقرها الدول المضيفة بموجب قوانين تنظيم الاستثمار؛

ب — الالتزامات الدولية التي تنفذها و التي تخص هذه الضمانات؛

ج — اللجوء للتحكيم الدولي لتسوية النزاعات.

أ. الضمانات الممنوحة بموجب القوانين الداخلية للدول المضيفة: في البداية نوّكد أن الضمانات الداخلية هي في حقيقتها ليست موحدة من حيث التحديد و المنح إذ يشوبها التباين تبعا للتباينات التي تميز النصوص القانونية للدول المضيفة و المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

و على العموم تتخذ الضمانات الممنوحة وفقا للقوانين الداخلية الخاصة بتشجيعه و حمايته ما يلي:

- حماية الشركات الأجنبية من المخاطر المحتملة الوقوع مثل المخاطر التجارية المتمثلة في التقلبات التي تميز مثلا أسعار الصرف، أو معدلات الفائدة... الخ ، إلى جانب المخاطر السياسية.
- ضمان الحرية الكاملة للشركات الأجنبية لأجل إقامة استثمار أجنبي مباشر في إطار النشاطات المختلفة المخولة بموجب النصوص القانونية.

إذ يعتبر مصطلح "الاستثمار"، ذو أهمية خاصة بالنسبة للنصوص المتعلقة بدخول و إقامة المشروعات الاستثمارية لأنها تحدد أنواع الأنشطة التي يسمح للمستثمر الأجنبي أن يقوم بها في الدولة المضيفة للاستثمار و عندما يشتمل المصطلح على كافة الأصول فإن ذلك يفتح اقتصاد الدولة المضيفة لكل أنواع النشاط الاقتصادي، و قد تكون الدولة المضيفة للاستثمار غير راغبة في فتح كافة القطاعات للاستثمارات الأجنبية و عليه فإن ذلك يستلزم تضمين المصطلح ما يفيد هذا التقييد كما هو الحال بالنسبة للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات التي تجعل الاستثمار حصرا في قطاع الخدمات¹.

- ضمان الحرية التامة لها لأجل تجسيد مختلف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إلغاء كل أشكال التمييز الخاصة بالشركات المستثمرة عموما و كذلك استثمارات، إذ يستوجب هنا تجسيد المعاملة العادلة سواء للشركات الأجنبية أو المحلية و عدم التمييز بينها.
- ضمان حرية تحويل جزء من رأس المال و المداخيل (العائدات).... الخ، هو ضمان و في نفس الوقت حافظ مالي.
- ضمان حق إما التوفيق أو التحكيم لتسوية النزاع المحتمل الوقوع.
- ضمان حق الشركات الأجنبية في تصفية المشاريع الاستثمارية التي تم إنجازها و استغلالها في الدول المضيفة أو التنازل عنها.
- أن تدعم مختلف الضمانات الممنوحة للشركات الأجنبية بشبكة من المعاهدات و الاتفاقيات في شأنها. و لقد أشرنا سالفا إلى التحولات غير المسبوقة فيما يتعلق بمختلف الاتفاقيات الثنائية التي تم

¹. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: اتفاقيات الاستثمار الدولية التعريف و المدى، مرجع سابق، ص 13.

إبرامها في شأن تشجيع و حماية الاستثمار المباشر الأجنبي.

ب. **الالتزامات الدولية المتعلقة بها:** إن الضمانات المنصوص عليها بموجب قوانين الاستثمار المتعلقة بالدول المضيفة لا تكفي من الناحية العملية لتكريس ثقة الشركات الأجنبية في ضرورة الاستثمار فيها، ومن ثم يجب تدعيمها بالضمانات التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية.

من الناحية الموضوعية تشكل الاتفاقيات الدولية الأداة المستعملة على أوسع نطاق لضمان الحماية الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر و تيسيره، و عليه ينبغي على الدول المضيفة، و نخص بالذكر الدول المضيفة النامية التي أبرمت عدد قليل من مثل هذه الاتفاقيات أن تعمل على الالتزام دولياً بحماية و تدعيم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إبرام عدد آخر من الاتفاقيات التي تتخذ الصيغ الآتية: الاتفاقيات الثنائية، و الاتفاقيات الإقليمية، الاتفاقيات الدولية.

ج. **الإقرار الفعلي لـ"التحكيم"** : يجب أن تكون هناك نصوص قانونية داخلية تشير إلى التحكيم صراحة، إلى جانب طرق اللجوء إليه، و ذلك من أجل الاستناد إليها في حال النزاعات المحتملة الوقوع من جراء العلاقة التي ترتبط بينها و بين الشركات الأجنبية بخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن اللجوء للتحكيم، يجب أن ينفذ بثلاث طرق هي كالتالي¹:

1. إما أن يتم التحكيم عن طريق قانون الدولة المضيفة و ذلك استجابة للرضا المسبق لطرفي الاستثمار الأجنبي المباشر أي الدولة المضيفة و الشركة الأجنبية المستثمرة فيها، عن طريق لجنة تابعة للدولة المضيفة تتولى مهام تسوية منازعات الاستثمار إما ودياً أو حسمه نهائياً عن طريق التحكيم، أو عن طريق محكمة مختصة.

2. إما عن طريق ما تشير إليه الاتفاقية الثنائية المبرمة بخصوص ذلك، كأن مثلاً تنص الاتفاقية على تسوية المنازعات المحتملة عن طريق محكمة مختصة محايدة أو تكون تابعة للدولة المضيفة....الخ.

3. إما عن طريق إرادة الأطراف من خلال اتفاقيات متعددة الأطراف، أين يشترط من الدول المضيفة أن تنظم و بالتالي تثبت عضويتها في الهيئات الدولية المختصة في شأن ضمان و حماية و تسوية منازعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

يمكن القول أن إقرار التحكيم الدولي من طرف الدول المضيفة هو أداة تدعيم سياسة تشجيع و حماية الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب ذلك ضرورة إقراره عن طريق صياغة قانون داخلي يشير إليه صراحة بالإضافة إلى ضرورة إبرام اتفاقيات دولية بشأنه.

¹. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: اتفاقيات الاستثمار الدولية التعريف و المدى، مرجع سابق، ص 14.

إن الكثير من الدول المضيفة و خاصة منها النامية أبدت نية حسنة، بل إرادة مقبولة بشأن سياسة الانفتاح أمام دخول الشركات الأجنبية، ولقد تجلى ذلك من خلال قوانينها المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر التي تنص صراحة على الضمانات المقدمة بخصوص دخول الشركات الأجنبية، و معاملتها و حماية استثماراتها، ومن خلال سعيها المعقول لإبرام اتفاقيات بمختلف الصيغ بشأنها، إلا أن أدائها في ذلك لم يرتق إلى الدرجة العالية و قد يعود ذلك، إما لبعض القيود التي مازالت تفرضها أو اللامبالاة التي تبديها الهيئة المخولة لها قانونا القيام بمهمة تنظيم و توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر. و عليه يستوجب عليها إذا أرادت فعلا هذا النوع من الاستثمار و تحقيق الأهداف المرجوة من ورائه أن تعمل أكثر لتحسين أدائها في هذا الشأن عبر مراعاة الوضع الأمثل لعملية دخول و معاملة الشركات الأجنبية و حماية استثماراتها، أو على الأقل مراعاة المعايير المحددة الممكنة.

المطلب الثالث: الطرق المستخدمة لتجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر

تتباين دول العالم وكذلك الأجهزة الإحصائية العربية من حيث منهجية وطرق تجميع إحصاءاته، حيث أنه هناك 5 طرق رئيسية هي¹:

أولاً: طرق التجميع المشتركة على مستوى العالم.

1. النظام الدولي للإقرار عن المعاملات الدولية: International Transaction reporting system (ITRS)

يعتمد على إخضاعات الجهاز المصرفي في مختلف دول العالم، حيث ترصد المصاريف حركة حسابات المشاريع الأجنبية الجديدة، وكذلك التحويلات المالية وغيرها من المعاملات. وميزة هذه الطريقة أنها ترصد التدفقات الفعلية للاستثمارات، كما أنها مطبقة في العديد من الدول وخصوصاً الدول المتقدمة. إلا أنها يعيب هذه الطريقة أنها ترصد التدفقات الاستثمارية في النقدية فقط، ولا تعكس التدفقات غير النقدية مثل الأرباح المعاد استثمارها، معاملات الدين، حصة رأس المال العيني في صورة آلات ومعدات. لذا تحتاج إلى مصادر بيانات تكملية، ويصعب على موظفي الصرافة أو المصارف فهم هذه الطريقة، وبالتالي استيفاء النموذج الإحصائي الخاص بتلك الطريقة الذي يفتقر غالباً إلى الثقة، والتفاصيل اللازمة ناهيك عن صعوبة هذه المعاملات بالعملة المحلية، أو تلك التي تتم من خلال مصارف عبر المقيمين.

2. المسح الإحصائي الشامل بالعينة لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر Enterprise system (ES):

تتميز هذه الطريقة بأنها توفر بيانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنوعها الواردة والصادرة على أساس التدفقات خلال الفترة والوحدة في نهايتها، وتدفقات وأرصدة لكل مشروع قائم وكذلك الأنشطة الاقتصادية الأخرى ذات الصلة، وتعتبر أفضل الطرق التي يتم من خلالها شرح مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر وكيفية التسجيل في ميزان المدفوعات. إلا أنه يغلب عليها ارتفاع تكلفتها، وخاصة للدول التي تعتمد تطبيقها، بالإضافة إلى صعوبة رصد معلومات شاملة ودقيقة في حالة إجراء المسح الإحصائي بالعينة.

3. بيانات تأسيس المشاريع المرخص بها ... Information form

تعتمد على توفير المعلومات والبيانات من واقع إجراءات استخراج تراخيص تأسيس المشاريع الاستثمارية، ومزاولة النشاط، إلا أنها أكثر الطرق عرضة للانتقاد، حيث ترصد فروق كبيرة فيما بين توقيت إصدار التراخيص وتوقيت التدفق الفعلي للاستثمار، إضافة إلى أن إصدار البيانات التي تتوافر من هذه تكون محدودة للغاية لأغراض إعداد ميزان المدفوعات، ناهيك عن صعوبة رصد البيانات المتعلقة

¹. المنظمة العربية للاستثمار وضمان الصادرات، مرجع سبق ذكره، ص.33

بدخل الاستثمار أو حركة رأس المال، سواء ما يتم تحويله إلى الخارج أو المعاد استثماره، بالإضافة إلى عدم توافر البيانات المتعلقة بالقروض البنينة فيما بين الشركة الأم وفروعها وشركاتها القابضة، علاوة على عدم توافر أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر مقيمة بالقيمة السوقية، ومن جهة أخرى تقتصر عملية إصدار التراخيص على مشاريع من قطاعات اقتصادية محدودة أو مشاريع ذات تكلفة استثمارية تتجاوز حداً معيناً، وبالتالي تتسم بعدم الشمولية، كما أنّها لا ترصد بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج.

4. بيانات الدول الشريكة في الاستثمار¹:

من خلال الاعتماد على بيانات الدول الأخرى ذات الملاءة أو المصدرة لرأس المال إلى الدولة العربية، ومن مزاياها أنها فعالة في رصد تدفقات العديد من الدول التي تفتقد لإحصاءات الاستثمار أو دقتها، وكذلك تكون أكثر واقعية في رصد التدفقات الفعلية ومهمة في إجراءات التدقيق على البيانات. أمّا عيوبها فتتمثل أهمها في احتمالات عدم شموليتها ولاسيما إذا كانت التدفقات بين دول ضعيفة في نظمها الاقتصادية.

5. مصادر أخرى: مثل المطبوعات والمنشورات والتصريحات الرسمية والمستثمرين والدراسات والتقارير المعتمدة على مصادر حية للبيانات والمستقاة من الواقع، ومن مزاياها أنّها المصدر شبه الوحيد في الدول ذات النظم الإحصائية الضعيفة ومن عيوبها عدم الشمولية والمبالغة أيضاً.

ثانياً: الوضع في الدول العربية:

بالنسبة للدول العربية هناك تباين واضح في منهجية وطرق تجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك شمولية ومردودية البيانات وتوقيت جاهزيتها، وفيما يلي استعراض لطريقة تجميع البيانات في معظم الدول العربية²:

أ. في المغرب يتم الاعتماد على بيانات مكتب الصرف الأجنبي (الجهة المسؤولة عن جميع أخطاء ميزان المدفوعات في المغرب) للتدفقات الواردة والصادرة منذ عام 1990، بالإضافة إلى بيانات هيئة الإشراف على سوق المال، بينما فيما يتعلق بمبيعات ومشتريات الأجانب غير المقيمين للأوراق المالية المتداولة في البورصة المغربية، وقبل ذلك للفترة (1980-1989) كان يتم اعتماد بيانات صندوق النقد الدولي بالنسبة للتدفقات الواردة، وبيانات الدولة الشريكة للتدفقات الصادرة.

ب. وفي مصر يتم الاعتماد على بيانات الحركة على إحصاءات النقد الأجنبي في كل من حساب رأس المال وحساب التشغيل الذين يستخدمهما المستثمر الأجنبي في أحد البنوك العاملة في مصر لأغراض تأسيس المشروع، ثمّ مزاوله النشاط، مشتريات الأجانب للأراضي والمباني العقارية داخل

¹. المنظمة العربية للاستثمار وضمان الصادرات، مرجع سبق ذكره، ص.

². نبيلة احمد، ملامح الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اليمن، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة عدن، 2009م، ص 54.

مصر، ومشتريات الأجانب وغير المقيمين للأوراق المالية المتداولة في البورصة المصرية التي تعادل أو تزيد على نسبة 10% من رأس مال الشركة المصدرة لهذه الأوراق المالية، مع الملاحظة أنه يتم إضافة بيانات قطاع النفط في إحصاءات تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة، ابتداء من الربع الثالث عام 2004م.

ج. أمّا في تونس فيتم الاعتماد على النظام الدولي للأفراد عن المعاملات الدولية (ITRS) بالإضافة إلى البيانات المقدمة من الدوائر الحكومية على أنه يتم مقارنة البيانات المتوافرة لأغراض تدقيق البيانات وتجنب الازدواجية والتكرار.

د. في السعودية أبرم أول مسح إحصائي للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عام 2004، بدعم تقني للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا)، والانكتاد، وتصدر الهيئة العامة للإستثمار (ساجيا) التدفقات الواردة منذ عام 1990م، وآخر هذه المسوحات كانت في يناير 2010م عن بيانات عام 2009، المدرجة بتقريرها العام.

هـ. الإمارات العربية المتحدة تعتمد بيانات التدفقات الواردة والصادرة من البنك المركزي منذ عام 2003، فيما أجرت مسحاً إحصائياً عام 2007، عن بيانات عام 2006، بدعم تقني من الأسكوا، كما أعلنت عن بدأ مسح إحصائي في مارس 2010 عن بيانات 2009، وقبل ذلك كانت تعتمد على بيانات منظمة التعاون والتنمية للأعوام 1980-2002 للتدفقات الواردة، ومن بيانات الدول الشريكة للأعوام 1980-2002 للتدفقات الصادرة.

و. في الكويت تم إجراء أول مسح اقتصادي عام 2004 لرصيد الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد بدعم تقني من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، والانكتاد. ويصدر بنك الكويت المركزي بياناته منذ عام 1980م، إلا أنّ البيانات الحالية تعتبر محدودة على بيانات الجهاز المصرفي وبعض مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر.

ز. وأنجزت سلطة عمان (وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة التجارة والصناعة والبنك المركزي العماني)، أول مسح اقتصادي للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للمرة الأولى في عام 2004، بدعم تقني من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) والانكتاد، وقد أعلنت السلطة عن بدء مسح إحصائي شامل في ابريل 2010 عن بيانات عام 2009، ويصدر البنك المركزي العماني بيانات التدفقات الواردة منذ عام 1990 وبيانات التدفقات الصادرة عام 2002، أمّا قبل ذلك يتم اعتماد بيانات صندوق النقد الدولي للتدفقات الواردة للفترة (1980-89) ، وبيانات الدول الشريكة للتدفقات الصادرة للفترة (1980-2001)

ح. أمّا في قطر فبالنسبة للتدفقات الواردة يتم اعتماد بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (1980-1983-2004)، وبيانات الدول الشريكة (2005-2006) والتقديرات، وكذلك بالنسبة للتدفقات الصادرة يتم اعتماد بيانات الدول الشريكة والتقديرات (1981-1982 و 2007)، علماً بأنّها أعلنت عن بدء مسح إحصائي في مارس 2010 سيتم إعلان نتائجه في نهاية عام 2010م.

ط . وفي البحرين قامت مؤسسة نقد البحرين باستخدام أسلوب المسح باستخدام أسلوب المسح الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر للمرة الأولى في عام 2004م، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) والانكتاد، وتقوم المؤسسة بمتابعة بيانات التدفقات الصادرة والواردة منذ عام 1990م، وتصدر ضمن إحصاءات ميزان المدفوعات الصادرة عن بيانات الدول الشريكة . وأجرت سورية أول مسح اقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عام 2004م، بدعم تقني عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) والانكتاد، ويصدر بنك سوريا المركزي بيانات التدفقات الواردة منذ عام 1994م، وقد أعلنت السلطات عن بدء مسح إحصائي في يونيو 2010 عن بيانات عام 2009م، وذلك بعد إعلان نتائج مسح بيانات 2008 في مايو 2010، وقبل ذلك كان يتم اعتماد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للأعوام 1980م-1981-1983-1992م، والتقديرات لعام 1982، أمّا بيانات التدفقات الصادرة عن الدول الشريكة للفترة (1984-2007).

ط. أمّا في الأردن فقد تمّ إجراء أول مسح إحصائي في عام 2004م لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بدعم تقني من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) والانكتاد، ويصدر البنك المركزي الأردني بياناته منذ عام 1980م، إضافة إلى صندوق النقد الدولي (1980-1993). أمّا بيانات الاستثمارات الصادرة فمصدرها منذ عام 1999 البنك المركزي الأردني، وقبل ذلك من صندوق النقد الدولي (1980-1996)، وبيانات الدول الشريكة (1997-1998).

ك. ويعتمد لبنان نظام تسجيل المعاملات الدولية والمصادر الإدارية ويصور مصرف لبنان بياناته للتدفقات الواردة والصادرة منذ عام 1996م والبنك الدولي للفترة (1995-1996)، وصور بيانات الدول الشريكة للفترة (1980-1996)، للتدفقات الصادرة.

ل. ويصدر بنك اليمن المركزي بيانات التدفقات الواردة منذ عام 1995م، وقبل ذلك من صندوق النقد الدولي للأعوام 1987-1990-1994م، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للأعوام 1988-1989. أمّا التدفقات الصادرة عن صندوق النقد الدولي للأعوام 1982-1986 وعن بيانات الدول الشريكة للأعوام 1993-2005 وتقديرات لعامين 2006 و 2007.

م. ويستخدم السودان نظام التقسيم بالأسعار الاجمالية والمصادر الإدارية، ويصدر بنك السودان المركزي بياناته للتدفقات الواردة والصادرة منذ عام 1996م، ومثل ذلك بالنسبة للتدفقات الواردة كانت من

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للأعوام 1980-1983، 1986-1988 و 1990-1995م، وصندوق النقد الدولي للأعوام 1989م، 1985 و 1989.

ن. وفي ليبيا يتم استخدام نظام التقييم بالأسعار الحالية، ويقوم بنك ليبيا المركزي بإصدار بيانات التدفقات الواردة.

ص. أما جيبوتي فيعتمد على بيانات بنك جيبوتي المركزي منذ عام 1999، ومثل ذلك منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية للأعوام 1980-1987م و 1989-1990، والبنك الدولي لعام 1998م.

ع. وفي العراق فلا تتوافر بيانات التدفقات الصادرة، وبالنسبة للتدفقات الواردة يتم حالياً الاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي منذ عام 2006م، وقبل ذلك من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (1980-2003)، والبنك المركزي العراقي (2009-2005).

ف. وتعتمد موريتانيا بيانات البنك المركزي بالنسبة لتدفقات الواردة، منذ عام 1992م، وقبل ذلك من صندوق النقد الدولي للفترة (1980-1990)، أما التدفقات الصادرة ضمن بيانات الدول الشريكة منذ عام 1992، إضافة لصندوق النقد الدولي للفترة (1980-1988).

ص. وبالنسبة للصومال فيعتمد في إحصاء التدفقات الواردة على بيانات منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية للأعوام 1980 و 1986-1992 و 1992-2004، وصندوق النقد الدولي من 1982-1985، والبنك الدولي للفترة 1993 والتقديرات للفترة 2005-2007.

ويلاحظ أنّ تونس والمغرب ومصر والأردن هي الدول العربية الوحيدة المنظمة إلى المعيار الخاص لنشر البيانات ضمن قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، إلا أنّ الأجهزة الإحصائية في الدول الأربع لا ترصد استثمارها، والتي تمثل حصة لا بأس بها ضمن تدفقات إجمالي المالي.

جدول رقم (2.3): الطرق المستخدمة لتجميع إحصائيات الإستثمار الأجنبي المباشر

م	البيان	الولايات المتحدة		المملكة المتحدة		فرنسا		تونس		مصر		المغرب		الأردن	
		الداخل	الخارج	الداخل	الخارج	الداخل	الخارج	الداخل	الخارج	الداخل	الخارج	الداخل	الخارج	الداخل	الخارج
1	تملك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من راس مال المؤسسة المستثمر فيها	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
2	ادراج بيانات أسواق الأوراق المالية مثل مؤتمر السندات والأوراق المالية التي تمثل الإستثمار المباشر	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
3	الاقتراض والاقراض البيئي المتبادل بين الشركات الام من ناحية والمؤسسات التابعة... الفروع من جهة أخرى (سنوات الدين.....)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
4	مساهمة المستثمر بحصة... راس مال المشروع (الآلات والمعدات).	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
5	إدراج نشاط شراء الأراضي والمعدات من جانب المستثمر المباشر	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
6	إدراج تكلفة التنقيب عن واستخراج المواد الطبيعية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
7	إدراج الأرباح المراد استثمارها	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

المصدر: الموقع الشبكي لصندوق النقد الدولي للوحة الموحدة لمعايير الإفصاح الدولية (المعيار الخاص لنشر البيانات، يونيو

2010 متوفر على الانترنت، تم الوصول إليه بتاريخ 22-10-

<http://www.imf.org/external/np/sec/pn/2010/pn1041.htm>, 2011

جدول رقم (3.3): طرق تجميع بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية

م	الدولة	الجهة المصدرة للبيانات	دورية البيانات	الفترة الزمنية التي يستغرقها صدور البيانات	النظام المستخدم حالياً في إعداد بيانات التدفقات الواردة (تاريخ آخر مسح احصائي)	مشاركة الدولة في مصاريف نشر البيانات وفقاً لمقارنة بيانات صندوق النقد الدولي	
						المعيار الخارجي	المعيار العام
1	الأردن	البنك المركزي الأردني	ربع سنوي	ثلاثة أشهر	النظام المستخدم حالياً في إعداد بيانات التدفقات الواردة (تاريخ آخر مسح احصائي)	نعم	-
2	الإمارات	مصرف الإمارات المركزي	سنوي	من 3 إلى 4 أشهر	بيانات الجهاز المصرفي وبعض الدوائر الحكومية ومسوحات الشركات	-	نعم
3	البحرين	مصرف البحرين المركزي	سنوي	ثلاثة أشهر	مسح احصائي عام 2007 عن بيانات عام 2006 بالتعاون مع الاسكوا	-	نعم
4	تونس	البنك المركزي التونسي	ربع سنوي	شهرين	STRS وبعض بيانات الدوائر الحكومية	نعم	-
5	الجزائر	بنك الجزائر المركزي	ربع سنوي	40 يوم بعد انتهاء المسح	-	-	معم
6	جيبوتي	بنك جيبوتي المركزي	سنوي	اربعة اشهر	-	-	-
7	السعودية	الهيئة العامة للاستثمار	سنوي	من 3 إلى 4 اشهر	مسح احصائي شامل بيناير 2010 عن بيانات 2009	-	نعم
8	السودان	بنك السودان المركزي	ربع سنوي	ثلاثة اشهر	-	-	نعم
9	سورية	بنك سورية المركزي	سنوي	من 8 إلى 9 اشهر	بيانات بعض الدوائر الحكومية	-	نعم
10	الصومال	-	-	-	البيان غير متوافر حالياً	-	-

الفصل الثالث: الإستثمار الأجنبي المباشر ودور السياسة الاقتصادية في إجتذابه

11	العراق	البنك المركزي العراقي	سنوي	9-15 شهر	بيانات الجهاز المصرفي	-	نعم
12	سلطنة عمان	البنك المركزي العمواني	سنوي	سنة اشهر	مسح احصائي شامل (2008)	-	نعم
13	فلسطين	دائرة الإحصاءات لمركزية	سنوي	من 1-2 اعوام	بيانات الجهاز المصرفي وبعض الدوائر الحكومية الممكنة	-	نعم
14	قطر	بنك قطر المركزي	-	-	البيان غير متوفر حاليا	-	نعم
15	الكويت	بنك الكويت المركزي	سنوي	اربعة اشهر	بيانات محدودة من مشاريع الإستثمار الاجنبي المباشر	-	نعم
16	لبنان	مصرف لبنان المركزي	ربع سنوي	ثلاثة اشهر	TIRS وبعض بيانات الدوائر الحكومية الممكنة	-	نعم
17	ليبيا	بنك ليبيا المركزي	سنوي	سنة اشهر	-	-	نعم
18	مصر	البنك المركزي العربي	ربع سنوي	ثلاثة اشهر	بيانات الجهاز المصرفي وبعض الدوائر الحكومية الممكنة	نعم	-
19	المغرب	مكتب إحصاءات المصرف الأجنبي	ربع سنوي	ثلاثة اشهر	ITRS وبعض الدوائر الحكومية الممكنة	نعم	-
20	موريتانيا	البنك المركزي الموريتاني	سنوي	من 10 الى 11 شهر	بيانات الجهاز المصرفي والدوائر الحكومية الممكنة ومسوح الشركات	-	نعم
21	اليمن	البنك المركزي اليمني	سنوي	من 4-6 اشهر	بيانات الجهاز المصرفي والدوائر الحكومية الممكنة ومسوح الشركات	-	نعم

المصدر: الموقع الشبكي لصندوق النقد الدولي، للوحة الوصفية ضمن فائدة بيانات المعيار العام والخاص لنشر بيانات يونيو 2010 بالاضافة إلى البرامجالاحصائية

المعلن عنها حديثا ، متوفر على مقع الانترنت .

المبحث الثاني: تدفق الاستثمار ومعوقاته في الدول النامية والعربية

لقد عرف تدفق الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر تطوراً مذهلاً في السنوات الأخيرة بسبب تنامي ظاهرة العولمة، وضور التكتلات الاقتصادية والإقليمية وانفتاح الأسواق العالمية وانتشار عمليات الدمج والتملك للشركات عبر الحدود.

وفي ضوء ذلك تبرز عدد من التساؤلات تتمثل في ما هي حصة الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر المالي ولاسيما نصيب المنطقة العربية منه؟ وما فائدة هذا الاستثمار لهذه الدول؟ ويمكن الإجابة عن هذه الأسئلة في هذا المبحث.

المطلب الأول: نصيب الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر

في الثمانينات كان نصيب الدول النامية 20%، وفي فترة 1993-1996 بلغ نصيب الدول النامية 33%، فيما بلغ نصيب الدول المتقدمة 64% في نفس الفترة، وفي هذا الشأن فقد ارتفع نصيب الدول النامية من 12.6 مليار دولار في الثمانينات إلى 51.8 مليار دولار في النصف الأول من التسعينات، وإلى 70 مليار دولار عام 1994. وفي نفس السنة فهناك دول نامية حصلت على أكثر من 76% من إجمالي الاستثمار المالي¹.

وفي الفترات 1975/1980، 1991/1996م ارتفع نصيب دول جنوب شرق آسيا بما فيها الصين والهند من الاستثمار الموجه للدول النامية من 26% إلى 62%، في الوقت الذي انخفض فيه نصيب أمريكا اللاتينية منذ حصلت على معظم الزيادة في الاستثمار في العالم ثمانخضت دول أمريكا اللاتينية من 53% إلى 34%. وحسب تقرير الاستثمار في العالم انتعشت دول أمريكا اللاتينية ثانية وحصلت على معظم الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر في سنوات 1998/1999م وذلك نصيب مشابه لنصيب دول شرق آسيا التي اعتادت الحصول عليه قبل أزمته المالية في عام 1997².

أمّا في سنة 1995م استضافت دول نامية من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية 80% من الاستثمار الموجه للدول النامية، ومن هنا نستنتج أن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر يتأرجح بين كل من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

ف نجد أسواق دول أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أصبحت سوقاً واعدة الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة من دول أوروبا الغربية ووفقاً لتقارير الاستثمار في العام 1995-1996-1997، 1998-1999-2010، فإن نصيب تلك الدول يتضاعف كل عام، حيث بلغ 72 مليار دولار عام 2001 بسبب السياسات التحريرية وتواتر العولمة الماهرة والرخيصة والتقارب من دول منظمة التعاون

¹. عماد الليثي، التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003م، ص 105-107.

². نفس المرجع السابق، ص 108.

الاقتصادي والتنمية (OCDE). كما انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية من 238 مليار دولار عام 2000 إلى 205 مليار دولار عام 2001¹.

إنَّ بعض الدول حديثة التصنيع مثل الصين وهونغ كونغ وسنغفورة وتايوان بدأت تظهر كدول لها وزن نسبي في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وترتب على ذلك ارتفاع نصيب مجموعة الدول النامية في إجمالي الاستثمار الأجنبي المتدفقة إلى الخارج من 5% في بداية الثمانينات إلى 9% في عام 2000م. أما نصيب الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية الداخلة في أواخر التسعينات فقد انخفضت من 173 مليار دولار عام 1998 إلى 166 مليار دولار عام 1999 والسبب الرئيسي وراء تلك الظاهرة يعزى إلى الأزمات المالية الأخيرة التي بدأت في آسيا عام 1997 ثم البرازيل في عام 1999 والأرجنتين عام 2000².

المطلب الثاني: العناصر المعيقة للاستثمار بالدول العربية

قامت المؤسسة العربية بضمان الاستثمار بتصنيف العناصر المعوقة للاستثمار ضمن مجموعات من حيث ترتيب أهميتها على اتخاذ قرار الاستثمار، ويمكن تعميم هذه المعوقات على جميع الدول النامية باعتبار الدول العربية جزءاً لا يتجزأ من الدول العربية، وذلك على النحو التالي³:

- المجموعة الأولى:

- عدم الاستقرار السياسي الاقتصادي.
- البيروقراطية الإدارية وصعوبة التسجيل والترخيص.
- عدم وضوح واستقرار قوانين الاستثمار.
- عدم ثبات وتدهور سعر صرف العملة المحلية.
- القيود المفروضة على تحويل الأرباح وأصل الاستثمار للخارج.
- عدم توافر الكفاءات الإنتاجية لتشجيع الاستثمار.

- المجموعة الثانية:

- عدم توافر مناخ استثماري ملائم .
- عدم توافر النقد الأجنبي .
- صعوبة التعامل مع الأجهزة المعنية بالاستثمار.
- صعوبة التنقل والحصول على تأشيرات الدخول.
- عدم توافر الأيدي العاملة المدبرة.
- عدم وجود جهة واحدة ترعى مصالح المستثمر .
- صعوبة تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار .
- عدم توافر شريك محلي من القطر المضيف.

¹ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): تقرير الاستثمار العالمي 2002م، جنيف، ص 163.

² إيمان محمد محب زكي، مرجع، مبادئ الاقتصاد الجزئي، مركز الاسكندرية للكتاب، 1995م ص 19.

³ نفس المرجع، ص 55.

- المجموعة الثالثة:

- عدم توافر البنى الهيكلية وعناصر الإنتاج.
- عدم توافر الاستقرار الأمني.
- ازدواجية الضرائب وارتفاع معدلاتها.
- ارتفاع معدلات التضخم.
- تسلط السلطة الحكومية.
- عدم توافر خرائط استثمارية.

- المجموعة الرابعة:

- غياب الدعم المادي والمعنوي من قبل القطر المضيف.
- محدودية السوق المحلية وعدم توافر فرص استثمارية.
- احتكار القطاع العام لمعظم الأنشطة الاقتصادية.
- عدم توافر أنظمة مصرفية متطورة.
- نقشي الرشاوي والعمولات.
- غياب التكامل الاقتصادي العربي.

- المجموعة الخامسة:

- عدم توافر بنوك للمعلومات.
- عدم توافر التنسيق بين الدوائر الرسمية المعنية والاستثمار.
- عدم تنفيذ التزامات القطر المضيف بالاستثمار.
- عدم وجود سوق مالية متطورة.
- عدم ثبات السياسة الاستثمارية.
- ارتفاع معدلات الفائدة على التسجيلات الائتمانية.
- عدم وجود سوق منظمة للأوراق المالية.
- عدم كفاية الحوافز للاستثمارات الوافرة.

وفي هذا الصدد هناك وجهات نظر متطورة مرتبطة بالمناخ الاستثماري، منها وجهة نظر المستثمر، والذي يسعى إلى توفير مناخ استثماري مناسب لاستثماراته، دون دخول في مشاكل مع الدولة المضيفة للاستثمار، وهناك وجهة نظر الدولة المضيفة، حيث تقيس آثار هذا الاستثمار من حيث الفوائد والتكاليف، وهناك وجهات نظر أخرى¹، ترتبط بالمناخ في الدول المستثمرة. كما أن هناك وجهات نظر الدول المجاورة.

¹. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، 2010م، ص 66.

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

سيتم تحت هذا المطلب تناول قضايا هامة تتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية قبل حدوث الأزمة المالية العالمية ، ومن ثم سيتم تسلط الضوء وبشكل مختصر على هذا النوع من الاستثمار على مستوى العالم في ظل الأزمة المالية العالمية، وأخيراً تأثير هذه الأزمة على الاستثمار في الدول العربية.

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر قبل الأزمة المالية العالمية 1990-2003.

من المفيد البدء بلحمة مختصرة عن الاستثمارات المباشرة الكلية وتوزيعاتها، والجدول رقم (4.3) يوضح عملية تقييم الاستثمارات الكلية في الدول المتقدمة، والنامية بالإضافة إلى الدول العربية. ومن خلال البيانات يمكن فهم أن الاستثمارات العالمية الكلية قد زادت سبعة أضعاف في الفترة بين 1992-2000 لتصل إلى 1.4 ترليون دولار قبل أن تتراجع إلى أقل من 560 مليار دولار في عام 2003. اتصفت هذه التدفقات بمعدلات النمو العالية خلال الفترة من 1997-2000 بسبب أنشطة الاندماج والاكتماب التي أخذت مكانها في الدول المتقدمة قبل وصول الاتحاد النقدي الأوروبي في 2001. فالاستثمارات توجهت نحو الدول النامية و أحرزت ارتفاعاً عالياً في الفترة بين 1992 حتى 1997، وتباطأت معدلات النمو بشكل هام إثر أزمة 1997-1998 وتلتها الإبطاء في الخصخصة في الدول الصاعدة. ومع ذلك، فإن حجم الاستثمارات خلال الفترة 1990-2000 اتبع اتجاه متزايد بشكل مستمر. وعلى الرغم من ذلك، وعلى الرغم من هذه الزيادة، فإن متوسط مساهمة للدول النامية في إجمالي الاستثمارات بقي مساوياً أكثر من ثلثي وقد تركز في الولايات المتحدة، اليابان بالإضافة إلى الإتحاد الأوروبي. ومن الجدير ملاحظته أن السقوط في حجم الاستثمارات المباشرة في الدول النامية خلال الفترة 2001-2003 كانت مصحوبة بتراجع معدل النمو للتجارة العالمية إلى 2.5% بعد أن كان المتوسط أكبر من 6% خلال الفترة 1990-2000. وهذا يشير إلى وجود علاقة قوية بين الاستثمار المباشر والتجارة الخارجية¹.

فيما يتعلق بالدول العربية، يمكن لأحدنا ان يلاحظ بشكل عام المتجه المتردد لتدفقات الاستثمار المباشر إلا أن النمط يتميز بالتذبذبات الواسعة في معدلات النمو. هذا يشير بشكل واضح إلى عدم استقرار المنطقة العربية كهدف للاستثمار. خلال الفترة من 1990-2003، استقبلت المنطقة حوالي 0.8% بالمتوسط من الاستثمارات الاعلمية بينما تمثل حوالي 2% من الانتاج المحلي الإجمالي للعالم (أيضاً تعادل 3.2% من إجمالي الاستثمارات للدول النامية).

¹ Ali A. Bolbol and Ayten M. Fatheldin, " Foreign and Intra-Arab Capital Flows in the Arab Countries, 1990-2003", The World Economy, 2006, pp.1275-1276.

جدول رقم (4.3): الاستثمارات الكلية في الدول المتقدمة والنامية (مليار دولار).

2003	2002	2001	2000	99	98	97	96	95	94	93	92	1991	1990	إجمالي الاستثمار
559.6	678.8	817.6	1,388	1,086.8	690.9	478.1	386.1	331.2	242.9	217.5	175.8	157.7	203.8	معدل نمو
17.6-	17.0-	41.1-	27.7	57.3	44.5	23.8	16.6	36.4	11.7	23.7	11.5	22.6-		الاستثمار في الدول النامية
157.6	157.6	219.7	252.5	231.9	194.1	191.1	152.6	105.5	95.5	72.5	51.1	41.3	33.7	معدل النمو
9.1	28.3-	13.0-	8.9	19.5	1.5	25.2	4.6	10.54	31.7	41.9	23.7	22.6	17.8	% من الإجمالي الاستثمار
30.7	23.2	26.9	18.2	21.3	28.1	40.0	39.5	31.9	39.3	33.3	29.1	26.2	16.5	معدل النمو
8.6	5.4	7.7	2.6	2.3	8.5	7.2	3.6	0.3	3.2	4.2	3.4	2.4	2.8	% من الإجمالي الاستثمار
60.1	30.1-	199.7	12.0	73.0-	18.0	100.0	1,100	90.6-	23.8-	23.5	41.7	14.3	34.0	معدل النمو
1.5	0.8	0.9	0.2	0.2	1.2	1.5	0.9	0.1	1.3	1.9	1.9	1.5	1.4	% من الإجمالي
5.0	3.4	3.5	1.0	1.0	4.4	3.8	2.4	0.3	3.4	5.8	6.7	5.8	8.3	% من الدول النامية

Source: UNCTAD (2004), available at, Ali A. Bolbol and Ayten M. Fatheldin, Op. Cit.,p.1276.

ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأزمة المالية 2007-2010.

إنفجرت الأزمة في العام 2007 فمثلت انهياراً للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فكانت الأزمة المالية الأكبر منذ الكساد العظيم في 1930. حيث تميزت بسرعة العدوى لجميع دول العالم، السرعة العالية التي حدثت بها... بدأت هذه الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية كأزمة بدت ثانوية، فاثرت على الهيكل المالي للدولة برمته ومن ثم انتشرت بشكل سريع إلى القطاعات المالية حول العالم¹.

¹ Milesi-Ferretti G.M and Tille C. ,“The Great Retrenchment: International Capital Flows During the Global Financial Crisis”.Graduate Institute of International and Development Studies Working Paper No: 18/2010,pp.7-8.

فأدت الأزمة المالية العالمية إلى انهيار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً. وبعد وصول هذا النوع من الاستثمار إلى رقم تاريخي جديد في 2007، 2 تليون دولار كنتيجة لأربع سنين من النمو المتواصل، سقط الاستثمار الأجنبي المباشر في العام 2008 بـ 14% على مستوى العالم¹.

فبين نهاية عام 2008 - وبداية عام 2009، أخذت المرحلة الثانية من الأزمة مكانها، والتي تميزت باسترجاع تدفقات رأس المال، خصوصاً القروض البنكية. ففي الفترة الأخيرة للأزمة التي بدأت في النصف الثاني من العام 2009، تمثل عودة خفيفة التدفقات والعمل المصرفي في كل من آسيا وأمريكا اللاتينية².

فعندما أثرت الأزمة العالمية على الولايات المتحدة والدول الغربية في بداية الأمر ومن ثم انتقلت على مستوى العالم، فغن الاستثمار الأجنبي المباشر تراجع في معظم الدول المتقدمة، فإن ذلك ساهم بشكل كبير في انخفاض الإنماجات وعمليات الاكتسابات بـ 67% في 2008³.

إن التراجع في لاستثمار الأجنبي المباشر منذ 2008 هو نتيجة لعدة عوامل شملت الازمة المالية العالمية، تدني ربحية الشركات، التراجع في سوق الأسهم، انخفاض الطلب العالمي وانخفاض القجرات التمويلية بسبب ارتفاع تكلفة الإتمان⁴.

وعلى الرغم من الأزمة المالية الاقتصادية التي بدأت في الولايات المتحدة والدول المتقدمة، فقد حافظت الولايات المتحدة على تصدرها لقائمة أكبر الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً، تليها فرنسا ثم الصين فالمملكة المتحدة وروسيا. كما تؤكد النتائج المذكورة أن الطموحات المتواصلة الى التدويل والرغبة الملحة في استكشاف إمكانيات التوسع في الاقتصادات النامية والانتقالية تأتي ضمن العوامل المحفزة للشركات غير الوطنية حول العالم لتوسيع نطاق الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانياً: أثر الأزمة المالية العالمية على الاستثمار في الدول العربية.

إن معظم الدول العربية اصببت بالأزمة بشكل أقل، فالمصدرين الغير نفطيين بشكل خاص لم يتعرضوا بشكل كبير للأزمة بسبب ضعف تكاملها بالتجارة الدولية وأسواق المال. أما مصدري الطاقة فقد تأثروا بشكل أشد بسبب تراجع أسعار الطاقة وأسعار سوق الأسهم، إلا أن مضمهم كانوا قادرين على تحمل الأزمة بسبب الإحتياطات المالية الضخمة التي تراكمت خلال سنوات الإزدهار السابقة. وخلال تلك الفترة، إرتفعت أسعار الطاقة مرة أخرى إلى مستويات أكثر من مشجعة للمصدرين في العالم العربي.

¹ .United Nations for Trade and Development(UNCTAD). ,”Assessing the impactof the current financial and economic crisis on global FDI flows”, Geneva.2010,P.3.

² .Milesi-Ferretti G.M and Tille C. Op. Cit,p.2.

³ .Poulsen L. S. and Hufbauer G. C., Foreign Direct Investment in Times of Crisis.Peterson Institute for International Economics. Working Paper No. 11-3,2011,p.3.

⁴ .United Nations for Trade and Development(UNCTAD). 2009.Assessing the impactof the current financial and economic crisis on global FDI flows. Geneva.2009

فدبي كانت مستثناءه لأن مشكلاتها المالية في ذلك الوقت كانت بسبب الأخطاء في القرارات التي اتخذت قبل الأزمة وليس الازمة العالمية نفسها. فدبي دولة غير مستقلة عن تعاريف الأمم المتحدة بل عضو في الإمارات العربية المتحدة. هذا الاتحاد على أيه حال يعطي فسحة كبيرة لأعضائه في الحقل الاقتصادي والسياسات المالية. بالإضافة إلى أن الظروف الاقتصادية للإمارات السبع تختلف بشكل هائل نتيجة لأن تتخذ مسارات مختلفة كلياً في التنمية الاقتصادية¹.

وعلى هذا الأساس فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية قد تراجعت خلال العام 2009 بمعدل 30% تقريباً. ولذلك فإن الانخفاض في هذا النوع من الاستثمار كان أقل دراماتيكية في العالم العربي عنه في بقية مناطق العالم الأخرى، بسبب أنه قبل الأزمة لم تكن الدول العربية قادرة على جذب الكثير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما عدا في قطاع النفط من خارج المنطقة. باستثناءات قليلة مثل دبي، وهذا الأمر صحيح حتى في مصر، والأردن بالإضافة إلى تونس، فقد انكمشت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الدول — 44، 64، و 75% على التوالي خلال النصف الثاني من العام 2008، بشكل أساسي بسبب أن المستثمرين الخليجيين جمدوا الاستثمارات المخطط لها². وبحسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) للعام 2009 والذي يؤكد أنه إذا كانت الدول المتقدمة قد تأثرت معظمها بتراجع في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وصل إلى 14% في عام 2008، فإن الدول النامية قد واصلت استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 17% أعلى نسبة إلى عام 2007؛ حيث واصل الاستثمار الأجنبي المباشر التراجع، فوصل إلى 30% عالمياً في 2009 مقارنة بـ 2008، بينما سجلت الدول المتقدمة تراجعاً وصل إلى 44%. وعلى الرغم من السنوات السابقة لعام 2008، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية لم يظهر أنه تأثر بالأزمة العالمية، فإن هذه المجموعة (الدول النامية) سجلت تراجعاً بـ 24%³.

¹.Juliane Brach & Markus Loewe, "The Global Financial Crisis and the Arab World: Impact, Reactions and Consequences", Mediterranean Politics, Vol. 15, No. 1, March 2010, p.46

².Ibid, p.53.

³. United Nations for Trade and Development(UNCTAD). "Assessing the impact of the current financial and economic crisis on global FDI flows". Geneva.2009,P.3.

المبحث الثالث: العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر، محدداته والنظريات المفسرة له.

سيتناول المبحث تأثير العولمة على الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له وكذا محددات الاستثمار على شكل مجموعات.

المطلب الأول : العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر.

نحن نعيش في عالم يتغير فيه الاقتصاد العالمي بشكل متسارع. فالاستثمار الأجنبي المباشر يمثل جزءاً ديناميكياً مهماً في الاقتصاد العالمي وفي استمرارية العولمة، وتلك التدفقات المالية الدولية تحدد للعاملين في التجارة معرفة تعريف ما لديهم من عناصر، من أجل تبني إدارة محددة في مجال الشؤون الدولية. كما نشاهد عملية توسع لم نشهد لها مثيل للاستثمار الأجنبي المباشر، وعامل أساسي لتطور عملية العولمة. إن تزايد العولمة خلال العقدين الماضيين أدت إلى النمو القوي والمتزايد لنشاط الأعمال التجارية الدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتي أدت في المقابل إلى البحث المكثف في ظاهرة المشاريع الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر.

فظاهرة العولمة ألهمت الكثير من الخلاف القديم عن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية. ففي الماضي، حدد منتقدوها المرحلة المركزية في انتشار الشرور المدركة للعولمة، بما فيها فناء الدولة القديمة، إفقار الدول النامية، إهيار القيم الثقافية وإهانة البيئة. والمدافعين عنها يكررون دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية الترويج للتجارة، النمو التوظيف. ففي حقيقة الأمر، منذ عام 1980 معظم الدول النامية، تمت صياغة الاستثمار الأجنبي المباشر كاتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي رغبت في تحرير القواعد والتشريعات التي تحكم الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية زاد من إمكانية إدراكه¹.

حيث قدم " Rudra " في مقالته التي تم نشرها في 2008 والتي تحمل عنوان هل البنية التحتية تلعب دوراً في الاستثمار الأجنبي المباشر؟ مقترحات ترى أن جعل السياسة الاقتصادية أكثر فاعلية في اتجاه زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وإنسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر الناجحة يجب أن تكون متكاملة مع سياسة العولمة وتطور البنية التحتية².

¹. V.N. Balasubramanyam, Mohammed A. Salisu, "Foreign direct investment and globalization", p.199, available at <http://search.ebscohost.com/>.

². RudraPrakashPradhan, "Does Infrastructure Play a Role in Foreign Direct Investment?", The Icfai University Journal of Financial Economics, Vol. VI, No. 2, 2008,p.48.

ففي عصر العولمة، عندما زادت المنافسة والتغير التكنولوجي السريع المتكرر، فإن دور الاستثمار الأجنبي المباشر مكمل جداً، وذو قيمة كبيرة للأمم حيث سلطت المقالة الضوء على مفهوم وأهمية البنية التحتية في الاقتصاد الهندي. ومن ثم ناقشت اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الهندي في عصر العولمة حيث رأى الباحث أن موقف سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر قد تحسنت بشكل كبير في الثمانينات والتسعينات بسبب سياسة العولمة¹.

إن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة للعولمة كبيرة جداً في صناعات الخدمات منها في الصناعات الإنتاجية، نظراً لأن العديد من الخدمات غير قابلة للتجارة بها و بناء مؤسسات فرعية أجنبية كثيراً ما تمثل النمط الوحيد لدخول الأسواق الأجنبية².

ويتفق مع ذلك كل من سيمونس وزميلة في أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل إحدى القاطرات التي قادت الدول النامية على مستوى العالم في التوجه نحو عملية العولمة؛ حيث وضعا ثلاثة أسباب أساسية لعنتاق الدول النامية العولمة تمثلت في الآتي³:

1. إزالة الحواجز التجارية، توسيع فرص السوق أمام العملاء، تخفيض الأسعار، وزيادة القيمة الحقيقية لدخل العامل.
2. أن الاستثمار الأجنبي المباشر يوفر وظائف أكثر، تكنولوجيا حديثة، تحسينات في البنية التحتية، تطوير وتنوع في رأس المال والمشاريع الرائدة.
3. وصول الشركات التجارية الوطنية إلى كل من المدخلات ذات تكاليف منخفضة وإلى أسواق كبيرة لتصريف منتجات تلك الشركات.

وفي دراسة بعنوان " عملية التوسع في نفقات الاستثمار الأجنبي المباشر - العامل الأساسي للعولمة"، اهتم فيها كلوديا وزملائها في فهم آليات الانتشار السريع للعولمة بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر. وأن الإستثمار الأجنبي المباشر يجب أن لا ينظر إليه على أنه تدفق لرأس المال بين كيانين فقط، يتم تحليله اعتماداً على طريقة الإستثمار التي تم اختيارها؛ حيث يرى الباحثون أن الأدبيات أظهرت عدد من الإيجابيات والسلبيات لاختيار طريقة محددة للاستثمار الأجنبي كالدين الخارجي، المشاريع المشتركة أو استثمار الأجنبي تتضمن هذه الطريقة أن الدين الخارجي يكون مفضلاً إذا الفائدة الناشئة عن رافعة الاستثمار المبدئي مستقر وظيفياً عن الدولة المضيفة، ويطبق المشروع المشترك عندما يسهم في تطوير

¹.Rudra Prakash Pradhan, OP. Cit.,pp.50-53.

².Padma Mallampally and ZbigniewZimny," Foreign direct investment in services Trends and patterns", p.25 available at <http://search.ebscohost.com/>.

³.Kahai, S.K. & Simmons W., "The Impact of Globalization on income inequity", Global Business and Economics Review. Vol.7.No.1,2005,p.38.

مشروع استثمار بين القطاع الخاص والعام، والاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتطور في شكل محفظة استثمارات دولية عبر عملية استحواذ على السوق المالية من سندات مالية على شكل أسهم أو صكوك تأمين و استثمارات أجنبية مباشرة والتي تسمح للمستثمر من شراء حزمة أسهم مسيطرة من شركة أو من مجموعة شركات جديدة¹.

إن عملية اتساع الاستثمار الأجنبي المباشر كمقياس لظاهرة عالمية مرتبطة بالأثر الهام على ازدهار دولة أو منطقة. وأن التأثير الكبير لهذا النوع من الإستثمار يتمثل في النمو الاقتصادي وخلق وظائف جديدة، زيادة الطاقة الإنتاجية، زيادة الجبايات الضريبية على نمو الأنشطة الاقتصادية وتحفيز الاستثمارات، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في غرس الابتعاات التكنولوجية، بالإضافة إلى تبني الممارسات الصناعية الحديثة وتنفيذ الاستراتيجيات الإدارية التي تؤدي إلى زيادة التنافسية. ونمو الاقتصاد العالمي أدى إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة بين 2003-2007، ووصل إلى مستوى القمة في 2007 عندما وصل إلى 2063.4 مليار دولار طبقا لإحصائيات الاونكتاد " UNCTAD ". على الرغم من الأزمة الأكثر حدة لفترة ما بعد الحرب والتي اندلعت في 2007، فإن الزيادة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في النصف الأول لعام 2007 بلغت 30% مقارنة بسنة 2006 بسبب نمو أرباح إعادة الاستثمار والاكنتسابات بالإضافة إلى الاندماجات العابرة للحدود، ومن ثم تراجع الاستثمارات خلال النصف الثاني من نفس السنة².

إن توسع الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل واحدة من الحقائق الرائعة، واتجاهات فترات التطور مع الزمن قدمت بالتفصيل في هذه الورقة. في العقود الماضية من القرن العشرين، حدث ارتفاع لتدفق الاستثمار الدولي إلى نمو لم يسبق له مثيل. ووصل إلى الذروة في 2000، وتمثل الفترة التالية تراجع للاستثمارات الأجنبية. فمن 2003 إلى 2007، عرفت بالتوسع المستمر وارتفاع التدفقات حتى 2008، عندما أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العالمي برمته، بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر. وبلا أدنى شك، فقد كان لازمة الاقتصادية العالمية أثر سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث تكون الأثر السلبي في الغالب من عنصرين، التراجع في الوصول إلى الموارد المالية، والتي أثر على

¹. Claudia Isac, CodruaDura,FlorinCristianCiurlău " The Expansion Of Fdi Flows – A Major FactorOf Globalization", *Annals Of The University Of Petroșani, Economics*, 11(4), 2011, p.142.

². Claudia Isac, CodruaDura,FlorinCristianCiurlău, *Op Cit.*,pp.142-143.

قدرة الشركات على الإستثمار، بالإضافة إلى ميل الشركات إلى الإستثمار بسبب المستقبل الكئيب للاقتصاد، الأسواق والمخاطر¹.

وفي دراسة (أمينو وزميلييه) التي تم فيها مراجعة أدبيات متعددة التخصصات وعينة من 165 مدير ومحترف من كل من القطاعين العام والخاص، حيث تحرت هذه الدراسة إدراك المدراء لأثر العولمة في ماليزيا، فكشفت الدراسة أن نسبة ذات دلالة من المستجوبين مشتركين في وجهة النظر أن العولمة كنظام مرتبطة تماما بالأنظمة السياسية والاقتصادية والقيمية. ولذلك فهم يدركون أيضاً فوائد العولمة من حيث نقل ممارسات العمل الجيد عبر الشركات المتعددة الجنسيات ، بالإضافة إلى تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر².

وكشفت أيضاً أثر العولمة في ماليزيا، وأن عملية تكامل ماليزيا مع الاقتصاد العالمي يمكن إدراكه بواسطة النمو في التجارة الدولية بالإضافة إلى جاذبيتها للإستثمار الأجنبي. فعلى سبيل المثال، قيمة تجارة السلع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من 163.5% في العام 1986 إلى 269.0% في العام 1996. ومن أجل المساهمة في التجارة العالمية عبر التصنيع، فماليزيا بحاجة إلى الإستثمار الأجنبي كغيرها من الدول النامية. فماليزيا استقطبت أعلى استثمار اجنبي مباشر في جنوب اسيا في التسعينات من القرن الماضي. على سبيل المثال، فصافي تدفقات رأس المال الخاص نمت من 1799 مليون دولار في 1990 إلى 11,924 مليون دولار العام 1995. ونمت الإستثمار الأجنبي المباشر من 2333 مليون دولار العام 1990 إلى 5800 مليون دولار في العام 1995. ومعدل التدفق لرأس المال الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قفز من 9% إلى 15% في 1992 و 1993. وفي مؤشرات النمو العالمي أظهرت أن ماليزيا استمرت في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر على سبيل المثال في 2000 استقطبت 3788 مليون دولار. كما أن هذا النمو ارتفع إلى 3966 مليون دولار في 2005 وارتفع أيضاً إلى 6064 مليون في 2006. وفي مؤشرات إحصائية حكومية أظهرت أن الإستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا كان في العام 2001 126,093 مليون رام ماليزي، وفي 2005 ارتفع إلى 168,057 مليون رام، وفي 2010

¹.CătălinEmilianHuidumacPetrescu, Radu-Marcel JOIA, Gheorghe Hurduzeu, LiviuBogdanVlad, "Foreign Direct Investments Expansion – Essential Globalization Factor", Theoretical and Applied Economics Volume XVIII , No. 1(554),2011,p.164.

². AminuMamman, Nabil Baydoun, Mohamed Sulaimancand Ishak Ismail, "Globalization and its consequences: Malaysian managerial perspectives and implications", Asia Pacific Business ReviewVol. 19, No. 1, January 2013, p.102.

وصل إلى 312,479 مليون رم. والإشارة الإضافية أن العولمة لماليزيا زادت من الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

وفي دراسة كل من (لانكي وزملائه) إختبرت هذه الدراسة البحثية دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية تسهيل تطور عملية العولمة وإقتصاديات دول وسط وشرق أوروبا بالإضافة إلى تفسير العلاقة بين زيادة رأس مال الاستثمار الأجنبي المباشر بعميلة العولمة و النمو الاقتصادي، أظهرت الدراسة أن نسبة مساهمة دول الاتحاد الأوروبي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم. حيث مثل تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر إلى 15 دولة من دول الاتحاد الأوروبي قسماً مهماً من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم. في 1995، مثلت نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول في الاتحاد الأوروبي 32.17% من نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وفي عام 2000 وصلت النسبة إلى 48.3% وإلى 52.75% في العام 2003. وبتحليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول وسط وشرق أوروبا من إجمالي تدفق الإستثمار إلى الخمسة عشر دولة فإن نتائج التحليل أظهرت أن نسبة التدفق كانت 1995 -10.6%، 1998 -6.7%، 2001 -5.1%، 2002 -6.0%، 2003 -3.9%².

وفي جانب النمو الاقتصادي بينت الدراسة أنه في كل من بولندا وتشكوسلفاكيا ارتفع معدل النمو الاقتصادي في الفترة بين 2003 و2004 1.4% إلى 3.8% في بولندا وارتفع في جمهورية التشيك من 1.5% إلى 3.2%. وفي الفترة بين 2004 إلى 2005 أظهرت الاقتصاديات المفحوصة زيادة في معدلات النمو الاقتصادي في جمهورية التشيك من 3.2% إلى 4.4%، وفي المجر من 2.9% إلى 4.2%، وفي بولندا من 3.8% إلى 5.4%، وفي سولفاكيا 4.5% إلى 5.5%، وأخيراً لإي سولفينا من 2.7% إلى 4.2%. هذا يبين الارتباط القوي بين زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني :- مؤسّسات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحدياتها على لدول المتخلفة في ظلّ العولمة.

تحت هذا المطلب سيتم تناول مسسات الاستثمار الأجنبي المباشر أو ما يطلق عليه الشركات المتعددة الجنسيات، ومن ثم الوقوف على مواقف الدّول المتخلفة من هذا النوع من الاستثمار في ظلّ العولمة.

¹.Aminu Mamman, Nabil Baydoun, Mohamed Sulaimancand Ishak Ismail, Op. Cit.,pp.106-107.

². LucynaKornecki, Embry-Riddle, Dawna Rhoades, Embry-Riddle, “ How FDI Facilitates The Globalization Process And Stimulates Economic Growth In CEE”, Journal of International Business Research, Volume 6, Number 1, 2007,p.116.

اولاً مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظلّ العولمة.

أصبح مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات يهتم بالعمل التجاري العالمي مع انشاء اول شركة متعددة الجنسيات تدعى شركة الهند الشرقية في القرن السابع عشر. كانت هذه الشركة هي أول من وزعت خطر التجارة العالمية والتي تمتلك مخاطر كبيرة وسمحت للملكية الجماعية بالاشتراك بالقضية التي تمثل اندفاع العولمة. أما الشركات المتعددة الجنسيات الحديثة فقد تشكلت في القرن التاسع عشر بشكل اساسي في أوروبا، خصوصاً في بالجيكا (Cockeril)، ألمانيا (Bayer)، السويد (Nestle)، فرنسا (Michelin) و المملكة المتحدة (Lever) وطبقت استراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التغلب على الصعوبات في صادرات الناتجة عن التعريفات الجمركية. حيث يتمثل هدف الشركات المتعددة الجنسيات في الحصول على راس المال ومعدل العائد المرتفع. كما أن عدد الشركات المتعددة الجنسيات وفروعها في العالم السوم تتزايد بشكل متوازي مع عملية العولمة¹.

ولم تعد مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، أو الشركات المتعددة الجنسية، في ظلّ العولمة ترتكن إلى فضاء قومي قاري، و لا إلى صناعة واحدة محدّدة، و لا إلى مرجعية قانونية محافظة في تعاملها مع المال و الأعمال، و لم تعد فضلاً عن ذلك حبيسة قاعدة قطرية توجه مسارها الدولة أو السياسة الاقتصادية القطرية، بعد ما كانت هذه المؤسسات، و لمراحل ما قبل العولمة، تركّز معظم نشاطاتها الاستثمارية داخل إطار أسواقها المحلية و أسواق مستعمراتها و بعض الأسواق الأجنبية المحدودة عن طريق فروع عاملة في قطاعات معيّنة، في مجال التعدين و الطاقة و بعض النشاطات المالية أو التجارية في أضيق الحدود، و بعد ما كانت أيضاً هذه المؤسسات ترفع شعار الوطنية، و تبذل كلّ الجهود من أجل نمو اقتصادياتها المحلية على حساب اقتصاديات الدول المستقبلية لها . ففي ظلّ العولمة تغير الوضع كما يلي²:

- أصبحت مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر تنشر نشاطاتها عبر عدد كبير من الدول و تحاول في ذلك الاستفادة من أيّ ميزة نسبية في أيّ دولة، دون أفضلية للبلد الأصل . كما تنتقي إطاراتها و ما تحتاج إليه من عمالة على أساس الكفاءة و الأداء و بغض النظر عن عامل الجنسية . و تحصل على تمويل محليّ من كلّ بلد يمتدّ إليه نشاطها الذي قد يكون فرعا أو شركة مملوكة بالكامل عن طريق الحيازة أو شركة مساهمة تنشأ في ظلّ القانون المحليّ، و تباع أسهمها لمواطنيه، و تقترض من بنوكه أو من

¹. Murat Ali Dulupçu, Onur Demirel, Isparta, "Globalization and Internationalization", 2005, p.8, available at https://www.google.com/search?Newwindow=1&rlz=1C1BLWB_enYE544YE545&espv=210&es_sm=93&q=Globalization+and+Internationalization&oq=Globalization+and+Internationalization&gs_l=serp.3..0i19l6j0i22i30i19l4.101364.101364.0.102383.1.1.0.0.0.564.564.5-1.1.0....0...1c.1.37.serp..0.1.563.ypYkZL_7EBI, accessed at 2012.

²نبيلة احمد، المرجع السابق، ص 75.

الجمهور مباشرة في شكل سندات، كما تجتذب مدخّرات كبيرة من بلدان الدّول المتخلّقة من خلال البنوك و البورصات العالمية ،

- كما أصبحت هذه المؤسّسات لا تهتمّ بسلعة واحدة محدّدة، إذ أنّ من أهمّ سمات هذه المؤسّسات هو تعدّد الأنشطة التي تشتغل فيها دون أدنى رابطٍ فتيّ بين المنتجات المختلفة،
- كما أصبحت هذه المؤسّسات أقدر على التّحكّم في التّقدّم العلمي و التّكنولوجيا، الذي أصبح عمودها الفقري ، و أصبحت هي المحوّل و الناقل الأساسي لآلياته و تقنياته و منتجاته،
- كما أصبحت هذه المؤسّسات غير خاضعة لرقابة البنوك المركزية أو لسياسات المصارف الوطنية، إذ أوجدت لنفسها محيطًا خاصًا بمساعدة المؤسّسات المالية التي أصبحت تمنحها إمكانيات كبيرة في التّمويل و تنفيذ مختلف سياساتها و استراتيجياتها.

ويتباين حجم هذه الشركات ما بين الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وبحسب تصنيف منظمة الأمم المتحدة ، وصل عدد هذه الشركات في العالم الى 60000 ، ويبلغ عدد الفروع والشركات التابعة لها 500000 منتشرة في مختلف أرجاء العالم بموجب ما جاء في تقرير الإستثمار العالمي لسنة 2000 . ويطلق على الشركات المصدرة لرأس المال وبشكل استثمارات أجنبية مباشرة بالشركات الأم ، ويطلق على الإستثمارات المباشرة في الخارج بالفروع والشركات التابعة Affiliates¹.

إن هدف الشركة الأول يتمثل في تعظيم الربح ، وهذا هو الهدف الذي يقود الى النمو والاستمرار والتوسع ، وتزداد صعوبة تحقيق هدف تعظيم الربح كلما اشتدت حالة المنافسة في السوق ، وأيضاً كلما ازدادت الأخطار المحتمل مواجهتها ، ورغم أن الشركات استطاعت بعد الحرب العالمية الثانية أن توسع أعمالها وتتخطى الحدود وتنتشر بصيغة شركات متعددة الجنسية ، إلا أن التوسع كان كبيراً ومتزايداً منذ بداية عقد السبعينات حيث بدأت الشركات تبحث عن مناطق جديدة تحقق لها ميزات تنافسية ، ولهذا بدأ الإستثمار الأجنبي المباشر بالتدفق على مناطق جذبه وقد صنفت إلى ما يلي : استثمار يبحث عن السوق آخر يبحث عن الموارد وهناك من يبحث عن الكفاءة . لقد كان الإستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الأدوات التي استخدمتها الشركات متعددة القومية ، ونظمت العلاقة بين الشركة الأم والفروع وقد اتخذت صيغ متعددة وأشكال كثيرة استطاعت من خلالها اختراق الدول والاقتصاديات المتقدمة والنامية وبشكل كبير جداً ليصل عدد فروع هذه الشركات 500000 في سنة 2000 وليصل حجم التدفق الداخل

¹سرمد كوكب الجميل، "المسؤولية الاجتماعية للإستثمار الأجنبي المباشر تحليل نقدي لمعطيات منظمة التجارة العالمية في عصر العولمة"، جامعة الموصل، الموصل-العراق، ص ص 11-12. متوفر على الإنترنت

https://www.google.com/search?newwindow=1&rlz=1C1BLWB_enYE544YE545&espv=210&es_sm=93&q=Globalization+and+Internationalization&oq=Globalization+and+Internationalization&gs_l=serp.3..0i19l6j0i22i30i19l4.101364.101364.0.102383.1.1.0.0.0.564.564.5-1.1.0....0...1c.1.37.serp..0.1.563.ykZL_7EBI, accessed at 2012.

من الاستثمار الأجنبي المباشر 865 مليار \$ وحجم التدفق الخارج من الاستثمار الأجنبي المباشر \$800 مليار دولار في سنة 1999 . و أيا كانت اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر و أيا كان اندفاع الشركات وقدراتها الاستراتيجية إلا أن هذا لم يكن وليد صدفة أو ربما وليد تطور ومسار طبيعي ! أن المتابع لهذا الموضوع يمكن أن يقف على حقائق وتفاصيل تشكل حجج داعمة لظاهرتي العولمة والتحرر المالي والسلعي¹.

إن اتساع وانتشار الفروع والشركات التابعة وبعلاقات عنكبوتية مع الشركة الأم وأيضا مع شركات أخرى تؤول معظمها للدول المتقدمة والتي يبلغ عددها 63459 شركة أم ، منها 48791 شركة في الدول المتقدمة والباقي في الدول النامية وهي بحدود 12518 شركة ، ويبلغ عدد الفروع التي تعمل في الدول المتقدمة 94269 ، أما عدد الفروع التي تعمل في الدول النامية فهي 355324 فرعا . ويتضح وبجلاء أن الحصة العظمى من فروع تلك الشركات الأم موجهة للدول النامية وأنها في تزايد مستمر خلال السنوات الأخيرة ، ولم تتردد الشركات في توجيه معظم استثماراتها الى الخارج بحثا عن ميزة تنافسية في الموارد أو السوق أو الكفاءة . ولقد شكلت تلك الشبكات العنكبوتية نوعا من التوازن القطبي فكان هناك ثلاثة أقطاب رئيسية أولها القطب الأمريكي ويضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وبعض من دول أمريكا اللاتينية ، وثانيهما القطب الأوربي ، وثالثهما القطب الآسيوي ويضم اليابان ودول شرق آسيا. وبالتالي فقد نشأت حالة من التبعية القطبية من قبل الدول المتحالفة ، والأكثر من هذا ، أن الأقطاب قد تداخلت مع بعضها البعض وأفرزت حالة من المصالح المشتركة بين الدول المتقدمة بحكم التداخلات الاقتصادية والمنافع المتبادلة والمصالح المشتركة وذلك لأن الشركات تعمل وفق منظور الربح المحاسبي وأن الفروع ملزمة بتحويل أرباحها الى الشركة الأم وهي التي تقود العملية الاستثمارية وإعادة الاستثمار للمتراكم من الأرباح في أية جهة ترتئبها من العالم . لقد قادت هذه الصيغة التشابكية وبفعل التطورات التكنولوجية المعلوماتية والاتصالية إلى ما يطرح ومنذ بداية عقد التسعينات بالعولمة².

و بهذا النحو، و وفق هذه الأساليب، ازدهرت مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر و تحولت إلى مؤسسات كوكبية النشاط، امتدت فروعها و توسعت عملياتها لتشمل كل أسواق المعمورة . و بفعل استحوادها على أكبر حصص النشاط الدولي للأعمال، على مستوى الاستثمار و الإنتاج و التجارة، أصبحت فاعلا أساسيا في تحديد و توجيه مسار اقتصاديات الدول المتقدمة و المتخلفة على حد سواء .

¹.سرمد كوكب الجميل، مرجع سابق، ص ص 14-15.

².نفس المرجع، ص16.

ثانياً: - تحديات الدول المتخلفة في ظلّ العولمة

ضمن هذه المتغيرات جميعها ينبغي طرق موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة، و تحديد مدى إمكانية استفادة هذه الدول من هذا الاستثمار من عدمها . فانطلاقاً مما تمّ عرضه، يمكن التأكيد على ما يلي¹:-

- الاندماج ضمن تيار العولمة و الانفتاح الاقتصادي أصبح بالنسبة للدول المتخلفة حتمية و ليس خياراً،
- اندثار البدائل المفتوحة أمام الدول المتخلفة غير بديل اقتصاد السوق و التوجّه نحو العولمة، خاصة بعد انقراض البديل التقليدي، الاقتصاد الموجّه، الذي تأكّد فشله في تحقيق التنمية المنشودة، و تحوّل المنظمات الدولية، التي كانت ملجأً لهذه الدول في تدعيم مواقفها و حماية مصالحها ، إلى آليات و أدوات تستخدم في الدّعوة إلى هذا البديل الأوحده، و في تكريس التوجّه إليه ،
- تعاضد دور مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظلّ العولمة و تحوّلها إلى قوّة مؤثرة في الاقتصاد العالمي، فمعظم نشاطات الأعمال الدولية، من إنتاج دولي و استثمارات أجنبية مباشرة و تجارة عالمية ، تتجز و تنفذ من قبل هذه المؤسسات،
- رغم تحوّل بعض الدول من العالم المتخلف إلى دول حديثة التصنيع، كدول جنوب شرق آسيا و جنوب إفريقيا، تبقى الدول المتخلفة في مجموعها على الهامش، لا تساهم إلاّ بنسب ضعيفة في نشاطات الأعمال الدولية، لا سيما بعد تراجع الأهمية النسبية لكثير من الصادرات التقليدية لهذه الدول ،
- عدم اندماج الدول المتخلفة في الاقتصاد العالمي زمن العولمة يعني زيادة تهميشها وسط التكتلات الكبرى المرافقة، ككتل الاتحاد الأوروبي، أمريكا الشمالية، و غيرهما، ممّا يحرمها ليس فقط من الحصول على رؤوس الأموال، و لكن أيضاً من تحقيق التنمية المنشودة . في حين قد يُفتح اندماج هذه الدول، و الذي لا خيار فيه، آفاق مساهماتها و مشاركتها في إيجابيات و سلبيات التوجّه الحاصل نحو العولمة . إذ، و رغم حصول كثير من التناقضات، استطاعت دول جنوب شرق آسيا، و بعض الدول التي حذت حذوها، أن توظّف ذلك في تحقيق تنميتها و تجسيد تحوّلها إلى دول حديثة النمو ،
- اقتناعاً منها بذلك، أخذت الدول المتخلفة تتوجّه تبعاً نحو اقتصاد السوق، فاتحة المجال، عن طريق سياساتها الجديدة و برامجها المنتهجة و تشريعاتها و قوانينها، أمام التبادل و الانتقال الحرّ للسلع و الخدمات و عوامل الإنتاج ، و ترقية أسواقها و مجالاتها المحلية و الجهوية و الإقليمية أمام الاستثمار الأجنبي المباشر و مؤسساته العالمية .

¹. نبيلة احمد، مرجع سابق، ص 205.

فالحكم إذن على الإستثمار الأجنبي المباشر بالتأييد أو المعارضة ينبغي أن يقوم على دراسة موضوعية و متأنية للظروف العالمية الراهنة و تحليل دقيق لطبيعة الإستثمار الأجنبي المباشر و مؤسساته من جهة، و لطبيعة الدول المتخلفة و مميزاتا الخاصة من جهة ثانية، و لطبيعة العلاقة القائمة بين الطرفين، الدول المتخلفة و مؤسسات الإستثمار الأجنبي المباشر، في ظلّ التوجّهات العالمية الراهنة من جهة ثالثة .

المطلب الثالث: محدّدات الإستثمار الأجنبي المباشر.

المقصود بها هي العناصر التي توفر المناخ الملائم للإستثمار الأجنبي المباشر وتتضمن هذه العناصر مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسات التي تؤثر في ثقة المستثمرين وتشجيعهم في توجيه استثماراتهم إلى بلد دون آخر، ويبدو أن المناخ الإستثماري لا يقتصر على الحدود الاقتصادية إلى الظروف السياسية والاجتماعية والقانونية والمؤسسية السائدة في البلد المخني، حيث تتداخل هذه العوامل والظروف فيما بينها لتشكل وحدة واحدة لا يمكن إغفالها في مجمل الوضع الإستثماري والاقتصادي للبلدان المضيفة.

إن محدّدات الإستثمار الأجنبي المباشر تعني مجموعة من العوامل المتنوّعة التي تتحكّم و تؤثر بشكل بارز على توجّهات تدفقاته سواء الجغرافية أو القطاعية، إلى جانب قرارات تجسيده، و أيضا قرارات اختيار مواقعها. وتختلف هذه المحددات من دولة إلى أخرى، و هذا ما يعني بصورة واضحة أن هذه العوامل في حدّ ذاتها تكون مرتبطة بأطرافه المختلفة، إمّا بالشركات الأجنبية بما فيها الشركات متعددة الجنسيات، و حتى دولها الأصلية هذا من جهة، و من جهة أخرى تكون متعلقة بالظروف التي تميّز الدول المضيفة بما فيها الدول النامية و التدابير العامة التي تتخذها هذه الأخيرة

وقد صنفت مؤتم الأونكتاد (UNCTAD) محدد الإستثمار الأجنبي المباشر في المجموعات

التالية¹:

- متغيرات السياسة: السياسة الضريبية، السياسة التجارية، سياسة الخصخصة، سياسة الاقتصاد الكلي.
- المتغيرات التجارية: محفزات الإستثمار.
- المحددات الاقتصادية المرتبطة بالسوق: حجم السوق، نمو السوق، بنية أو هيكل السوق.
- المحددات الاقتصادية المرتبطة بالموارد: المواد الخام، تكاليف العمالة، إنتاجية العامل.
- المحددات الاقتصادية المرتبطة بالكفاءة: تكاليف النقل والاتصال، العمالة.

وفي دراسة (Lokesha and Leelavathy) تم تصنيف محدد الإستثمار الأجنبي المباشر في

المجموعات التالية الموضحة في الجدول رقم (5.3):¹

¹ www.unctad.org

جدول رقم (5.3): محددات الإستثمار الأجنبي المباشر.

إطار السياسات	سياسة التحرير الصناعي، سياسة تحرير التجارة، سياسة تبادل العملة الأجنبية، نظام معدل تبادل العملة، نظام الحقوق الفكرية، السياسة الضرائب الحكومية.
حجم السوق وإجمالي الناتج المحلي.	الحجم، مستويات الدخل، المدنية، احتمالات الاستقرار والنمو، الوصول إلى الأسواق الإقليمية، أنماط التوزيع والطلب.
عوامل الجذب	المحددات الاقتصادية
تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل	الاستقرار الاقتصادي
عوامل الدفع	العوامل السياسية
تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر (Outflow)	الاستقرار والتحرر السياسي من الاعتداء الخارجي، الأمان على الحياة والممتلكات، الفرص المعقولة باكتساب الأرباح، الدفع العاجل للتعويض العادل و في حالة عملية التأمين على المشاريع المملوكة لأجنبي، تسهيل الهجرة وتوظيف الأجانب، حرية الأزواج الضريبي، روح الود تجاه المستثمرين الأجانب.
	التصدير، الاستيراد، التدفق الداخل للإستثمار الأجنبي المباشر.

Source: B.K. Loksha& D.S. Leelavathy,p.463.

وفيما يلي سيتم تناول محددات الإستثمار الأجنبي المباشر تحت ثلاثة محاور رئيسية محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة، وفي الدول ذات الاقتصاد الصاعد، وفي الدول النامية حتى يتم وضع تصور عن مدى التشابه والإختلاف في تلك المحددات التي تواجه هذه النوع من الإستثمار على مستوى العالم.

أولاً: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة.

إن الارتفاع الملحوظ لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على الدول ذات الدخل المرتفع منذ أوائل التسعينات قد شجعت الأبحاث العملية الضخمة لدراسة أهم محددات الإستثمار الأجنبي المباشر.

فيرى كل من (لكننا وزميله) أن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر يمثل جزء مكمل لاقتصاد الولايات المتحدة. فتدفق رأس المال الدولي عامل مهم لعملية توسيع الاقتصاد. فتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر يمثل عاملاً مهماً يسهم في نمو المخرجات في الاقتصاد الأمريكي. وبالتالي فقد قام الباحثان

¹. B.K. Loksha& D.S. Leelavathy," Determinants of Foreign Direct Investment: A Macro Perspective", *The Indian Journal of Industrial Relations*, Vol. 47, No. 3, January 2012,p.463.

بتشخيص العوامل التي تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خمس ولايات من الولايات الأمريكية. وعملية التحليل لمعرفة تلك المحددات استخدمت بيانات سنوية للفترة من 1997 إلى 2007. حيث حددت الدراسة محددات مختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر وتشخيص التغيرات في أهميتها خلال فترة الدراسة. فأظهرت النتائج أن من بين المحددات الأساسية، معدل دخل الفرد الحقيقي، المعدل الحقيقي للإنفاق الفردي على التعليم، التوظيف المرتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر، الإنفاق على البحث والتطوير، والإنفاق الرأسمالي جميعها لها أثر إيجابي ذو دلالة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الولايات قيد الدراسة. كما أن هناك أيضاً دليل على أن مساهمة العلماء والمهندسين في جهود القوى العاملة تؤثر إيجابياً وبشكل بسيط على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. بالإضافة إلى أن الضرائب الرسمية لكل فرد، وتكلفة العمالة، والكثافة الإنتاجية، ومعدل البطالة لها أثر سلبي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

كما حاولت دراسة كل من (Behrooz et. al.) تحديد أهم المحددات أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 23 دولة من الدول الدخل المرتفع منذ 1990. حيث اعتمدت الدراسة على ستة متغيرات (التدفقات الخارجة (outflow)، إجمالي الناتج المحلي، إجمالي عدد السكان BOP، الصادرات، الواردات، والعمالة)، وبعد تحليل البيانات باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد بينت النتائج أن جميع المحددات التي تم الاعتماد عليها محددات مهمة².

ثانياً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الصاعدة.

تتمثل المحددات التي تواجه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الصاعدة أو ما تسمى أحياناً بالدول المتحولة إقتصادياً نحو سياسة الاقتصاد الحر على محددات منها ما قد تتشابه مع الدول ذات الاقتصادات المتقدمة أو النامية ومنها ما قد تختلف، فعلى سبيل المثال وكما ورد في دراسة كل من (Richard et. Al.) فقد حددت الدراسة مجموعة من المحددات التي تواجه تدفق الاستثمار في أوروبا الوسطى الغربية ومنها أربع دول هي المجر، جمهورية التشيك، بولندا، سولفاكيا بالأتي³:

- حجم السوق market size
- نمو السوق market growth
- تكلفة العمالة labor cost

¹.LucynaKornecki, EM. Ekanayake, "State Based Determinants of Inward FDI Flow in the US Economy", *Modern Economy*, 2012, 3, p.302.

².BehroozShahmoradi, NavithaThimmaiah, S. Indumati," Determinants Of FDI Inflows In High Income Countries: An Intertemporal And Cross Sectional Analysis Since 1990", *International Business and Economics Research Journal* , Volume 9, Number 5,May 2010,p59.

³. C. Richard Torrisi, Christian J. Delaunay, AgataKocia, Marta Lubieniecka," FDI In Central Europe: Determinants And Policy Implications", *Journal of International Finance and Economics*, Volume 8, Number 4, 2008,p.139.

- الانفتاح التجاري trade openness
- تذبذب العملة Currencyvaluation
- مستوى المخاطر level of risk
- عملية الخصخصة privatization
- الحوافز الضريبية والإعانات المالية and subsidiestax incentives

وفي دراسة (Ping Zheng) لمقارنة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولتين من الدول الصاعدة الصين والهند وجدت الدراسة أن كل من نمو السوق، والواردات (imports)، تكاليف العمالة، المخاطر، وسياسة تحرير السوق تمثل محددات متشابهة بين الدولتين، بينما تمثل الصادرات (exports)، حجم السوق، وتكاليف الاقتراض (borrowing costs) محددات تحضى بأهمية أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، بينما تحضى المحددات الجغرافية والثقافية بأهمية أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند¹.

وفي دراسة استكشافية لكل من (Vinit and Gauray) لمحددات التدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من البرازيل، روسيا، الهند والصين، تم تطبيق نموذج الأثر العشوائي على بيانات مجمعة تتكون من تكرار بيانات لـ 35 سنة أخذت مداها من 1975 إلى 2009 لتحديد العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر. أظهرت النتائج العملية أن حجم السوق، الانفتاح التجاري، تكلفة العمالة، البنية التحتية، استقرار الاقتصاد الكلي، توقعات النمو تمثل محددات محتملة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع الدول عينة البحث بينما البنية الإجمالية لرأس المال والقوى العاملة ليست ذات دلالة، على الرغم من أن استقرار الاقتصاد الكلي و توقعات النمو تمتلك تأثير ضئيل².

ثانياً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.

في دول مجلس التعاون الخليجي كتكتل يضم ست دول نفطية تصنف من الدول النامية واجهت تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عدد من المحددات خلال الفترة من 1980-2002 كما حددها (حسن) تمثلت في الآتي³:

- التدخل الحكومي المكثف في الاقتصاد.
- التغيير المتكرر في السياسات الاقتصادية والقانونية التي تؤثر على تحويل أرباح المستثمرين.

¹ Ping Zheng, "A Comparison of FDI Determinants in China and India", Thunderbird International Business Review Vol. 51, No. 3 May/June 2009, p.267.

² VinitRanjan, GauravAgrawal, "FDI Inflow Determinants in BRIC countries: A Panel Data Analysis", International Business Research, Vol. 4, No. 4; October 2011, p.255.

³ حسن بن فردان الهجوج، "اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليكي"، مؤتمر الاستثمار والتمويل: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، سرم الشيخ، ديسمبر (كانون اول)، 2004، ص 62.

- سياسة الضرائب الغير مشجعة للاستثمارات.
- ضعف البنية التصديرية اللازمة لضمان وتمويل الصادرات.
- عدم استقرار النفقات الحكومية وبالتالي عدم وضوح الرؤية أمام المستثمرين.
- عدم مرونة البنوك المحلية في تمويل المشروعات الاستثمارية.
- عجز الموازنة العامة.
- صغر حجم اسواق الأوراق المالية وعدم ربطها بالأسواق العالمية.
- عدم وضوح القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- تخلف النظم والقوانين المحلية الخاصة بنظم العمل والجوازات والاستقدام.
- بطء إجراءات الحصول على التراخيص والقروض الميسرة والمرافق الخدمية.
- عدم السماح للمستثمرين الأجانب بامتلاك الأراضي والعقارات.
- نقص وعدم دقة المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار المتاحة في دول المجلس.

وفي دراسة استكشافية لمعرفة أثر عدد من العوامل التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية وتأثيرها على دول جنوب الصحراء الإفريقية. وقد استخدمت الدراسة العوامل التالية:

- العائد على الاستثمار في الدولة المضيفة Return on investment in the host country
- تطور البنية التحتية Infrastructure Development
- الانفتاح التجاري للدولة المضيفة Openness of the host country
- الخطر السياسي Political risk

توصلت الدراسة إلى أن العائد على الاستثمار يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي ليست من دول جنوب الصحراء الغربية، ولكنه ليس له أثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول جنوب الصحراء. كما الانفتاح التجاري يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من دول جنوب الصحراء والدول التي ليست من دول جنوب الصحراء على حد سواء، أما عامل البنية التحتية تشجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول التي ليست من دول جنوب الصحراء الغربية، ولا يمتلك أثر ذو دلالة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول جنوب الصحراء¹.

¹.Elizabeth Asiedu, "On the determinants of Foreign Direct Investment to developing countries: Is Africa Different", World Development, Vol.30, No. 1,2002,pp.107-119.

وقدمت هذه الدراسة لاختبار محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نيجيريا كإحدى الدول النامية، وتحليل للبيانات في الفترة الممتدة من 1970 إلى 2008، أظهرت نتائج الدراسة أن الانفتاح التجاري، الخصخصة، مستوى تطور البنية التحتية، معدل انخفاض سعر الصرف تمتلك أثر له دلالة إيجابية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نيجيريا، بالإضافة أن النتائج أظهرت أن حجم السوق للدولة المضيفة له أثر سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما يمتلك التضخم أثر ذو دلالة إيجابية على تدفق الاستثمار الأجنبي لمباشر¹.

أما في دراسة كل من (Lale and Sevkiye) فقد اختبرا المحددات المتفرعة من المحددات الإقليمية (regional determinants) المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وركزت 90 شركة صناعية وخدمية (51.2%، 48.8%) أجنبية مستثمرة في مناطق مختلفة من تركيا كإحدى الدول النامية. بالإضافة إلى، وضع ترتيب لأهمية من بين المحددات الفرعية التي تم تحديدها لتكون أكثر العوامل أهمية في تفضيل شركات الاستثمار الأجنبية للموقع؛ القدرة المناسبة للوصول إلى المدخلات، وجود المدخلات ذات الجودة العالية، وجود المدخلات ذات التكلفة المنخفضة على المستوى الاقتصادي، وجود أفراد ذوي جودة مرتبطة بقوة العمل، الوصول السريع إلى السوق، الأسواق الجديدة المحتملة، القرب المكاني والزمني للعملاء، شبكات اتصال ذات جودة، وجود شبكات اتصال، الوصول إلى شبكة سريعة ومتقدمة، تكاليف معقولة لعملية النقل ضمن عوامل البنية التحتية، وجود وسائل البنية التحتية، ظروف بيئية جيدة، وجود فرصة للحصول على منطقة مستقرة مناسبة للنشاط تمثل أهم العوامل المرتبطة بخصائص المنطقة التي تم اختيارها. وعلى المستوى الوطني، فإن الاستقرار الاقتصادي والاستقرار السياسي في تركيا قد تم تحديدها لتكون من أهم العوامل السياسية لاستقصاء شركات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن نتائج الدراسة تؤكد على أهمية بعض المحددات الإقليمية التي تم تقديمها سابقاً. وأخيراً، عندما تؤخذ في الاعتبار أسباب أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة، فإن أهم تلك الأسباب تتمثل في السلام والأمن في الدولة المضيفة، والعلاقات التجارية السابقة في الدولة المستثمر فيها. لذلك فإن صناع السياسة في تركيا يجب أن يعطوا الأولوية لسهولة الوصول للمدخلات، عمالة بمهارات مطلوبة، جودة البنية التحتية، بنية تحتية للنقل والاتصال، البيئة المادية الملائمة والتي تم اختيارها لجذب المستثمرين الأجانب من أجل زيادة الجاذبية لمواقع محددة².

¹. Abu Nurudeen, ObidaGobnaWafure, Elisha MensonAuta, "Determinants of Foreign Direct Investment: The Case of Nigeria", The IUP Journal of Monetary Economics, Vol. IX, No. 3, 2011,p.50.

².LaleBerkoz&SevkiyeSence Turk, "Locational Preferences of FDI Firmsin Turkey: A Detailed Examinationof Regional Determinants", European Planning Studies Vol. 17, No. 8, August 2009,p.1153-1154.

المطلب الرابع: إيجابيات وسلبيات الإستثمار الأجنبي المباشر:

من الواضح أن للاستثمار الأجنبي المباشر عدد من المحددات التي يتوجب على كل من الدول المستثمرة أن تراعيها عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار من عدمه، وأن الدول المضيفة للاستثمار ان تقوم بالاهتمام بهذه المحددات في سبيل تقديم مغريات حقيقية؛ بحيث تستفيد من إيجابيات الاستثمار وتجنب سلبياته أو على أقل تقدير التقليل من مخاطره.

أولاً: إيجابيات الإستثمار الأجنبي المباشر:

هناك الكثير من الإيجابيات التي يمكن أن يقدمها الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة نذكر منها ما يلي:

1- الإستثمار الأجنبي المباشر يسد أربع فجوات رئيسية في الدول النامية هي:

- الفجوة الإدخارية لتمويل الإستثمارات اللازمة¹.
حيث تعاني الدول النامية عموماً من قصور في معدلات الإدخار الناتج عن انخفاض معدلات الدخل ، مما يجعلها غير قادرة على تمويل الإستثمارات من خلال مواردها.
- الفجوة التكنولوجية²:
تعاني الدول النامية من نقص في المعرفة الفنية والتكنولوجية والمهارات الإدارية والتسويقية لذلك لجان بعض الدول النامية لإقامة مشروعات ضخمة ذات مستوى فني متقدم من خلال الشركات الإستثمارية الأجنبية لسد تلك الحاجات.
- فجوة النقد الأجنبي:
تعاني الدول النامية أيضاً من نقص في النقد الأجنبي واللازم للإستيراد بصفة عامة وإستيراد مستلزمات الإنتاج بصفة خاصة ، والذي نستطيع الحصول عليه من خلال الإستثمارات الأجنبية المباشرة.
- الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة:
إن حصيلة الضرائب من نشاط المشروعات الأجنبية يمكن أن يساهم في سد فجوات الإيرادات بشكل مباشر.

2- يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في إيجاد مجموعة من الوفورات الخارجية والآثار غير المباشر

والمنافع الإجتماعية للدول المضيفة ، مثل¹:

¹ .A.K. Cairneross , “The contribution of foreign and Dowestic capital to Eeonomic Development Reprithted in Factors Economic Development London.p.

² . AK Cairncross , migration of technology . Transelater and printed in factors in Eeonomic Develop ment.p.

- قد يؤدي الإستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة رأس المال الإجتماعي (البنية الأساسية) من خلال ما قد يقوم به المستثمر الأجنبي من رصف وتمهيد للطرق المؤدية إلى مشروعه وتوصيل ومد شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء.
- قد يؤدي المشروع الأجنبي إلى تخفيض التكلفة لمشروعات محلية نتيجة توفير بعض مستلزمات الإنتاج لها.
- يؤدي المستثمر الأجنبي بما لديه من خبرة إعلانية وتسويقية وإتصالات مسبقة بالأسواق العالمية إلى توسيع نطاق السوق المحلية وفتح آفاق جديدة أمام المنتجات المحلية.
- يساهم المشروع الأجنبي في زيادة القيمة المضافة ومستويات التشغيل في الأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة بعلاقات تشابك أمامية أو خلفية مع المشروع الأجنبي.
- قد تؤدي مشروعات الإستثمار الأجنبي إلى تحسين ظروف العمال من حيث زيادة إنتاجهم وتحسين مستوى أجورهم مما يؤدي إلى الحد من ظاهرة هجرة العقول حيث تجد العمالة ذات الكفاءة والخبرة العالية الفرصة للعمل في المشروعات الأجنبية بدلاً من الهجرة إلى الخارج.
- قد تؤدي مشروعات الإستثمار الأجنبي إلى توفير السلع الإستهلاكية بمستوى جودة مرتفع وبأسعار أقل نسبياً من مثيلتها المستوردة.

3- الأثر الإيجابي للإستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات:

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر كمصدر للتمويل أفضل من القروض الخارجية خاصة من حيث أثاره على ميزان المدفوعات ، حيث أنه يدر عائداً من زيادة أعباء خدمة الدين التي تمثل في نفس الوقت عبئاً على ميزان المدفوعات ، كذلك تستطيع الدول المضيفة للإستثمار الأجنبي منح المستثمرين حوافز لإعادة إستثمار أرباحهم المحققة بدلاً من تحويلها إلى الخارج ، وهذا الأمر غير وارد في حالة ما إذا كان التدفق الخارجي هو مدفوعات خدمة الدين².

بالإضافة إلى ما تقدم هناك بعض مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر . نذكر منها مايلي³:

- يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر غير مكلف مقارنة بالإقتراض من المؤسسات المالية الدولية هذا الأخير يعتبر مكلف من خلال دفع الأعباء الثابتة، وهذا ما يؤكد أن الإستثمار الأجنبي المباشر وسيلة بديلة تشخص عمله تمويل الإستثمارات بالنسبة للدول المضيفة التي أصبحت تشكو حدة المديونية المتفاقمة.

¹.See for example ragharNurks , Problems of capital for motion in underdeveloped countries , oxford university , New York 1996,p.

². مركز الأمم المتحدة لشئون الشركات عبر الوطنية – لاشركات عبر الوطنية والتنمية العالمية، نيويورك 1990م.

³ فضل فارس ، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والسعودية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2004م ، ص 165.

- يضمن دخول رؤوس الأموال في المدى القصير مما يؤدي كل هذا إلى إعطاء إمكانيات كبيرة لتشجيع إستثمارات إضافية أو تكميلية تمس باقي الهياكل الأخرى كالصناعات القاعدية والقطاعات الإنتاجية المختلفة وهذا مايعني بصورة عامة تكملة للإستثمارات الوطنية الحكومية منها والخاصة.
- الرفع من الطاقات الإنتاجية وكذلك التوسع في الإستثمارات الصافية ممايمكن الدول المضيفة من تحقيق ديناميكية جديدة وحقيقية للنشاطات الإنتاجية وغير الإنتاجية ومن ثم تحقيق التكامل العمودي والأفقي فيما بينها وهي خطوة لبناء هيكل إقتصادي متكامل.
- إكتساب قدرة أكبر على الإنتاج مع تخفيض تكاليفه لبعض الإستثمارات المحلية نتيجة لتوفير بعض مستلزمات الإنتاج من خلال مايسمى الصناعات المغذية.
- يؤدي الإستثمار الأجنبي المباشر إلى إستفادة المستهلكين من تنامي عنصر المساهمة في السوق المحلية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يحفز المنتجين المحليين على ضرورة تطوير كفاءتهم وطاقاتهم الإنتاجية أي يساهم في خلق مناخ عمل ملائم لرأس المال الوطني.

ثانيا: سلبيات الإستثمار الأجنبي المباشر:

- على الرغم من وجود العديد من الإيجابيات للإستثمار الأجنبي المباشر هناك في المقابل سلبيات لهذا النوع من الإستثمار نذكر منها الآتي:
- التأثيرات السلبية للإستثمارات المباشرة الأجنبية على السياسة العامة للدول المضيفة له من حيث المساس بالسيادة الوطنية والخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية كل هذا يؤدي إلى الإنقاص من الإستقلال الإقتصادي والسياسي.
 - الإستثمار الأجنبي المباشر قد يتسبب في ما يعرف بإزدواجية النظام الإنتاجي المتبع في الدول المضيفة وربما إستمراريتها ، حيث يتجلى ذلك في مشاريع إستثمارية أخرى محلية تستخدم أساليب إنتاجية لاترتقي لسابقتها ، ومنه الأمر الذي يؤدي إلى تكريس أكثر لعدم عدالة توزيع الدخل.
 - خطر المراقبة الأجنبية في إقتصاديات الدول المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر وخطر توسعها لتصل إلى المجالات الأخرى غير الإقتصادية ، ومن بينها المجالات الإجتماعية والثقافية وربما حتى السياسية... الخ.
 - تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة قد يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية وربما حتى حرمانها من عمليات تصنيع جديدة مما يؤدي هذا حتماً في المستقبل القريب إلى إنهيارها وزوالها ، ومن ثم بلغ مستوى الإحتكار من قبل المستثمرين الأجانب والسبب في ذلك .. كون أن هؤلاء يصطحبون معهم تقنيات عالية يفتردها المنافسون المحليون.

- تركز نشاط معظم الشركات الإستثمارية في مجال التجيير وتداول السلع والخدمات دون أي تطور يذكر في المجالات الأخرى، ويعود السبب في ذلك إلى البحث على الربح السريع مما يؤدي كل هذا إلى عدم مشاركة الشركات الإستثمارية الأجنبية في إقامة المشاريع التنموية الحقيقية.
- عندما يصل الإستثمار تقريباً إلى مرحلة النضج يصاحبها تحويل الموارد المالية المحلية إلى الخارج ، بالإضافة إلى الإستنزاف الحقيقي لإحتياجات العملات الأجنبية أحياناً، وكذلك خروج الأموال بصيغة أرباح وذلك قد يعود إلى الإمتيازات المالية التي يفترض أن تمنحها الدول المضيفة لأجل إغراء الشركات الأجنبية للإستثمار فيها.
- وكنتايج للنقطة السابقة يسجل حدوث خلل في ميزان المدفوعات وذلك في المدى الطويل.

المطلب الخامس : النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تقسيم التفسيرات للإستثمار الأجنبي المباشر إلى:

- التفسير التقليدي.
- التفسير الحديث.

أولاً: التفسير التقليدي القائم على أساس التبادل الدولي:

(1) النظرية الكلاسيكية:

تعتبر المقاربة النظرية القائمة على أساس التبادل الدولي من التفسيرات الكلاسيكية لقيام التبادل الدولي بالخصوص إنطلاقاً من المؤسسة الكلاسيكية ثم نظرية هيكشر - أولين إلى نظرية حركة رأس المال ونظرية إخطار بالتبادل ، حيث يستند الكلاسيك في وجهة نظرهم القائلة أن الإستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن مباراة من طرف واحد والفائز فيها هو الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة ، ويستندون إلى¹:

(أ) تحويل قدر كبير من الأرباح المحققة من طرف الشركات متعددة الجنسيات لى الدولة الأم بدلاً من إعادة إستثمارها في الدولة المضيفة.

(ب) قيام الشركات متعددة الجنسيات بتحويل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مع متطلبات التنمية في الدول المضيفة.

(ج) وجود الشركات متعددة الجنسيات قد يوسع الفجوة بين أفراد المجتمع ، فيما يخص هيكل توزيع الدخل ، وذلك من خلال الأجور المرتفعة التي تقدمها الشركات الأجنبية مقارنة مع نظيراتها من الشركات المحلية.

(د) التأثير على سيادة الدولة المضيفة على الدول الأجنبية:

¹ .عبد السلام أبو قحف ، إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي.مرجع سابق، ص 55

- اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على الدول الأجنبية.
- خلق التبعية الاقتصادية.
- خلق التبعية السياسية.

(ه) تركز معظم الإستثمارات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات في الصناعات الإستراتيجية بدرجة أكبر من التحويلية أو غيرها من الأنشطة الإنتاجية الأخرى قد يزيد من الشعور بالنوايا الإستغلالية لهذه الشركات¹.

(2) نظرية رأس المال:

يعتمد هذه النظرية في تفسيرها للإستثمار الأجنبي المباشر على عامل واحد من عوامل الإنتاج والمتمثل في رأس المال النقدي ، إذ أن الأولوية في إنشغالات هذه النظرية هي البحث عن كيفية تحقيق أكبر مردودية ممكنة لرأس المال النقدي فنجد أن المؤسسة لانتوقف عن الإستثمار إلا عندما يتساوى الربح المحقق مع التكلفة الجدية وعلى الصعيد الدولي تكون تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول ذات المردودية الضعيفة نحو الدول التي تتميز بمردودية قوية لرأس المال ، وفي هذا الإطار هناك العديد من الباحثين الإقتصاديين الذين قاموا بأبحاث في هذا الموضوع.

(3) نظرية إخطار التبادل:

يعتبر معدل التبادل هو المحرك الأساسي لعجلة الإستثمار الأجنبي المباشر حسب ما أكد عليه الكثير من أصحاب هذه النظرية ، ومن بينهم (RZ-Aliber) ، الذي يرى أن هذا المحرك يعد بمثابة العامل الأساسي الذي يستخدم في تفسير الإستثمار الأجنبي المباشر ، وهذا بإعتبار أن التوقعات المتعلقة بمحتوى التبادلات تبقى غير مؤكدة مع مراعاة وجود مناطق نقدية مختلفة في العالم ، فالشركات التي تقيم بالمناطق ذات العملة القوية تقوم بإستعمال إمكانياتها المالية للإستثمار في مناطق تمتاز بعملة ضعيفة ، ونأخذ على سبيل المثال الإستثمارات الأمريكية في بعض البلدان الأوروبية ذات العملة الضعيفة مما يجعل المؤسسة تأخذ بعين الإعتبار معدل التبادل وكل الإخطار التي تتجم عن تغيراته قبل أن تتخذ أي قرار يتعلق بإستثماراتها في الخارج².

ثانياً: التفسير الحديث للإستثمار الأجنبي المباشر:

وهو ما يسمى الطرح النظري القائم على هيكل السوق في تفسيره القائم على الإستثمار الأجنبي المباشر في ثلاث نظريات أساسية ، وهي:

- نظرية عدم كمال الأسواق (ستيفن - هايمر) وتكاملتها من قبل (كندلبرغر).

¹. عبدالسلام أبو قحف ، نظريات التمويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2003م. ص70.

². Pierre Jacques mot. La firme multinationale , une introduction economique (Economica. 1990). P97.

• نظرية دورة حياة المنتج لـ (ريموندفرتون).

• نظرية تدويل الأسواق الوسيطة لكل من يوكلي وكارسن.

(أ) نظرية عدم كمال الأسواق¹:

ظهرت إلى الوجود نظرية عدم كمال الأسواق - الأسواق المتميزة بالنقائص والعيوب - في ظل ظروف كانت تقر بمختلف العيوب التي ميزت النظريات الكلاسيكية بشأن محاولة تفسيرها لقيام الإستثمار الأجنبي المباشر ، والتي تم صياغتها في سنة 1960م من طرف الإقتصادي الكندي ستيفن هايمر محاولة منه لتفسير كيفية قيام الشركات بالإستثمار في الخارج في ظل عيوب الأسواق.

بدأ هايمر تفسيره في هذا الشأن إنطلاقاً من الإقتصاديات التي وجهها للنظريات السابقة فيما يخص إنتقال رؤوس الأموال من الدول التي يتوافر فيها عنصر رأس المال بكثرة ومعدل فائدة ضعيفة إلى تلك التي تمتاز بندرة هذا العنصر ومعدل فائدة مرتفع وحسب وجهة نظره لم تصل محاولاتها إلى تقديم تفسير كيفية جريان الإستثمار في حالة تقاطعها بين كل من أوروبا وأمريكا واليابان.

وإنطلاقاً من هذا نفترض أن الأسواق الخارجية تتميز بمختلف العوائق منها (اللغوية ، الأجنبية) وبسببها تتحمل هذه الأخيرة حتماً تكاليف الإنتاج الإضافية ، الأمر الذي يفرض عليها إذا ما كانت تريد الإستثمار في الخارج وفي ظل تلك العوائق أن تتبع مسبقاً بميزة خاصة تميزها على الأقل عن الشركات المحلية المنافسة ، وهذه الميزة قد تكون تكنولوجية أو إدارية تنظيمية... الخ تمكنها من مواجهة مختلف تلك العوائق ومن تحقيق معدل أعلى للربح ومن ثم تغطية تلك التكاليف التي سوف تتحملها.

وعليه يمكن القول أن هايمر شرح كيف أن السوق يحدد بنيتة إحتكار القلة سواءً في أمريكا أو العالم الرأسمالي ككل له دافعية تجعله يتجه إلى حث الشركات العملاقة على الإستثمار في الخارج، وبالتالي فإن الشركات الأجنبية التي تمتلك إمكانيات خاصة وقابله للتحويل دولياً تتوجه للإستثمار المباشر في الخارج ، ولا يقتصر بها الأمر عند هذا الحد بل تسعى أيضاً نحو تكثيف جهودها لتطوير الإمكانيات الإحتكارية التي تتمتع بها في بيئة دولية ذات التنافس غير الكامل أي في الأسواق غير الكاملة وذلك حفاظاً على مكانتها ومن ثم إستمراريتها.

وكتكملة لتفسيره تمكن الإقتصادي الأمريكي شارل - كندلبرغر سنة 1969م من تحديد النقائص

الخاصة بالسوق والتي تتخذ ما يلي:

• عدم كمال السوق من حيث السلع (فيما يخص التنوع ، والتقنيات التسويقية المختلفة... الخ).

¹. فارس فضيل، "أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004م، صص 71، 72.

- عدم كمال السوق حيث عوامل الإنتاج (الإستحواذ على التكنولوجيا مناهج تسيير الموارد البشرية المتخصصة... الخ).
- نقائص متعلقة بإقتصديات الحجم (من حيث الإمكانيات الداخلية والخارجية).
- السياسات الحكومية الخاصة بالإنتاج والتصدير.

إن وجود هذه النقائص تسمح بقيام الإستثمار الأجنبي المباشر ، ومن ثم إمتلاك ميزة من الميزات في هذا الشأن من طرف الشركات الأجنبية مقارنةً بمثيلاتها من الشركات المحلية. وبشكل جوهري فإن نظرية هايمر وكندلبرغر مفادها أن الإستثمار الأجنبي المباشر في الخارج يجب أن يحقق أرباحاً أكبر من تلك التي يحققها في الداخل ، مع إمتلاك مزايا إحتكارية أو شبه إحتكارية في مواجهة الشركات المحلية في الدول المضيفة.

(ب) نظرية دورة حياة المنتج¹:

حسب (ver non) فإن حياة المنتج تمر بثلاث مراحل تتمثل في مرحلة ميلاد منتج جديد مرحلة النضج وأخيراً مرحلة المنتج العادي.

فعملية إنشاء منتج جديد تستلزم تخصيص نفقات البحث والتطوير ، وكذا توفير الموارد البشرية المؤهلة ، إلى جانب ذلك يجب الأخذ بعين الإعتبار تكاليف هذه العملية ، كما يجب أن يطرح المنتج لأول مرة في الدول الأكثر تطوراً (السوق المحلي) وفي إطار هذه المرحلة نجد أن عملية خلق منتج جديد وطرحه في السوق تكون في الدول التي تتميز بشروط تكاليف وطلب يسمحان بذلك ، لهذه الأسباب فإن المنتج الجديد يصنع إلى جوار السوق النهائي ويبقى مستقراً في الدول التي طرح فيها لأول مرة.

وبعد عرض هذا المنتج في السوق المحلي سوف يعرف تحسناً ، وهذا بفضل المعلومات التي يقدمها السوق، لينتقل تدريجياً إلى مرحلة النضج نجد أن المؤسسة تتمكن من تخفيض التكاليف المتعلقة بالمنتج ، وبالتالي سوف يزداد الطلب عليه إلى جانب ذلك فإن إمتياز هذا المنتج بتكنولوجيا عالية عامل مهم في نقله إلى الأسواق الأجنبية.

ولما تفقد المؤسسات إحتكارها التكنولوجي ، ينتقل المنتج إلى مرحلة المنتج العادي ، والذي يتميز بالمعرفة الدقيقة لإجراءات التصنيع، إلا جانب التحكم الكلي في شروط البيع والتسويق من طرف المؤسسات الأخرى. وفي هذا الإطار نجد أن إنتاجية السلعة تنتقل إلى المنطقة التي تعطيها مستوى أكبر من الفعالية الإقتصادية.

هكذا فإن عملية تصنيع المنتج تتطلب نقله إلى دول أقل تطوراً ، حيث تكون تكلفة اليد العاملة

منخفضة ، وهذا مايفسر قيام الإستثمار الأجنبي المباشر¹ .

¹ . سلمان حسن ، الإستثمار الأجنبي والمباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2004م ص 19.

(ج) نظرية نموذج إحتكار القلة الدولي:

بالنسبة للإقتصادي الكندي (Stephen Hymer) فإن المؤسسات متعددة الجنسيات تتواجد في الصناعات المركزة ، والأسواق التي تتميز بإحتكار القلة، وان هذه المؤسسات تمتلك ميزة تكنولوجية، تنظيمية، ففي الصناعات حيث تكون التكنولوجيا أكثر تعقيداً وحيث تكون الحواجز الناجمة عن إقتصاديات الحجم معتبرة، ان تواجد أغلبية الإستثمارات الاجنبية المباشرة فالمؤسسات متعددة الجنسيات تقوم بتنظيم العالم أخذة تنظيمها الداخلي الخاص كنموذج لذلك، وإنطلاقاً من هذا التوجه، عمل (Hymer) على محاولة تبين أن العالم منظم على شاكلة النموذج المذكور وللمقارنة إستند إلى نظرية أمريكية للتنظيم (نظرية Chandler) والتي تتعلق بضرورة وتطوير الهياكل التنظيمية للمؤسسات. وبحسب هذه النظرية ، يوجد في المؤسسات الكبرى ، الوطنية منها ومتعددة الجنسيات ثلاث مستويات للسلطة².

- المستوى الثالث وهو أدنى هذه المستويات ، تتكون من جملة المهام التنفيذية، ويتعلق الأمر بالتنظيم اليومي في إطار الإعداد لمخطط الإنتاج.
- المستوى الثاني الخاص بالإدارة الوسيطة، وهو مكلف بالربط بين نشاطات المستوى الثالث.
- المستوى الأول وفيه يصاغ المخطط العام للمؤسسة وتحدد التوجهات الكبرى.

ثالثاً: التفسير القائم على استراتيجية المؤسسة: بخلاف التفسير السابق، فإن المقاربة المبنية على إستراتيجية المؤسسة كان لها رأي آخر في هذا الشأن، حيث مفادها أن هناك حالات معينة تلفت انتباه المؤسسة إلى ضرورة اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج ومن تم تكريس عملية التدويل، وهذه الحالات قد تترجم في دوافع تحريضية لهذه المؤسسة للقيام بالاستثمار المباشر في الخارج وهي التي قد تتجم عن حالات الخوف أو حالات الرغبة، ومن بين روادها نجد أهاروني A-aharouni. فحسب أهاروني a.aharouni هناك سلسلتان من الأسباب التي تفسر الاستثمار المباشر في الخارج³:

- التنبهات الخارجية والتي تكمن في الخوف من فقدان السوق، أو الخوف من المنافسة الخارجية الحادة في السوق الذي تتواجد به هذه الأخيرة.
- التنبهات الداخلية والتي تتجلى في الإرادة والرغبة الملحة المسجلة لدى بعض مسيري المؤسسة للتوطن في الخارج.

¹. أمبرونوف ، ترجمة علي محمد تقني عبد الحسين، الاطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986م ، ص 80.

² . Anne- androuais , OP-CIT , p 92.

³ . Peyrand- Josette , "gestion financiere international" , 3^{ème} édition , édition : vuibert , paris , 1995, p188

ومنه فإن هذه "التنبهات" هي بمثابة دوافع حقيقية تدفع بالمؤسسة إلى أن تصبح تتخذ صفة "متعددة الجنسيات".

ولغرض تحقيق ذلك، أي لأجل الاحتفاظ على المكانة في السوق، ومن ثم تخفيف حدة المنافسة، أو التوصل إلى تحقيق هدف "تعدّد الجنسيات"، فلا بد على المؤسسة أن تلتزم بإحدى الخيارين الإستراتيجيين السابقين.

إنّ ما يجب فهمه إذن مما جاء به ذلك التفسير، هو أنّ المؤسسة يمكنها أن تتبنى إما الإستراتيجية الهجومية أو الإستراتيجية الدفاعية¹. ففيما يتعلق بالإستراتيجية الهجومية، فيستوجب على المؤسسة أن تتوطن كخطوة أولى في البلد الأصلي، وبعدها عندما تصبح تتوافر لديها التكنولوجيا و الإمكانيات اللازمة لذلك يمكنها أن تتخذ قرارا بشأن الاستثمار في الخارج. مع الإشارة هنا إلى أن الشركات العملاقة تستخدم هذه الإستراتيجية، إلى جانب أصبحت هذه الأخيرة تشكل موضع اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أما في حالة تطبيق الإستراتيجية الدفاعية فهذا ما يعني أنّ المؤسسة تتدفع في الحقيقة للتوطن في الخارج بغرض تحقيق أهداف مختلفة كالحفاظ على حصتها في السوق، أو لتصبح لها الميزة الاحتكارية فيما يتعلق بمنتجات وحيد أو منتجات... الخ.

على العموم يمكن القول أنّ هذه النظرية بالمقارنة بسابقتها - المقاربة المبنية على أساس تسيير المؤسسة أضافت عاملا مهما إلى جانب الذي احتكمت إليه سابقتها وهو عامل إستراتيجية المؤسسة، الذي اعتمدت عليه في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر ولكن الأمر الذي أعابها تمثل في كونها لم تقدّم تفسيرات فيما يخص قرارات التوسّع التي يتم تجسيدها من طرف فروع المؤسسة.

رابعاً: نظرية المعلومات: انطلقت هذه الأخيرة في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال اهتمامها بالدور الذي تلعبه المعرفة داخل المؤسسة، وبالتالي فهي ارتكزت على إنتاج واستعمال هذه المعرفة داخل المؤسسة الواحدة أو داخل المؤسسات المتعددة فيما بينها². وأهم ما ميّز هذه النظرية عن سابقتها، هي اعتبارها المعلومات بمثابة سلعة عمومية لها طبيعة الدوام (الثبات النسبي)، وان استعمالها يكون عاما، فلا يحق منع الآخرين عن استعمالها، إلى جانب ذلك كان مفادها أنّ الحصول على تلك المعلومات يعتبر بمثابة عاملا أساسيا من بين العوامل الأخرى لأجل القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمؤسسات التي بلغت مستوى معين من التوسع ودرجة عالية من التكنولوجيا والتنظيم المحكم.

¹. Anne- Androuais , op-cit , p 93.

² . Elias- gannage , " Théorie de l'investissement direct étranger , " édition : economica , paris , 1985, p74.

فحسب هذه النظرية دائما عنصر المعلومات يتميّز بوجهين أساسيين و هما: الوجه التكنولوجي والوجه التجاري، فيما يتعلق بالوجه التكنولوجي يتجلى عبر تطوير منتجات جديدة، ذلك باعتبار أنّ الصناعات الجديدة هي العامل الأساسي للاستثمار في الخارج إلى جانب أنّها تمتاز بسرعة التأقلم مع مختلف الأسواق الخارجية و التكيف مع مختلف تغيّراتها. أما الوجه التجاري للمعلومات فيجب أن يتجسّدحتما في ضرورة تكيف المنتج الجديد مع الظروف المختلفة التي تميّز الأسواق الدولية وتغيّراتها، و كذلك في ضرورة البحث عن أحسن السبل والكفيلة لتحقيق الاتصالات مع المستهلكين ميدانيا وبالتالي إعلامهم، وعلى سبيل المثال استخدام مختلف أساليب الإشهار والدعاية.

خامساً: النظريات اليابانية و النموذج الياباني: إلى جانب ما ذكرناه، ثمة نظريات أخرى في هذا الشأن حاولت تفسير قيام الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك بالاعتماد على سلوك الشركات اليابانية، ومن بينها: نظرية "k.akamat-su" ونظرية "Surumiy.T" ونظرية "Kojima". والنموذج الياباني.

فالدراسة المفصلة المتعلقة بتطور الاستثمار الياباني في الخارج برزت إلى الوجود سنة 1962 من طرف الاقتصادي أكامتسو k.akamat-su الذي قدّم نموذجا حاول بموجبه تفسير كيفية تطور الاستثمار المباشر الياباني وهو النموذج المسمّى "طيران البط المتوحش"¹. ولقد كان هذا النموذج بمثابة الانطلاقة الحقيقية لتفسير قيام الاستثمار المباشر الياباني وتطوّره في الخارج والذي حاول من خلاله تبيان الكيفية التي يتم بها توجّه الشركات اليابانية نحو تدويل إنتاجها في مختلف أنحاء العالم، إلى جانب ذلك عبر هذا النموذج المصاغ، توصل أكامتسو akamat-su إلى أنّ التشابك الذي يبرز بين العمليات المختلفة التي تقوم بها هذه الأخيرة من الاستيراد والإنتاج والتصدير يشكّل في حقيقته بيانيا وضعية البط المتوحش أثناء محاولة طيرانه.

ثم بعدها جاءت نظرية y.T.Surumi كتنكلمة لسابقتها محاولة منها لتفسير الاستثمار المباشر في الخارج بالاعتماد على دراسة سلوك المؤسسات اليابانية، حيث كرّس y.T.Surumi أبحاثه من أجل تفسير مدى فعالية المؤسسات اليابانية مقارنة بالمؤسسات الأمريكية من الزاوية التي تخصّ التسيير. ولقد كانت من نتائج أبحاثهم التدويل الذي تقوم به المؤسسات اليابانية يعتبر فعّالا و ذلك نظرا لأنها تمثل التنظيم المحكم و التسيير الفعّال، وكذلك نظرا للدور الذي تلعبه غرف التجارة اليابانية.²

ومن خلال القراءة الواضحة لمضمون نظرية y.t.surumi، يتأكدانطلاقا من الدراسة المقارنة بين المؤسسات اليابانية والأمريكية، أنّ المسيرين في النموذج الأمريكي هم الذين يفكرون في صياغة

¹ . Philippe- saucier; "spécialisation international et compétitivité de l'économie japonaise" édition: economica, paris, 1987, p 18.

² . Josette- peyrad , op-cit , p 189.

القرارات الاستراتيجية، و بخلاف ذلك و وفق النموذج الياباني فإنّ الإطارات السامية والمتوسطة مندمجين بالفعل في هذا الإطار عبر الإسهام فيما يخص قضايا النمو الاقتصادي ، إلى جانب ذلك المستخدمين لهم الحق في التفكير فيما يتعلق بمؤسستهم من حيث صياغة الإستراتيجية التي ستتبناها، تحديد الأهداف المسطرة على المدى البعيد. مع الإشارة إلى أن هؤلاء يتلقون التكوين الجيد، وكذلك لهم حق في الترقية و مختلف الحوافز التي تمنح من طرف مؤسستهم، بالإضافة إلى ذلك ينسجم النموذج الياباني بالعلاقة الوطيدة بين الموردین والغرف التجارية اليابانية (*) مما يؤدي إلى تحقيق التسيير الفعال.

إنّ التحاليل الأنفة وفق النموذج الياباني لم تكن لتتوقف عند تلك الدراسات فقط، بل تعدتها إلى دراسات أخرى جديرة بأن نخصص لها حيزا هن في هذا الشأن و التي تم إنجازها من طرف اقتصاديين يابانيين بارزين و هما كوجيما k.kojima و أوزوا t.ozawa.

لقد توصلنا من خلال بحثيهما إلى أنّ "الإبداع" هو بمثابة عامل داخلي أساسي لا يجب إهماله، و عليه يستوجب أن يأخذ بمحمل الجدّ عبر دمجهم ضمن التوليفة (الرأسمال - العمل) لأنّه يعكس بصورة واضحة كل الإمكانيات المادية والبشرية التي تخصّ بلد ما مثل (نوعية التنظيم، جهود البحث العلمي، المستوى التكنولوجي....)، وبالتالي حركة رؤوس الأموال يجب بالضرورة أن تخضع لهذا الأمر. ومن ثمّ تتدفع المؤسسات إلى الإستثمار في الخارج بالارتكاز على ذلك الأساس عبر استخدامها للتكنولوجيا، المهارة، والتنظيم الفعال - أي الإبداع - مما يؤدي ذلك بها إلى تحقيق إنتاجية قوية، وتقوية قدراتها على التبادل، في دولة مضيئة لها يقتصر تخصصها طبيعيا على الإنتاج باستعمال كثافة العمل أين يضحى ذلك ممكنا في الواقع الاقتصادي. بفضل تحويل الإبداع - التكنولوجيا، التنظيم... الخ -، وبالتالي الإستثمار الأجنبي المباشر يسمح بتقوية التبادل الدولي في هذه الحالة.

إلى جانب هذا يفهم من كلّ ذلك أنّ الإستثمار المباشر الياباني يدعم التبادل الدولي ويقويه بين الدولة الأصلية والدولة المضيفة بالاستناد إلى الميزة النسبية لهذه الأخيرة من خلال التخصص في الموارد الاستخراجية، وتوافر اليد العاملة لديها هذا من جهة، ومن جهة أخرى الميزة التي تتمتع بها الدولة الأصلية عبر المؤسسات اليابانية وهي التكنولوجيا والإبداع... الخ.

ومن خلال الدراسة الميدانية دائما لكل من kojima-ozawa حول الإستثمار الأجنبي المباشر الذي يتجسد من طرف المؤسسات اليابانية تبيّن لهما ما يلي:

- توجه الإستثمارات المباشرة اليابانية في الخارج أساسا إلى الدول الآسيوية وخاصة منها دول جنوب شرق آسيا.

* . الغرف التجارية تعرف باللغة اليابانية: «sogoshoshas» حيث هذه الأخيرة تمتلك شبكة للمعلومات جد متطورة تسمح لها بأن تكون لها مرونة كبيرة، كما تسمح لها بلرد السريع على الطلب الأجنبي، إلى جانب ذلك يتجلى دورها في تزويد المؤسسات اليابانية بإمكانيات التوطن في الخارج.

- هذه الاستثمارات مجسدة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- أن الاستثمارات المباشرة اليابانية في الخارج يتم تجسيدها لأجل البحث عن تكاليف الإنتاج المقارنة أفضل من البحث عن اختراق أسواق تمتاز باحتكار القلة.
- إذن الكثير من الاقتصاديين اليابانيين ومن بينهم k.kojima يلحون على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يستجيب لإدارة البحث عن تكاليف الإنتاج تكون منخفضة في الدول المضيفة ، ومن ثم يسمح ذلك بالحفاظ على الميزة المقارنة، كون أن المؤسسات تستثمر في الخارج عندما تتوفر لديها ميزة احتكارية. وهذا ما توصل إليه و أكده قبلهم ، كل من raymondvernon و¹ robertmundell.
- إلى جانب هذا، لقد ساهم النموذج الياباني في حل مشكلة التطور المشترك في المناطق الأخرى من العالم عن طريق:
- توضيح فعالية توجيه الاستثمارات اليابانية لتطوير اقتصاديات الدول الآسيوية مثل أندونيسيا، ماليزيا، تايلاندا... الخ، وهذه الأخيرة تستفيد من تحويلات تكنولوجية، لتصبح أسواق منتجات يابانية ومصادر الاستثمار اتجاه دول أخرى للمنطقة.
- اقتراح تناوب جديد للمساهمات بين الاقتصاديات المتطورة والسائرة في طريق النمو.
- إن تحليل هذه النظرية كان يخص الاستثمارات اليابانية خلال عقدي الستينات والسبعينات، أين كانت تقوم بتجميع مراكزها التجارية في السوق العالمي من خلال تصدير منتجاتها والاستثمار في دول جنوب شرق آسيا، في حين في الثمانينات إلى غاية الآن نجد أن الاستثمارات اليابانية توسعت إلى حد انتشارها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ودول عالم أخرى و حتى بعض الدول العربية من بينها دول مجلس التعاون الخليجي. ثم إن هذه الاستثمارات لم تكن لتقتصر من حيث التجسيد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط بل تعدت إلى الشركات العملاقة اليابانية متعددة الجنسيات، قد يكون بعضها تلك التي كانت صغيرة و متوسطة.
- عموما إن مختلف نظريات الطرح المبني على تنظيم المؤسسة استطاعت أن تقدم تفسيراً للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال:
- كفاءة المسيرين في اتخاذ القرارات المتعلقة به.
- الإستراتيجية المعتمدة من قبل المؤسسة إما للحفاظ على حصتها في السوق أو لاختراق أسواق جديدة
- النموذج الياباني الذي يعتمد على:
- تعبئة كل الجهود (إدارة وعمال) لاتخاذ قرارات محكمة.
- الاعتماد على عنصر الإبداع كعامل أساسي.

¹ Frédéric- teulon, "la nouvelle économie mondiale", édition: PVF, 4^{ème} édition , paris ,1998 ,p 78.

- فعالية المعلومات في هذا الشأن.

و اعتبرت إلى جانب ذلك، أنه لأجل إنجاح عملية التوطن في الخارج يجب أن تتوفر شروط أساسية مثل التنظيم المحكم، التكنولوجيا... الخ، وهذا الذي يشكل الميزة الاحتكارية التي يجب على المؤسسة التمتع بها لأجل الاستثمار في الخارج.

المبحث الرابع: دور السياسة الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تناولنا في الفصل الأول مكونات السياسة الاقتصادية الثلاثة والمتمثلة بالسياسة المالية، السياسة الاقتصادية، بالإضافة إلى السياسة التجارية، كما خصصنا الفصل الثاني لمناقشة أدوات واستراتيجيات تلك

المكونات، كما تم تخصيص الفصل الثالث لتناول القضايا المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام، وفي هذا المبحث سوف يتم تناول دور السياسة الاقتصادية في جذب هذا النوع من الاستثمار.

المطلب الأول. دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

قدمت العديد من الأدبيات في عدد من البيئات التي قدمها العديد من الباحثين الأكاديميين والمهتمين، أدلة مختلفة عن دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث سنتناول سياسة الإنفاق العام والضرائب وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

أولاً : سياسة الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر

ينقسم الإنفاق العام إلى نفقات رأسمالية ونفقات تحويلية، وانطلاقاً من الآثار التي تتركها هذه الأخيرة على الاقتصاد ككل، سنحاول الوصول إلى أثر كل شكل من هذه الأشكال على مناخ الاستثمار وبالتالي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

أ. النفقات الرأسمالية ومناخ الاستثمار

إن النفقات الرأسمالية للدولة تؤثر على الاستثمار الخاص من خلال دعمها وتشجيعها له، وبشكل خاص إذا شمل هذا الإنفاق مشاريع البنية الأساسية ، لأن هذه الأخيرة تميل إلى رفع معدل العائد المتوقع على الاستثمار الخاص، ومن ثم تشجيعه على زيادة معدلات الاستثمار¹. وتتمثل النفقات الرأسمالية في الإنفاق الذي تقوم به الدولة من خلال استثمارها في مشاريع البنية التحتية وكل ما له علاقة بالاستثمار والتي توجه لخدمة المرفق العام. أكثر من أن تستهدف تحقيق الربح، كما تسعى لإنتاج سلع وخدمات قد لا تكون مربحة ولكن الغرض منها توفير المنفعة الاقتصادية والاجتماعية غير المباشرة للمجتمع كله، ذلك أن القطاع الخاص لا يستطيع الاستثمار في مثل هذه المشاريع (مشاريع البنية التحتية) (إما لارتفاع تكاليفها أو انخفاض العائد في بعضها). تشمل مشاريع البنية التحتية كل من قطاع النقل) تهيئة الطرق والجسور والسكك الحديدية والموانئ والمطارات (...وقطاع الاتصالات) السلكية واللاسلكية، الانترنت...قطاع التعليم وتكوين أفراد المجتمع من خلال المدارس والجامعات والإنفاق على البحث العلمي(...قطاع الطاقة) توفير مصادر الطاقة بأسعار معقولة كالطاقة الشمسية، الكهرباء، الغاز (...الموارد المائية) تشييد السدود، الصرف الصحي².

ب. النفقات التحويلية ومناخ الاستثمار

¹ محمد عبدالعزيز عبدالله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص6.

² سالكي سعاد، "دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة بعض دول المغرب العربي"، أطروحة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقاسم، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص137.

تتمثل النفقات التحويلية في تلك النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقدا دون أن تحصل في نظيرها على أي مقابل مادي من المستفيد من النفقة. وينقسم هذا النوع من الإنفاق العام إلى عدة أقسام¹:

- المنح والإعانات النقدية لأفراد المجتمع مثل الإعانات التي تمنح لمحدودي الدخل وكبار السن والعجزة وقدماء المحاربين، والتأمينات الاجتماعية... الخ.
- المنح والإعانات النقدية للشركات ومنتجي القطاع الخاص مثل الإعانات التي تمنح لتشجيع بعض أنواع الصناعات لإنتاج سلعة معينة أو تخفيض سعر البيع للمستهلك أو التوطن بمنطقة معينة أو تشجيع نشاط معين.
- المنح والإعانات النقدية للحكومات المحلية وهي المبالغ التي تحولها الدولة من ميزانية الحكومة المركزية إلى ميزانيات الحكومات المحلية حتى تتمكن هذه الحكومات المحلية من أداء رسالتها.
- المنح والإعانات النقدية للعالم الخارجي وهي المبالغ التي قد تمنحها الدولة في صورة هبات أو مساعدات نقدية لدولة أخرى.

كما يمكن أن ينعكس تأثير النفقات التحويلية الموجهة إلى المجتمع على كمية المعروض من ساعات العمل، فبالنسبة إلى الأفراد الذين فقدوا بعضا من إمكانياتهم وقدراتهم أو أن طبيعة التقدم الفني في الصناعات قد أدت إلى الاستغناء عن نوعية العمل الذي اتقنوه، يمكن لهذه النفقة أن تمنح لهم فرصة أكبر لاسترداد قدراتهم على العمل ولاكتساب مهارات جديدة تتماشى مع التقدم الفني فتزداد بذلك كمية المعروض من ساعات العمل الشيء الذي يسهل على المستثمرين والمنتجين الحصول على ما يحتاجون إليه من عنصر العمل دون ارتفاع ملحوظ في الأجور. يمكن أيضا لهذه النفقة أن ترفع من حجم استهلاك الأفراد وبالتالي زيادة الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية ومن ثم الطلب على السلع الإنتاجية.²

ثانياً: الضريبة و عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الاتحاد الأوروبي

إشارة إلى الحوافز المالية و عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الاتحاد الأوروبي يقول كل من (Magdalena) لقد تم إهمال دور الضريبة في عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات المتكاملة في الأدبيات الأوروبية بعض الشيء، حتى تم اكتشاف أن السياسة المالية قد تم تبنيها عبر السلطات الإيرلندية بعد انضمامها إلى المجموعة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي بوقت قصير؛ حيث كانت عملية جذب مقدار كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى الزيادة الهامة في الازدهار في هذه الدولة مقارنة بالدول الأخرى (اليونان، البرتغال وأسبانيا) سجلت نفس المستوى من التطور الاقتصادي حتى أن ممثلي الحكومات التي أعادت إصلاح الأنظمة ضريبة الدخل لشركاتها (خفض الضريبة) كثيراً ما أكدت أن معظم

¹. حامد عبدالمجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 374.

². سالكي سعاد، مرجع سابق، ص 137.

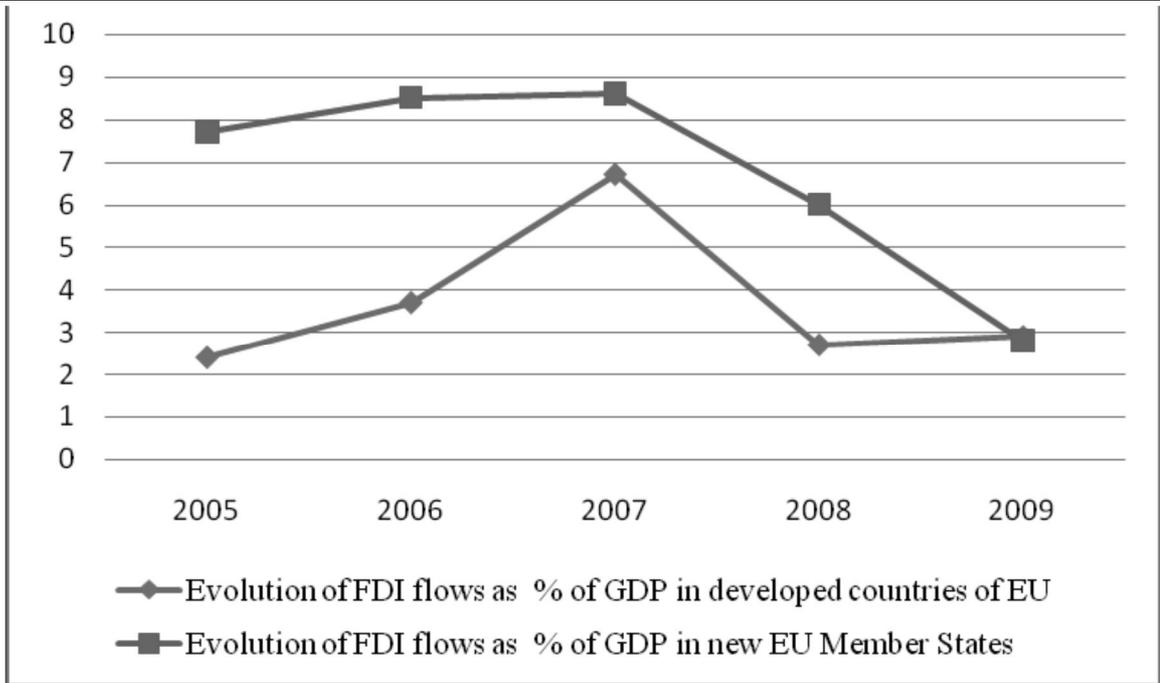
التدفق للاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولها تحدد بشكل كبير عبر البيئة الضريبية متساهلة، إلا أن هناك خلاف أو تباين على عملية تقييم أثر العملية الضريبية على موقع الاستثمار الأجنبي المباشر، من الناحية العلمية. ومن الواضح أن مستوى الحوافز الضريبية للشركات تستخدم آليات مختلفة في الغالب نقل الاعتمادات المالية (financial funds transfer) من أجل نقل جزء من الاعتماد الضريبي من دولة إلى أخرى.¹

وفي الشكل رقم (2.3) يمكن ملاحظة الفروق الهامة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة % من الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة % من الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء الحديثة في فترة ما قبل الأزمة الاقتصادية العالمية. فمنذ العام 2007، تميل هذه الاختلافات لتقل قيمتها كنتيجة للانخفاض الهام في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء الجدد، وفي العام 2009 اختفت الفروق تقريباً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة % من الناتج المحلي الإجمالي.²

شكل رقم (2.3): تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في دول الاتحاد الأوروبي والدول الحديثة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2009.

¹.Magdalena Rădulescu The Efficiency of the Fiscal Policy in the EU and Its Role in the Economic Recovery by Attracting FDIs , Journal Of Knowledge Management, Economics and Information Technology, Issue 7,December 2011.p.278.

².Magdalena Rădulescu, op. cit.,p.280.



Source:Magdalena Rădulescu The Efficiency of the Fiscal Policy in the EU and Its Role in the Economic Recovery by Attracting FDI's , Journal Of Knowledge Management, Economics and Information Technology, Issue 7,December 2011,p.279.

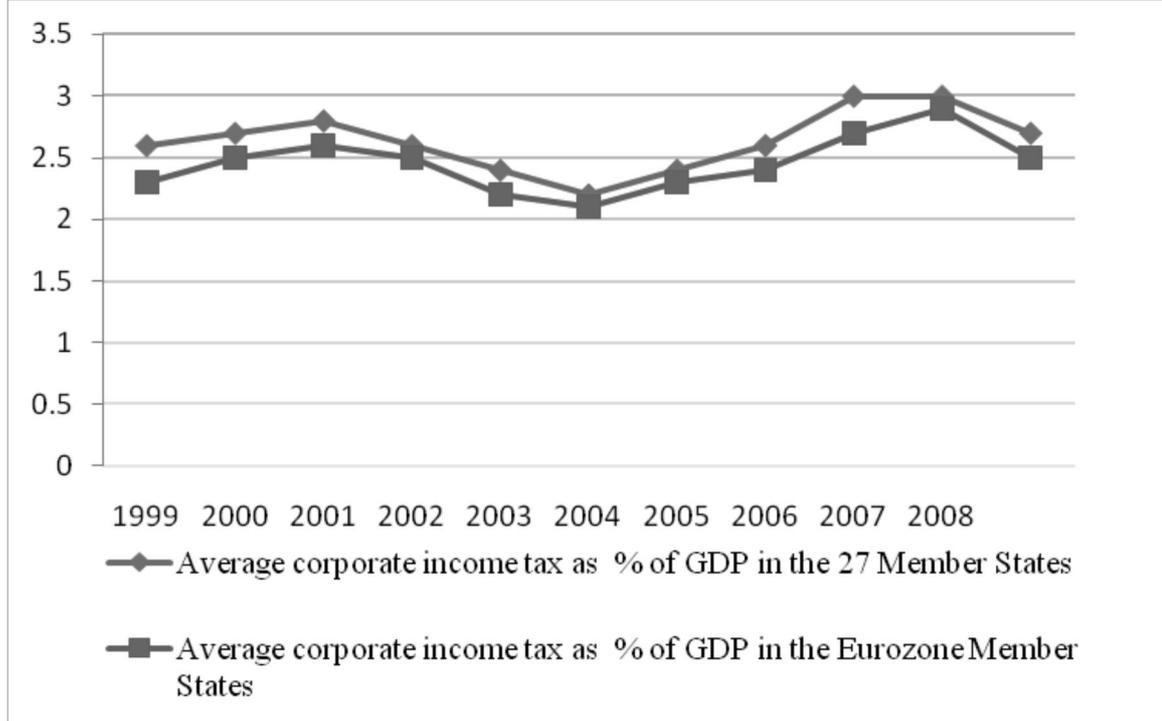
أظهرت دول الاتحاد الأوروبي تباينات معقولة في هذه التدفقات من سنة إلى أخرى اعتماداً على الفرص الاقتصادية. فخلال الفترة الواقعة بين 2007-2009، يمكن ملاحظة التوجه نحو عدم الاستثمار (يؤثر بشكل خاص على الدول الأعضاء الجدد) منذ أن ركزت الشركات كثيراً على الأنشطة في الأسواق التي تعمل فيها بالفعل، في فترة الكساد، كما أن عملية التقدير لتغيرات النسبة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من سنة إلى أخرى حول العالم، في الاتحاد الأوروبي وفي الدول المتحولة أظهرت الاحتمال المتزايد لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول المجاورة للاتحاد الأوروبي. في السنوات من 2007-2009، لاحظ الباحث أن معدل النمو لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الأوروبي انخفضت كثيراً مقارنة بالدول المتحولة وحتى أحيانا أقل من التدفقات حول العالم. لذا فإن تحسين الظروف المالية للشركات المتعددة الجنسيات العاملة في الاتحاد الأوروبي تمثل ضرورة إذا ما تم الأخذ بالاعتبار هدف المفوضية الأوروبية لتحسين كفاءة السوق الداخلية، حتى تصبح هذه السوق أكثر تنافسية في المستقبل¹.

إن عملية خفض معدلات الضريبة المتعلقة بدخل الشركات تمثل ممارسة متكررة في الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي والتي أجبرت على تبني هذا المقياس للإبقاء على اقتصادياتها جذابة، وضمن هذا السياق فوائد الإلغاء الضريبي المتعلقة بالمستثمرين الأجانب. وهكذا، ففي بولندا سقط

¹.Magdalena Rădulescu,Op. Cit.,p.280.

المستوى القانوني لضريبة الدخل للشركات من 27% في 2003 إلى 19% في 2010، وفي رومانيا من 25% عام 2003 إلى 16% عام 2010، وفي بلغاريا من 23.5% عام 2003 إلى 10% عام 2010¹. هذه السياسة المالية لاقت نفس الاستجابة من الدول الأعضاء القدامى. في دراسة مقدمة من الأكتاد تحت عنوان " التوجهات الضريبية في الاتحاد الأوروبي" في 2010 والتي أظهرت سقوط معدل ضريبة الدخل المتعلق بالشركات من 35.3 في 1995 إلى 23.2% في 2010 في دول الاتحاد الأوروبي ومن 32.5% في 1995 إلى 25.7% في 2010 في دول أعضاء منطقة اليورو. وفي السنوات الحالية، انجزت معظم عمليات التخفيض الهامة في ألمانيا (8.9 نقطة في المائة عام 2008 مقارنة بـ 2007)، إيطاليا (5.9 نقطة في المائة عام 2008 مقارنة بـ 2007)، في هولندا (4.1 نقطة في المائة عام 2008 مقارنة بـ 2006). في دول الاتحاد الأوروبي الـ 27، كانت المعدلات القانونية لعملية التخفيض لضريبة الدخل المتعلق بالشركات كانت مصحوبة بعملية تخفيض في العائد من تلك الضرائب معبراً عنها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 2001-2004، ثم اتبعت بإحيائها ضمن سياق بعض معدلات النمو العالية سجلت في الفترة من 2005-2007 ومن ثم انخفاض جديد في سياق الأزمة العالمية والشكل رقم (3.3) يوضح ذلك.

شكل رقم (3.3). تقييم معدل ضريبة الدخل المتعلقة بالشركات كنسبة من الدخل المحلي الإجمالي.



Source: Magdalena Rădulescu, Op. Cit., P.282.

¹.Matei Gh. Pirvu D, "The impact of corporate income taxation on the location of FDI in the European Union", Finate-Provocaril eviitorului Review, Year IX ,no.12/2010, Craiova, Romania:pp.59-67..

إن معدلات ضريبة الشركات المطبقة تختلف بشكل ذي دلالة في عدد من دول الاتحاد الأوروبي الجديدة، فإقل معدلات ضريبة الشركات المطبقة في منطقة دول الاتحاد الأوروبي هي 10% في بلغاريا، تليها Lithuania and Latvia بـ 15% وأخير رومانيا بـ 16%. من ناحية أخرى دول شرق الاتحاد الأوروبي بـ 19% لمعدلات ضريبة الشركات المطبقة في كل من (جمهورية التشيك، سلوفاكيا، وبولندا)، 20% في سولوفينيا، 20.6% في هنجاريا. بينما أعلى معدلات ضريبة الشركات المطبقة في مجموعة هذه الدول يمكن أن ينعكس في عملية التزمين والاصلاحات. في دول البلطيق تم تطبيق ضريبة ثابتة (Flat tax) في فترة القبول المالية الشديدة في منتصف التسعينات، بالإضافة إلى خطر الحصول على هبوط في العائدات دفع السلطات نحو المعدلات المرتفعة. من ناحية أخرى فالدول التي اقدمت على الاصلاحات من سنة 2004 فصاعداً، تتمتع بمعدلات نمو اقتصادية مرتفعة بالإضافة إلى أرصدة مالية في فترة عملية التطبيق¹.

في معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المستوى الأعلى في معدل ضريبة الاستثمار الفعالة مصحوبة بمستوى منخفض من التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الدخل المحلي الإجمالي والعكس صحيح. في عام 2005، نجحت دولة أستونيا من اجتذاب تدفقات عالية من الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث فعلت معدل ضريبة فعال على الاستثمار بلغت 21.1% (أعلى من تلك المعدلات في كل من رومانيا، بلغاريا، قبرص، وبولندا لنفس الفترة). وأعلى معدل فعال للضريبة تم ملاحظته في أسبانيا (36.5%) تم ربطه بأقل مستويات التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (2.21%). ففي 2006، الدول التي خفضت المعدل الفعال للضريبة على الاستثمار (بلغاريا، رومانيا، سولوفينيا، استونيا) حققت مستوى تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفع أيضاً. هذا الارتباط ليس صحيح أيضاً في جميع الحالات. على سبيل المثال، في بولندا وإيرلندا، المستوى المنخفض للضريبة على الاستثمار لم يرافقه تدفقات هامة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وفي العام 2007، كانت بلغاريا على قمة الدول التي جذبت معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة (29.6%)، نفذت أقل معدل ضريبة فعال على الاستثمار (8.8%). فالدول التي يكون فيه معدل الضريبة على الاستثمار أعلى (إيطاليا، المانيا، فرنسا) جذبت حجم صغير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى ذلك، في بلجيكا وهولندا تم تسجيل تدفقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر من المتوسط للاتحاد الأوروبي، بينما معدل الضريبة على الاستثمار مرتفع. في هذه الدول هناك نظام ضريبي خاص للشركات القابضة².

¹ Lane, T. and Varoudakis, A.(eds), "Fiscal Policy and Economic Growth: Lessons for Eastern Europe and Central Asia", The World Bank Publication, 2007, p.282.

² Magdalena Rădulescu, Op. Cit., P.383.

لذا فإن الدليل الإحصائي لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر والضريبة على الإستثمار في دول الاتحاد الأوروبي لا تمدنا بنتائج واضحة تتعلق بأثار الضريبة بحسب موقع الإستثمار الأجنبي المباشر، نظراً لأن هناك استثناءات للقاعدة لعملية الارتباط المعكوس بين العاملين المتمثلين بالضريبة والإستثمار الأجنبي المباشر. ومن الواضح أن خلال فترة الدراسة، تشوهات المخطط لمستوى معدل الضريبة أكبر فيما يتعلق بسلاسل معدل ضريبة الإستثمار، توفر دليل للمنافسة الضريبية في الاتحاد الأوروبي في الوقت الحاضر. في كثير من الحالات هناك إرتباط إيجابي بين معدلات الضريبة و موقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الأوروبي¹.

المطلب الثاني. دور السياسة النقدية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: معدل سعر الصرف

يعتبر معدل سعر الصرف احد أهم متغيرات السياسة في الانفتاح الاقتصادي بينما يؤثر على متغيرات الاقتصاد الكلي مثل التجارة، تدفقات رأس المال، الإستثمار الأجنبي المباشر، التضخم، الاحتياطي العالمي، والنتاج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى التحويلات المالية...إلخ. حيث يؤمن الاقتصاديون وصناع السياسة أن الارتفاع في معدل سعر الصرف يجلب ميزة تنافسية للتجارة الدولية. فعندما ترفع الدولة معدل سعر الصرف، يصبح تصدير السلع الوطنية أرخص نسبة إلى شركائها التجاريين نتيجة للزيادة في الطلب العالمي للصادرات وانخفاض الواردات. بالإضافة إلى تأثيره على الإستثمار الأجنبي المباشر و التحويلات المالية. كل هذا في نهاية المطاف يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي. فبسبب التغير في أسعار الواردات والصادرات، هناك إمكانية لظهور تغير في التضخم في الاقتصاد².

إن متغيرات الاقتصاد الكلي على وجه الخصوص التجارة الدولية تم دراستها بشكل مركز منذ أواخر السبعينات عندما انتقل معدل سعر الصرف من النظام الثابت إلى النظام المرن. فالنظرية تفسر أن عدم ثبات معدل سعر الصرف المرتفع يخفض التجارة عن طريق خلق عدم استقرار حول الأرباح المستقبلية من تجارة التصدير. وباستخدام الأسواق الأجلة وإدارة أوقات الدفعات واستلام الصادرات يمكن التقليل من عدم التأكد في المدى القصير. في المدى الطويل، تذبذب معدل سعر الصرف يمكن أن يؤثر على التجارة بطريقة غير مباشرة عبر عملية التأثير على قرارات الإستثمار للشركات. أي أن معدل سعر الصرف الواقعي أمر حاسم للإستثمار الأجنبي المباشر³.

¹.Idem,p.384.

².Rana Ejaz Ali Khan, Rashid Sattar, Hafeezur Rehman, "Effectiveness of Exchange Rate in Pakistan: Causality Analysis", Pak. J. Commer. Soc. Sci.2012 Vol. 6 (1),p.83

³.Idem,p.84

ففي دراسة لكل من (رادرا وزميله) تحت عنوان محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شرق اسيا السبع المتمثلة في كل من بنجلادش، بوتان، الهند، نيبال، باكستان، سيرلانكا، بالإضافة إلى ملدافيا للفترة من 1980-2010. حيث استخدم الباحثان المتغيرات المتمثلة بالنتائج المحلي الإجمالي، عدد العمال، الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد (مؤشرات حجم السوق)، التضخم، سعر الصرف (نسبة إلى الدولار الأمريكي)، ميزان الحساب الجاري، ميزان تجارة السلع بالإضافة إلى الدين طويل الأجل. حيث تم الحصول على البيانات من قاعدة البيانات الإحصائية لكل من صندوق النقد الدولي (IMF)، إحصاءات البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)؛ حيث أظهرت نتائج الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد تأثر بشكل كبير بكل من معدل سعر الصرف، التضخم، عدد العمال، الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد، ميزان تجارة السلع، ميزان الحساب الجاري بالإضافة إلى الدين طويل الأجل. ذلك يعني أن نتائج السياسة صريحة بشكل كبير. ومن أجل جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد، فالدول بحاجة إلى نمو اقتصادي كبير، استقرار سعر معدل سعر الصرف بالإضافة إلى معدل التضخم، نمو أكبر في عدد العمال، انفتاح تجاري أفضل، والاستقرار في كل من ميزان الحساب الجاري و الدين طويل الأجل المعلق. فالافتقار لذلك يمكن أن يؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد. لذا فإن النظرة التدريجية لهذا الهدف الحيوي تمثل نتائج خطيرة، الأمر الذي يتطلب اتباع مقاييس سياسة ملائمة وبالتالي يمكن مواجهة المشاكل بشكل جاد¹.

وقدم كل من (رنا وزملائه) دراسة تحليلية لفاعلية معدل سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي في باكستان. وتمثل الهدف الدقيق للدراسة في اختبار العلاقة السببية بين معدل سعر الصرف، التجارة، التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي عبر سلسلة من النماذج. وبالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية السنوية للأعوام من 1980-2009 إختبار جذر الوحدة — stationarity، اختبار Johansen cointegration للعلاقة المتوازنة الطويلة المدى بين المتغيرات لكل نموذج بالإضافة إلى إختبار العلاقة السببية — Granger لفحص العلاقة بين المتغيرات المطبقة. أظهرت النتائج الأساسية أن عدم وجود علاقة ائزان طويلة المدى بين معدل سعر الصرف والتجارة، وأن هناك علاقة ائزان طويلة المدى بين معدل سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى العلاقة السببية بكلا الاتجاهين، بمعنى تأثير معدل سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر و تأثير

¹.Rudra P. Pradhan, Devdutta Saha, "Determinants of Foreign Direct Investment in SAARC Countries: An Investigation Using Panel VAR Model", Information Management and Business Review. Vol. 3, No. 2, Aug 201,1 pp. 117-126.

الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل سعر الصرف. وأخيراً هناك علاقة اتزان طويلة المدى بين معدل سعر الصرف والنواتج المحلي الإجمالي ولكن لا توجد علاقة سببية في كل اتجاه¹.

وفي دراسة أخرى لكل من (جلاكو وزميله) بعنوان هل لمعدلات الصرف أي أثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة المتحدة؟. أختبر الباحث أثر مستوى معدل سعر الصرف الفعلي بالإضافة إلى تقلب سعر الصرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة المتحدة من سبع دول رئيسية مصدر الاستثمار خلال الفترة من 1975-2001. قدمت الدراسة نتائج توفر دليل قوي على أن تذبذب معدل سعر الصرف له أثر سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة المتحدة، بصرف النظر عن قطاع توزيع الاستثمار².

وفي دراسة بعنوان دراسة ميدانية على العلاقة الطويلة الأجل بين معدلات سعر الصرف المنخفض والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات النامية؛ دليل من تنزانيا؛ حيث أجابت الدراسة على فرضية أن تخفيض قيمة العملة إضافة إلى تخفيض معدل سعر الصرف في الاقتصادات النامية سيؤدي إلى نمو سريع بالإضافة إلى تنمية اقتصادية. بشكل أساسي، وبسبب تأخر النتائج في نفس الدول خصوصاً في منطقة دول الصحراء الأفريقية (Sub Sahara Africa). في هذه الدراسة كان التركيز الأساسي على اتجاهات stochastic لمعدل سعر الصرف و التدفقات الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر في تنزانيا. وجدت الدراسة علاقة طويلة المدى بين معدل سعر الصرف للشلن التنزاني، والتي تعتبر في قائمة الدول الضعيفة في العالم، وصافي التدفق للاستثمار الأجنبي المباشر. جمع (جادفري) مجموعة من البيانات السنوية للفترة من 1960 حتى 2011 عن معدل سعر الصرف لتتنزانيا من البنك الدولي ومؤتمر الأكتاد³.

في دراسة (فيلب وزميله) لاختبار الارتباط بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة بالإضافة إلى المتغيرات المكانية، والمكونات المالية، وكذلك متغيرا الاقتصاد الكلي فقد تم استخدام بيانات الصفقات التجارية للاستثمار الأجنبي المباشر، والتي اكتملت خلال الفترة من يناير 1980 حتى فبراير 2001، حيث أوضحت نتائج الدراسة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كوريا من الولايات المتحدة كان لها ارتباط ذو دلالة بالمعدلات الحقيقية للصرف، الازدهار النسبي، تكاليف الأجور النسبية، بالإضافة لتغيرات معدلات سعر الصرف المتوقعة والتي بدت أنها لعبت دوراً هاماً في تحديد أنشطة

¹.Rana et. al., Op. Cit.,pp83-96.

². Glauco De Vita and Andrew Abbott, "Do exchange rates have any impact upon UK inward foreign direct investment?", Applied Economics, 2007, 39, p. 2553.

³. Godfrey Charles Nyamruna, "An Empirical Study on the Long-Run Relationships between Lower Exchange Rates and Foreign Direct Investments in Developing Economies; Evidence from Tanzania", Journal of Applied Economics and Business Research, JAEBR, 2(4), (2012), pp.212-220.

الاستثمار الأجنبي المباشر لمستثمري الولايات المتحدة في كوريا عبر عينة لفترة كاملة. كما أظهرت أن معاملات التغيرات في معدل سعر الصرف المتوقعة كانت متماسكة وذات دلالة إحصائية خلال فترات مختلفة لعينة جزئية وصناعات مختلفة¹.

ثانياً: معدل التضخم

يعتبر معدل التضخم المنخفض مؤشراً لاستقرار الاقتصاد الداخلي في الدولة المضيفة. حيث يشير معدل التضخم المرتفع عجز الحكومة نحو اتزان موازنتها بالإضافة إلى فشل البنك المركزي أن يقدم سياسة نقدية مناسبة. فالتغيرات في معدلات التضخم في الدولة المحلية أو الأجنبية تتوقع تغيراً في صافي العائدات بالإضافة إلى قرارات الاستثمار المثالية وبالتالي يتوقع أن يكون لها أثر سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر².

إن السياسة النقدية يجب أن تتبنى شكلاً من أشكال التضخم المستهدف. ويجب على صانعي هذه السياسة أن يتذكروا الهدف الطويل الأجل من التضخم عندما يضعونها. نظراً للاعتقاد السائد بعدم كفاية النماذج والمنهجيات الحالية. فالخطوة العملية المهمة في عملية تبني استراتيجية تضخم مستهدفة تتمثل في إيجاد مجموعة من المتغيرات القابلة للمشاهدة وتحمل علاقة مستقرة طويلة الأجل مع التضخم³.

وهناك اتفاق عام أن نتائج التضخم المتدني هي نتيجة لسياسة نقدية جيدة. والسياسة الاقتصادية الاستراتيجية على سبيل المثال تتكون من ثلاثة عناصر - سياسة نقدية مستهدفة عند مستوى تضخم مستهدف يتم تحقيقه على المدى القصير، موازنة متزنة كهدف على المدى المتوسط يتعلق بالسياسة المالية، بالإضافة إلى إصلاح الاقتصاد جزئي مع التشديد على تنظيم سوق العمل، بقصد توليد نمو طويل الأجل للانتاجية. مزيج السياسة هذا ليس فريداً في استراليا- بل هو سلوك شائع في الاقتصادات المتقدمة، على الرغم من اختلاف التركيز المعطى للثلاثة عناصر بين الدول. ففي مارس من العام 1993 أعلن البنك الاحتياطي الاسترالي (RBA) عن تضخم مستهدف بشكل واضح يتعلق بالسياسة النقدية ليشير إلى أصل مكونات السياسة النقدية لمزيج السياسة الحالية. وفي عام 1996 أصدر كل من الحكومة الفدرالية والبنك الاحتياطي الاسترالي أول قائمة لإدارة السياسة النقدية. هذه القائمة تلزم البنك بالبقاء ضمن معدل تضخم

¹ . Bang Nam Jeon And Sung Sup Rhee, "The Determinants Of Korea's Foreign Direct Investment From The United States, 1980-2001: An Empirical Investigation Of Firm-Level Data Contemporary Economic Policy Vol. 26. No. 1, January 2008, p.118-131.

².Banga R " Impact of government policies and investment agreements on FDI inflows to developing countries".Working paper No. 116. Indian Council for Research on International Economic Relations, New Delhi,2003، pp 1-47.

³ . Gary Stern, Preston Miller, "Avoiding Significant Monetary Policy Mistakes", Federal Reserve Bank of Minneapolis Quarterly Review, Vol. 28, No. 2, December 2004, pp. 2-9.

بين 2% إلى 3% في المتوسط للدورة، بالإضافة إلى التأكيد على استقلالية البنك الاحتياطي الاستراتيجي في إدارة السياسة النقدية¹.

إن معدل التضخم المقبول يعد من السمات الهامة لأساسيات الاقتصاد الجيد للدوله. كما يعتبر معدل التضخم عاملاً حاسماً في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. فالمعدلات المرتفعة للتضخم تعني ضمناً عدم استقرار اقتصاد الدولة. وبشكل عام فإن المعدلات العالية للتضخم ترتبط بتدفقات أقل للاستثمار الأجنبي المباشر. وقد توصل كل من (أكنبود وزملائه) إلى استنتاج أن التضخم المنخفض يمثل مؤشراً للاستقرار الاقتصادي الداخلي في الدولة². كما توصلت دراسة (آوان وزملائه) إلى أن معدلات التضخم تسبب أثر ذو دلالة إيجابية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان³. وعلى نفس المنوال فقد وجدت دراسة (زمان وآخرون) أن معدل التضخم له أثر إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى باكستان⁴. إلا أن الفروق بين التضخم المرتفع والتضخم المنخفض غير واضحة إذا ما نظر للتضخم كظاهرة نقدية خالصة⁵. وقد أختبرت دراسة كل من (عرفان وعبدالله) الدور المتوسط للاستقرار السياسي على العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي معدل نمو انتاج المحلي الإجمالي، الصادرات، ميزان المدفوعات، الواردات، ومعدل التضخم من جهة كمتغيرات مستقلة والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع في باكستان. ولهذا الغرض استخدمت الدراسة بيانات حقيقية سنوية للفترة الواقعة بين 1991 و 2011. اشتمل التحليل التجريبي على استخدام اختبار فولر دكي (Augmented Dickey Fuller) بالإضافة إلى الانحدار المتعدد العمودي (hierarchical regression) باستخدام الحزمة البرمجية الإحصائية (SPSS 19.0). إلا أن النتائج أظهرت وجود علاقة إيجابية بين جميع المتغيرات المستقلة وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر عدا معدل التضخم كان له علاقة ذات دلالة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة⁶. على عكس الدراسات التي تم تناولها سابقاً.

¹ . Bill Junor, "Australia's Current Policy Mix: Monetary, Fiscal And Microeconomic Policies", Ecodate, Volume 20 • Number 3 , July 2006, P.1.

² .Akinboade, O. A., Siebrits, F. K., & Roussot, E. N. ,Foreign direct investment in South Africa. Foreign Direct Investment, 2006.

³ .Awan, M. Z., Khan, B., & UzZaman, K. (2011). Economic determinants of Foreign Direct Investment (FDI) in commodity producing sector: A case study of Pakistan. African Journal of Business Management, 5(2), pp.537-545.

⁴ .Zaman, K., Shah, I. A., Khan, M. M., & Ahmad, M. (2006). Macroeconomic Factors Determining FDI Impact on Pakistan's Growth. South Asian Journal of Global Business Research, 1(1), p.6.

⁵ .Ahn, D. Y. S., Adji, D. S. S., & Willett, D. T. D. (1998). The effects of inflation and exchange rate policies on direct investment to developing countries. International Economic Journal, 12(1), pp. 95-104.

⁶ .Arfan Shahzad & Abdullah Kaid Al-Swidi, "Effect of Macroeconomic Variables on the FDI inflows: The Moderating Role of Political Stability: An Evidence from Pakistan", Asian Social Science; Vol. 9, No. 9; 2013, pp.270-279.

ثالثاً: معدل الفائدة interest rate

إذا كان معدل الفائدة مرتفعاً في الدولة الأم، فإنها ستجذب رأس المال الأجنبي في شكل استثمار أجنبي مباشر وستسبب ارتفاع لمعدل سعر الصرف. هذا سيؤدي إلى زيادة عرض العملات الأجنبية. من ناحية أخرى إذا كانت معدلات الفائدة عالية في الدول الأخرى، فإن الاستثمارات سوف تغادر لتقود بذلك إلى تناقص العرض من العملة الأجنبية الأمر الذي يتجه يؤدي انخفاض معدلات سعر الصرف¹. وعلى هذا الأساس فإن نظرية التماثل لمعدل الفائدة تعتبر أنه لا يمكن لأحد تحقيق أرباح الموازنة (arbitrage profits) بسبب معدلات الفائدة المختلفة في الدول. فأي مكسب يتحقق بسبب تمييز معدل الفائدة سوف يتبدد بسبب التعديل في سعر الصرف في نهاية زمن الاستثمار. فإذا تم افتراض أن معدل الفائدة للثلاثة أشهر في الولايات المتحدة هي 11% ولنفس الثلاثة أشهر معدل الفائدة في المملكة المتحدة كانت النسبة 7%. هذا يشير إلى أن المستثمرين في المملكة المتحدة سينقلون أموالهم إلى الولايات المتحدة لاستغلال أسعار الفائدة المرتفعة من أجل الحصول على عائد أكبر. وعلى أية حال فإن النظرية المكافئة لمعدل الفائدة (theory of Interest Rate Parity) تعتبر أن مثل هذه الفرصة غير ممكنة نظراً لأنه بعد ثلاثة أشهر يتوقع أن يفقد الدولار الأمريكي من قيمة 4% تقريباً. وبالتالي فإن المستثمر البريطاني لن يكون في أفضل حال في نهاية الثلاثة أشهر بسبب أن العائد المرتفع بنسبة 4% في الولايات المتحدة سيتبدد عندما ينخفض الدولار بـ 4% في نهاية الثلاثة أشهر عندما يحول المستثمر الدولار إلى الجنيه الاسترليني. هذا يمثل خطر معدل سعر الصرف. وخطر معدل سعر الصرف يمكن تغطيته عبر بيع قيمة الدولار المتوقعة ويتم استلامه بعد ثلاثة أشهر من فترة الاستثمار في السوق الأجل (the forward market)*. لذلك من أجل الربح من اتزان الفائدة المغطاه، فإن المستثمر البريطاني يجب أن يبيع الدولارات فوراً في السوق ويبيع الدولارات في السوق الأجل².

إن معظم البنوك المركزية تركز في الوقت الحاضر حول العالم على الاستقرار المالي. فبدأ الموضوع يلقي اهتماماً متزايداً في نقاشات قبل أن تضرب الأزمات الرهن العقاري الاسواق المالية الدولية في صيف 2007. أدت إلى إخفاقات المصارف ذات الصلة بالإضافة إلى تدخلات مالية إستثنائية وتدخلات إنقاذ عن طريق الاحتياطي الفدرالي والبنوك المركزية والسلطات النقدية. وفي حقيقة الأمر، على الرغم من التقدم العالمي المحقق في مقاومة التضخم، فإن العديد من الحوادث المالية والأزمات

¹ .Dikit S.V. and Shringarpure A.A., "Exchange Rate – A Key Determinant of FDI in India", Advances In Management, Vol. 6 (9) Sep. (2013),p.56.

*. في هذا السوق يتفق التاجر مع بنك لشراء كمية معينة من الدولارات بعد فترة زمنية محددة، ويتم الاتفاق على سعر الدولار باليورو في التو والحال، ولكن يتم تبادل العملات بعد مرور الفترة الزمنية المتفق عليها. ويعرف السعر في هذه الحالة بسعر الصرف الأجل (Forward Exchange Rate) والذي يختلف عن سعر الصرف العاجل (Spot Exchange Rate) عندما يتم إتمام عملية التبادل.

² .Mohammed AshrafulHaque, Texas A&M University – Texarkana," An Empirical Test Of The Interest RateParity: Does It Hold Between U.S.A. And Selected Emerging Asian Economies?",Journal Of International Business Research, Volume 9, Number 2, 2010,pp.91-92.

النقدية استمرت في تحدي النظام المالي العالمي، في الدول الناشئة والصناعية. ومن ثم من الطبيعي أن البنوك المركزية يجب أن تركز باستمرار اهتمام أكبر لكيفية منع أو التقليل من خطر الأزمات المالية بالإضافة إلى موجات العدوى. حالياً يعتبر هذا أيضاً سبباً جوهرياً لدعم الحقيقة النمطية أن تظهر معدلات الفائدة متحركة بشكل تدريجي استجابة للتغير في ظروف الاقتصاد الكلي (بشكل خاص فجوة المخرجات والتضخم). فتم الجدل حول جعل تغيرات معدل الفائدة أقل وقابل للتوقع بشكل كبير، فخفضت البنوك المركزية من عدم ثبات أرباح البنوك التجارية بالإضافة إلى التقليل من الخطر على البنك¹.

في صناعة السياسة النقدية، يتم البحث عن مؤشرات موثوقة لتوجيه استمرار السياسة المقدمة حتى تصبح عملية مستمرة. على الرغم من نجاح العديد من البنوك المركزية في مستوى تحقيق تضخم منخفض ومستقر على مدى عقدين ماضيين كما يقول (جفري)، وفي ضوء الدور الأساسي أن المعدل الطبيعي للتضخم يلعب بشكل واضح أو ضمني في نظريات آلية التحول المشتركة في العديد من البنوك المركزية، وأن تقييم المعدل الطبيعي يجب أن يثبت فائدته لصناع السياسة. علاوة على ذلك ونظراً لأن معظم البنوك المركزية تصيغ السياسة النقدية عبر وضع هدف يتعلق بمعدل فائدة اسمي قصير الأجل، فإن المعدل الطبيعي يوفر مقارنة مرجعية ملائمة أن معدلات السياسة يمكن قياسها في مقابل هذا المعدل الطبيعي بشكل مباشر².

في حقيقة الأمر، من السهولة فهم لماذا المعدل الطبيعي يمكن أن يلعب دوراً أساسياً في السياسة النقدية ليعطي التفويضات للعديد من البنوك المركزية. ومن بين الأهداف الأساسية للسياسة النقدية استقرار السعر وعملية استقرار المخرجات. طريقة واحدة لتفسير هذه الأهداف هي أن الأسلوب الأفضل للسياسة النقدية قد يساهم في الرخاء الاقتصادي من أجل التقليل من أثار التشوهات الإسمية في الإقتصاد، في المقابل هذا يمكن تحقيقه بشكل أفضل عبر عملية تثبيت التضخم وفجوة المخرجات. المعدل الطبيعي، كتوازن معدل الفائدة الحقيقي تحت سعر مستقر، يمكن بالتالي توفير دليل ارشادي للبنك المركزي في وضع سياسة معدل فائدة مستهدف... وهكذا، عبر وضع معدل فائدة اسمية قصير الأجل يساوي المعدل الطبيعي مضافاً إليه (قيمة موجبة منخفضة أو صفر) معدل مستهدف للتضخم، فإن البنك المركزي يحول بشكل أساسي تقليد الظروف المثالية للاقتصاد بدون صلابة³.

¹. Giorgio Di Giorgio, Zeno Rotondi, "Monetary policy, financial stability and interest rate rules", Journal of Risk Management in Financial Institutions Vol. 4, 3, 21st January, 2011, pp.229-230.

². Jeffery D. Amato, "The Role of the Natural Rate of Interest in Monetary Policy", CESifo Economic Studies, Vol. 51, 4/2005, p.730.

³. Jeffery D. Amato, Op. Cit., p.730.

بدلاً أن تركز السياسة النقدية على وضع معدلات فائدة كأداة هامة. هناك أيضاً تحول عام نحو تبني تضخم مستهدف واستخدام سياسة نقدية للتضخم المستهدف¹.

قدم الباحث (دومينيكا) دراسة بحثية تحت عنوان التنافسية ومعدلات الفائدة حالة الاستثمار في المنازل الجديدة في بولندا، هدفت إلى اختبار العلاقة طويلة الأجل بين معدلات الفائدة على قروض المنازل السكنية (معدلات الرهن العقاري) والاستثمار في الأشكال المختلفة للإسكان الحديث في السنوات من 2002-2010، بالتزامن مع التنافسية لتلك الأشكال المختلفة للاستثمار. ووجدت الدراسة أن أشكال الاستثمارات المنافسة تمتلك علاقة طويلة المدى مع سعر الفائدة في زوليتش البولندية².

وفي دراسة كل من (بارش و رسل) تختبر العلاقة القصيرة الأجل والطويلة الأجل بين معدل سعر الصرف الحقيقي الصيني، وإحتياطي سعر الصرف الأجنبي بالإضافة إلى معدل الفائدة الحقيقية للتمييز بين الصين والولايات المتحدة مستخدمة بيانات شهرية للفترة من 1980 حتى 2002. فأخضعت البيانات إلى عملية اختبار مكثفة متعلقة بجذور الوحدة أشارت أن المتغيرات غير متكاملة في نفس الترتيب. وهكذا استخدمت طريقة إختبار الحدود (cointegration)، والتي وجدت أن هناك علاقة وحيدة طويلة الأجل بين ثلاثة متغيرات فمعدل سعر الصرف الحقيقي طويل الأجل له علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية مؤثرة على إحتياطي سعر الصرف الأجنبي. معاملات معدل الفائدة الحقيقية لها أيضاً علاقة إيجابية لكنها غير دالة إحصائياً. وعلى المدى القصير وجدت هناك علاقة بين كل من معدل سعر الصرف الحقيقي، معدل الفائدة الحقيقية بالإضافة إلى إحتياطيات سعر الصرف الأجنبي غير رتبية³.

المطلب الثالث: دور السياسة التجارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

أشرنا في الفصل الأول إلى أن السياسة التجارية مجموعة من الإجراءات التي تعتمدها الدولة في تنظيم علاقات الإستيراد والتصدير مع الخارج وتعتبر ذات أهمية كبيرة وعلى وجه الخصوص للدول النامية؛ حيث أن الصادرات من المواد الأولية تمثل النسبة الأكبر من عوائدها والمصدر الرئيسي للفائض الاقتصادي للإيفاء بمتطلبات البلد من السلع الرأسمالية والخبرات المستوردة. كما أن للسياسة التجارية أهمية خاصة في مواجهة أوضاع السوق الدولية وتقليل الآثار السلبية الناجمة عن تقلباته. وتأسيساً على

¹ . Philip Arestis And Malcolm Sawyer, " On The Effectiveness Of Monetary Policy And Of Fiscal Policy", Review Of Social Economy, Vol. Lxii, No. 4, December 2004,p.241.

² .DominikaZenka –Podlaszewska, "Competitiveness And Interest Rates.The Case Of Investing In New Housing In Poland In 2002–2010", Poznań University Of Economics Review, Volume 12 Number 3, 2012,P.125.

³ .Paresh Kumar Narayana and Russell Smyth, " The dynamic relationship betweenreal exchange rates, real interestrates and foreign exchange reserves:empirical evidence from China", Applied Financial Economics, 2006, 16, 639–651.

ذلك سنقوم هنا بسررد بعض الأدلة المتوفرة والتي تم تنفيذها على بعض البيئات لاختبار العلاقة بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر.

يوجد نوعان من السياسات التجارية: سياسات التجارة الحرة و السياسات الحمائية. فالمدافعين عن التجارة الحرة لديهم اعتقاد أن تقليل الاحتكار إلى أقل ما يمكن يقود إلى رفع الدخل الوطني، على افتراض أن كل دولة سوف تستثمر مميزاتا بالمقارن. بينما أولئك الذين يؤيدون السياسات الحمائية يؤمنون أنهم يحمون الصناعات الناشئة ويحاربون البطالة. فالدول تتبع أنظمة مختلفة في عملية صياغة سياساتها التجارية ومعظم هذه الدول تصيغ هذه السياسات لتقع بين هذه النهايات الطرفية. فالأنظمة التي تميل نحو الحمائية تتبني ما يلي¹:

1. الاكتفاء الذاتي المحدود أو النسبي بغرض تحقيق معظم احتياجات السكان من السلع والخدمات من الإنتاج المحلي.
2. سياسة التعرف التي تمثل إجمالي الواجبات والاجور على الصادرات والواردات في دولة محددة في وقت محدد بغرض: توفير الموارد المالية عند تفرض بنفس الأسلوب على السلع الأجنبية و المنتجات زبدائلها المحلية، بالإضافة إلى حماية العملية الانتاجية المحلية خصوصاً تلك السلع المنتجة فط عبر الدولة،
3. سياسة الإغراق بمعنى فرض رسوم إضافية لتعويض الإعانات الحكومية المقدمة عبر الدول الأجنبية من أجل أن تصدرها، ومن أجل تخفيض عملة الشركاء الآخرين.
4. أنظمة الحصص ذات القيود وضعت من قبل حكومة على التجارة الخارجية للحد من كمية الصادرات والواردت دون الرجوع إلى قانون العرض والطلب، وهذا يمكن تنفيذه مباشرة عبر الرخص المتعلقة بالاستيراد والتصدير وبشكل غير مباشر عبر عملية التركيز على الصفقة التجارية بواسطة العملة الأجنبية الموجودة تحت تصرف الحكومة وأن المصدرين يتوجب عليهم توصيل ما لديهم من عملة أجنبية للحكومة.
5. سياسة السيطرة على الحكومة التي تعني القيود المفروضة من قبل الحكومة على حرية الصفقات التجارية في العملة الأجنبية، وهذا يمكن أن يتم تنفيذه عبر معدل سعر الصرف الأحادي الجانب جميع الصفقات التجارية الأجنبية، بالإضافة إلى معدلات سعر الصرف المتعددة.

¹ Khalafalla Ahmed Mohamed Arabi, "Effects of Foreign Trade Policies on Directions of Sudanese Foreign Trade", Journal of Business Studies Quarterly 2011, Vol. 2, No. 2, pp. 41-42.

6. الأنظمة الإدارية التي تضع الإجراءات المصممة من أجل فرض القوانين حسب الطلب، هذه الأنظمة تأكد أشكال مختلفة: شهادة بلد المنشأ، فرض رسوم على الواردات، تكاليف تخزين عالية، بالإضافة إلى فرض قيود على سلع محددة تحت مبرر مراقبة صحة المجتمع.

7. الاستيراد عبر الحكومة إما لجميع السلع أو بعضاً منها من أجل التأكد من توفر سلع محددة.

وفي دراسة (اندرديب) اختبرت العلاقة بين الانفتاح التجاري للدول النامية وأسهمها في التزامات الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال استخدام بيانات مجمعة (panel data) للفترة من 1970-1997. أظهرت النتائج أن هناك ارتباط إيجابي، بعد التحكم في بعض المتغيرات مثل الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد، الجودة المؤسسية، وعدم ثبات الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى الرقابة على رأس المال، وأظهرت النتائج إلى أن هذا الارتباط كان اتجاهه من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الانفتاح التجاري، بمعنى آخر أن هناك ارتباط بين الإستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل والانفتاح التجاري كمتغير تابع. حيث نفذت الدراسة للإجابة على إختبار مدى صحة الفرضية التي وردت في تقرير الاستثمار العالمي المنشور من قبل الأونكتاد (UNCTAD)، ومضمونها هل أن التجارة تؤدي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر أم العكس هو الصحيح. وبوضوح يرى اندرديب أنه يمكن تصور علاقة سببية مزدوجة بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، خصوصاً في الدول النامية. فالتجارة يمكن توقع أنها تقود الاستثمار الأجنبي المباشر نظراً لأن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية كثيراً ما يستبدل التجارة. على سبيل المثال، الحافز الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة هو البحث عن الأسواق. وبالتالي، فإن الشركات الدولية ستصدر أولاً لخدمة السوق المحلية في الدولة المضيفة، بعد ذلك تضع فرعاً للشركة لخدمة السوق مباشرة. وبالنتيجة يستبدل الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرات من الدولة الام إلى الدولة المضيفة، الجولة التي تتواجد فيه مركز القيادة¹.

وفي هذا المضمار يمكن تناول بعض الحقائق على التجارة الخارجية والاستثمار في الصين، ففي العامين 2007 و 2008، استمرت الصين بنموها القوي في التجارة الخارجية والاستثمار. خلال هذين السنتين، رتب الحجم التجاري الإجمالي للصين في المرتبة الثالثة عالمياً. وخذت المرتبة الثانية في قيمة وارداتها على مستوى العالم. حيث كانت قيمة صادراتها أقل فقط من كل من الولايات المتحدة وألمانيا. وفي نفس الوقت ارتفع نمو الاستثمار الأجنبي المباشر من 13.6% إلى 23.6% في كل من 2007 و 2008 على التوالي. ومن ناحية أخرى، في 2006، كانت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر 4.1%. ومنذ 2009، تراجع كل من التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل مذهل. ومن يناير وحتى يونيو

¹ IndradeepGhosh, "The Relation between Trade and FDI in Developing Countries – A Panel Data Approach", Global Economy Journal, Volume 7, Issue3. 2007, pp.1-30.

2009، انخفضت القيمة الإجمالية للتجارة بـ 23.5 ، و10419 مشروع أجنبي جديد ممول تم الموافقة على إنشائها، انخفضت بنسبة 28.6%، بالإضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة 43 مليار دولار انخفضت بنسبة 17.9%. وقدرت التجارة التي تم معالجتها بـ 50% صادرات و35% واردات، بالإضافة إلى 60% مشاريع ممولة أجنبياً. فكانت المنتجات الالكترونية هي السلع الأساسية وبلغت من 50-60%. المنتجات عالية التكنولوجيا بلغت حوالي 30%. اغلب الفائض التجاري جاء من التجارة التي تم معالجتها؛ حيث كانت المشاريع الخاصة أكبر المصادر للفائض التجاري، وقدرت بحوالي 70%. المشاريع المملوكة للدولة كانت هي النوع الوحيد للمشاريع التي تحملت العجز التجاري. فكانوا الشركاء الأساسيين للصين الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، اليابان بالإضافة إلى الدول الآسيوية (ASEAN). فالفائض التجاري جاء بشكل أساسي من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، بينما كانت كل من كوريا، واليابان والدول الآسيوية المصادر الأساسية للعجز التجاري. وعلى هذا الأساس كان أكثر من نصف الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق قد تركز في التصنيع، بينما احتلت العقارات المرتبة الثانية. وعلى أية حال فقد مر قطاع العقارات بتقلبات أكبر. وعلى الرغم من أن الضريبة قد تم رفعها، فإن المصادر الأساسية لتدفق الاستثمار الأجنبي إلى الصين كانت سنغفورا، اليابان، كوريا بالإضافة إلى الولايات المتحدة. كما أن أكثر من نصف الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى خارج الصين قد تركز في خدمات التأجير والأعمال بالإضافة إلى تجارة الجملة والتجزئة. وأخيراً فقد فاقت دول أمريكا اللاتينية آسيا لتصبح على الواجهة للاستثمار الصيني فيما وراء البحار¹.

ومن هنا يمكن استنتاج أن هناك ارتباط كبير بين سياسات التجارة الخارجية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من وإلى الدولة، فيما إذا تم استغلال الفرص.

عجز الحساب الجاري

كما اشرنا في الفصول السابقة فإن هناك مجموعتان من السياسات المتاحة للحكومة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، وتؤثر من خلالهما على ميزان المدفوعات وهما: السياسة النقدية وتؤثر على الاقتصاد من خلال التحكم في عرض النقود والسياسة المالية وتؤثر على الاقتصاد من خلال التغييرات في إيرادات الحكومة ونفقاتها.

¹.ChangyuanLuo and Jun Zhang, "China Trade Policy Review: A Political Economy Approach", The World Economy ,(2010),p.1407

يمثل ميزان الحساب الجاري مجموع الميزان التجاري، وإيصالات صافي الدخل، وصافي التحويلات أحادية الجانب، بالإضافة إلى صافي تعويضات العامل... وعجز الميزان التجاري المساهم الأكبر والذي يمثل الفرق بين الصادرات والواردات للسلع والخدمات¹.

و يمثل ميزان الحساب الجاري مؤشر هام للاقتصاد الكلي، وهذا المؤشر مرتبط بشكل وثيق بمكونات أخرى هامة من المدخرات الوطنية والاستثمار إلى اتزان الميزانية والمدخرات الخاصة وله نتائج مهمة تتعلق بنمو الاقتصاد الكلي، وحركات معدل سعر الصرف، بالإضافة إلى التنافسية. إن استمرار السؤال عن عجز الحساب الجاري يحضى بأهمية كبيرة بالإضافة إلى أنه معقد؛ حيث لا يوجد في الأدبيات الاقتصادية كما يرى الباحث تعريفاً واضحاً لمستوى العجز الذي يعتبر غير مقبول. وعجز الحساب الجاري هو نتيجة عدم الاتزان بين المدخرات المحلية والاستثمار، ومن ناحية أخرى، يعكس نمو نشاط الاستثمار الذي يتجاوز المدخرات المحلية، أو تصاعد الاستهلاك المحلي، الذي يؤدي إلى تراكم الديون التي لا يمكن خدمتها بشكل دقيق. كما أن عجز الحساب الجاري يمكن تحمله إذا كان لا يؤدي إلى ظهور أزمة قطاع خارجي. وأزمة القطاع الخارجي يمكن أن تظهر على شكل أزمة عملة أو أزمة مرتبطة بالدين الخارجي. وأزمة العملة قد تحدث كردة فعل مرعب يؤدي إلى تخفيض سعر العملة الوطنية بالإضافة إلى انخفاض في احتياطات سعر الصرف الأجنبي، كما أن أزمة الدين الخارجي قد تعني استحالة عملية اقتراض خارجي بالإضافة إلى عدم القدرة على خدمة الالتزامات الجارية الناشئة عن الدين الخارجي².

فلو تم أخذ في الحسبان أولاً حالة حدوث عجز في الحساب الجاري، ففي الجانب النقدي يمكن أن يقوم البنك المركزي برفع سعر الفائدة، مما يرفع تكاليف الاقتراض: ويمكن أن يقوم بزيادة متطلبات الاحتياطي للبنوك التجارية، مما يقلل من النقود المتاحة للقروض، كما يمكن أن يقوم ببيع السندات الحكومية للبنوك والأفراد، ومن ثم يتم سحب بعض النقود من الاقتصاد. وتؤدي تلك الترتيبات إلى تقليص القدرة للحصول على تلك الأموال لأغراض الإنفاق وجعلها أعلى تكلفة. وعندما ينخفض الإنفاق على السلع والخدمات، فإن كلا من الإنتاج والدخل سوف ينخفضان ويمتد الانخفاض عبر الاقتصاد من خلال المضاعف. وفي نفس الوقت، فإن السياسة النقدية الانكماشية تخفض من معدلات التضخم وتحدث تغييرات في كل من الأسعار والدخل، مما يخفض العجز في السلع والخدمات. أما على الجانب المالي، فيمكن للخرانة أن تقوم برفع معدلات الضرائب أو تخفيض الإنفاق الحكومي أو كليهما، ومن ثم سحب قوة شرائية من العامة، مما يؤدي إلى تخفيض النشاط الاقتصادي، والذي سوف يمتد في الاقتصاد من خلال

¹ Maria N. Ivanova, "The Planned Spontaneity of the US Current Account Deficit", Paper prepared for the 49th Annual Convention of the International Studies Association, San Francisco, CA, March 26-29, 2008, p3.

² Srđan Boljanović, "A Sustainability Analysis Of Serbia's Current Account Deficit", Economic Annals, Volume Lvii, No. 195 / October – December 2012, P.140.

تأثير المضاعف. ويكون الانخفاض في الدخل مصحوباً بتقليص معدلات زيادة الأسعار. ويعمل كلا العاملين على إزالة العجز بالطريقة التي سبق ذكرها¹.

ويتم اتباع سياسات عكس تلك السياسات في حالة حدوث فائض؛ حيث يترتب على التوسع في عرض النقود والزيادة في عجز الموازنة وتضخم الاقتصاد. ويؤدي كل من أثر الدخل وأثر الأسعار إلى زيادة الفائض. ومثل تلك الإجراءات النقدية والمالية التي يتم تصميمها لإحداث التوازن في الحساب الجاري تسمى بسياسات تغيير الإنفاق (Expenditures – Changing Policies)؛ حيث تعالج العجز (الفائض) بتخفيض (زيادة) الإنفاق الكلي. وتلك السياسات قابلة للتطبيق في ظل أسعار الصرف الثابتة والمعومة، لو كانت الحكومة مهتمة في الحالة الأخيرة بتحقيق توازن الحساب الجاري. وثمة احتمال أن تعوض آلية التوازن التي تمت من قبل السياسة الحكومية، جزئياً من خلال تحركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وغالباً ما يستجيب هذا النوع من الاستثمارات للفروق بين الربحية في الوطن والخارج. ويرتبط مستوى الأرباح على الاستثمار بعلاقة إيجابية مع مستوى الدخل والتوظيف. فعندما تشهد دولة ما فائضاً ناجماً عن السياسة الحكومية، يكون الأثر هو تخفيض الفائض في الميزان التجاري. أما التوسع في جلب الاستثمارات الأجنبية، وعناصر المقبوضات التي تزيد من الفائض، والعكس صحيح في دول العجز؛ حيث يترتب على التقييد المحلي لتحقيق العجز، وعلى الرغم من أن مدى قوة تلك التأثيرات لم تعرف، فإنها تعوض جزئياً الأثر التوازني للسياسة المحلية².

فالسبب الكامن وراء عجز الحساب الجاري يمكن أن يكون تراجع المدخرات الخاصة أو المدخرات العامة أو نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، فصرحاً على سبيل المثال من بين الدول المتحولة بأقل مساهمة للاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تغطية عجز الحساب الجاري، والتي يمكن رؤيتها في الجدول (6.3) لعام 2008؛ حيث تم أخذها كسنة أساس بسبب أنها تمثل عملة ذات وجهين مع بدء الأزمة الاقتصادية العالمية³.

¹ محمد إبراهيم منصور، علي عطية مسعود، "محاضرات في التجارة الخارجية"، جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2007، ص 220.

² محمد إبراهيم منصور، علي عطية مسعود، مرجع سابق، ص 221.

³ Srđan Boljanović, Op. Cit., p.146

جدول رقم (6.3): مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل عجز الحساب الجاري في دول جنوب أوروبا.

الدولة	2008	2009	2010	المتوسط(2008-2010)
البانيا	%44.17	%50.57	%79.26	%58.00
البوسنة والهرسك	%35.41	%23.23	%1.91	%20.18
بلغاريا	%76.11	%80.12	%64.66	%73.63
كرواتيا	%74.20	%47.96	%49.87	%57.34
مقدونيا	%47.45	%30.51	%115.13	%64.36
الجبل الأسود	%41.42	%122.69	%73.79	%79.30
رومانيا	%57.58	%71.91	%51.33	%60.27
صربيا	%25.86	%65.84	%41.31	%44.34

Source: Author's calculations based on data from the central banks of countries in the sample, p.147

من الجدول السابق يمكن إدراك أنه في 2008 امتلكت صربيا أقل مساهمة للاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل عجز الحساب الجاري، وفي العام 2010 كانت كل من البوسنة والجبل الأسود فقط سيئة في هذا المؤشر. كما أن المتوسط الإجمالي للثلاث سنوات يظهر أن صربيا تقع قبل الأخير، الأمر الذي يقترح أنه، على الرغم أن عملية خفض عجز الحساب الجاري لا يمكن أن تمول بدون تراكم الدين الخارجي. فالجبل الأسود الدولة التي تملك أكبر مساهمة للاستثمار الأجنبي المباشر تمول عجز حسابها الجاري وهذا الأمر الذي مكن الجبل الأسود أن يكون لديه أكبر عجز في الحساب الجاري¹. فالدول ذات النمو الاقتصادي القوي يمكن أن تحافظ على عجز ثابت في الحساب الجاري دون زيادة في الدين الخارجي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وفي داسة كل من (صدقي وزميليه) التي اعتمدت على بيانات للفترة من 1976 حتى 2005، من أجل اختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والحساب الجاري في باكستان؛ حيث استخدم فريق البحث تقنية (Johansen-Juselius cointegration) و اختبار العلاقة السببية (Granger). فأظهرت نتائج الاختبار الأول موثوقية العلاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والحساب الجاري. بينما أظهرت نتائج اختبار العلاقة السببية بأن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والحساب الجاري، ولكن لا توجد هناك علاقة سببية قصيرة الأجل من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الحساب الجاري والعكس صحيح. لذا، فإن نتيجة سياسة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن أن تسبب

¹ .Srđan Boljanović, Op. Cit., p.147.

اختلال ميزان المدفوعات على المدى الطويل والتالي يجب أن يتم أخذها بعين الاعتبار عندما يقرر صانعي السياسة تطبيق سياسات لجذب المستثمرين الأجانب¹.

وفي دراسة حول آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من الحساب الراسمالي والإنتاج المحلي الإجمالي كدليل عملي من الهند، فبعد عملية الإصلاح ازدهر الاستثمار الأجنبي المباشر. ودفق هذا النوع الاستثمار لم يغير فقط الاستثمار المحلي بل أيضا الوضع التجاري. ومن ثم ارتبط بميزان المدفوعات بشكل وثيق. وبالتالي هدفت الدراسة لإيجاد الارتباط بين الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الهندي، وقد استخدمت الدراسة بيانات عن بعض المتغيرات التي أثرت على ميزان الحساب الجاري وميزات الحساب المالي من 1997 وحتى 2011 من أجل الحصول على بعض النتائج. فاستخدم الباحث في الدراسة اختبار العلاقة السببية جرانجر (Granger) بالإضافة إلى دالة الاستجابة للحافز لتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حسابات رأس المال والنتائج المحلي الإجمالي في الهند. فأشارت النتائج العملية إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر سلبي على الحساب الجاري وأثر إيجابي على حساب رأس المال².

¹ Danish Ahmed Siddiqui, MohsinHasnain Ahmad, Muhammad Asim, "The causal relationship between Foreign DirectInvestment and Current Account: an empiricalinvestigation for Pakistan economy", Theoretical and Applied Economics Volume XX (2013), No. 8(585), pp. 93-106.

² Sushant Sarode, "Effects of FDI on Capital Account and GDP:Empirical Evidence from India", International Journal of Business and Management Vol. 7, No. 8; April 2012,p.102.

خلاصة الفصل.

تم في هذا الفصل معالجة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره الاستثمار القائم على أنظمة تحقيق علاقات تعطي إمكانية تطبيق فعلي على تسيير المؤسسة بواسطة إنشاء أو توسيع مؤسسة، ملحقة، فرع... الخ، أو المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل بالإضافة إلى العديد من لقضايا التي تم التطرق لها منها الآتي:

- تم التطرق إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لاقتصاديات الدول المستضيفة من حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويلية خارجية بديلة، عنصر تكميلي مهم للموارد المحلية وعامل مهم لتحسين الاستثمار المحلي، وأخيراً عامل مهم لتدعيم عمليات الخصخصة ونتائجها.
- تم تناول الظروف المواتية لاجتذابه و ترقيته، كالتدابير العامة المتعلقة باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ الإطار التنظيمي و التحفيز الفعال لتدعيمه و ترقيته؛ التدابير المتعلقة بدخول الشركات الأجنبية و استثماراتها؛ بالإضافة إلى الشروط الإستباقية و أهميتها في تحسن أداء اجتذابه و التقليل من آثاره السلبية.
- الطرق المستخدمة لتجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، كالنظام الدولي للإقرار عن المعاملات الدولية، المسح الإحصائي الشامل بالعينة لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، بيانات تأسيس المشاريع المرخص بها، وأخيراً بيانات الدول الشريكة في الاستثمار.
- وتواجه الاستثمار في الدول النامية والعربية عدد من المعوقات تمثلت في عدم الاستقرار السياسي الاقتصادي، البيروقراطية الإدارية وصعوبة التسجيل والترخيص، عدم وضوح واستقرار قوانين الاستثمار، عدم ثبات وتدهور سعر صرف العملة المحلية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح وأصل الاستثمار للخارج، عدم توافر الكفاءات الإنتاجية لتشجيع الاستثمار.
- وأخيراً تم التطرق إلى تطورات اتجاهات السياسات الاستثمارية والتشريعية ذات الصلة، والمؤشرات الدولية ضمن المتوقع استعادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها، بالإضافة إلى العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر، ومحدداته والنظريات المفسرة وسلبياتة وإيجابياتة، بالإضافة إلى دور السياسة الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي ضوء ما تقدم سيتم التطرق في الفصل التالي إلى لمحة عن الاقتصاد اليمني خلال فترتين مهمتين مر بها تتمثل الأولى بما قبل برنامج الإصلاح المالي والإداري، والإخرى بعد فترة الإصلاح.

**الفصل الرابع: تطور الاقتصاد اليمني والسياسات
الاقتصادية المتبعة في الفترة (1995-2010) ودورها
في جذب الاستثمار.**

تمهيد

عانى الاقتصاد اليمني من اختلالات هيكلية وإدارية في وحداته الاقتصادية نتيجة اندماج اقتصاد دولتين - نظام اشتراكي (في جنوب اليمن) ورأسمالي (في شمال اليمن) وقيام دولة واحدة في 22 مايو 1990م، حيث ورثت دولة الوحدة مشاكل الاقتصاد الرأسمالي السائد في شمال اليمن والذي كان يعاني من قلة الموارد واعتمادها على تحويلات المغتربين من الخارج من المساعدات الإقليمية والدولية التي انخفضت بشكل كبير بعد حرب الخليج الثانية في عام 1991م. وبالإضافة إلى مشاكل الاقتصاد الاشتراكي الذي ساد جنوب اليمن والذي كان يعتمد اعتماداً شبه كلي على معونات الدول الاشتراكية ولا سيما الاتحاد السوفيتي السابق، وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتفككه توقفت المساعدات للشطر الجنوبي السابق بعد قيام دولة الوحدة. وقد بلغت الصعوبات ذروتها أواخر عام 1994م حين وصلت الاختلالات الاقتصادية حداً منذراً بعواقب وخيمة ممّا دفع إلى الإسراع ببدء برنامج الإصلاح الاقتصادي والإداري والمالي وإعادة تنظيم وهيكلية القطاع المصرفي سواء في وحداته أو تفاعله مع حركة الاقتصاد الكلي في إطار آلية السوق الداخلية والاقتصاديات المالية والمصرفية الدولية، منذ مارس عام 1995م بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. كما عانى الاقتصاد اليمني في النصف الأول من التسعينات من اضطرابات هيكلية وتشوهات داخلية عميقة ممّا انعكس على تعثر دور ونشاط قطاع المال والمصارف، وبالتالي ضعف وهزلة آلية سوق رأس المال المحلية، وقد زاد عمق مشاكل اقتصاد دولة الوحدة قيام الحرب اليمنية عام 1994م والتي زادت من حجم الديون الخارجية وهروب الاستثمارات وارتفاع العجز في ميزان المدفوعات وانخفاض مستوى قيمة الريال اليمني مقابل الدولار وارتفاع مستوى التضخم وخفض مستويات المعيشة للمواطن اليمني، وانعكس هذا الوضع على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجمهورية اليمنية قبل فترة الإصلاح وبعدها. ولفهم تطور الاقتصاد اليمني فقد اشتمل هذا الفصل على المباحث التالية:

المبحث الأول: مكونات الاقتصاد اليمني وبرنامج الإصلاح الاقتصادي.

المبحث الثاني: السياسات الاقتصادية المتبعة منذ فترة الإصلاحات 1995-2010.

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي في اليمن.

المبحث الرابع: دراسة قياسية لدور السياسة الاقتصادية اليمنية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر (1995-2010).

المبحث الأول: مكونات الاقتصاد اليمني وبرنامج الإصلاح الاقتصادي.
سنتحدث في هذا المبحث عن هيكل الاقتصاد اليمني وعلى ماذا يعتمد وماهي الموارد الرئيسية للاقتصاد اليمني وعن حالة الاقتصاد قبل وبعد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي.

المطلب الأول: هيكل الاقتصاد اليمني

يُنظر إلى اليمن على أنه بلد واعد بالخيرات والموارد الاقتصادية الطبيعية الهامة، حيث تتوفر فيه العديد من الثروات والخيرات التي لم تستغل اقتصادياً حتى الآن، لاسيما في مجال الثروة المعدنية المختلفة (النفط والغاز والمعادن) إضافة إلى الثروة السمكية، بالرغم من ذلك تراجع معدل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل (-3%) ، (-15%) بالأسعار الثابتة في العام 2011م، كما وصل متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي إلى ما يقارب من (1149) دولار في العام 2011م. ويشكل هيكل الاقتصاد اليمني من القطاعات التالية¹:

1. القطاع الزراعي:

تمثل المساحة المزروعة في الجمهورية اليمنية ما نسبته 90% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة ، ويساهم قطاع الزراعة بنسبة تتراوح بين (5%-10%) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي. ويُعتبر القطاع الزراعي أكثر القطاعات الاقتصادية استيعاباً للعمالة حيث يستوعب حوالي 54% من إجمالي القوى العاملة ومصدر دخل لأكثر من 70% من السكان.

¹. يمكن العودة إلى المصادر التالية:

- تقارير البنك المركزي اليمني. أعداد مختلفة.
- كتاب الإحصاء السنوي. الجهاز المركزي للإحصاء. أعداد مختلفة.
- الجمهورية اليمنية 15 عاماً من البناء والتطوير 1990م-2005م-وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ص 112-263.
- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر 2006-2010، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ص ص 77-112.

2. النفط:

يُعدُّ قطاع النفط أحد القطاعات الإنتاجية الأساسية، ويتركز استغلال الموارد النفطية في عدد من محافظات الجمهورية أهمها: محافظات (مأرب-شبوّه-حضر موت) ويساهم هذا القطاع بنسبة تتراوح بين (30%-40%) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، كما يسهم بأكثر من 70% من إيرادات الموازنة العامة للدولة ويمثل أكثر من 90% من قيمة الصادرات اليمنية.

3. الأسماك:

يمثل قطاع الأسماك أحد القطاعات الهامة في الاقتصاد اليمني كون اليمن يملك شريطاً ساحلياً يبلغ طوله أكثر من 2000 كم يمتد عبر البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي كما تنتشر عليه الجزر والخلجان ممّا هياً لوجود بيئة ملائمة للأسماك والأحياء البحرية تزيد عن 350 نوعاً وهذا ما يعزز من أهمية هذا القطاع الواعد مستقبلاً باعتباره مصدراً رئيسياً للغذاء ومورداً هاماً للتنمية ودعم الاقتصاد الوطني وأحد المصادر الرئيسية لفرص العمل.

4. الصناعة:

تمثل الصناعة إحدى المكونات الرئيسية للاقتصاد الوطني وتسهم بنسبة تتراوح بين (10-15%) باستثناء الصناعات النفطية، ومن حيث مساهمة هذه الصناعات في الناتج المحلي الإجمالي تأتي الصناعات الغذائية في المرتبة الأولى ثم الصناعات الإنشائية وأهمها: الإسمنت، ثم منتجات التبغ والمعادن هذا باستثناء الصناعات النفطية مما يعكس ضعف القاعدة الإنتاجية وعدم تنوعها .

5. السياحة:

تشير البيانات المتاحة عن القطاع السياحي إلى وجود توسع في المنشآت السياحية حيث بلغ عدد الفنادق في نهاية العام 2010م (1,479) فندق تمثل الفنادق نجمة واحدة فمادون أكثر من (81.2%) من إجمالي الفنادق ويصل متوسط الليالي السياحية خلال العام 2011م إلى (8) ليلة سياحية ويصل متوسط إنفاق السائح في الليلة إلى (145) دولار في المتوسط.

6. القطاع المالي والمصرفي :

تعكس المؤشرات المالية والنقدية حجم التطور الذي شهده هذا القطاع حيث زادت الإيرادات العامة للدولة من 599 مليار ريال في العام 2000 م إلى 1720 مليار ريال في العام 2011 . أما بالنسبة للنفقات العامة للدولة فقد نمت من 502 مليار ريال في العام 2000 م إلى 2058 مليار ريال في العام 2011م تمثل النفقات الجارية أكثر من (73 - 87) % من إجمالي النفقات العامة ، بينما تمثل النفقات الرأسمالية والاستثمارية نسبة تتراوح بين (13-15) % من إجمالي النفقات العامة . أما بالنسبة للنشاط المصرفي فقد تزايد عدد البنوك التجارية وفروعها بحيث وصل عدد البنوك إلى (20) بنكاً ، بما فيها البنك المركزي اليمني بنك البنوك منها (12) بنكاً تجارياً، (7) بنوك إسلامية ، وتوزع فروعها في مختلف المحافظات حيث بلغ عدد الفروع التابعة لهذه البنوك (278) فرعاً مع نهاية عام 2011م ، وفيما يتعلق بحجم النشاط المصرفي فقد نمت حجم العرض النقدي من 599 مليار ريال في العام 2000م إلى 2756 مليار ريال في العام 2012م ، كما بلغ معدل نمو الودائع بالعملة المحلية بلغ (55.4) ، في حين بلغ معدل نمو الودائع بالنقد الأجنبي (44.6) % من إجمالي الودائع لعام 2012م .

7. قطاع النقل:

يعد قطاع النقل بفروعه وأنشطته المختلفة مكوناً مهماً من مكونات البنية الأساسية للاقتصاد الوطني وركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، فشبكة الطرق تمثل شريان التنمية وأساس نموها ، وقد أولت القيادة السياسية اليمنية قطاع النقل والمواصلات اهتماماً كبيراً من خلال ربط الأراضي اليمنية بشبكة مواصلات محلية ودولية، حيث وصل طول شبكة الطرق الإسفلتية (16704.2) حتى العام 2011م وبلغ معدل نمو الطرق الإسفلتية (35.2%) بين عامي (2005-2011) .

وفيما يتعلق بالنقل البحري فقد سعت الدولة لتطوير وتوسيع قدرة الموانئ اليمنية حتى أصبح لدى اليمن عدد من الموانئ الدولية أهمها: ميناء عدن- ميناء الحديد-ميناء المكلا- ميناء نشطون ، وفيما يتعلق بمقومات النقل الجوي فقد تم استحداث العديد من المطارات الداخلية وتطوير عدد من المطارات لتصبح مطارات دولية حيث بلغ عدد المطارات الدولية (6) مطارات وهي: (مطار صنعاء- مطار عدن- مطار تعز- مطار الحديد- مطار الريان- مطار سيئون)، ويساهم هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين (10-13) % سنوياً.

8. التعليم:

اتجه اليمن لإعطاء التعليم أولوية في إطار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية كون التعليم هو أساس التطور والنهوض لأي مجتمع من المجتمعات ويلاحظ ذلك من خلال التوسع في مختلف مجالات التعليم العام والتعليم الفني والمهني والتعليم الجامعي وتبين مؤشرات التعليم للعام 2011م مدى التطور الذي شهده هذا القطاع الهام من خلال زيادة عدد المنشآت التعليمية وزيادة عدد الملتحقين بالتعليم العام والفني والمهني وكذلك التعليم العالي حيث وصل عدد المدارس في التعليم الأساسي إلى (12,377) مدرسة منها 11,903 مدرسة حكومية و474 مدرسة خاصة . وبلغ عدد الملتحقين في التعليم الأساسي حكومي (4,438,685) طالب وطالبة تمثل نسبة الذكور (56.9%) بينما تمثل نسبة الإناث (43.1%) ، كما بلغ عدد الطلاب الملتحقين في التعليم الأساسي الخاص (217,705) طالب وطالبة تمثل نسبة الذكور (64.2%) بينما تمثل نسبة الإناث (35.8%). كما وصل عدد المدارس المشتركة (أساسي +ثانوي) الحكومية والخاصة (11789) مدرسة .

وبلغ عدد مدارس التعليم الثانوي حكومي (319) مدرسة ووصل عدد الطلاب الملتحقين فيها (594,516) طالب وطالبة تمثل نسبة الذكور (61.9%) بينما تمثل نسبة الإناث (38.1%) ، كما بلغ عدد مدارس التعليم الثانوي الخاص (12) مدرسة ووصل عدد الطلاب الملتحقين فيها (21,075) طالب وطالبة تمثل نسبة الذكور (68.9%) بينما تمثل نسبة الإناث (31.1%) .

وفي الجانب المهني والتقني فقد وصل عدد المعاهد المهنية والتقنية إلى 70 معهداً خلال العام 2011م وبلغ عدد الطلاب في تلك المعاهد (25093) طالب وطالبة ، تمثل نسبة الذكور (88.53%) بينما تمثل نسبة الإناث (11.47%) .

أما بالنسبة للتعليم الجامعي فقد بلغ عدد الجامعات اليمنية حكومية وخاص في العام 2011م (33) جامعة منها (9) جامعات حكومية و(22) جامعة خاصة و(2) كليات هي كلية علوم القرآن وكلية العلوم الإسلامية والتطبيقية وبلغ عدد الطلاب الملتحقين في الجامعات الحكومية (205,691) طالب وطالبة تمثل نسبة الذكور (68.4%) بينما تمثل نسبة الإناث (31.6%) كما وصل عدد الطلاب في الجامعات الخاصة إلى (63,364) طالب وطالبة تمثل نسبة الذكور (74.92%) بينما تمثل نسبة الإناث (25.08%).

وتبلغ نسبة الأمية بين السكان 10 سنوات فأكثر ذكور 26.17% بينما شكلت نسبة الأمية بين الإناث 73.83% وفق بيانات مسح ميزانية الأسرة للعام 2005-2006م. ووصل معد الالتحاق

بالتعليم (6-14) سنة بـ 65.7% .حيث بلغ معدل الالتحاق عند الذكور بـ 75.1% .ومعدل الالتحاق بين الإناث 55.5%.

9. الصحة:

تقوم إستراتيجية التنمية في اليمن على الاهتمام بجوانب توفير الخدمات الصحية اللازمة للسكان، فالإنسان هو هدف التنمية وغايتها، ولذا فإن المجال الصحي من المجالات التي تسعى الدولة لإعطائه اهتماماً نوعياً وبرغم تواضع الإمكانيات المتاحة فقد وصل عدد المستشفيات بما فيها المستشفيات الريفية إلى (239) مستشفى عام 2011م، كما بلغ عدد الأطباء (6,469) طبيباً بمعدل طبيب واحد لكل (3,684) من السكان ويصل عدد الممرضين إلى (12,685) ممرض بمعدل (2) ممرضين للطبيب الواحد خلال العام ذاته .

المطلب الثاني: وضعية الاقتصاد اليمني قبل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي (1990-1994م). أولاً: مظاهر خلل المسار الاقتصادي.

عانى الاقتصاد اليمني من اختلالات اقتصادية حادة في الفترة (1990-1994م)، ويمكن تشخيص خلل المسار في الاقتصاد اليمني بدراسة ومعرفة أوضاع وسلوك مجموعة من المتغيرات الاقتصادية العامة والمؤثرة في أداء الاقتصاد القومي وتطوره، ويمكننا تحديد هذه المتغيرات هنا بالنمو الاقتصادي، اختلال الهيكل الإنتاجي، اختلال ميزان الاقتصاد الكلي، تدني مستوى المعيشة، التضخم وسعر الصرف، اختلال ميزان المدفوعات، اختلال الموازنة العامة للدولة، العرض النقدي، الاحتياطات الخارجية، المديونية الخارجية، البطالة. وفيما يلي مناقشة لأوضاع هذه المتغيرات في الاقتصاد اليمني قبل تنفيذ برنامج الإصلاح.

أ. النمو الاقتصادي

يعتبر معدل النمو الاقتصادي الذي يتحقق سنوياً في الاقتصاد القومي لأي دولة أهم مقاييس لسلامة الأداء الاقتصادي والمسار الاقتصادي فبالنسبة للاقتصاد اليمني يظهر بيانات الجدول رقم (1.4) أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حقق في الفترة (1990-1994) معدل نمو سنوي متوسط بلغ (4.77%) غير أن معدل النمو كان متبايناً من سنة إلى أخرى، فبينما كان متواضعاً (2.7%) عام 1991م و(3.7%) عام 1994م فإنه ارتفع بصورة ملحوظة (5.6%) عام 1992م و(7.1%) عام 1993م وهذا يعكس مدى ضعف هيكل القطاعات الإنتاجية وارتفاع درجة حساسيتها للتغيرات الطبيعية (الأمطار) أو الخارجية (أسعار النفط) ومع أن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترة (1990-1994م) أعلى من معدل نمو السكان في الفترة نفسها والمقدر بنحو (3.7%) إلا أنه يدل على الأداء الجيد للاقتصاد في هذه الفترة وتحسن بسيط في مستوى المعيشة في ظل الظروف القائمة آنذاك إلا أن الناتج المحلي الحقيقي تراجع في هذه الفترة المشار إليه سابقاً بمعدل سنوي متوسط بلغ نحو (-3.6%) في قطاع الأسماك و(-2.16%) في قطاع النقل والتخزين والمواصلات، هذا إلى جانب تحقيق العديد من القطاعات الرئيسية لمعدلات نمو سنوية متوسطة منخفضة لم تتجاوز (0.14%) لقطاع خدمات القطاع العائلي و(0.62%) لقطاع التمويل والتأمين، و(0.78%) لقطاع التجارة والمطاعم والفنادق والصيانة و(11.47%) لقطاع الكهرباء والمياه و(2.4%) لقطاع البناء والتشييد و(2.8%) لقطاعي الزراعة والصناعة التحويلية.¹

¹ كتاب الإحصاء السنوي، الجهاز المركزي للإحصاء، الجمهورية اليمنية، 2002م، صنعاء، يونيو 2002، ص454.

ونتيجة لذلك نجد أن متوسط معدل النمو السنوي للقطاعات الإنتاجية في هذه الفترة لا يتجاوز (2.0%) بنقص سنوي عن معدل نمو السكان (1.64%) مما يعني أداءً منخفضاً في مستوى النشاط الاقتصادي.

جدول رقم (1.4)- تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاعات الاقتصادية في

الفترة (1990-1994). مليون ريال

متوسط معدل النمو السنوي %	1994	1993	1992	1991	1990	القطاعات
2.85	33364	34514	33087	27539	29820	الزراعة والغابات
3.6-	688	742	669	807	797	صيد الاسماك
4.4	20468	14348	13764	16273	172.33	الصناعة الاستخراجية
2.82	10949	11451	10693	10157	9795	الصناعة التحويلية
1.47	1558	1730	1699	1668	1464	الكهرباء والماء والغاز
2.4	3957	4080	3965	3636	3598	البناء والتشييد
3.15	70978	66865	63877	60080	62707	إجمالي القطاعات السلعية
0.78	11115	12270	1151	11288	10777	التجارة والمطاعم والفنادق
2.16-	17150	19144	17835	17590	18713	النقل والتخزين والمواصلات
0.62	3821	3708	3978	4912	3728	التحويل والتأمين
4.6	8106	7772	7377	7137	6773	الخدمات خدمات الاعمال
3.77	1612	1556	1512	14.66	1390	الخدمات الشخصية
0.25	41804	44450	42213	42393	41381	إجمالي الخدمات الانتاجية
2.0	112782	444315	106090	102473	105088	مجموع الصناعات
16.55	36160	31825	28115	23273	19598	منتجو الخدمات الحكومية
0.14	305	303	302	301	300	خدمات القطاع العائلي
14.9	339	335	250	235	195	الهيئات التي لا تهدف للربح
4.75	4831	4893	4316	5837	4012	الرسوم الجمركية
4.45	3131	2862	2883	3188	2631	الخدمات المصرفية المحتسبة
4.77	151286	145845	136190	1258931	125562	الناتج المحلي الاجمالي بسعر الصرف
4.82	1311819	131819	122739	112945	108613	الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية
4.77	3.73	7.1	5.63	2.68		معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي *
4.82	0.52-	4.7	8.67	3.99		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي**

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي، الجهاز المركزي للإحصاء، الجمهورية اليمنية، 2002م، ص55.

*. بالأسعار الجارية. **. بالأسعار الثابتة.

وبذلك يكون الارتفاع الكبير في متوسط معدل النمو السنوي لقطاع منتجي الخدمات الحكومية والبالغ (16.55%) هو العامل الرئيسي في رفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى المستوى المقبول في هذه الفترة وإلى حد ما قبول معدل نمو القطاع استخراج النفط (4.4%) وقطاع العقارات وخدمات الأعمال (4.6%) الرسوم الجمركية (4.75%).

وكون الناتج المحلي لقطاع منتجي الخدمات الحكومية يعكس مستوى الإنفاق الحكومي ومستوى عرض لعدد من السلع والخدمات وبالأخص في ظل اعتبار أن الجزء الأكبر من الزيادة في الإنفاق الحكومي الجاري كان راجعاً في الأساس إلى تسوية وترتيب أوضاع العمالة في الأجهزة الحكومية ووحدات القطاع العام فيما كان يسمى بشطري اليمن قبل تحقيق الوحدة اليمنية المباركة في (22 مايو 1990) واستيعابها موظفي الجهاز الحكومي ووحدات القطاع العام للدولتين، وعليه فإن الزيادة كانت عبارة عن إعادة ترتيب وتنظيم للخدمات الحكومية القائمة وليس التوسيع والتطوير لهذه الخدمات، وهذا ما يجعل أثر نمو جزء هام من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على التوسع في النشاط الاقتصادي وخلق الدخل وتحسن مستوى المعيشة نمواً غير حقيقي وغير ملموس، وهذا ما انعكس سلباً على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في اليمن.

ب. اختلال الهيكل الإنتاجي

من بيانات الجدول السابق رقم (1.4) نلاحظ أن تدني معدلات النمو في معظم القطاعات الاقتصادية في الفترة (1990-1994م) قد أدّى إلى استمرار الاختلالات الرئيسية في الهيكل الإنتاجي إلى جانب بروز اختلال جديد تمثل في ارتفاع نسبة مساهمة قطاع منتجي الخدمات الحكومية في توليد الناتج المحلي الإجمالي من (15.6%) عام 1990م إلى (23.9%) عام 1994م، وذلك بسبب ارتفاع معدل نمو القطاع في هذه الفترة، وذلك على حساب تراجع نسبة مساهمة كل من قطاعات الخدمات الإنتاجية في توليد الناتج المحلي الإجمالي من (82.9%) عام 1990م إلى (74.55%) عام 1994م وبمقدار (8.35%) نقطة مئوية أما باقي الاختلالات فقد ظلت على ما هي عليه، إذ نجد استمرار ارتفاع مساهمة القطاعات التقليدية، والتي يحكم طاقتها الإنتاجية عوامل لا يمكن التحكم فيها مثل قطاع الزراعة الذي يعتمد بدرجة أساسية على حياة الأمطار التي لا يمكن السيطرة عليها، وقطاع استخراج النفط الذي يحكم اتجاهه مستويات الإنتاج والطلب في السوق الدولية، فقد بلغت نسبة مساهمة قطاعي الزراعة واستخراج النفط الخام من توليد الناتج المحلي نحو (23.7%) و (13.7%) على التوالي عام 1990م ونحو (22.1%) و (13.53%) على التوالي عام 1994م، بينما ظلت نسبة مساهمة القطاعات الحديثة والتي يمكن إلى حد ما التحكم في العوامل التي تحكم إنتاجها منخفضة، إذ لا يتجاوز في قطاع الصناعة التحويلية (7.8%) عام 1990م، (7.24%) عام 1994م، والكهرباء والمياه (1.03%) عام 1994م وقطاع التمويل والتأمين (2.53%) عام 1994م.

ج. اختلال ميزان الاقتصاد الكلي

يبين الجدول رقم (2.4) عدد من المؤشرات التي يمكن من خلالها توضيح اختلال ميزان الاقتصاد الكلي في اليمن.

جدول رقم (2.4): تطور الواردات والاستثمارات بالأسعار الجارية في الفترة (1990-1994). مليون ريال

متوسط معدل النمو السنوي %	السنوات					القطاعات
	1994	1993	1992	1991	1990	
25.4	310601	239054	192424	150502	125562	الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
40.2	98218	99760	64575	53276	25390	الواردات من السلع والخدمات
28.3	408819	338814	256999	203778	150952	اجمالي الموارد العرض
27.5	302338	257732	191460	160028	114486	الاستهلاك النهائي الكلي
27.6	244753	212249	154273	131228	92371	الاستهلاك الخاص
27.0	57585	45483	37187	28800	22115	الاستهلاك الحكومي
36.8	64390	84249	43026	24334	18406	الاستثمار الاجمالي
40.2	58267	41627	38157	20955	15074	مجمّل تكوين راس المال الثابت
16.4	6123	6622	4869	3379	3332	التغير في المخزون
23.6	42090	32833	22513	19416	180.60	الصادرات من السلع والخدمات
28.3	408819	338814	256999	203778	150952	إجمالي الاستخدامات (الطلب)
28.3	20.66	31.83	26.12	35.0		معدل النمو للطلب المحلي %
4.77	3.73	7.1	5.63	2.68		معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي *
4.82	0.52-	4.7	8.67	3.99		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي **

المصدر: الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، 2002م، مرجع سابق، ص 550.

*. بالأسعار الجارية.

** بالأسعار الثابتة.

نلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (2.4) أن درجة الاختلال في ميزان الاقتصاد الكلي ازدادت في الفترة (1990-1994م)، فقد أدى تدني معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات الإنتاجية (الصناعات) إلى زيادة الاعتماد على الخارج في سد احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية، وهذا ما جعل متوسط معدل النمو السنوي للواردات من السلع والخدمات يفوق وبدرجة كبيرة متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الفترة المذكورة، بينما بلغ (40.2%) للواردات نجد عدم تجاوزه للناتج المحلي الإجمالي (25.4%) مما ترتب عليه ارتفاع نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي من (20.2%) عام 1990م إلى (31.6%) عام 1994م، وهذه النسبة تعد مرتفعة، كما نلاحظ فجوة الطلب المحلي الكلي

ارتفعت من (9.5%) عام 1990 إلى (18.0%) عام 1994م، وهذا يعني أن إجمالي ما ينتجه المجتمع من السلع والخدمات في العام لا يكفي لتغطية ما يحتاجه المجتمع من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية في العام مما يستدعي تمويل هذه الفجوة من مصادر خارجية، وهذه النسبة تعكس مدى الخلل بين الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وحجم طلب المجتمع من السلع والخدمات، وذلك يمثل قيلاً رئيسياً على عملية التنمية.

د. تدني مستوى المعيشة

يمكننا الاستناد إلى المؤشرات الرئيسية لقياس مستوى المعيشة وذلك كما هو مبين في الجدول (3.4):

جدول رقم (3.4): المؤشرات الرئيسية لقياس مستوى المعيشة.

البيان	وحدة القياس	1990م	1991م	1992م	1993م	1994	متوسط النمو السنوي
الاستهلاك النهائي الخاص الإسمي	مليون ريال	92371	131228	154273	212249	244753	27.6
الدخل القومي المتاح الإسمي	مليون ريال	136246	163047	208746	268022	268898	28.3
الرقم القياسي لأسعار المستهلك	%	/	137	178	242	361	38.0
الاستهلاك النهائي الخاص الحقيقي	مليون ريال	92371	95787	86186	87273	67425	7.6-
الدخل القومي المتاح الحقيقي	مليون ريال	136246	119012	116618	110206	101625	7.1-
عدد السكان	الف نسمة	12980	13337	13829	14314	14871	3.7
متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي الخاص	الف نسمة	7116	7182	6232	6086	4534	10.66-
الدخل القومي المتاح الحقيقي	الف نسمة	10497	8923	8433	7685	6834	10.2-

المصدر: أحمد محمد حجر، التطور الاقتصادي والاجتماعي في الجمهورية اليمنية في الفترة (1990-2000) دراسة مقدمة لوحدة التخفيف من الفقر بوزارة التخطيط 2009م، ص 22.

تظهر بيانات الجدول رقم (3.4) أن تصاعد معدل التضخم في الفترة (1990-1994) أدى إلى تراجع في كل من الدخل القومي المتاح الحقيقي والاستهلاك النهائي الخاص الحقيقي آنذاك بمعدل سنوي سالب بلغ في المتوسط (7.1%) و (7.6%) على التوالي، ونتيجة لذلك حدث تدهور في مستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان، فقد انخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الحقيقي من (7116) ريال عام 1990م إلى (4534) ريال عام 1994م، ومن الاستهلاك النهائي الخاص الحقيقي من (10497) ريال إلى (6834) ريال، بمعدل سالب يصل في المتوسط إلى (10.2%) و (10.66%) على التوالي، وهذا يعني أن متوسط مستوى المعيشة للفرد انخفض عام

1994م عما كان عليه عام 1990م بنسبة (34.9%) و(36.3%) على التوالي، وهذا ما انعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

هـ. التضخم وسعر الصرف

1. التضخم

يستنتج من بيانات الجدول رقم (3.4) ارتفاع معدل التضخم في الفترة (1990-1994م فقد بلغ (37%) عام 1991م ثم انخفض إلى (30%) عام 1992م ثم اتجه للارتفاع ليصل عام 1994م إلى نحو (49.9%) وبمعدل سنوي متوسط (38%)، وهذا ما عكس نفسه سلباً على العديد من المجالات الهامة كالاستثمار ومستوى المعيشة وأسعار الصرف...الخ.

2. أسعار صرف العملة الوطنية

تعكس التغيرات في أسعار صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية لدولة ما مدى الاستقرار الاقتصادي وسلامة أداء الاقتصاد لهذه الدولة في الفترة المدروسة.

ولتوضيح ذلك نورد في الجدول رقم (4.4) تطور سعر صرف الريال أمام الدولار في السوق الموازية في الفترة (1990-1994م).

جدول رقم (4.4)- تطور سعر تحويل الدولار إلى الريال في الفترة (1990-1994م)

متوسط معدل النمو السنوي	1994	1993	1992	1991	1990	البيان
53.7	80.75	48.37	33.37	25.36	14.48	متوسط سعر تحول الدولار إلى الريال
53.7	66.0	54.7	31.6	75.1	-	معدل التغير السنوي

المصدر: أحمد محمد حجر، مرجع سابق، ص23.

باستقراء بيانات الجدول رقم (4.4) نلاحظ الارتفاع الكبير في سعر تحويل الدولار إلى ريال، إذ ارتفعت قيمة الدولار في السوق الموازية من (14.48) ريال عام 1990م إلى (80.75) ريال عام 1994م بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ (35.7%) وهذا ما عكس نفسه سلباً على العديد من المجالات الاقتصادية مثل التضخم والصادرات والواردات ومستوى المعيشة...الخ، مما شكل معه قيداً رئيسياً على استقرار الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا السياق يمكن تناول سياسة سعر الصرف قبل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي (1990-1994) فيما يلي:

اتسمت هذه السياسة خلال هذه الفترة بتعدد أسعار الصرف المستخدمة في الاقتصاد، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف كالححد من بعض المعاملات التي يقوم بها القطاع الخاص في مجال الاستيراد والخدمات، ودعم الواردات لبعض السلع الاستهلاكية الأساسية¹.

حيث وصل عدد أسعار الصرف في تلك الفترة إلى خمسة أسعار، نوردتها كما يلي:

1- سعر الصرف الرسمي (12 ريال / للدولار الأمريكي).

2- سعر الصرف الدبلوماسي (5.5 ريال / للدولار الأمريكي).

3- سعر الصرف الجمركي (18 ريال / للدولار الأمريكي).

4- سعر الصرف التشجيعي (25 ريال / للدولار الأمريكي)

5- سعر الصرف الاستثنائي (85 ريال / للدولار الأمريكي).

بالإضافة إلى سعر الصرف في السوق الموازية والذي يتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب في سوق الصرف. وقد تميزت أسعار صرف الريال اليمني في السوق الموازي خلال الفترة (1990م-1994م) بالتدهور السريع نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية غير الملائمة في البلاد خلال تلك الفترة ، كما كان محضوراً على البنوك التجارية التعامل في هذا السوق.

ويمثل سوق الصرف الموازي في هذه الفترة رافداً رئيسياً للعملة الصعبة لتغطية احتياجات القطاع الخاص، ويستخدم لجميع الأغراض دون استثناء، ويعتبر حجم هذا السوق كبيراً بالقياس إلى حجم المعاملات التجارية في اليمن، حيث قدرت بعض الدراسات الميدانية قيمة التعامل في هذا السوق بما يتراوح 2 مليار دولار في السنة، وان هذا السوق يمول ما بين 80-90% من إجمالي واردات اليمن².

ويوضح الجدول رقم (5.4) تدهور أسعار الصرف في السوق الموازي للريال اليمني خلال الفترة 1990-1994م، حيث يتضح أن سعر الصرف للدولار قد ارتفع إلى مستويات غير معهودة بدءاً من عام 1990م لعدم انتهاج السلطات النقدية سياسة سعر صرف واضحة ومدروسة.

جدول رقم (5.4): تطور أسعار الصرف للريال اليمني مقابل الدولار في السوق الموازية للفترة (1994-1990)
(ريال)

¹. لبنى حسين المسبلي، مرجع سابق، ص33.

². محمد عبد الواحد الميمني، أزمة العملة اليمنية، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، العدد (1)، صنعاء، يناير 1997م، ص9.

1994	1993	1992	1991	1990	السنة
84	48.63	33.37	25.36	14.48	سعر الصرف (متوسط سنوي) (واحد دولار)
110	67.75	42.65	29.45	17.5	سعر الصرف (نهاية الفترة) (واحد دولار)
62.4	58.9	44.8	68.3	45.7	معدل النمو (نهاية الفترة)

المصدر: - البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي لعام 1994م، صنعاء، صفحات مختلفة.

ومما سبق يمكن القول أن هناك عوامل عديدة اقتصادية وسياسية أثرت سلبياً على سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأخرى خلال الفترة 1990-1994م، كما أن سياسة سعر الصرف التي اتبعتها السياسة النقدية في هذه الفترة قد أثرت على الكثير من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة التشوّهات الواسعة في الأسعار التي أدت إلى اتخاذ قرارات اقتصادية خاطئة، وتقييم إيرادات الدولة ونفقاتها بالنقد الأجنبي تقييماً خاطئاً، كما كان من الطبيعي أن تترك تلك التقلبات السريعة أثارها على سعر الصرف وعلى المناخ الاستثماري في اليمن، حيث أصبح من العسير إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية الجديدة كما أنها عرضت المستثمرين لخسائر باهظة غير متوقعة¹.

و. اختلال ميزان المدفوعات

يعد توازن واستقرار حساب المعاملات الخارجية لأي بلد شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وبالأخص الدول التي تعتمد بدرجة أساسية على العالم الخارجي في سد احتياجاتها من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية والتمويلية، كما هو الحال في حالة اليمن، ولذلك سوف نحاول تحليل وضع الموازين الأساسية في ميزان المدفوعات²، وذلك كما في الجدول التالي رقم (6.4).

وبتحليل بيانات الجدول رقم (6.4) نلاحظ أن اختلال ميزان المدفوعات ارتفع بدرجة كبيرة عما كان عليه عام 1990م فقد ارتفعت نسبة عجز ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي من (2.8%) عام 1990م إلى (12.6%) عام (1994م)³. وتعكس هذه النسبة الكبيرة الأثر الحقيقي لذلك في زيادة الضغوطات على سعر تحويل العملة الوطنية إلى الدولار، وكذلك زيادة تدهور سعر التحويل والمساهمة في رفع معدل التضخم، ومن الملاحظ أن تحويل الشركات النفطية أرباحها إلى

¹. لبنى حسين المسيبلي، مرجع سابق، ص 34.

². أحمد محمد حجر، مرجع سابق 33

³. البنك المركزي اليمني، نشرة ميزان المدفوعات (1990-1999)، صنعاء، ص 2.

الخارج قد لعب الدور الرئيسي في تنامي واستمرار العجز في ميزان المدفوعات في هذه الفترة، إذ نجد أن تنامي المسترد من استثمارات الشركات النفطية، وصافي ارباحها المحولة إلى الخارج قد لعب الدور الأساسي في إحداث عجز مستمر وكبير في كل من حساب رأس المال وميزان الدخل، إلى جانب استمرار العجز في ميزان الخدمات مما تسبب في حرمان الاقتصاد الوطني من الاستفادة من الفوائض المتحققة في ميزان التحويلات الجارية والميزان التجاري في هذه الفترة لا سيما عام 1994 م .

جدول رقم (6.4) - تطور ميزان المدفوعات بالأسعار الجارية في الفترة 1990-1994م (مليون دولار).

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	متوسط معدل النمو السنوي
الحساب الجاري	739	663-	1084-	1248-	250	23.7-
الميزان التجاري	103-	724-	862-	971-	274	38.3
ميزان الخدمات	577-	637-	807-	866-	556-	0.92-
ميزان الدخل	372-	486-	417-	408-	532-	9.4
ميزان التحويلات الجارية	1790	1184	1003	998	1064	12.2-
حساب رأس المال	329-	224	125-	81	772-	23.8
الاستثمار المباشر	131-	283	718	903	16	0.0
استثمار الحافظة	2	00	00	2	3	0.6
استثمارات أخرى	200-	58-	843-	824-	790-	41
الخطأ والسهو	661-	302-	26-	114	187-	27.1-
موقف ميزان المدفوعات	251-	740-	1235-	1053-	710-	29.6

المصدر: البنك المركزي اليمني، نشرة ميزان المدفوعات (1990-1999)، صنعاء، ص 2.

ز. اختلال الموازنة العامة للدولة

يعد استقرار الموازنة العامة للدولة بعدم تجاوزها العجز فيها الحدود الآمنة المقدر بنحو (3%) من الناتج المحلي الإجمالي الشرط الأساسي لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، وفيما يأتي نورد تطور أهم مؤشرات الموازنة العامة.

جدول رقم (7.4): تطور أهم مؤشرات الموازنة العامة في السنوات 1990-1994. (مليون ريال)

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	متوسط معدل النمو	النسب إلى إجمالي النفقات العامة
اجمالي الإيرادات الجارية	23906	37750	32380	36253	41131	14.5	66.5
اجمالي النفقات الراسمالية	35	244	531	468	255	64.3	0.3
اجمالي الإيرادات الذاتية	23941	37994	32911	36721	41386	14.7	66.6
القروض والمساعدات الخارجية	207.1	5	1259	1403	1471	8.20	5.8

42.2	72.3	13.3	42857	38124	34170	37999	26012	اجمالي الإيرادات العامة
87.3	77.5	28.5	76074	58817	46883	36644	27877	اجمالي النفقات الخارجية
0.1	0.6	18.1-	97	335	355	513	216	النفقات الراسمالية
10.6	16.4	11.8	9233	6504	7453	4803	5909	النفقات الاستثمارية
1.3	3.3	0.34-	1153	1774	1375	1293	1169	الاقراض الحكومي والمساهمات من راس المال
0.4	2.2	19.8-	329	1317	867	733	796	سداد القروض
100	100	24.8	87128	68984	57043	44070	35967	اجمالي النفقات السياحية للدولة
50.8	27.7	45.2	4427	36860	22872	6071	9955	موقف الموازنة العامة
			14.25	12.91	11.89	4.03	7.93	نسبة الموقف إلى الناتج المحلي الاجمالي

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة المالية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، العدد الثاني، يناير 2001، صنعاء، ص 51.

ومن خلال الاطلاع على الجدول أعلاه رقم (7.4) نلاحظ مدى تفاقم اختلال الموازنة، إذ نجد أن الإيرادات العامة لم تتجاوز متوسط معدل نموها السنوي في الفترة (1990-1994م) (13.3%)، وهذا ما جعل نسبته إلى إجمالي النفقات العامة تتخفف من (72.3%) عام 1990م إلى (49.3%) بينما بلغ متوسط معدل نمو النفقات العامة السنوي في الفترة نفسها (29.8%) وهذا ما أدى إلى تفاقم مشكلة العجز الكلي للموازنة، فقد ارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من (7.9%) عام 1990م إلى (14.25%) عام 1994م ومما زاد من الأثر السالب لعجز الموازنة العامة على الاقتصاد الكلي انتهاج الحكومة سياسة تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي، فكان أن لعبت الموازنة الدور الرئيسي في زيادة العرض النقدي ورفع معدلات التضخم وخاصة أن العامل الرئيسي في زيادة النفقات العامة كان نمو النفقات الجارية بمعدل سنوي متوسط يصل إلى (28.5%) بينما لا يتجاوز في النفقات الاستثمارية (11.8%) وهذا ما جعل نسبتها إلى النفقات العامة تتراجع من (16.4%) عام 1990 إلى (10.6%) عام 1994م، وذلك كان الأثر المباشر لزيادة النفقات العامة على الطلب الكلي كبيراً وواضحاً¹.

ح. العرض النقدي

تعد مؤشرات العرض النقدي من الأدوات الأساسية لقياس مدى الاستقرار النقدي والاقتصادي، ولذلك نحاول استعراض تطور مؤشرات العرض النقدي في الفترة (1990-1994م) وذلك كما في الجدول رقم (8.4):

¹. الجمهورية اليمنية، وزارة المالية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، العدد الثاني، يناير 2001، صنعاء، ص 51.

جدول رقم (8.4)-تطور العرض النقدي في الفترة 1990-1994 .

(مليون ريال)								البيانات
النسب الى الناتج المحلي	متوسط معدل النمو السنوي	1994	1993	1992	1991	1990		
35.7	31.8	29.2	111006	79019	55531	45161	39895	العملة خارج المصارف
9.2	11.7	18.3	28703	24338	20249	15707	14642	ودائع تحت الطلب
45	34.5	26.5	139709	103357	75780	60868	54537	إجمالي النقد
3.9	4.7	19.6	11983	9168	7477	6672	5861	ودائع لأجل
2.5	3.5	15.3	76.53	6999	6616	5977	4327	ودائع الادخار
2.1	3.9	7.5	6614	6231	5979	4038	4947	ودائع العملة الاجنبية
0.4	2.5	19.1	1201	1240	1329	1786	2843	الودائع المخصصة
8.8	14.3	11.2	27460	23638	21400	17473	17979	إجمالي نسبة النقد
53.8	57.8	23.2	167169	126995	97180	79341	72516	مجموع العرض النقدي
								العوامل المؤثرة على العرض النقدي
1.2	3.5	5.1-	3603	2057	3416	6030	4436	صافي الاصول الخارجية
51.8	52.6	24.9	160765	118076	89836	71809	66007	صافي سلفيات الحكومة
4.8	6.9	14.5	14799-	9263-	9998-	11492-	8625-	صافي أخرى

المصدر: البنك المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية (يوليو-سبتمبر 1999م)، صنعاء، ص 5.

باستقراء بيانات الجدول رقم (8.4) نلاحظ ارتفاع متوسط معدل نمو العرض النقدي في الفترة (1990-1994م) والبالغ سنوياً نحو (23.2%) مقارنة بمتوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والذي لم يتجاوز في الفترة نفسها (4.77%) والموضحة في الجدول رقم (1.4)، وهذا ما أدى إلى إحداث زيادة كبيرة في الطلب المحلي الكلي مقارنة بمحدودية الزيادة في عرض السلع والخدمات فأسهم ذلك في رفع معدلات التضخم خاصة وأن الزيادة الكبيرة في العملة خارج المصارف مثلت العامل الرئيسي في زيادة العرض النقدي، مما يعني أن الضخ المرتفع من النقود قد أسهم في رفع السيولة المحلية وبالتالي في رفع الطلب المحلي، وهذا ما جعل النقود خارج المصارف تمثل نسبة (31.8%) من إجمالي العرض النقدي عام 1990م وارتفعت إلى نحو (35.7%) عام 1994م وهذه النسبة مرتفعة تبين مدى تدني دور الجهاز المصرفي في النشاط الاقتصادي عامة وفي تشغيل المدخلات المحلية خاصة. ومن جانب آخر تظهر البيانات أن تنامي مديونية الحكومة من الجهاز المصرفي لتغطية عجز الموازنة، وانعكاس ذلك على زيادة العرض النقدي، ثم على وضع الجهاز المصرفي خاصة والوضع الاقتصادي بوجه عام.

ط. الاحتياطات الخارجية

يمثل مؤشر الاحتياطات الخارجية للدولة أحد المؤشرات الرئيسية التي يبنى عليها تحديد درجة الثقة في عملتها الوطنية خاصة ووضعها الاقتصادي عامة. ولذلك نحاول استعراض تطور الاحتياطات الخارجية في الفترة (90-94م)

جدول رقم (9.4): تطور الاحتياطيات الخارجية في الفترة (1990-1994) (مليون ريال)

النسب للناتج المحلي		متوسط معدل النمو السنوي	1994	1993	1992	1991	1990	البيانات
1994	1990							
0.72	2.4	7.5-	2235	143-	1738	6013	3501	صافي أصول البنك المركزي
0.44	-	03.-	1369	2199	1678	16	1385	صافي أصول المصارف التجارية
1.1	3.5	1.5-	3603	2057	3416	6029	4336	اجمالي صافي الأصول الخارجية
1.1	3.5	4.5-	300	171	285	502	361	صافي الأصول الخارجية (دولار)
-	-	34-	0.56	0.32	0.85	1.76	3	تغطية الاحتياطيات للواردات السلعية (عدد الأشهر)

المصدر: البنك المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية (يوليو-سبتمبر 1999م)، مرجع سابق، ص8.

من خلال قراءة بيانات الجدول رقم (9.4) نلاحظ التراجع الكبير في احتياطيات القطاع المصرفي في الفترة (1990-1994م) إذ تراجعت بمعدل سنوي متوسط بلغ (4.5%) وكان التراجع في احتياطيات البنك المركزي بدرجة أساسية بينما حافظت المصارف التجارية على مستوى احتياطياتها وبذلك تراجعت مقدرة الاحتياطيات على تغطية الواردات السلعية من نحو 3 أشهر عام 1990م إلى نحو سبعة عشر يوماً فقط عام 94م وهذا يعكس الانخفاض الكبير في درجة الثقة في أداء الاقتصاد الوطني في زيادة الضغط على سوق العملات الأجنبية وفي تدهور أسعارها أمام العملات الأجنبية في السوق المحلية.

ي. المديونية الخارجية

تظهر الإحصاءات أن رصيد البلاد من المديونية الخارجية وصلت في عام 1994م إلى 8.206 مليار دولار، أي حوالي ضعف ما أنتجته البلاد من سلع وخدمات عام 1996؛ حيث يرجع تراكم هذا الرصيد إلى فترة الثمانينات بصورة أساسية. بالرغم أن القيمة المطلقة لحجم هذه المديونية غير كبير إذا ما قورن بحجم المديونية في دول نامية أخرى، أو بحجم المديونية في بعض الدول العربية مثل مصر التي وصلت ديونها في العام 1991م إلى 41,008 مليار دولار أو المغرب 21,304 مليار دولار، أو حتى الأردن 8,465 مليار دولار، إلا أن العبء المترتب عن هذه المديونية على الاقتصاد اليمني يفوق عبء أي من هذه الدول في ديونها نظراً لضعف قدرات الاقتصاد اليمني على الإنتاج والتصدير مقارنة باقتصادات هذه الدول¹.

¹ داود أحمد عثمان، "خلل المسار الاقتصادي وعناصر الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية: دراسة تحليلية"، دراسات في الاقتصاد اليمني، صنعاء، حقوق الطبع محفوظة لمجلة الثوابت، 1996، ص531.

فمثلاً: وصلت نسبة الدين الخارجي إلى ما تصدره البلاد من السلع والخدمات في مصر عام 1992م إلى 328.7%، وفي المغرب 324.6%، وفي الأردن 286.9%، بينما وصلت هذه النسبة في اليمن إلى 169.2%¹.

ك. البطالة

انعكس تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة الأخيرة على قدرة الاقتصاد اليمني في خلق فرص العمل والتوظيف. فبدأت البطالة تظهر كمشكلة رئيسية في الاقتصاد القومي، وبدأ الأفراد الراغبون والقادرون على العمل يواجهون صعوبات حقيقية في العثور على فرصة عمل، ويقضون فترة انتظار طويلة للحصول على عمل. وزادت نسبة البطالة عن 30% وهي نسبة عالية، كما تزايدت ظاهرة البطالة بين المعلمين كذلك من خريجي الجامعات والمعاهد. في وقت كانت قيمة مثل هذه الظاهرة محدودة في فترة الثمانينات. ومما ساهم في تطور هذه الظاهرة هو تخلي الدولة التدريجي عن التزامها في توظيف الخريجين، خلافاً على ما كان متبعاً في عقدي السبعينات والثمانينات، كما ساهم في ظهور هذه الظاهرة أيضاً عدم ارتباط مخرجات النظام التعليمي باحتياجات سوق العمل والتنمية في البلاد².

وتؤكد إحدى الدراسات أنه في منتصف التسعينات من القرن الماضي بلغ معدل البطالة ليكون بين 30-40% في تقديرات غير رسمية بينما كانت التقديرات الرسمية حول 10% . على الرغم من الكساد الاقتصادي، فإن عملية استبدال الواردات بالسلع المحلية لم تكن ذات أهمية³.

ثانياً: اسباب خلل مسار الاقتصاد اليمني خلال الفترة (1990-1994).

استعرضنا في فيما سبق مجموعة المتغيرات التي تؤثر على الأداء الاقتصادي، ومن المناسب هنا الوقوف على أهم العوامل والاسباب التي تقف وراء المشكلات التي أحدثت هذا الخلل في المسار الاقتصادي وساهمت في تعميق الأزمة الاقتصادية فيما يلي⁴:

أ. العوامل الداخلية

1. ضعف وهشاشة بنية الإنتاج المحلي وبنية الصادرات

¹ البنك الدولي، جداول ديون العام 1993-1994م، في الأمانة العامة الجادة الدول العربية في "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، القاهرة، سبتمبر 1994، ص340.

² داود أحمد عثمان، مرجع سابق، ص530.

³ .Nora Ann Colton, "Yemen: A Collapsed Economy", Middle East Journal, Volume 64, No. 3, summer 2010, p.415.

⁴ داود أحمد عثمان، مرجع سابق، ص ص 531-538.

في الفترة بين 1990-1994 اتسمت البنية الإنتاجية في اليمن بالضعف والمحدودية، فمعظم السلع والخدمات التي تحتاجها البلاد يعجز الجهاز الإنتاجي المحلي عن توفيرها، بالإضافة إلى الصادرات من السلع والخدمات (إذا تم استثناء النفط) لا تمثل طبقاً لبيانات رسمية سوى 3% مما تستورده البلاد من السلع والخدمات عام 1993. وترجع جذور ظاهرة الاعتماد على الخارج في تلبية الطلب المحلي إلى فترة السبعينات ولأسباب خارجية أساساً، تمثلت في تدفق كبير من المواد والأموال إلى البلاد سواء من تحويلات المهاجرين المغتربين في الدول العربية النفطية بصورة رئيسية، أو من خلال تدفق المعونات والمساعدات الرسمية... ولم يتمكن المخطط الاقتصادي، وصانع السياسة الاقتصادية من استثمار تلك الظروف الخارجية الملائمة لتطوير قاعدة وبنية الإنتاج المحلي لإحلال الواردات وتشجيع الإنتاج للتصدير.

2. ضعف إدارة الاقتصاد القومي.

كان للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها صناعات القرار الاقتصادي خلال السنوات الماضية لإدارة الاقتصاد القومي وتوجيه مساره أثرها السلبي في تطوير الأوضاع الاقتصادية وفي تزايد حدة الاختلالات الراهنة، وفي عدم الاستقرار المالي والنقدي الذي يشهده الاقتصاد اليمني، وفيما يلي مناقشة لأهم ملامح تلك السياسات الاقتصادية.

أ. السياسة المالية

اتبعت الإدارة الاقتصادية خلال تلك الفترة سياسة مالية توسعية كانت السمة الرئيسية لها هي المستوى الكبير للإنفاق الحكومي وزيادة ذلك المستوى باستمرار، وقد ساهم كبير حجم الجهاز الإداري للدولة وتضخم عدد الموظفين بعد تحقيق الوحدة في عام 1990م نتيجة اندماج الجهازين الإداريين لشطري اليمن قبل الوحدة في كيان إداري واحد، وإطلاق رواتب الموظفين في المحافظات الجنوبية ومساواتها مع رواتب نظرائهم في المحافظات الشمالية لمواجهة أثر تحرير الأسعار الذي اتخذ في ذلك الوقت الذي أدى إلى زيادة تلك النفقات. فزاد عجز الموازنة بسبب ذلك تجاوز النفقات للإيرادات. فمثلاً في عام 1992م بلغت إجمالي النفقات حوالي (57,4) مليار ريال، بينما كان إجمالي الإيرادات العامة (34.17) مليار ريال، وهذا يعني عجزاً في الموازنة بلغ (22.87) مليار ريال. بمعنى أن 40% من الإنفاق العام تم تمويله بالعجز في عام 1992. تصاعد الاتجاه كذلك في العام 1993م، عندما وصلت النفقات العامة حوالي 69.98 مليار ريال، بينما بلغت الإيرادات حوالي 38.12 مليار ريال مسبباً عجزاً إجمالياً قدر بحوالي 30.86 مليار ريال، أي أن حوالي 45% من النفقات العامة تم تمويلها بالعجز في هذه السنة. واستمرت ظاهرة العجز المرتفع في موازنة 1994م أيضاً.

وبالرغم من أن إدارة السياسة المالية عن طريق التمويل بالعجز من الأمور المتعارف عليها بين الاقتصاديين وممارسي السياسة الاقتصادية إلا أن استخدام هذه الأداة يتطلب شروط معينة وظروف محددة يقتضيها النشاط الاقتصادي وطبيعته واتجاهاته، وفي ظل نسب معينة ومحددة للعجز، مقارنة بالنتائج المحلي والنشاط الاقتصادي الذي يتحقق خلال سنة معينة في الاقتصاد القومي. غير أن ما يعيب وضع العجز في الاقتصاد اليمني هي أن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي تتجاوز المعدلات الاقتصادية المأمولة التي يمكن السيطرة عليها والتحكم بها.

ب. السياسة النقدية

كما نهجت الإدارة الاقتصادية سياسة نقدية توسعية في الجانب النقدي طوال الفترة الواقعة بين 1990-1994، كانت نتيجتها ارتفاع العرض النقدي بصورة كبيرة ومستمرة. فخلال تلك الفترة وصل معدل النقد والسيولة النقدية إلى حوالي 24.5% في المتوسط سنوياً. وفي المقابل كان معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو حوالي 3% خلال نفس الفترة، من جانب آخر - وفي جانب أسعار الفائدة- اتسمت السياسة النقدية تجاه أسعار الفائدة بالجمود وعدم التغير واستمرارها كما هي عليه سواء فوائد الودائع والادخار أو فوائد الإقراض، كما هو مبين في الجدول رقم (10.4).

جدول رقم (10.4): هيكل أسعار الفوائد في البنوك التجارية (النسبة المئوية في السنة)

نهاية الفترة	فوائد على سلفيات القطاع الخاص	فوائد على سلفيات الحكومة	الفوائد على الودائع	ودائع الإدخار
1990	8	17	15	10.5
1991	8	17	15	10.5
1992	8	17	15	10.5
1993	8	17	15	10.5

المصدر: البنك المركزي اليمني، نشرة إحصائية مالية الحكومة، يناير-ديسمبر 1993، ص36.

ومن خلال القيم الواردة في الجدول (10.4) أن هذه السياسات النقدية التوسعية خلال الفترة الموضحة في الجدول والتي تمت فيه السيولة النقدية بأكثر من ثمان مرات تقريباً معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أي معدل نمو عرض السلع والخدمات الحقيقي) مع غيرها من الأسباب السابقة الذكر، هو ما يعنيه من تضخم في الأسعار وتدهور في سعر الصرف، ومن ضعف الثقة في

قيمة العملة الوطنية. فلم يعد الأفراد ورجال الأعمال يعتمدون على العملة المحلية بالاحتفاظ في ثروتهم ومدخراتهم بسبب فقدان الثقة.

3. ضعف البيئة الاستثمارية والمناخ الإستثماري

تعرف البيئة الاستثمارية بأنها مجموعة الظروف والعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والقانونية المؤثرة في القرار الاقتصادي والنشاط الاستثماري، وفي طريقة أداء عمل النظام الاقتصادي بصورة عامة. كما أن سيادة الظروف والعوامل الملائمة في البيئة الاستثمارية، وفي المناخ الاقتصادي يؤدي إلى تشجيع الإنتاج وتحفيز الاستثمارات والنمو الاقتصادي. والعكس من ذلك يترتب عن الظروف والعوامل غير الملائمة.

فعلى المستوى السياسي: طغى على الفترة التي عقت الوحدة اليمنية عام 1990م عدم الاستقرار السياسي الذي وصل إلى ذروته باندلاع حرب صيف 1994م. وبالتالي نتج عن ذلك اضطرابات مدنية، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى التركيز على إعادة السيطرة على جميع المناطق في الدولة. كما أن سلسلة الاغتيالات واختطاف الأجانب، فجميع هذه الظروف أدت على إضعاف البيئة الاستثمارية في البلد، وضعف السياحة، وبالتالي هروب رؤس الأموال المحلية إلى الخارج خوفاً من التطورات السياسية.

ب. التغيرات والتطورات الخارجية غير الملائمة الإقليمية والدولية.

لقد تأثر الاقتصاد اليمني بالتغيرات والتطورات التي حدثت في الجوار الإقليمي، أي في منطقة الخليج والجزيرة العربية.

1. التغيرات الإقليمية.

إن من أهم التغيرات والتطورات التي حدثت في مطلع التسعينات من القرن الماضي على المستوى الإقليمي، والتي كان لها تأثيراً سلبياً في مسار الاقتصاد اليمني وتطوره هي حدوث حرب الخليج وما ترتب عنها من حدوث قطيعة سياسية واقتصادية بين اليمن وجيرانها الدول النفطية في مجلس التعاون الخليجي، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، نتيجة تباين المواقف ووجهات النظر بين اليمن من جانب ودول مجلس التعاون الخليجي من جانب آخر والتي أعقت غزو العراق لدولة الكويت في إطار انقسام الدول العربية حول هذه الحرب.

وقبل أن ينعم اليمن بثمار الوحدة بين الشمال والجنوب في العام 1990 ، غمرت البلاد بعشرات الألوف من المغتربين العائدين من دول الخليج. نتج عن هذا الكم الهائل من العائد إنعكاسات على اليمن. خصوصاً في ضوء التغيرات الهيكلية التي أخذت مكانها على مدى عقدي السبعينات والثمانينات. فالعمال المغتربين في كل من الكويت، والسعودية، والعراق تدفقوا إلى اليمن في بداية

حرب الخليج. هذه العودة كان سببها الدعم اليمني للعراق أثناء الازمة. فكانت ردة فعل العربية السعودية بالطلب من جميع اليمنيين في المملكة والذين لا يمتلكون كفيل أن يغادروا، بالإضافة إلى أن أي رجل أعمال لا يوجد لديه شريك سعودي أن يغادر، وبالتالي امتصت اليمن ما يقرب من 880,000 عائد¹.

هذه العودة كانت تمثل قطيعة مع الماضي وبالذات خلال عقدي السبعينات والثمانينات التي نشأت خلالها مجموعة من التشابكات والترابطات العميقة بين الاقتصاد اليمني واقتصاد دول الخليج، وعلى وجه الخصوص المملكة العربية السعودية، في عدد من المجالات وبشكل خاص سوق العمل، حيث شكل العائدون زيادة إجمالية قدرت بـ 30% من قوة العمل، كما أدت هذه التطورات إلى تزايد المشكلات وتفاقم الاختلالات التوازنية وتدهور أوضاع ميزان المدفوعات، وزيادة مشكلة البطالة.

2. التغييرات الدولية.

وفي الجانب الدولي شهدت التسعينات تحولات رئيسية في البيئة الاقتصادية الدولية. لعل من أهم ملامح هذه التحولات بالنسبة للدول النامية هو تزايد صعوبة الحصول على الموارد والقروض والمعونات من المصادر الخارجية. فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية في نهاية الثمانينات، وأقول النظام الدولي القديم الذي كان قائماً على الثنائية القطبية، وظهر وضع دولي جديد على انقاضه يقوم على نظام القطب الواحد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، لم يعد لدى الدول الساعية للنمو مساحة للمناورة للحصول على المساعدات الخارجية كما كانت تفعل طوال العقود التي عقت الحرب العالمية الثانية في ظل النظام الدولي القديم هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تتميز التحولات التي حصلت في البيئة الاقتصادية الدولية في اتجاه الدول الغربية والمناحة للمساعدات والقروض إلى تقليص برامج مساعدتها ومعوناتها الخارجية، ووضع شروط صعبة ومعقدة لقروضها واستثماراتها الخارجية.

لقد أدت هذه التحولات على المستوى الدولي في البيئة الاقتصادية إلى تضاعف فرص حصول اليمن على الموارد والمساعدات الخارجية بسهولة ويسر فضلاً عن تعقد شروط ومتطلبات التمويل الخارجي، كل ذلك أدى إلى تفاقم المشكلات والصعوبات التي واجهت الاقتصاد اليمني وتعميق الاختلالات التوازنية فيه بعد ما يقرب من عقدين على تدفق الموارد والمساعدات الخارجية الكبيرة في ظل ظروف اقليمية ودولية.

¹.Nora Ann Colton, Op. Cit.,pp.414-415.

المطلب الثالث: برنامج الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1995-2004)

شرعت الحكومة اليمنية في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي اعتباراً من بداية 1995م، نتيجة الوضعية الحرجة التي مر بها الاقتصاد اليمني، جراء عوامل متعددة تصافرت معاً وأدت إلى اختلالات مختلفة كما اشرنا إلى ذلك سابقاً. كحرب الخليج الثانية وما ترتب عليها من انخفاض التدفقات الخارجية إلى الداخل وعودة العمالة اليمنية من دول الخليج، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الداخلي نتيجة فترة الأزمة السياسية التي انتهت بحرب 93 وما خلفتها من أعباء أدت إلى تفاقم الوضع. حيث بلغ عجز الموازنة العامة حوالي 16.5% في متوسط من (92-94) وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات حوالي 27% من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات عالية لمؤشرات الاقتصاد الأخرى كمعدل التضخم، والبطالة والتي بلغت نسبتها 25.26%، 29% على التوالي... الخ. ومن أجل ذلك كان لابد من برنامج إصلاح اقتصادي يستهدف إيقاف التدهور ومعالجة تلك الاختلالات¹.

أولاً: معدل النمو الاقتصادي:

استهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة 7.5% سنوياً خلال فترة البرنامج والتي بدأت منذ مطلع عام 1995م، وتتلخص إستراتيجية برنامج الإصلاح نحو تحقيق هذا الهدف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أولاً ثم الإصلاح الهيكلي ثانياً، وقد تم تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تبني سياسة مالية ونقدية صارمة تمثلت في السيطرة على معدل نمو العجز في الموازنة العامة والعرض النقدي وتحرير سعر الصرف².

وحيث أن الادخار والاستثمار من أهم المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي، فإننا سوف نستعرض وفقاً للجدول رقم (11.4)، تطور الادخار المحلي والاستثمار الإجمالي أثناء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في اليمن خلال الفترة (1995-2004م)، حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة 5%⁽³⁾.

البيان السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	الاستهلاك النهائي الكلي	الادخار المحلي	الاستثمار الإجمالي	فجوة* الموارد المحلية	نسبة فجوة الموارد المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
-----------------	---	---	----------------------------	-------------------	-----------------------	--------------------------	--

¹ نجيب عبدالله شحرة، "برنامج الإصلاح الاقتصادي وأثار رفع الدعم عن المشتقات النفطية"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الاقتصادي اليمني، صنعاء: في الفترة من 18-20 إبريل 1998م، ص223.

² سيف مهيب العسلي، الإصلاحات الاقتصادية في اليمن، البنك الدولي: مذكرة حول الاستراتيجية الزراعية في الجمهورية اليمنية، صنعاء، 2000م، ص167.

³ تم استخراج متوسط معدل النمو الاقتصادي للفترة (1995-2004م) استناداً إلى الجدول رقم (2-2).

جدول رقم (11.4): تطور الناتج المحلي الإجمالي وفجوة الموارد المحلية خلال الفترة (1995-2004م) (مليون ريال).

(63.6)	(104100)	112713	8613	497176	—	163492
(8.8)	(15385)	170879	155494	574731	5.91	173149
(41.6)	(77864)	221215	143351	681999	8.12	187203
(90.2)	(177127)	276465	99338	693542	4.91	196396
(13.5)	(27667)	278493	250826	927017	4.25	204749
47.2	112389	295011	407400	1153526	7.10	238007
5.6	13715	376462	329387	1355167	4.99	225883
(5.4)	(13911)	367104	353193	1541304	3.49	258603
(12.1)	(32545)	505543	472998	1704465	3.77	268365
23.9	66585	484312	550897	2001097	3.87	278748

المصدر: وزارة المالية، إحصائية مالية الحكومية العدد 4، مرجع سابق، ص7.

- وزارة المالية، إحصائية مالية الحكومية العدد 21-الربع الثالث-2005م، ص2.
- كتاب الإحصاء السنوي، الجهاز المركزي للإحصاء، الجمهورية

اليمنية، 1999م، مرجع سابق، ص 372-377.

- كتاب الإحصاء السنوي لعام، الجهاز المركزي للإحصاء، الجمهورية اليمنية، 2004م، صنعاء، يونيو 2005م، ص374، 375، 384.
- الأرقام بداخل الأقواس سالبة.

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (11.4) ان فجوة الموارد المحلية (فجوة الادخار) لازالت هي المسيطرة، بالرغم من تبني اليمن برنامجاً للإصلاح الاقتصادي وتفعيل دور السياسة النقدية نسبياً واستخدام تلك السياسة لأدواتها النقدية غير المباشرة واتخاذ العديد من الإجراءات الهادفة إلى تحفيز ال20 ادخار والاستثمار والتي كان من أهمها:

1- تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة بهدف التأثير في حجم الائتمان المصرفي والتحكم في السيولة المحلية. فقد ارتفعت أسعار الفائدة على الادخار والودائع الآجلة من 7% سنوياً إلى ما بين 20%-22% كمرحلة أولى خلال عام 1995م وازدادت إلى ما بين 25%-27% خلال عام 1996م¹. غير أن التحسن في وضع الموازين الاقتصادية منذ منتصف عام 1999م واستمراره في عامي 2000م، 2001م قد دفع البنك المركزي إلى تخفيض أسعار الفائدة على الودائع حتى 13% عام 2000م وتثبيتته عند هذا السعر في الأعوام 2001م، 2003م، 2004م².

2- قيام البنك المركزي باستخدام آلية السوق المفتوحة على إصدارات أذون الخزانة من أجل تعبئة المدخرات المحلية وامتصاص السيولة النقدية من السوق لتمويل عجز الموازنة كخطوة أولى ومن ثم استثمارها في مشاريع التنمية مستقبلاً. حيث بلغ رصيد أذون الخزانة (القيمة الاسمية) في 2004/12/31م نحو 297.9 مليار ريال، ناهيك عن شهادات الإيداع التي بلغ رصيدها 33.4 مليار ريال في 2004/12/31م³.

¹. عبد الكريم أحمد عامر، مرجع سابق، ص447.

². صالح أحمد شعبان، مرجع سابق، ص86.

³. للمزيد عن ذلك انظر:- البنك المركزي اليمني، النشرة الشهرية، نوفمبر 2005م، ص ص 17-20.

- 3- التدرج في تخفيض قيمة العملة الوطنية وصولاً إلى التعويم الكامل لها في منتصف 1996م.
- 4- تخفيض الاحتياطي القانوني على الودائع بالريال ودفع فوائد كاملة عليها، ابتداءً من عام 1996م بعد أن كان لا يدفع عليها أي فوائد، وتبلغ نسبة الاحتياطي القانوني في نهاية عام 2004م 10% على ودائع الريال، 20% على ودائع العملات الأجنبية¹.
- 5- تحقيق استقرار نسبي لسعر صرف العملة المحلية (السيطرة على السيولة المحلية) . ويمكن القول إن السياسة النقدية خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية قد حققت بعض النتائج الايجابية والتي من أهمها : تنمية الاحتياطيات الخارجية إذ ارتفعت مقدرة تلك الاحتياطيات على تغطية قيمة الواردات السلعية من نحو (0.56) شهراً (أي ما يعادل 17 يوماً فقط) في عام 1994م إلى نحو (18.4) شهراً عام 2003م². كما أخفقت السياسة النقدية في أمور عدة منها:
 - ارتفاع أسعار الفائدة وتحديد أسعار الفائدة على أدون الخزنة مما أدى إلى كبح حركة الائتمان وتضييق فرص الاستثمار في الجانب الإنتاجي وتفضيل الاستثمار في الجانب النقدي بالإضافة إلى تحول المجتمع إلى تعظيم الاستهلاك الشخصي وتقليل نسبة الادخار.
 - أسهمت إجراءات الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من صندوق النقد والبنك الدوليين إلى خفض الطلب الكلي والذي يمثل الاستثمار أحد مكوناته الهامة، وكانت النتيجة التباطؤ في النمو الاقتصادي. وحيث إن الاستثمار مرتبط أساساً بحجم الادخار القومي (الادخار المحلي، الادخار الأجنبي) والذي لا يمكن أن يغطي حجم الاستثمارات المطلوبة لعملية النمو وتحقيق التنمية، وذلك لعدة أسباب منها:
 - انخفاض حجم المدخرات المحلية، وعدم فعالية أسعار الفائدة في تجميع تلك المدخرات بسبب عدم إقبال الأفراد على الإيداع بفوائد نتيجة لعدم تقبلهم للفوائد باعتبارها ربا، وفي هذه الحالة ممكن زيادة معدل الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، من خلال اللجوء إلى الاعتماد على المدخرات الأجنبية (المباشرة، وغير المباشرة)، والتي تواجه قيوداً عديدة ترجع لظروف البيئة الاستثمارية في اليمن.

ثانياً: معدل البطالة:

يواجه اليمن مشكلة بطالة حادة نتيجة لعدة أسباب من أهمها النمو السريع في عدد السكان وارتفاع معدل الأمية بين السكان، بالإضافة إلى وجود اختلالات هيكلية في الاقتصاد اليمني تعوق تحقيق عملية التنمية الاقتصادية مثل الاختلال في هيكل الإنتاج حيث تعطي الأهمية النسبية لقطاع الزراعة كمصدر

¹. للمزيد عن ذلك انظر:- البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي لعام 2004م، ص55.

². صالح أحمد شعبان، مرجع سابق، ص96.

للتشغيل والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. وقد تبنت اليمن منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، برنامج للإصلاح الاقتصادي، و كان من ضمن أهدافه رفع معدلات التوظيف ومعالجة مشكلة البطالة الملازمة لهيكل الاقتصاد اليمني وذلك عن طريق التالي :-

1- خصخصة المشاريع والمؤسسات العامة والمختلطة ذات الطبيعة الاقتصادية وتركها للقطاع الخاص ليتولى إدارتها وتطويرها وتصفية المشاريع غير المفيدة والميؤوس منها¹.

2- معالجة الاختلال في الموازين الاقتصادية الكلية وخفض معدل التضخم بما يؤدي إلى تحفيز الادخار والاستثمار ويعزز النمو الاقتصادي.

3- دعم القطاع الخاص وتشجيع قيام المشاريع الصغيرة بما يوفر لها البيئة الملائمة للاستثمار.

4- تبني برامج اجتماعية للتخفيف من الآثار الانكماشية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي من خلال إنشاء شبكة للأمان الاجتماعي تخفف من حدة البطالة والفقر.

ثالثاً: السياسة النقدية أثناء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي (1995-2004 م):

لقد كان للأزمة الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد اليمني منذ مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي، والتحول الإقليمي والعالمية تأثيراتها في بلورة إستراتيجية جديدة للسياسة النقدية في إطار أهداف ومبادئ برنامج الإصلاح الاقتصادي (برنامج التثبيت الاقتصادي وبرنامج التكيف الهيكلي) والذي تبنته اليمن منذ مطلع مارس عام 1995م والمدعوم من صندوق النقد والبنك الدوليين وذلك لمعالجة الاختلالات الاقتصادية والخروج من تلك الأزمة والتي وصلت إلى ذروتها مع نهاية عام 1994م. وقد استهدفت السياسة النقدية في إطار سياسات وإجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي تحقيق العديد من المهام والتي من أهمها:

1- تحقيق الاستقرار النقدي باستخدام أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة بفعالية.

2- تحقيق الاستقلالية للسياسة النقدية عن السياسة المالية.

3- تحرير أسعار صرف العملة الوطنية وأسعار الفائدة.

4- إلغاء القيود المفروضة على التعامل بالنقد الأجنبي.

5- تفعيل دور القطاع المصرفي في المشاركة في النشاط الاقتصادي والرقابة على حسن أداء المصارف وبما يحقق الكفاءة لتلك المصارف.

6- ضبط السيولة المحلية بما يتناسب مع نمو قطاع الإنتاج للسلع والخدمات.

¹ عبد الكريم أحمد عامر، مرجع سابق، ص451.

ويمكن القول إن أهداف السياسة النقدية قد تحقق الجزء الأكبر منها، نتيجة إتباع سياسة نقدية انكماشية واستخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة بفعالية، كما زاد من التوجه نحو تدعيم وتحقيق العديد من الانجازات والتي من أهمها التالي:

- تقوية المركز المالي للدولة من خلال تنمية الأصول من العملة الأجنبية (الدولار).

- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار من خلال السيطرة والتنظيم لحجم السيولة المحلية وليس عن طريق التحكم بسعر الصرف كما كان قبل البدء بالإصلاحات الاقتصادية.

وسوف نستعرض أثر تلك السياسات والإجراءات على المؤشرات الاقتصادية والتي منها معدل التضخم، معدل النمو الاقتصادي، ومعدل البطالة وذلك على النحو التالي:

أ- معدل التضخم:

إن سياسات وإجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي والتي يشرف عليها صندوق النقد والبنك الدوليين، هي ذات طبيعة انكماشية، تهدف إلى معالجة الاختلالات الاقتصادية والتي من أهمها ارتفاع معدل التضخم، وذلك من خلال إعطاء دور أكبر للسياسة النقدية لمعالجة تلك الاختلالات وذلك عن طريق التحكم في العرض النقدي وربط نمو النقود في الاقتصاد بحركة نمو الاقتصاد القومي باستخدام أدوات السياسة النقدية (الأدوات المباشرة وغير المباشرة)*.

وقد استهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي خفض معدل التضخم وتحقيق استقرار سعر الصرف من خلال التحكم في نمو عرض النقود وتفعيل دور السياسة النقدية، وقد كان من شأن التحكم في التضخم أن يوفر المناخ الأفضل لاستجابة الاقتصاد القومي بصورة ايجابية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي ويمثل الخطوة الأولى في الطريق الصحيح لإحداث إصلاحات هيكلية ومتابعة في الاقتصاد القومي، وتحقيق النمو والتنمية على المدى الطويل.

وقد أسهمت السياسة النقدية من خلال أدواتها المختلفة (المباشرة وغير المباشرة) إلى تعزيز الإصلاحات الاقتصادية وخفض معدل التضخم، باتخاذها العديد من الإجراءات من أهمها:¹

1- تحرير أسعار الفائدة، مع تحديد حدود دنيا لتلك الأسعار تم إلزام المصارف التجارية بالتقيد بها، بهدف تشجيع الادخار والاستثمار. فقد تم رفع الفائدة على ودائع الادخار والودائع الآجلة من 7% سنوياً إلى ما بين 20% - 22% في المرحلة الأولى خلال عام 1995م، زادت إلى ما بين 25% - 27%

* الأدوات المباشرة هي: التي تستهدف النقود بهدف مجابهة التقلبات الاقتصادية مثل التحديد لآلتحكمي والإداري لأسعار الفائدة، ووضع سقف ائتمانية محددة. أما الأدوات غير المباشر فتتمثل في: عملية السوق المفتوحة - سياسة سعر الخصم - نسبة الاحتياطي القانوني.

¹ عبد الكريم أحمد عامر، مرجع سابق، ص 447.

خلال عام 1996م، وهذا من أجل تشجيع الادخار والإيداع الأجل، وامتصاص فائض السيولة النقدية لدى الأفراد والمؤسسات والقضاء على ظاهرة المضاربة في العقارات والعملات الأجنبية.

2- الشروع في إصدار أذون الخزانة لتعبئة المدخرات المحلية وامتصاص فائض السيولة النقدية لدى الأفراد والمؤسسات والبنوك التجارية، لتمويل عجز الموازنة العامة مرحلياً، ثم الاستثمارات الائتمانية مستقبلاً والخطوة الأولى نحو تأسيس سوق للأوراق المالية.

3- تم استخدام كافة أدوات السياسة النقدية وتحديد الأدوات غير المباشرة بهدف التأثير على العرض النقدي الذي يعتبر السبب الرئيس في حدوث التضخم في اليمن من وجهة نظر صندوق النقد والبنك الدوليين، ولا يتسع المجال هنا لذكر كيف تم استخدام كل أداة من تلك الأدوات وكيف أسهمت تلك الأدوات في خفض معدل التضخم خلال فترة الإصلاحات.

ويمكن القول إن السياسة النقدية قد حققت بعد فترة وجيزة نجاحاً ملموساً في خفض معدل التضخم واستعادة الاستقرار لأسعار السلع والخدمات، فقد تحقق التالي⁽¹⁾:

(1) التغلب على مشكلة التضخم الجامح من خلال السياسات المالية والنقدية الانكماشية فانخفض معدل التضخم من 38% في الفترة من (1990-1994) إلى حوالي 11.8% للفترة من (1995-2004).

(2) انخفض حجم الإصدار النقدي الجديد وتراجع نسبة اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي إلى إجمالي العرض النقدي من 99% عام 1994م إلى 60.5% عام 1996م ، كما ارتفع الإصدار النقدي 132 مليار ريال عام 2004 أو ما نسبته 14.4% مقابل 120 مليار ريال في عام 2003 أو ما نسبته 15%.

(3) زيادة حجم احتياطي النقد الأجنبي للبنك المركزي اليمني إلى قرابة 1.2 مليار دولار يكفي لتغطية واردات 5.5 أشهر في نهاية عام 1997م مقارنة بمبلغ 357 مليون دولار فقط عام 1994م والذي يكفي بالكاد لتغطية واردات 2.5 أشهر آنذاك.

(4) اختفاء ظاهرة المضاربة في الأراضي والعقارات والنقد الأجنبي وانسياب قدر كبير من المدخرات والسيولة النقدية إلى الجهاز المصرفي عبر الودائع وشراء أذون الخزانة.

ب- سياسة سعر الصرف

أدى تراكم الاختلالات الاقتصادية المؤثرة في سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأخرى، التي كان من أهمها الاختلالات في الموازين الاقتصادية (ميزان المدفوعات، الموازنة العامة)،

¹ نفس المرجع ، ص449، 450.

والاختلالات في السوق النقدية، وعدم انتهاج السلطات النقدية سياسة سعر صرف واضحة ومدروسة خلال الفترة (1990-1994م) إلى تدهور سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأخرى، ومع تآزم الوضع السياسي واشتعال الحرب الأهلية في مايو عام 1994م، اشتدت المضاربة على العملات الأجنبية وخاصة على الدولار الأمريكي الذي بلغ 160 ريال/ للدولار مما كان عليه قبل الحرب 65 ريال/للدولار، الأمر الذي أجبر الحكومة اليمنية في ذلك الوقت على تبني برنامج للإصلاح الاقتصادي، لمعالجة الأزمة الاقتصادية خاصة بعد انهيار قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية بعد انتهاء تلك الحرب. وقد استهدف هذا البرنامج التالي¹:

- 1 - إلغاء تعدد أسعار الصرف.
- 2 - الوصول إلى سعر صرف حقيقي للريال اليمني مقابل العملات الأجنبية وبالذات الدولار الأمريكي.
- 3- رفع مستوى الثقة في نظام سعر الصرف وجعل قوى العرض والطلب في السوق هي المحدد لسعره.

ويمكن استعراض الخطوات التي تم إنجازها لتحقيق تلك الأهداف، على النحو التالي:

- في مطلع ابريل 1995م، قام البنك المركزي اليمني بتوحيد أسعار الصرف الرسمية ورفع سعر الصرف من 12.01 ريال/ للدولار إلى 50.04 ريال/ للدولار، حيث تم السماح للبنوك التجارية بالتعامل بالنقد الأجنبي بيعاً وشراءً بأسعار السوق الموازية سواء لصالحها أو لصالح عملائها².

- تم رفع سعر الصرف الرسمي من 50 ريالاً/للدولار إلى 100 ريال /للدولار في يناير 1996م وبلغت نسبة تخفيض قيمة الريال حوالي 100%³.

- ابتداءً من يوليو 1996م قام البنك المركزي اليمني بتعويم الريال، بحيث أصبح سعره يتحدد وفقاً لآلية السوق وعدم العمل بأي سعر غير سعر السوق، وقد تم التعويم لسعر الصرف في البداية عند مستوى 125 ريال للدولار. ويوضح الجدول رقم (12.4) تطور سعر صرف الريال اليمني خلال الفترة 1996-2004م.

¹ جميل حميد الاثوري برنامج الإصلاح المصرفي المنفذ من البنك المركزي اليمني ، سوق الأوراق المالية في اليمن ، جامعة تعز بحث غير منشور، 2002، ص178.

² على جبران الشماحي ،مدخل محاسبي مقترح لقياس اثر الخصائص النوعية للمنشأة على جودة نظم الحوكمة والاداء المالي،دراسة مخاطر سعر الصرف،مجلة المالية،العدد129، 2007،صنعاء، ص45.

³ محمد أحمد الأفندي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتعويم العملة المحلية، دراسة ضمن كتاب أدبيات وبحوث المؤتمر الاقتصادي الثاني، نظمته مجلة الثوابت في الفترة 18-20 ابريل 1998م، صنعاء ، الطبعة الأولى ، 1999، ص501.

جدول رقم (12.4) تطور أسعار الصرف خلال الفترة 1996-2004م (ريال/الدولار الأمريكي)

السنة	96	97	98	99	2000	2001	2002	2003	2004
متوسط سعر الصرف (سنوي)	128	129.3	135.9	155.8	161.7	168.7	175.6	183.5	185

المصدر: البنك المركزي اليمني، النشرة الشهرية، نوفمبر 2005م، ص 33.

ويوضح الجدول رقم (12.4) تطور سعر صرف الريال اليمني خلال الفترة 1996-2004م، حيث قام البنك باستخدام العديد من السياسات، حسب ما تملية الضرورة للمحافظة على الاستقرار النسبي لسعر صرف الريال وتأمين المنافسة في سوق الصرف الأجنبي، وهذا بالمشاركة مع البنوك التجارية والصارفة، وذلك من خلال التدخل ببيع وشراء العملات الأجنبية بقصد المحافظة على استقرار سعر صرف الريال. لكن نجد ان سعر صرف الريال اليمني قد انخفض مقابل الدولار الأمريكي خلال هذه الفترة وذلك نتيجة لعدة عوامل من أهمها التالي:- ضعف الصادرات اليمنية وزيادة حجم الواردات - عدم قدرة السلطة النقدية على استخدام أدواتها المباشرة وغير المباشرة بشكل مناسب بما يساعد على استقرار العملة المحلية.

رابعاً: السياسة المالية أثناء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي (1995-2004م):

تهدف السياسة المالية من خلال استخدام بعض أدواتها إلى التأثير على مستوى الطلب الكلي بما يسهم في تطوير البيئة الاقتصادية. كما يمثل التغيير في مؤشر الفائض/ العجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أهم مؤشر لقياس التوازن الداخلي، وبالتالي يمثل أحد أهم مؤشرات السياسات الاقتصادية⁽¹⁾. وقد ارتكزت السياسة المالية لمواجهة العجز في الموازنة العامة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، على محورين رئيسيين:

- تخفيض بنود ومكونات النفقات العامة وعلى وجه الخصوص النفقات ذات الطابع الاستهلاكي (التأثير على أحد مكونات الطلب الكلي).
- تنمية الإيرادات العامة وزيادة مرونة النظام الضريبي. وقد اتخذت في سبيل تحقيق ذلك العديد من الإجراءات من أهمها:-

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1998، الكويت، بدون تاريخ، ص 2.

أ- التدرج في إلغاء الدعم للسلع الأساسية والمشتقات النفطية وصولاً إلى رفع الدعم نهائياً من خلال اتخاذ حزمة من الإصلاحات السعرية تهدف إلى إزالة التشوهات في أسعار السلع والخدمات.

ب- الاعتماد على طرح أذون الخزانة لتمويل العجز في الموازنة العامة، بدلاً من الاعتماد على سياسة التمويل بالتضخم (الإصدار النقدي الجديد).

ج- إتباع سياسة تقشفية فيما يتعلق ببند المرتبات والأجور من الموازنة، باتخاذ حزمة من الإجراءات لإصلاح الجوانب المرتبطة بنظام التوظيف ونظام التقاعد، ونظام الابتعاث للدراسة.

د- الإصلاح في هيكل النظام الضريبي والجمركي وتوسيع القاعدة الضريبية على الإنتاج المحلي والاستهلاكي وتحسين آلية جباية الإيرادات العامة للدولة، ورفع كفاءة التحصيل وإجراء تعديلات في القوانين الضريبية والجمركية.

جدول رقم (13.4) تطور العجز في الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (1995-2004) (مليون ريال)

البيان السنة	إجمالي النفقات العامة	معدل النمو %	إجمالي الإيرادات العامة	معدل النمو %	إجمالي العجز/الفاوض في الموازنة العامة	نسبة العجز/الفاوض في الموازنة العامة	إجمالي المرتبات والأجور وما في حكمها		نسبة المرتبات والأجور وما في حكمها إلى الناتج المحلي الجاري	نسبة العجز/الفاوض إلى الناتج المحلي الإجمالي
							النفقات العامة	الإيرادات العامة		
1995	119880		93314		(26566)	(22)	63729	53.1	68.3	(5.3)

(.07)	730225	31.8	31.8	73963	(.2)	(530)	149	232225	94	232755	1996
(.88)	882218	27.4	26.7	82150	(2.5)	(7816)	29	299752	32	307568	1997
(6.8)	842163	38.3	31.1	93635	(18.9)	(56861)	(18)	244570	(2)	301431	1998
1.6	1120920	48.7	34.7	119113	5.2	17858	48	360791	14	342933	1999
6.2	1560926	23.6	28.1	141397	19.4	97462	66	599902	47	502440	2000
2.4	1684554	28.8	31	161826	7.6	39712	(6)	562079	4	522367	2001
(.75)	1894497	32.5	31.8	188552	(2.4)	(14284)	3	579653	14	593937	2002
(4.1)	2177463	29.3	26	201887	(11.4)	(88872)	19	688215	31	777087	2003
(2.1)	2551994	27	25.5	226986	(6)	(53213)	22	836766	15	889979	2004

المصدر:- كتاب الإحصاء السنوي، الجهاز المركزي للإحصاء، الجمهورية اليمنية، 1999م، مرجع سابق، ص381.

- كتاب الإحصاء السنوي، الجهاز المركزي للإحصاء، الجمهورية اليمنية، 2004م، مرجع سابق، ص370.

- وزارة المالية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، العدد 4، مرجع سابق، ص22، 59.

- وزارة المالية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، صنعاء، العدد 21، الربع الثالث 2005م، مرجع سابق، ص16-63.

- الأرقام داخل الأقواس تمثل قيم سالبة.

ويلاحظ من الجدول رقم (13.4) مايلي :

1) تزايد حجم النفقات العامة بشكل واضح، حيث كانت في عام 1995م حوالي 119880 مليون ريال وتزايدت لتصل في عام 2004م إلى نحو 889979 مليون ريال، أي أنها نمت بمعدل 642% بين العامين 1995، 2004م وبلغ متوسط معدل نموها السنوي خلال هذه الفترة حوالي 27.7%¹.

2) تزايد حجم الإيرادات العامة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية فقد كانت في عام 1995م تبلغ 933.14 مليون ريال وأصبحت في عام 2004م نحو 836766 مليون ريال، أي أنها نمت بمعدل 796% ما بين العامين 1995، 2004م وهذه النسبة أكبر من نسبة الزيادة في النفقات العامة، وبلغ متوسط معدل نمو الإيرادات السنوي خلال هذه الفترة حوالي 34%.

وترجع أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة حجم الإيرادات العامة إلى التالي:

- تزايدت كميات النفط المستخرجة نسبياً، حيث كانت اليمن تنتج في عام 1995م حوالي (343.678 برميل/يوم)، وأصبحت تنتج في عام 2003م حوالي (430.875 برميل/يوم)².
- ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية (ارتفاع متوسط أسعار النفط إلى 36.6 دولار للبرميل في عام 2004م)³، والذي عزز الموقف المالي للموازنة العامة للدولة.

¹. احتسبت النسب من قبل الباحث استناداً للجدول رقم (4-12).

². الهيئة العامة للاستثمار، دليل الاستثمار في اليمن 2005م، صنعاء، سبتمبر 2005م، صص 14-15.

³. البنك المركز اليمني، التقرير السنوي لعام 2004م، ص7.

- إلغاء معظم الدعم المقدم للسلع الأساسية والمشنقات النفطية والذي كانت تتحمله الموازنة العامة بشكل غير مباشر¹.
- التحسن الكبير في الموقف الكلي للموازنة العامة إذ انخفضت نسبة العجز في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 5.3% عام 1995م إلى 0.07% عام 1996م و 0.88% عام 1997م، إلا أن هذه النسبة زادت في عام 1998م لتصل إلى 6.8%، نتيجة لظروف خارجية (انخفاض أسعار النفط الدولية)، وقد تحقق بعد ذلك فائض في الموازنة العامة للدولة في الأعوام 1999م، 2000م، 2001م، بلغت نسبته على التوالي 1.6%، 6.2%، 2.4%، ثم يعود العجز للموازنة العامة مرة أخرى في الأعوام 2002م، 2003م، 2004م والذي كان على التوالي 0.75%، 4.1%، 2.1%.

ونستخلص مما سبق أن السياسة المالية التي اتخذت في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والهادفة إلى ضبط الطلب الكلي من خلال اتخاذ سياسات وإجراءات انكماشية لخفض حجم الإنفاق العام قد حققت بعض أهدافها، ويرجع هذا التحسن النسبي في الموازنة العامة للدولة في بعض السنوات التي تمت فيها الإصلاحات الاقتصادية إلى التحسن المصاحب في جانب الإيرادات العامة. وهذا النجاح يعتبر نجاحاً من الناحية المالية، بيد أنه من الناحية الاقتصادية لا ينظر إلى السياسة المالية على أنها أداة جباية فحسب، وإنما يقاس نجاحها في رفع معدل النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من خلال تحجيم العجز في الموازنة العامة بترشيد النفقات وتنمية الإيرادات وزيادة الاستثمارات العامة ورفع كفاءة الخدمات العامة، كما يقاس نجاحها أيضاً في قدرتها على توجيه الاستثمارات الخاصة إلى المجالات الاستثمارية الصناعية والزراعية وفي تحسين مناخ الاستثمار وإيجاد بيئة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، فضلاً عن تشجيعها للصناعات الموجهة للتصدير ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد، واستغلال المزايا النسبية المتاحة للاقتصاد وإيجاد فرص عمل كبيرة مولدة للدخل².

ومما سبق يمكن القول ان السياسات الاقتصادية التي تم اتخاذها قبل وأثناء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي (1990-2004م) لم تسهم بشكل فعال في إيجاد بيئة اقتصادية محفزة للاستثمارات بمختلف أنواعها وخاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فتلك البيئة يمكن القول أنها لا تحقق العائد المجزي الذي يطمح إليه المستثمر الأجنبي مقارنة بالعائد الذي يتحقق عند الاستثمار في الكثير من بلدان العالم وخاصة البلدان الخليجية.

¹ للمزيد عن ذلك انظر:- خالد راجح شيخ، النتائج والآثار الاقتصادية لتحرير أسعار السلع والخدمات، دراسة ضمن كتاب أدبيات وبحوث المؤتمر الاقتصادي الثاني، نظمتها مجلة الثوابت في الفترة 18-20 أبريل 1998م، صنعاء، الطبعة الأولى، 1999م، ص 190-203.

² محمد أحمد الحائري، محاضرات مقدمة لطلبة تمهيدي ماجستير لعام 2001م، بحث غير منشور، جامعة صنعاء، اليمن، ص 4.

المطلب الرابع: نتائج تنفيذ برنامج الإصلاح على الأوضاع الاقتصادية

حققت عملية الإصلاح الاقتصادي بمراحلته الأولى والثانية العديد من النتائج نوجز أهمها في

ما يلي:

أولاً: النمو الاقتصادي

من بيانات الجدول رقم (14.4) نستخلص أن أثر تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1995-2003م) على النمو الاقتصادي كان محدوداً جداً، إذ نجد متوسط معدل النمو السنوي المتحقق في الفترة (1995-2003م) لكل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية لا يتجاوز (4.8%) و (4.7%) على التوالي وهذا أن المعدلان يتساويان في ما تحقق في الفترة من (1990-1994م).

ولذلك فقد انحصر التحسن الحقيقي في المستوى القطاعي، حيث أظهرت البيانات أن القطاعات الإنتاجية الأساسية مثلت العامل الرئيسي في تحقيق النمو الاقتصادي في الفترة (1995-2003م) مثل قطاع صيد الأسماك (12.5%) وقطاع الصناعة الاستخراجية (5.5%) وقطاع الكهرباء والمياه (5.4%) وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق والإصلاح (6.4%) وقطاع النقل والمواصلات (5.1%) وقطاع القطارات وخدمات الاعمال (6.5%) وهذا ما ساهم في إحداث زيادة حقيقية في حجم العرض من السلع والخدمات الأخر الذي عكسه متوسط معدل النمو السنوي الإجمالي قطاعات الصناعة والبالغ (5.2%) بينما كان متوسط معدل النمو السنوي لها في الفترة (1990-1994م) متدنياً جداً ولذلك كان لهذا التحسن الواضح في الهيكل الإنتاجي دوراً واضحاً في الحد من تدهور مستوى المعيشة وزيادة الاعتماد على الاستيراد من السلع والخدمات وزيادة الصادرات غير النفطية..الخ.

جدول رقم (14.4)- تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترة (1995-2003) (مليون ريال)

النسبة الاجمالية	1995	متوسط معدل النمو السنوي	2003	1995	السنوات القطاعات
12.8	18.3	4.9	53743	36584	الزراعة والغابات
1.4	1.7	12.5	1856	722	صيد الاسماك
21.7	13.7	5.5	37566	24542	الصناعة الاستخراجية
4.8	12.8	3.1	17643	13866	الصناعة التحويلية
0.8	0.6	5.4	2687	1763	الكهرباء والمياه والغاز
55.7	4.1	2.5	5321	4357	البناء والتشييد
14.0	13	6.4	21199	12859	التجارة والمطاعم والفنادق

11.0	12.2	5.1	28236	18968	النقل والتخزين والمواصلات
2.7	3.6	4.7	4856	3356	التمويل والتأمين
5.3	5.8	6.5	14076	8519	العقارات وخدمات الاعمال
1.0	1.2	9.4	3256	1586	الخدمات الشخصية والاجتماعية
34.0	35.8	5.9	71623	45288	اجمالي الخدمات الانتاجية
89.7	87	5.2	190439	127122	مجموع الصناعات
10.6	12.7	4.2	56789	40746	منتجو الخدمات الحكومية
-	0.1	0.6	322	307	خدمات القطاع العائلي
-	0.1	2.0	400	342	الهيئات التي لا تهدف الى الربح
2.0	3.2	1.2	4254	4681	الرسوم الجمركية
2.3	3.2	2.6	3652	2967	ناقصا-الخدمات المصرفية المحتسبة
100	100	4.8	248552	170231	الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
68.4	86.6	4.7	211361	146034	الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات غير النفطية

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي، الجهاز المركزي للإحصاء، الجمهورية اليمنية، 2002م، مرجع سابق، ص 454.

ثانيا: ميزان الاقتصاد الكلي

استمر التراجع في ميزان الاقتصاد الكلي في اليمن في فترة برنامج الإصلاح الاقتصادي نتيجة للأوضاع الاقتصادية والسياسية التي عاشتها البلاد في فترة ما قبل تنفيذ البرنامج والسنوات الأولى له والجدول رقم (15.4) يوضح ذلك:¹

جدول رقم (15.4)- تطور الواردات والاستخدامات بالاسعار الجارية في الفترة (1995-2003) (مليون ريال)

النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي		معدل النمو السنوي	2003م	1995م	البيان
2003	1995				
100	100	19	20816441	516643	الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
38.9	42.1	17.9	809364	217390	الواردات من السلع والخدمات
138.9	142.1	18.7	2891008	734033	إجمالي الموارد
86.1	97.8	17.1	1791414	505363	الاستهلاك النهائي الكلي
17.8	14.3	17.41	267417	74017	الاستهلاك النهائي الحكومي
73.2	83.5	17.1	152467	431346	الاستهلاك النهائي الخاص
15.0	21.8	13.6	31569	112713	الاستثمار الاجمالي

¹. الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2002م، مرجع سابق، ص 454.

14.0	20.6	13.5	292028	106227	تكوين راس المال الثابت
1.0	1.2	14.8	19541	6486	التغير في المخزون
37.9	22.4	27.1	7880.225	115957	الصادرات من السلع والخدمات

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي، الجهاز المركزي للإحصاء، الجمهورية اليمنية، 2002م، مرجع سابق، ص 450.

من بيانات الجدول السابق نلاحظ استمرار الاختلال في ميزان الاقتصاد الكلي، فقد ارتفعت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (90-94) ما بين (20.2%) و(31.6%) إلى ما بين 42.1% و38.9% في الفترة من (95_2003) وهذا يعكس استمرار عجز الناتج المحلي الإجمالي عن سد احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات، كما زاد من درجة اعتماد الاقتصاد المحلي على العالم الخارجي في توفير السلع والخدمات التي تحتاجها السوق المحلية كما تظهر البيانات عدم كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، حيث تراجعت نسبة إجمالي الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي من (20.7%) نهاية الفترة الأولى (1994م) بعد ارتفاعها بداية الفترة الثانية (1995م) إلى (21.8%) لتصل إلى (15%) عام 2003م مما يعني أن الجهد الإنمائي كان دون المستوى المرغوب لإحداثه نمو مقبول يساعد على فتح فرص عملية وإحداث زيادة حقيقية في الدخل.

أما التحسن الحقيقي في ميزان الاقتصاد الكلي فيمكن حصره في جانبين، هما: حدوث تراجع في نسبة الطلب المحلي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من (119.6%) عام 1995م إلى (101.1%) عام 2003م مما يعني ارتفاع قدرة الاقتصاد المحلي التمويلية لمتطلبات السوق المحلية من السلع والخدمات وارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي من (22.9%) عام 1995م إلى (37.9%) عام 2003م وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في أسعار النفط الخام في السوق الدولية وارتفاع سعر تحويل الدولار إلى الريال، وهذا ما يجعل هذا التحسن عرضة للخطر في أي وقت لارتباط ذلك بعوامل خارجية لا يمكن السيطرة عليها¹.

ثالثاً: مستوى المعيشة

نلاحظ حدوث تحسن مقبول في متوسط مستوى المعيشة، إذ ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح إلى الحقيقي عام 2003 عن عام 1995م بنسبة (13.1%) وبمعدل نمو سنوي متوسطاً بلغ (3.55%) وهذا ما ساهم في تحقيق تحسين جديد في متوسط نصيب الفرد من

¹ صالح مسعود، مفهوم السياسة النقدية وتطورها في الفكر الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، اليمن، 1999م، ص 65.

الاستهلاك النهائي الخاص الحقيقي، إذ بلغ متوسط معدل نموه السنوي في نفس الفترة (4.3%) وهذا يعكس نتائج سياسات الانفتاح الاقتصادي وأثرها في الحد من قدرة الاقتصاد الوطني في توفير حد مقبول من الموارد المحلية لصالح التنمية من خلال البيانات الموضحة في الجدول رقم (16.4).

جدول رقم (16.4)- تطور أهم المؤشرات قياساً بمستوى المعيشة في الفترة 1995م-2002م

القطاعات	السنوات	وحدة القياس	1995	2003	متوسط معدل النمو السنوي
الاستهلاك النهائي الخاص الاسمي		مليون ريال	431346	1791414	19.5
الدخل القومي المتاح الاسمي		مليون ريال	594037	1989704	16.3
الرقم القياسي لاسعار المستهلك		100	563	127.6	11.8
الاستهلاك النهائي الخاص الحقيقي		مليون ريال	76616	140393	7.9
الدخل القومي المتاح الحقيقي		/	105513	155933	5.0
عدد السكان		الف نسمة	15421	20158	3.4
متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي الخاص الحقيقي		ريال	4968	6965	4.3
الدخل القومي المتاح الحقيقي		ريال	6842	7736	1.55

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي، الجهاز المركزي للإحصاء، الجمهورية اليمنية، 2002، مرجع سابق، ص50. الجهاز المركزي للإحصاء، نشرة الحسابات القومية، 2000-2005.

رابعاً: معدل التضخم

من بيانات الجدول (16.4) نلاحظ تحسن واضح في الحد من ارتفاع الأسعار، إذ انخفض متوسط معدل التضخم السنوي من (38%) في الفترة (1990-1994م) إلى (11.8%) في الفترة (1995م-2003م) غير أن ذلك دون المستوى المستهدف في البرنامج، وهو عدم تجاوز الأرقام الأحادية سنوياً، إلا أن تحقيق ذلك في ظل الأوضاع الحالية أمر مقبول.

خامساً: الموقف الكلي للموازنة العامة

تظهر بيانات الجدول رقم (17.4) التحسن الكبير في الموقف الكلي للموازنة العامة، إذ انخفضت نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من (14.25%) عام 1994م إلى (5.14%) عام 1995م ثم تراجعت نسبة العجز لتصل إلى مستويات متدنية جداً، بل وتحقق فائض في الأعوام

1999م و2000م و2001م، ثم تعود الموازنة لتحقيق عجز متواضع عام 2002م، وبنسبة لا تتعدى (0.5%) من الناتج المحلي الإجمالي، ثم ترتفع إلى (4.4%) عام 2003م، وبذلك تكون السياسات المالية إلى جانب ارتفاع سعر النفط في السوق الدولية قد لعبت دوراً رئيسياً في السيطرة على عجز الموازنة في الفترة (1995-2003م) فضلاً عن التحسن الذي تحقق في هيكل الموازنة العامة، فقد ارتفعت نسبة إجمالي الإيرادات العامة إلى إجمالي النفقات العامة من (77.8%) عام 1995م إلى (88.3%) عام 2003م، كما انخفضت نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي النفقات العامة من (82.9%) عام 1995م إلى (65.8%) عام 2003م لصالح ارتفاع نسبة النفقات الاستثمارية في الفترة نفسها من (11.4%) إلى (26.6%)، وهذا يعني ارتفاع قدرات الحكومة على تغطية نفقاتها ورفع تخصيص نفقات الحكومة لصالح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من بلوغ الأهداف المتوقعة من تنفيذها.

جدول رقم (17.4) - تطور مؤشرات الموازنة العامة في السنوات (1995-2003) مليون ريال

النسبة إلى إجمالي النفقات العامة		معدل النمو السنوي	2003	1995	البيان
2003	1995				
83	74.5	28.5	662802	89267	الإيرادات الجارية
0.1	0.3	14.5	1125	380	الإيرادات الرأسمالية
83.7	74.8	28.4	663927	89647	الإيرادات الذاتية
4.6	3.1	33.2	36430	3667	القروض والمساعدات الخارجية
88.3	77.8	28.7	700357	93314	إجمالي الإيرادات العامة
65.8	28.9	33.0	521836	99401	النفقات الجارية
1.1	0.1	72.7	8700	110	النفقات الرأسمالية
26.6	11.4	40.8	211265	13688	النفقات الاستثمارية

4.2	4.2	26.8	33.401	4993	الإقراض الحكومي والمساهمة في رأس المال
2.2	1.4	34	17566	1688	سداد القروض
11.7	22.2	16.7	92411	26566	إجمالي النفقات العامة
-	-	-	4.44	5.14	نسبة موقف الموازنة الى الناتج المحلي

المصدر: نشرة احصائية مالية الحكومة، وزارة المالية، الجمهورية اليمنية، العدد الخامس عشر، صنعاء، مايو 2004، ص 561.

مؤشرات الأداء الاقتصادي للفترة 1995-1999 - حققت الإصلاحات الاقتصادية نتائج إيجابية شهدت لها المنظمات الدولية والإقليمية، ومكنت الاقتصاد اليمني من تجاوز الصعوبات التي واجهته والسير به نحو الأهداف المحددة. ومن أهم ما تم إنجازه خلال هذه الفترة تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي تدل عليه المؤشرات الاقتصادية التالية¹:

- نمو الناتج المحلي: تميز الأداء الاقتصادي خلال الفترة بارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والذي بلغ 5.6% في المتوسط، رغم تذبذب إنتاج النفط الخام، وهو معدل مقبول مقارنة باتجاه النمو خلال الفترة 1990 - 1994. ويفصح معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي بالأسعار الحقيقية عن التطور الفعلي للنشاط الاقتصادي.
- الموقف في الموازنة العامة: استمر تطبيق مزيد من إجراءات ضغط النفقات الحكومية سواء الجارية أو الاستثمارية والسعي لزيادة الإيرادات بغية تخفيض العجز في الموازنة العامة وتقليص الاعتماد على الجهاز المصرفي في تمويل العجز واللجوء إلى موارد الدين العام الداخل (أذون الخزانة) وبالذات في السنتين الأخيرتين 1998 و 1999. وقد أظهر نمو العرض النقدي انخفاضاً ملحوظاً يعود إلى انخفاض الطلب وخاصة الاستهلاكي، والتزام الحكومة بتطبيق سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي الانكماشية. وكان لتحسن عجز الموازنة العامة أثره في انخفاض نمو العرض النقدي.
- موقف ميزان المدفوعات: ساعد ارتفاع صادرات النفط الخام خلال عامي 1995 و 1996 في تحسين موقف الميزان التجاري. ورغم التحسن في الصادرات غير النفطية إلا أن زيادة الواردات نتيجة تحرير التجارة الخارجية وتبسيط إجراءات التخليص الجمركي وإصلاح قانون الرسوم الجمركية بالإضافة إلى انخفاض قيمة صادرات النفط خلال عامي 1997 و 1998 قد أثر سلباً على الميزان التجاري خاصة مع بداية عام 1998 الذي شهد انخفاضاً حاداً في الأسعار العالمية للنفط. كما أثرت هذه العوامل على الموقف الكلي لميزان

¹ أحمد محمد حجر، مرجع سابق، ص 52.

المدفوعات والذي اتجه نحو تحقيق عجز وصل في عام 1998 إلى 136 . 8 مليون دولار وبنسبة 2% من الناتج القومي بعد أن كان قد حقق فائضا بلغ 118 . 9 مليون دولار في العام السابق.

• التضخم: ونظرا لتأثير وتتنوع السياسات والإجراءات الإصلاحية للاقتصاد اليمني وبخاصة الانكماشية منها انخفض معدل التضخم بشكل كبير بفعل تلك السياسات والتي نتج عنها خفض عجز الموازنة العامة وتقليص نمو عرض النقود وزيادة الاحتياطي من النقد الأجنبي، فضلا عن تحقيق معدلات نمو حقيقي إيجابية للناتج المحلي الإجمالي. كما أدى تحرير سعر الصرف إلى انخفاض قيمة الريال مقابل الدولار بحوالي 36% خلال الفترة وبمتوسط سنوي يصل إلى 14.5% حيث وصل إلى 160 ريالاً للدولار في عام 1999، والذي عكس استقرارا نسبيا يتوافق مع إجراءات السياسات النقدية والمالية (سعر الفائدة، نسبة الاحتياطي، رفع معدلات الضرائب، وخفض الإنفاق الحكومي). وقد ساعد ذلك على الحد من المضاربات في العملة ومن تخزين السلع.

ورغم النمو الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي والقومي إلا أن الإجراءات الانكماشية والاستقرار النسبي للريال أمام العملات الأجنبية ومعدل نمو السكان المرتفع، قد أدت في مجملها إلى أن يتراوح دخل الفرد بين 306 و366 دولاراً خلال الفترة حيث ارتفع وانخفض نتيجة تلك العوامل وأثر تذبذب سعر النفط في السوق العالمي.

وبشكل عام، تظهر المؤشرات اتجاهاً نحو تحقيق استقرار اقتصادي بفعل إجراءات التثبيت وسياسات التكيف. وتركز الحكومة على تنفيذ برامج إصلاح مرتكزة على الإطار القانوني الملائم لاقتصاد السوق، وتشدد على مواصلة إصلاح القطاع القضائي والأمني والإداري لتوفير البيئة المناسبة للاستثمار وخاصة استثمارات القطاع الخاص. واستجابة للنجاحات التي حققها الاقتصاد خلال الفترة، ولاستكمال بقية الإصلاحات، فإن المانحين والمنظمات والصناديق الدولية قد أبدت استعدادها لمساندة برامج الإصلاحات إلى جانب دعم برنامج شبكة الأمان الاجتماعي للتخفيف من الآثار السلبية للبرامج. ولضمان نجاح هذه البرامج تسعى الحكومة إلى تعزيز التعاون مع العالم الخارجي والاستفادة من تجارب الآخرين سيراً نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي.

المبحث الثاني: السياسات الاقتصادية المتبعة منذ فترة الاصلاحات 1995-2010.

تركزت جهود الحكومة اليمنية خلال المرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادي على ضبط ترتيب جوانب الطلب الكلي في الاقتصاد، من خلال ترشيد السياسة المالية والنقدية وتصحيح الاختلالات الناجمة من انتهاج سياسة أسعار الصرف المتجددة وإيجاد حل لمشكلة المديونية الخارجية، كذلك عملت السلطات على رفع كفاءة السياستين المالية والنقدية في الإدارة الاقتصادية من خلال تطوير أدواتها والفصل بينهما.

المطلب الأول: السياسة المالية في فترة الاصلاحات 1995-2004.

كانت الحكومة اليمنية قد تعرضت لأعباء مالية كبيرة بعد الوحدة ارتبطت بتكاليف اندماج مؤسسات الشطرين واستمرت هذه الأعباء في التفاقم حتى نهاية عام 1994، كذلك أدت صدمات خارجية ارتبطت بالأوضاع الإقليمية خلال الفترة المذكورة ، وبانهيار الاتحاد السوفيتي السابق

توقفت مساعداته، مما أدى إلى زيادة صعوبة الوضع المالي للحكومة، ومما أدى لتراوح نسبة عجز الموازنة للنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-1994م، ما بين 17-22% تم تمويلها بالكامل عن طريق البنك المركزي، وهو ما أدى إلى توسع نقدي شديد وتفاقم في التضخم واضطراب في سعر الصرف¹.

ولمواجهة هذا الوضع قامت الحكومة اليمنية خلال النصف الثاني من التسعينات بتنفيذ سلسلة من الإصلاح الشامل بمساندة المؤسسات الدولية المعنية والتي تضمنت إجراءات لاستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي مثلت إصلاحات السياسة المالية حجر زاوية بها من خلال ترشيد النفقات والعمل على زيادة الإيرادات مع بذل الجهود للقضاء على الاتجاه السابق من اللجوء لتمويل العجز نقداً من خلال البنك المركزي والاعتماد بدلاً عن ذلك على التمويل من المصادر الحقيقية غير التضخمية حيث سعت الحكومة لعلاج الأسباب الرئيسية لارتفاع النفقات الحكومية والتي تمثلت أساساً في ارتفاع تكاليف دعم القمح والدقيق والمنتجات النفطية وارتفاع فاتورة الخدمة المدنية بالنسبة لتكاليف الدعم والتي كانت تكاليف ضمنية خلال النصف الأول من التسعينات نتيجة انتهاج سياسة أسعار صرف متعددة وتخصيص أسعار صرف منخفضة للغاية لاستيراد القمح والدقيق ونتيجة لبيع المنتجات النفطية بأسعار تقل بكثير² عن الأسعار العالمية، فقد تم اتباع الإجراءات التالية:

1. تحويل جزء كبير منها لدعم صريح بعد توحيد وتحرير سعر الصرف في عام 1996م، ثم بعد ذلك عملت السلطات على تقليص الدعم الصريح من خلال الرفع التدريجي للأسعار المحدودة إدارياً للقمح والدقيق، حتى تم التخلص منه بالكامل عام 1999م.

2. تخفيض الدعم الضمني لأسعار الماء والكهرباء، الناجمة عن الأسعار المنخفضة للمنتجات النفطية الداخلة في إنتاجها، ولكن بصورة أبطأ مما قامت به بالنسبة للقمح، وفي نفس الوقت تم العمل على الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات النفطية بمعدلات متفاوتة أدت لتقريب أسعار معظمها (بخلاف أسعار الديزل) نسبياً للأسعار العالمية، إلا أن دعم المنتجات عاود الارتفاع مرة أخرى بعد ارتفاع الأسعار العالمية للنقطة العالمية في عام 1999م، وعدم قيام السلطات برفع مماثل للأسعار المحلية للمنتجات النفطية.

3. تخفيض حجم العمالة وإصلاح الحزمة المدنية وإلغاء فرص تعدد الوظائف، وذلك لمعالجة ارتفاع تكلفة فاتورة الأجور والتي ارتفعت خلال المرحلة التالية مباشرة للوحدة جراء تواجد

¹ أحمد الصفتي، مسيرة الإصلاح الاقتصادي في اليمن، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ورقة مقدمة لمؤتمر "الاستثمار باليمن" صنعاء يومي 22 و 23 ابريل 2007، ص35.

² أحمد الصفتي، مرجع سابق، ص36.

عمالة متكررة ورفع أجور جزء من العمالة في إطار توحيد هيكل الرواتب والأجور بين الشطرين السابقين ، إلا أنه تجدر الإشارة لأن التقدم في تنفيذ البرامج كان بسيطاً نسبياً ولكن الاهتمام بهذا الجانب قد تصاعد بصورة ملحوظة مؤخراً مع ظهور تدعيم من جانب السلطات اليمنية على تطبيق الخطوات الضرورية للإصلاح.

⁴ تطوير الإيرادات الضريبية، حيث أدخلت بعض التعديلات على القوانين الضريبية الثلاثة التي تم إقرارها بعد الوحدة والتي أدخل أحدها ضريبة على الإنتاج والاستهلاك والخدمات والثاني هيكلًا جديدًا للجمارك والثالث نظم الضرائب على الدخل والأرباح، إلا أنه يلاحظ أن التطور الأكبر من جانب الإيرادات الحكومية كان مرتبطاً بالتطورات سواء السلبية أو الإيجابية في إنتاج النفط وأسعاره العالمية، حيث يلاحظ تزايد درجة الاعتماد على هذه الإيرادات والتي تمثلت نحو نصف الإيرادات الحكومية في عام 1995م وارتفعت لما يزيد عن ثلاثة أرباع الإيرادات الحكومية في عام 2004م¹

وكنتيجة لتطورات سابقة الذكر في جانب النفقات والإيرادات الحكومية وخاصة التطورات بالنسبة للإيرادات النفطية، تحسن العجز الكلي للموازنة مبدئياً خلال عام 1996م، ثم تأثر مرة أخرى بتراجع الإيرادات النفطية في العامين التاليين قبل أن يتحسن ثم يتحول إلى فائض استمر حتى عام 2002، أما في السنوات الثلاثة الأخيرة فقد أدى الارتفاع في تكاليف الدعم إلى إزالة أثر ارتفاع الإيرادات النفطية الذي صاحب ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، وأدى لتحول جديد في الموازنة للعجز إذ كان حجمه يعتبر مقبولاً نسبياً، حيث بلغ نحو 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين الأخيرين.

وجدير بالذكر أن أحد أهم خطوات إصلاح السياسة المالية في اليمن قد تمثلت في التحول في تمويل عجز الموازنة عن التمويل النقدي التضخمي من خلال البنك المركزي إلى اللجوء للتمويل من مصادر حقيقية من خلال إصدار أذون الخزانة، فقد توقفت الحكومة عن التمويل النقدي من البنك المركزي وبدأت بإصدار أذون الخزانة بنهاية عام 1995م، وذلك لأجل شهر واحد، ثم بدأت في إصدار أذون بأجل سنة مع زيادة عدد المزادات لتصبح مزادات أسبوعية.

هذا وقد أسهم هذا الإجراء في تقليص التوسع النقدي والضغط التضخمي وإتاحة الفرصة للبنك المركزي لممارسة تحكم أقوى في السيولة المحلية كما سيرد تفصيله في الجزء التالي.

المطلب الثاني: السياسة النقدية في فترة الإصلاح (1995-2004).

¹. البنك المركزي، التقرير السنوي، صنعاء، 2002م، ص 55.

شرعت الحكومة اليمنية منذ عام 1995م في تفعيل الدور المنشود للسياسة النقدية في ضبط التوسع في السيولة المحلية وامتصاص السيولة الزائدة في الاقتصاد والذي يبقى أمراً أساساً للحد من التوسع الزائد في الطلب المحلي، ربما يعمل على تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية المتمثلة في الحد من الضغوط التضخمية والحفاظ على استقرار سوق سعر الصرف الأجنبي.¹

ومن أجل الوصول لسياسة نقدية كفؤة شرعت السلطات اليمنية في معالجة المشكلات التي كانت فيما مضى تحد من مقدرة هذه السياسة على القيام بدورها بالشكل المطلوب، والتي تمثلت في ضعف الوساطة المالية للجهاز المصرفي، وعمل هذا الجهاز بصورة أساسية على توفير التمويل الميسر لتغطية متطلبات القطاع الحكومي، بما يمكن غياب استقلالية البنك المركزي، وعدم توافر أدوات فعالة لتنفيذ السياسة النقدية والأسواق الضرورية لهذا الأمر.

وبظهور تشوهات في الاقتصاد ناجمة عن عدم وجود أسعار فائدة مركبة قائمة على أسس المنافسة وعدم وجود أسعار صرف واقعية، وقد تطلبت معالجة هذه المشكلات قيام السلطات اليمنية بتقليص دور البنك المركزي في توفير التمويل الميسر والمباشر لعجز الحكومة والعمل على إعطائه درجة أكبر من الاستقلالية وتوسيع صلاحياته في إدارة السياسة النقدية، وبالتالي طلبت السلطات على إتاحة أدوات غير مباشرة للتحكم النقدي للبنك المركزي هي:

1. أدوات التحكم النقدي غير المباشر للبنك المركزي بالبدء في عام 1995م بإصدار أذون خزانة بأجل بشهر واحد بهدف تمويل عجز الموازنة عن مصادر غير تضخمية وكأداة للاقتصاد في فائض السيولة، وشرعت فيما بعد بالتنوع في إصدار الأذون بأجال أطول وتقصير الفترة الزمنية بين مزاداتها ونحو ما صاحب الإقبال الكبير عليها، حيث جذبت من المدخرات وشجعت البنوك على قبول الودائع بالريال اليمني، وبما أدى لتحول الكثير من أرصدة الودائع من الدولار للريال نظراً للعائد المجزي عليها.

2. تفعيل أداة الاحتياطي الإلزامي، حيث عمل البنك المركزي بصورة نشطة على تعديل نسب الاحتياطي على الودائع بالريال وعلى الودائع بالعملة الأجنبية صعوداً وهبوطاً، وذلك تبعاً لحالة السيولة في السوق والضغوط على سوق الصرف الأجنبي، وكذلك راعى في هذا الشأن أن يكون العائد الممنوح للبنوك على متطلبات الاحتياطي محبباً لظاهرة الدولار، حيث تم العمل على منح البنوك عائداً على متطلبات⁽²⁾ الاحتياطي بالريال يعادل سعر الفائدة التأشيرى بينما كان

¹. البنك المركزي، التقرير السنوي، المرجع السابق، ص.60.

². البنك المركزي التقرير السنوي 2006م صنعاء، ص.115.

العائد أقل بصورة ملحوظة على متطلبات الاحتياطي بالعملات الأجنبية مع إلغاء كلياً عند انخفاض أسعار الفائدة العالمية.

3. التدخل في سوق الصرف الأجنبي بيعاً وشراءً كأحد أدوات السياسة النقدية، وقد ساعد على ذلك أنه كل موارد النفط من النقد الأجنبي إضافة للقروض والمساعدات الخارجية تصب كلها في البنك المركزي، وهي ما تشكل نحو 50-60% من موارد النقد الأجنبي لليمن. وفي مرحلة لاحقة شرعت الحكومة في إدخال العمل بأدوات جديدة للتحكم النقدي غير المباشر، حيث بدأ البنك المركزي في عام 1999م بإدخال عمليات السوق المفتوحة من خلال استخدام عمليات إعادة الشراء التي اعتبرت وسيلة تخدم التطوير المستقبلي للأسواق المالية، وجدير بالذكر أنه مع بدء تلاشي عجز الموازنة وما صاحبه من تقلص الحاجة لإصدار أذون خزانة جديدة، بدأ البنك المركزي في إصدار أوراقه الخاصة في صورة شهادات إيداع لتستخدم كبديل لأذون الخزانة مرة أخرى خلال عامي 2003 و2004 أدى إلى العودة لإصدار أذون الخزانة.¹

كذلك تجدر الإشارة إلى أن السلطات اليمنية قد عملت على رفع درجة استقلالية البنك المركزي، حيث تم إصدار أذون جديد للبنك المركزي في عام 2000، تمّ النصّ فيه في مادته الثالثة على «يقوم البنك المركزي بأداء مهامه وفقاً لأحكام هذا القانون مستقلاً قائماً، وعن أي سلطة أخرى من تحقيق أهدافه وأداء مهامه ولم يتلقى التعليمات عن أي شخص أو جهة إلاً وفقاً لأحكام هذا القانون، ويجب احترام استقلالية ولا يجوز التدخل في أنشطة البنك أو العمل على التأشير على قراراته»⁽²⁾

هذا ومع توقف البنك المركزي عن توفير التمويل المستمر للحكومة واعتمادها بدلاً عن ذلك على اللجوء لإصدار أذون الخزانة من خلال المزادات، ومع تطور الوضع المالي للحكومة بتقليص العجزات ثم تحولها لفوائض في البنك المركزي بالفعل في فرض تحكمه على السيولة المحلية والتضخم، وفي الحفاظ على استقرارية سعر الصرّف، فقد استطاع البنك تقليص معدل نمو السيولة المحلية ممّا بلغ نحو 98% عام 1995 إلى متوسط اقتصر على 15.6% في السنوات العشر التالية، وقد اسهم ذلك في تخفيض معدل التضخم من مستوى بلغ 62.5% عام 1995م إلى متوسط سنوي اقتصر على 11.2% خلال السنوات العشر التالية وذلك في الوقت الذي شهد فيه معدل النمو الحقيقي استقراراً نسبياً.

¹. البنك المركزي التقرير السنوي 2006م صنعاء، ص115.

². نفس المرجع، ص120.

وقد نجح البنك المركزي في التحكم الجيد في السيولة على الرغم من الأثر التوسعي الكبير للأوضاع الجيدة لميزان المدفوعات والذي انعكس في زيادة كبيرة في صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي، حيث حد من ذلك تحول صافي الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي إلى صافي إيداع نتيجة لما سبق ذكره من تحقيق الموازنة لفوائض بدلاً من عجوزات، وذلك إضافة لتساعد الرصيد السالب لصادفي البنوك الأخرى الذي أسهم فيه جزئياً زيادة رؤوس أموال البنوك والتي سيرد تفصيلها لاحقاً.

ويلاحظ أنه على الرغم من التراجع في نمو السيولة المحلية لم يتأثر سلباً الائتمان للقطاع الخاص، حيث تنامي بصورة متواصلة خلال العشر سنوات الماضية.

المطلب الثالث: سياسات القطاع الخارجي في الفترة (1995-2004).

مثل استعادة التوازن الخارجي جانباً أساسياً من جهود السلطات اليمنية المبذولة، فمنذ النصف الثاني من التسعينات بذل جهد كبير لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وفي هذا الإطار عملت السلطات على إزالة التشوهات في سوق الصِّرف، والتي كانت قد أدت إلى اختلالات في هيكل الحوافز في مقابل الإنتاج المحلي، وإلى إهدار في الموارد نتيجة المبالغة في استهلاك سلع مدعومة ضمناً نتيجة لاستيرادها بأسعار صرف غير واقعية، بالإضافة لأعباء على مالية الدولة نتيجة للدعم الضماني وإهدار الموارد النفطية الذي كان من الممكن أن تدعم الإيرادات الحكومية إذا ما تم بيعها محلياً بالأسعار العالمية، وبسعر صرف واقعي.

وفي هذا الصدد تعتبر تجربة اليمن من إصلاح وتحرير لنظام الصِّرف والمدفوعات ، فبعد ان شهد اليمن في المرحلة التالية مباشرة للوحدة نظام للصِّرف الأجنبي قائم على النقدية اتصف بوجود فروق شاسعة بين الأسعار الرسمية وسعر السوق الموازي مع إتسام الأخير بحدة التقلبات على المستوى اليومي، كما اتصف بقيود على المدفوعات الخارجية ناجمة عن ندرة موارد الصرف الأجنبي والرغبة في ترشيد استخدام تلك الموارد بناءً على أولويات السياسة الاقتصادية، إحداهن السلطات اليمنية نقلت نوعية لنظام القروض عام 1996م بما حوله النظام قائم على سعر صرف واحد يمكن للبنوك ومكاتب الصرافة التعامل على أساسه مع توفير الحرية للمدفوعات الخارجية¹.

وقد ساعد هذا التحول على إزالة العديد من التشوهات السعرية في الاقتصاد اليمني كتخفيض الأعباء جزئياً على مالية الحكومة، كما ساعد على تراكم مستوى مناسب من احتياطات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي بما ساعده على النجاح في الحفاظ على استقرار سوق الصِّرف وتلافي التقلبات

¹.سالم جابر الاحول، السياسة المالية: فاعليتها وأثارها النقدية في الاقتصاد اليمني ، رسالة دكتوراة غير منشورة، بغداد 2002م ص 66.

الضّارة به. ولتوضيح كان نظام الصرف الأجنبي في اليمن قبل الإصلاح في عام 1995م قائم على أربعة أسعار رسمية تمثلت في سعر الصرف الرسمي البالغ 2/ريال للدولار والسعر الجمركي البالغ 8ريال للدولار، وسعر تشجيعي بالغ 25 ريال للدولار، وذلك في الوقت الذي يتراوح فيه سعر السوق الموازي بين 100-130 ريال للدولار، وقد ردت عملية الإصلاح عام 1995م بتوحيد سعر الصّرف الرسمي والجمركي عندئذٍ ريال للدولار، ثمّ بدأت الحكومة عملية الإصلاح الشامل في عام 1996م على مرحلتين ، الأولى تم فيها تخفيض سعر الصرف الرسمي الجديد إلى 100 ريال للدولار وإلغاء الأسعار الرسمية الأخرى، مع السماح للبنوك بالتعامل في السوق الموازي وتعديل التنظيمات لتناسب مع سوق حر للصّرف الأجنبي، ثم تم في المرحلة الثانية إلغاء نظام أسعار الصرف المزدوج من خلال توحيد سوق الصرف في يوليو 1996م، وذلك مع تطبيق نظام سعر صرف معدوم يقوم الجميع باستخدامه بما في ذلك الحكومة والبنك المركزي والبنوك ومكاتب الصرافة والجمهور، وتلى ذلك في 15 ديسمبر 1996م قبول اليمن للالتزامات المادة الثانية من اتفاقية صندوق النقد الدولي بشأن عدم فرض قيوم على المدفوعات والتحويلات الخارجية وعدم السماح بتعدد أسعار الصرف¹.

هذا وقد نجحت السلطات اليمنية في الحفاظ على استقرار سوق الصّرف متلافي أي مضاربات منه من خلال قيام البنك المركزي بالتدخل في السوق بيعاً وشراءً عند ظهور ضغوط كبيرة على السوق لا يمكن تبريرها اقتصادياً، كذلك تمكنت اليمن من رفع احتياطياتها الرسمية من أقل من مليار دولار ببداية عملية الإصلاح إلى نحو 7مليار دولار في أكتوبر 2006م، وحري بالذكر أنه في الوقت الراهن تستهدف السلطات اليمنية الحفاظ على الاستقرار النسبي لسعر الصرف، وبحيث لا يتجاوز معدل التغير نسبة 3.16 في المئة سنوياً خلال الفترة 2006/2007 مع توفير الحماية اللازمة له من الضاربات غير المبررة.

من جانب آخر سعت الحكومة اليمنية في ترسيخ الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال العمل على إيجاد حلول لمشاكل المديونية الخارجية والقيود التي تفرضها على مواد الاقتصاد اليمني وعلى موازنة الحكومة، وفي هذا الإطار كانت مديونية اليمن قد بلغت نحو 11 مليار دولار عند دمج شطريه، منها 7مليار دولار تستحق للاتحاد السوفيتي السابق، ولحل مشكلة المديونية تمكنت الحكومة اليمنية في سبتمبر 1996م من إتمام المرحلة الأولى من إعادة جدولة الديون في نادي باريس، حيث حصل اليمن على إعفاء من ثلثي الديون الرسمية المستحقة حتى نهاية يونيو 1997م على اساس

¹. سالم جابر الاحول ، مرجع سابق، ص 66.

صافي القيمة الحالية، ولكن تجدر الإشارة إلا أن روسيا لم تكن عضو في نادي باريس في ذلك الوقت، ومع انضمام روسيا إلى نادي باريس عقدت الجدولة الثانية لمديونية اليمن في أواخر عام 1997م، وبناءً عليها تقرر إسقاط 80% من الدين الروسي مع إعادة جدولة المتبقي منها على فترات تراوحت بين 23/40 عاماً، وتخفيض صافي قيمتها الحالية بمقدار الثلثين. وفي يونيو 2001 عقدت الجدولة الثالثة للديون الرسمية التي لم تؤخذ في الجدولتين السابقتين، وتم إطالة فترات السداد وتيسير الفوائد عليها، هذا وقد نتج عن إعادة الجدولة تراجع المديونية الخارجية لليمن كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 164% قبل بدء الجدولة إلى نحو 50.5% في عام 2002م وإلى نحو 34% في عام 2004م كذلك تراجعت نسبة خدمة الدين للصادرات من 42% قبل الجدولة إلى 3.8% عام 2004 وإلى 30.3% عام 2005م¹.

المطلب الرابع: السياسة الاقتصادية المتبعة في الفترة (2010-2005)

أكدت الخطة الخماسية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة (2010-2005) على أهمية توسيع مسار الإصلاح ليشمل كافة المجالات الاقتصادية والإدارية والمؤسسية لتحقيق نتائج ملموسة ومعالجة الاختلالات والتشوهات المزمنة بالإضافة إلى التلازم والتكافل بين تلك الأبعاد المختلفة للإصلاحات وترابطها باعتبارها حزمة واحدة لتشمل جوانب عديدة، ويمكن استعراض ما تحقق على مستوى السياسة النقدية والمالية وأثرهما على الأداء الاقتصادي الكلي²:

1- السياسة النقدية وتأثيرها على الأداء الاقتصادي الكلي:

بالنسبة للسياسة النقدية فقد خفض البنك المركزي اليمني في نهاية فبراير 2006م نسبة الاحتياطي الإلزامي على ودائع العملات الأجنبية إلى 20% مقارنة بما كان عليه الوضع في يونيو 2005م منذ قرار البنك رفع النسبة إلى 30%، وانخفض تدخل البنك في سوق الصرف في ضوء

¹ سالم جابر الاحول، مرجع سابق، ص 70.

² وزارة التخطيط والتعاون الدولي خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر 2006-2010، الجمهورية اليمنية، أغسطس 2006، ص 22.

الاستقرار وانخفاض الدولار وتراجع الضغوط على سعر الصرف، وانخفضت مبيعات العملات بنسبة 25% وتمت المحافظة على كل من الاحتياطي الإلزامي وسعر الفائدة التاشيري على ودائع الريال دون تغيير عند مستواهما على التوالي 10% و 13% في يوليو 2000م. كما ارتفعت السيولة المحلية بنسبة 28.8% في عام 2006م مقابل 14.4% في عام 2005م. ويعزى السبب الرئيسي وراء ارتفاع السيولة إلى زيادة في الأصول الخارجية للجهاز المصرفي، وبالنتيجة فإن التحسن الكبير في معدلات التبادل التجاري الخارجي لليمن نتيجة عائدات النفط انعكس ايجاباً على فائض ميزان المدفوعات والاحتياطيات الخارجية وبهذا تمكن البنك المركزي من الحفاظ على استقرار نسبي في سعر صرف الريال المعوم منذ يوليو 1996م حيث لم يرتفع الدولار مقابل الريال إلا بحوالي 2% وفي مجال الأسعار بلغ التضخم حوالي 16.5% في نهاية عام 2006م وقد كان التضخم قد بلغ 19.8% في نهاية 2005م¹.

أما في عام 2010م فقد حرص البنك المركزي على تحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن بين احتواء الضغوط التضخمية واستقرار نسبي لسعر الصرف من جهة وحفز النشاط الاقتصادي من جهة أخرى².

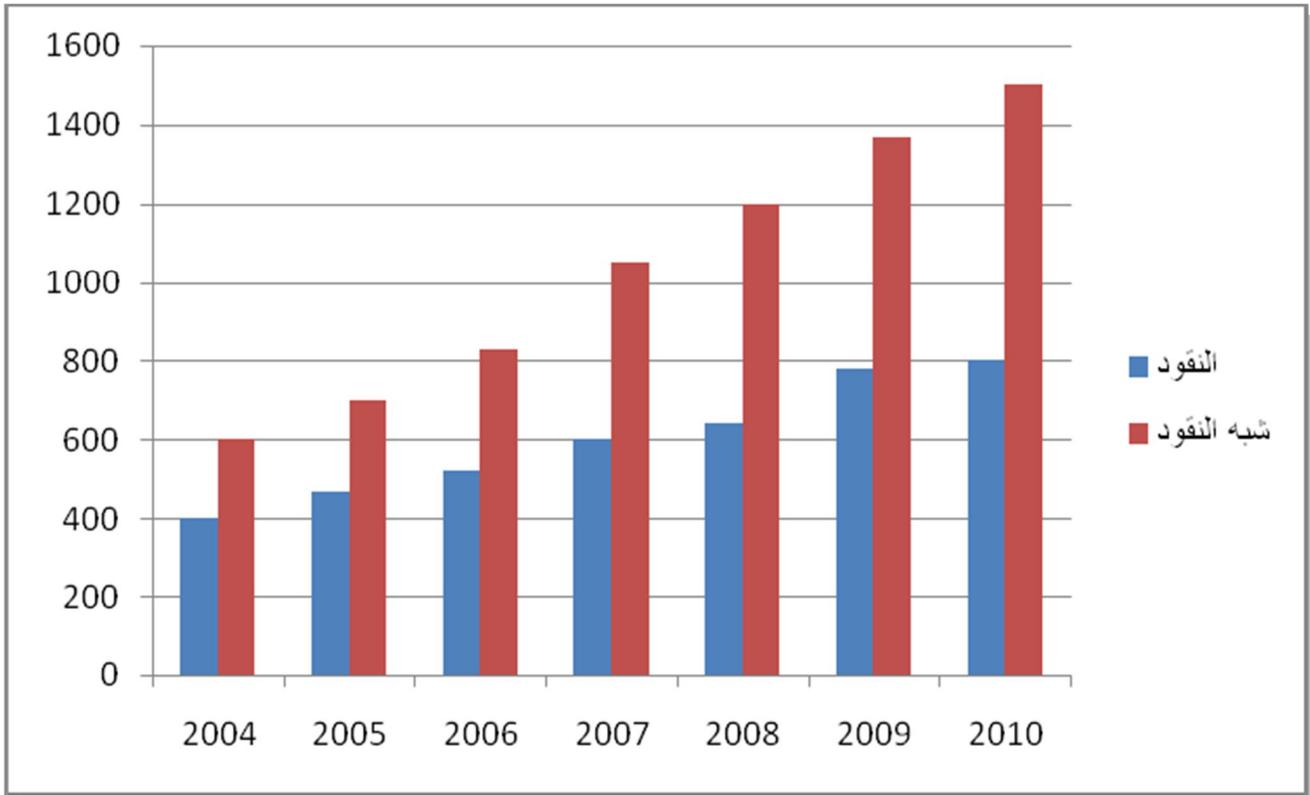
ولتحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثل في استقرار الأسعار تابع البنك المركزي عن كثب تطورات النشاط الاقتصادي بغية تحديد الحجم الملائم من السيولة المحلية، حيث حافظ البنك المركزي على نسبة الاحتياطي الإلزامي على ودائع العملات الأجنبية عند مستوى 20%، بدون فائدة ونسبة الاحتياطي الإلزامي على ودائع الريال عند مستوى 7% وبدون فائدة أيضاً، كما استمر البنك المركزي بتغطية جزء من احتياطيات السوق من العملات الأجنبية، حيث بلغت مبيعات البنك المركزي من العملات الأجنبية في السوق حوالي 1466 مليون دولار عام 2010م مقابل 1995 مليون دولار عام 2009.

وأما بالنسبة للعرض النقدي فقد ارتفع من 2076 مليار ريال عام 2009 إلى 2267 مليار في عام 2010م بزيادة قدرها 191 مليار ريال وبنسبة 9.2%، وقد جاءت هذه التطورات في السيولة المحلية وفقاً للتطورات في مكوناتها والعوامل المؤثرة في العرض النقدي خلال عام 2010 كما يلي: ارتفعت السيولة المحلية خلال عام 2010 كمحصلة للارتفاع في صافي الأصول المحلية الناجم عن الأثر التوسعي في الإنفاق العام والذي نتج عن استمرار تمويل الموازنة العامة بمقدار 248 مليار ريال وارتفاع الائتمان الممنوح للقطاعات غير الحكومية بمقدار 40 مليار ريال وزيادة

¹ . البنك المركزي، الإدارة العامة للبحوث والتطوير، التقارير السنوية للبنك لأعوام 2005-2010، عدة صفحات
² . أحمد عبدالرحمن السماوي، تجربة السياسة النقدية وإصلاح القطاع المصرفي الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، صنعاء، يناير 2006، ص 35

صافي البنود الأخرى بمقدار 2.3 مليار ريال. أمّا الارتفاع المسجل في شبه النقد خلال عام 2010 فقد جاء حصيلة للزيادة في كل من ودائع الادخار المخصصة ولأجل وودائع الضمان الاجتماعي بالريال بمقدار 15 مليار ريال والودائع بالعملة الأجنبية بمقدار 148 مليار ريال، وذلك بالمقارنة مع عام 2010، وبلغت نسبة العملة المتداولة إلى العرض النقدي الواسع بالريال 37% في عام 2010، وهي نفس النسبة التي سجلت في العام السابق، في حين انخفضت نسبة ودائع شبه النقد بالريال إلى العرض النقدي الواسع بالريال من 48% في عام 2010 إلى 47% عام 2009، وارتفعت نسبة ودائع العملات الأجنبية إلى العرض النقدي الواسع من 30% إلى 34%. ويمكن لنا تلخيص ذلك في الشكل التالي:

شكل رقم (1.4) : تطور النقود وشبه النقود خلال الفترة 2005-2010 (بالمليون دولار)



المصدر: البنك المركزي اليمني، التقارير السنوية لأعوام 2010_2005م.

كما يحتوي الجدول رقم (18.4) بيانات عامي 2005 و2010م ليتسنى للقارئ معرفة مدى التطور خلال هذه الفترة.¹

¹. البنك المركزي اليمني، التقارير السنوية لأعوام 2010-2005.

جدول رقم (18.4) : المسح النقدي للفترة 2010-2005 مليون ريال

البيان	2005	2010
السيولة المحلية:	1049.5	2266.7
النقد:	442.5	786.1
العملة خارج البنوك	330.6	546.8
ودائع تحت الطلب	111.9	239.3
شبه النقد (بالريال)	251.5	702.6
ودائع بالعملة الأجنبية	355.5	778
صافي الأصول الخارجية	1271.4	1693.1
البنك المركزي	1112.6	1216.4
البنوك التجارية	158.8	476.8
صافي الأصول المحلية	-221.9	573.6
صافي العوامل الأخرى	-92.7	780.5
نسبة التغيير في رصيد السيولة:	-34.9	780.5
صافي الأصول الخارجية	225.8	539.3
صافي الأصول المحلية	222.6	438.3
إجمالي تمويل الموازنة	3.2	101
المستحقات على القطاع الخاص	-355.0	-746.2
نسب التغيير من رصيد العام السابق:		
صافي الأصول الخارجية	-16.8	-4.8
صافي الأصول المحلية	-2.3	13.9
المستحقات على القطاع الخاص	-4.3	1.6
المستحقات على القطاع الخاص	-21.3	8.5

المصدر: البنك المركزي اليمني، التقارير السنوية لأعوام 2010_2005م.

2- السياسة المالية وتأثيرها على الأداء الاقتصادي الكلي:

شهد العام 2006م ارتفاع الإيرادات العامة الى 1449.4 مليار ريال ومثلت نسبة 38.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1107.6 مليار ريال مثلت نسبة 34.5% من ناتج 2005م حيث ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 341.8 مليار ريال بنسبة 31% ويعكس ذلك ارتفاع كل من إيرادات

النفط والإيرادات غير النفطية على حد سواء، كما زاد الإنفاق العام بمقدار 239.3 مليار بنسبة 20% وبلغ حوالي 1418.6 مليار ريال ليمثل نسبة 37.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006م مقابل 1179.3 مليار ريال تمثل نسبة 36.8% من ناتج عام 2005، وذلك كنتيجة مباشرة لزيادة النفقات الجارية والنفقات التنموية والرأسمالية على حد سواء حيث ارتفعت الأولى بنسبة 26% وسيطرت على نسبة 78.9% من إجمالي النفقات العامة ونسبة 29.8% من قيمة الناتج المحلي في حين ارتفعت الأخيرة بنسبة 10% مثلت نسبة 17% من إجمالي النفقات وحوالي 7% من حجم الناتج.¹

ونلاحظ أنه شهد العام 2010 ارتفاع الإيرادات العامة للدولة إلى حوالي 1753 مليار ريال شملت نسبة 27.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بحوالي 1278.5 مليار ريال في عام 2009 مثلت نسبة 22.4% من ناتج ذلك العام، حيث زادت الإيرادات العامة بمقدار 474.5 مليار ريال وما نسبته 37.1%، وقد تركز الارتفاع أساساً في إيرادات النفط والغاز وفي الوقت نفسه ارتفع الإنفاق العام بمقدار 226.2 مليار ريال بنسبة 12.4% وبلغ حوالي 2050.1 مليار ريال ليمثل نسبة 32.2% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2010 مقارنة مع حوالي 1823.9 مليار ريال في عام 2009 تمثل نسبة 32% من ناتجة. ويرجع ذلك إلى ارتفاع النفقات الجارية، حيث ارتفعت بنسبة 17.3% وارتفعت نسبة مساهمتها إلى إجمالي النفقات العامة إلى نحو 84.6% مقارنة بـ 81% في العام السابق فيما ارتفعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 27.2% في حين انخفضت النفقات التنموية الرأسمالية بنسبة 3%، وقد سجل صافي العجز الموازنة (على أساس بيانات التمويل) في 2010 مبلغ 308 مليار ريال ونسبة 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع عجز قدرة 473.5 مليار ريال ونسبته 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي في 2009.

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي في اليمن ودور السياسة الاقتصادية في جذبه.

أصبحت مختلف الدول المتقدمة والنامية على السواء تتنافس للحصول على أكبر نصيب من هذا التدفق، وقد أدت العولمة الاقتصادية وانفتاح أسواق التصدير إلى زيادة الحاجة إلى رفع المقدره التنافسية للدول لزيادة حصتها التقديرية يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في تطبيق الفجوة

¹ صالح شعبان، مرجع سابق، ص 220

التكنولوجية بين الدول النامية والمتقدمة عن طريق نقل التكنولوجيا، فضلاً عن أنه يتصف بالاستقرار النسبي موازنة بالاستثمارات في الأوراق المالية . وفي هذا المبحث سنتحدث حول الاستثمارات الأجنبية الواردة لليمن واين تركزت تلك الاستثمارات وماهي الجهات المسؤولة عن هذا الجانب.

المطلب الأول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لليمن

حاولت اليمن جاهدة منذ مدة مبكرة تعود إلى القرن الماضي استقطاب الاستثمارات العربية والأجنبية بما فيها الاستثمارات الخليجية واستثمارات المغتربين اليمنيين سواء استثمارات في صورة تدفقات مالية مباشرة أو في صورة نقل للخبرات والتكنولوجيا وإقامة صناعات ومشاريع استثمارية مشتركة. والجدول رقم (19.4) يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن خلال 2010/1990.

جدول رقم (19.4)- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة (2010/1990). (مليون دولار)

السنة	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	99	98	97	96	95	94	93	92	91	90
المليون	-329	129	155	917	1121	302-	144	6	102	136	6	308-	214-	134-	60-	218-	16	903	718	283	131-

المصدر: البنك الدولي، المؤشرات الاقتصادية، لعام 2010

تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود تذبذب مستمر في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال المدة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي (1990-1994) ونجد أنه كان سالباً في العام 1990م (-131) مليون دولار، وارتفع في العام 1991 إلى (283) مليون دولار على التوالي أما في عامي 1992م-1993م فقد بلغت تلك الاستثمارات مستويات مرتفعة (718، 903) مليون دولار على التوالي، وفي العام 94م فقد شهدت هذه الاستثمارات انخفاضاً حاداً حينما بلغت حوالي (16)* مليون دولار، وبشكل عام بلغ متوسط حجم تلك الاستثمارات خلال المدة (1990-1994) بـ(357.68) مليون دولار كذلك⁽¹⁾ ارتفعت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال المدة المذكورة (3.40-%) لعام 1990م إلى (19.37%) في العام 1993م أما في العام 1994م فلم تتعدى هذه النسبة (0.32%) وذلك للأسباب التي سبق ذكرها وبلغ متوسط نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي الجاري خلال المدة

¹ نبييلة احمد، مرجع سابق، ص55.

* وذلك نتيجة للحرب الأهلية التي مثلت السبب الرئيسي في انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي

(1994-90 ح) حوالي (7.92%) وارتفعت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تكوين رأس المال الثابت خلال المدة المذكورة من (27.43%) في العام 1990م إلى (90-110%) في العام 93 بمتوسط نمو سنوي بلغ (42.38%)، ومع وجود انخفاض في العام 94م بلغ (1.71%) وإن كان من أسباب وراء حدوث هذه الطفرة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال المدة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي فإنه المتغير الدخل المتمثل في قيام الوحدة اليمنية الذي مثل حافزاً قوياً لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو اليمن بعد أن فتحت وحدة الأراضي اليمنية لها آفاق رحبة في جميع المجالات ومنها قطاع النفط.

أضافة إلى ما سبق يمكن الاعتماد على البيانات حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجمهورية اليمنية والتي تم الحصول من الإصدارات المختلفة لكتاب الإحصاء السنوي وتغطي فترة الدراسة (2010-1995) بالعملة اليمنية والموضحة في الجدول رقم (20.4) للوقوف على واقع حجم تلك التدفقات.

جدول رقم (20.4)- حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة (2010/1995). (مليون ريال)

البيان	95	96	97	98	99	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الاجمالي
اليمن	10987.2 -	7691.40 -	17969.9 -	29757.7 -	47961.8 -	1034.99	26170.69	20073.71	16346.7 -	26530.38	57819.7 -	310582.8	182496.6	220888.1	26206.93	72245.1 -	799729.4

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي، الجهاز المركزي للإحصاء، الجمهورية اليمنية، اعداد مختلفة 96-2011.

إن حقيقة الاستثمار في الجمهورية اليمنية مرتبط بالوضع العام، حيث أن الدولة شهدت خلال فترة الدراسة (2010-1995) عملية تحول نحو النظام الديمقراطي، وهذه العملية تمثل ثقة الدول والمؤسسات المانحة التي تقدم لها الدعم والمساعدة. فاليمن تمتلك استثمارات محتملة ذات أهمية، بساحل يصل طوله إلى 2000 كيلومتر، بالإضافة إلى العديد من الجزر (القاعدة المهمة للاقتصاد، والسياحة والصيد السمكي بالإضافة إلى الصناعات السلعية والخدمية). فاليمن لا تعتمد على النفط كمصدر وحيد والذي يمثل من 70%-80% من المورد المالي الداخلي لليمن التي تقتصر إلى سياسات بعيدة المدى في المجالات المالية، الاستثمار، التجارة، إلى جانب التكنولوجيا جنباً إلى جنب مع عدم قدرتها على كسب ثقة القطاع الخاص، الأمر الذي أدى إلى هروب رأس المال الوطني. فإجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة بين 2010-1995 قدر بـ (799729.4) مليون

ريال، بالإضافة إلى أن هناك تذبذب في حجم الاستثمارات المتدفقة خلال السنوات الموضحة في الجدول. ويمكن تقسيم البيانات إلى فترتين خلال مرحلة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي للمدة (1995-2000م)، ومرحلة ما بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي للمدة (2001-2008).

أ. خلال مرحلة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي للمدة (1995-2000م)

خلال مدة الإصلاح الاقتصادي فقد لوحظ أنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل عام قد شهدت تراجعاً كبيراً بقيم سالبة خلال المدة من (1995-99م)، وفي العام 2000م فقد حققت هذه الاستثمارات قيمة موجبة ضئيلة جداً بلغ مقدارها (6) مليون دولار وبشكل عام بلغ المتوسط السنوي لهذه الاستثمارات خلال مدة الإصلاح (158.15) مليون دولار.

وتشير أدبيات الاستثمار إلى أن ظاهرة تحول الاستثمار الأجنبي المباشر تبرز نتيجة اتجاهات الشركات الأجنبية المستثمرة في:⁽¹⁾

1- تخلص بعض الشركات من جزء كبير من اسهمها لصالح الحكومة المحلية.
2- تحويل أرباح الشركات إلى الخارج بصورة كلية بدلاً من إعادة استثمارها في البلد الذي تولدت فيه.

3- لجوء فروع الشركات المستثمرة إلى منح قروض لفروع في دول أخرى.

وإن ذلك السلوك بكل اتجاهاته كان قد تجلّى بتصرفات عدد من الشركات الأجنبية العاملة في اليمن خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي لأسباب الآتية:

1- نشوب الحرب الأهلية في صيف 1994م وما ترتب عليها من تبعات.
2- بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وما اتسمت به المرحلة الأولى (التثبيت) الاقتصادي من طابع انكماش في سياساته التي من بين أكثر أثارها ضرراً على الاستثمار عامة والأجنبي خاصة، والانخفاض السريع لمتوسط دخل الفرد السنوي والتدهور الكبير لسعر العملة (الريال/الدولار).

ب. مرحلة ما بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي للمدة (2001-2010):

في هذه المرحلة لوحظ تحسن في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال المدة من (2001-2010) مقارنة بما كانت عليه خلال مدة الإصلاحات الاقتصادية (1995-2000م) ومع ذلك كانت تتأرجح صعوداً وهبوطاً، إذ ارتفعت من (136) مليون دولار في العام 2001 إلى (329) مليون دولار عام 2010م وكانت قد بلغت ذروتها في العام 2006 حينما وصلت إلى (1121) مليون

¹.صالح مسعود، مرجع سابق، ص166.

دولار ، وبلغ المتوسط السنوي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال تلك الفترة (323.19) مليون دولار.

وفي عام 2003م فقد شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفاضاً نتيجة لقيام الحكومة اليمنية بشراء حصة شركة يمن انفسست العاملة في المنطقة الاقتصادية الحرة في مدينة عدن بتكلفة مائتي مليون دولار¹.

أمّا نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي العام فقد ارتفعت من (1.38%) في العام 2001م إلى (1.71%) في العام 2008م ، وكانت قد وصلت ذروتها في العام 2006 عندما بلغت (5.87%) ، وبلغ المتوسط السنوي لهذه النسبة خلال تلك المدة (1.68%) إلا أنّ نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت كانت قد انخفضت من (7.97%) في العام 2001م إلى (6.70%) وفي العام 2008م علا الرقم من ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية في العام 2010 مقارنة بالعام 2001م، ومن الملاحظ أن هناك تجانساً بين معدلات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي الجاري التي كلما زادت حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة زادت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، ما عدا 2008/2004 التي انخفض فيها نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي الجاري على الرغم من ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية في هذين العامين موازنة بالأعوام الأخرى ويعود السبب إلى الزيادة التي طرأت على الناتج المحلي الإجمالي الجاري في هذين العامين بفضل الزيادة الكبيرة في نمو قطاعات الناتج المحلي الإجمالي الجاري غير النفطي.

وعموماً تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل مستمر خلال المدة 1994-2005م مقارنة بما كانت عليه في العام 1993م ، وفي عامي 2006م و2007م فقد شهد تحسناً ملحوظاً، إذ بلغ (1121) و(917) مليون دولار على التوالي مقارنة بالعام 1993م الذي بلغ فيه (903) مليون دولار ثم عاد في العام 2010م إلى الانخفاض محدوداً وبلغ (324) مليون دولار ويعود تدهور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه المدة إلى الأسباب التالية:

1- الحرب الأهلية التي نشبت في اليمن في صيف 1994م وما ترتب عليها من خراب ودمار وعدم استقرار.

¹. وزارة التخطيط والتعاون ، التقرير الاقتصادي السنوي، 2004، مرجع سابق، ص 14.

2- الفساد المالي والإداري الذي استشرى بشكل واسع خلال تلك المدة، إذ أصبح لزاماً على كل مستثمر أجنبي في اليمن أن يشارك في رأسماله أحد رموز الفساد من المنفذين في السلطات حتى يتمكن من العمل في اليمن

3- تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت الدولة بتنفيذها منذ عام 1995م التي ترقى إلى إعادة تحديد الدور الاقتصادي والاجتماعي من خلال تهيئة مناخ للاستثمار وبيئة أداء الأعمال للاستثمارات، ونشاطات القطاع الخاص (المحلي/الأجنبي) وإفساح المجال له ليكون المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي .

4- ضعف البنية التحتية مما يزيد التكاليف على المستثمرين في تحملها.

5- ضعف مستوى الادخار القومي واتساع فجوة الموارد.

6- تدني مستوى الدور القوي واتساع فجوة الموارد.

7- تدني مستوى الدور التمويلي للجهاز المصرفي اليمني.

8- الأعمال الإرهابية التي شهدتها البلاد في الأعوام 2000-2002 وأهمها تفجير المدمرة كول في عام 2000م، وتفجير ناقلة النفط الفرنسية لمبروج، إذ أدت الأحداث إلى زيادة تخصيص الإنفاق على الأمن مقارنة بالجوانب التنموية الأخرى.

9- تواضع حجم المساعدات الإنمائية والقروض التنموية الميسرة التي تحصل عليها اليمن وتذبذبها بين سنة وأخرى، بل وتراجعها. ففي الوقت الذي تزايد فيه متوسط نصيب الفرد من المساعدات الخارجية في البلدان العربية من 19.4 دولار في عام 1999 إلى 27.8 دولار في عام 2003، تدهور هذا المتوسط في اليمن بصورة حادة من 26.9 دولار إلى 12.7 دولار خلال الفترة نفسها.

10- اتساع ظاهرة البطالة والتي اخذت أقل نسبة لها في العام 1995 بلغت 29% وأعلى نسبة لها في العام 2009 49%¹.

وشهدت مدة ما بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي ارتفاعاً في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بما كانت عليه خلال مدة تطبيق برنامج الإصلاح، إلا أنها لم تصل إلى

¹ هدى يحيى محمد أحمد شرف الدين، " التضخم الركودي في الاقتصاد اليمني دراسة تحليلية للفترة من 1990-2009"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، 2012، ص108.

المستوى الذي كانت عليه في مرحلة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي على الرغم من كل الجهود التي بذلتها الحكومات اليمنية المتعاقبة، وهو ما يدل على أن عدم الاستقرار السياسي الأمني الذي ساد في اليمن بعد الحرب الأهلية في 1994م ما نتج عنه من اتساع بؤادر الفساد ومضايقة المستثمرين من خلال إصرار بعض القوى النافذة مشاركة بعض المستثمرين في أموالهم مقابل السماح لهم بالاستثمارات في اليمن، وهذه مثلت أهم المعوقات أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لليمن وهو السبب الرئيسي في تدهور الاقتصاد الوطني بشكل عام¹.

المطلب الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط والغاز

سنتحدث في هذا المطلب عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال النفط والاستكشافات، ومراحل تطور هذه الاستثمارات منذ نهاية العقد الثالث للقرن العشرين.

*قطاع النفط:

قبل اكتشاف النفط في اليمن كانت البلاد تعتمد في تنمية اقتصادها على تحويل العمالة اليمنية الموجودة في الخارج، وكذلك على المساعدات الاقتصادية التي تحصل عليها من البلدان المانحة ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي، فمثل اكتشاف النفط وتصديره في العام 1988م نقطة تحول في اقتصاد البلاد، وعزز آمال السكان في تحسين الوضع الاقتصادي والمستوى المعيشي لهم على الرغم من ضآلة الاحتياطي النفطي وكميات الإنتاج النفطي اليومي، وأصبح قطاع النفط من أهم القطاعات الاقتصادية من حيث حصته من الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب القطاع الزراعي، وكذا الصادرات.

وبحكم الأغلبية التي تمثلها الاستثمارات النفطية في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اليمن، ولكونها تعد من أقدم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلاد فقد رأينا أن نخصص لها جزءاً أكبر من التحليل، وذلك حتى نستطيع أن نظهر هذه الأهمية التي من خلالها يمكن أن نستدل على البدايات الأولى للاستثمارات الأجنبية المباشرة في اليمن عند أوائل القرن العشرين لاسيما العام 1938، وتسعى اليمن إلى أن تكون من الدول المنتجة للنفط بوصفها جزءاً من التكوين الجيولوجي المرتبط ببقية أجزاء الدول العربية إضافة لكونها تنتمي إلى منطقة صغرى فيه ما يزيد على (45%) من احتياطي النفط العالمي².

¹. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي 2007، مرجع سابق، ص200.

². نبيلة أحمد، مرجع سابق، ص110.

وقد جرت محاولات متعددة في الماضي للتنقيب عن النفط في مناطق مختلفة، بيد أن البداية الحقيقية لاكتشاف النفط وإنتاجها كان عام 1984م عندما أثمرت الجهود المبذولة لإعلان اكتشاف النفط بكميات تجارية في قطاع (18) بصافر ومأرب الذي مثل أول اكتشاف نفطي تجاري في اليمن لتتوالى بعد ذلك الاكتشافات النفطية.

وبعد تحقيق الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من مايو 1990م توفر المناخ الاستثماري الملائم للشركات الأجنبية، وشهدت اليمن قدوم عدد كبير من الشركات النفطية العالمية للعمل في مختلف مناطق اليمن التي قسمتها إلى قطاعات نفطية، إذ شهدت اليمن نشاطات في البنية التحتية، فقد بلغ إجمالي القطاعات النفطية حتى عام 2010 (100) قطاع منها (12) قطاع منتج و(31) قطاع استكشاف كما بلغ عدد الشركات النفطية العاملة (24) منها (14) شركة استكشافية و(10) شركات إنتاجية، ويمكن تقسيم مراحل الاستكشافات النفطية والغازية إلى ثلاث مراحل على النحو التالي:¹

1- المرحلة الأولى (1938-1980م):

تعود البداية الأولى للأعمال الاستكشافية عن قطاع النفط اليمني إلى عام 1938م من خلال شركة نفط عراقية عندما نفذت بعض الأعمال الجيولوجية والجيوفيزيائية، وفي فترات متقطعة حتى نهاية الخمسينات، وبداية الستينات في محافظتي شبوة والمهرة نفذت شركة براكلا ديلامان من ألمانيا الغربية بعض الأعمال الاستكشافية في المنطقة الغربية لليمن في تهامة (والبحر الأحمر)، (1952م-1954م) ولم تحقق تلك الأعمال النتائج المطلوبة.

واستمرت الأعمال الاستكشافية في أوائل الستينات من عدد صغير من الشركات لتنفيذ بعض المسوحات في مناطق متعددة بالجمهورية، وحفر (31) بئراً استكشافياً خلال تلك الفترات، وكان لها نتائج إيجابية تشير إلى وجود مواد هيدروكربونية في المنطقة، وقد انسحبت تلك الشركات نهائياً من دون تحقيق اكتشافات تجارية للنفط والغاز ولأسباب مختلفة.

2- المرحلة الثانية: (1981-1990م)

تمت خلال 1981م المفاوضات والتوقيع مع شركة هنس الأمريكية على اتفاقية المشاركة في الإنتاج في منطقة مأرب/الجوف قطاع (18) كان لنتائج الجهود الاستكشافية والبحثية تجديد مصائد نفطية ملتحمة وعلى ذلك بدأ نشاط حفر الآبار في منطقة (ألفا) عام 1984م ليتم على اثر ذلك اكتشاف النفط لأول مرة في تاريخ اليمن الحديث وإنتاج النفط بهذا الحقل عام 1968م. بعد ذلك توالى الاكتشافات النفطية في عدد من مناطق اليمن.

1. نفس مرجع ، ص 120.

- إذ أعلن عام 1987م عن اكتشاف النفط في محافظة شبوه من شركة تكنو اكسبورت السوفيتية (سابقاً) في ثلاثة حقول قطاع (4).
- وفي مارس 1987م تقدمت شركة كنديان أوكسي (كنديان نكسن حالياً) بطلب في منطقة المسيلة قطاع (14) ليتم اكتشاف تجاري عام 1991م بعد تحقيق الوحدة اليمنية.
- وفي عام 1989م تم الإعلان عن تأسيس الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية توصل إلى اتفاقية مشاركة في الإنتاج مع الشركات (هنت واكسون وتوتال، وكوفبيك وشركتان روسيتان)، أسهمت الشركة اليمنية بنسبة مشاركة (20%) مع جمع الشركات هذه، وعمل في قطاع جنة رقم (5) أثمرت الأعمال الاستكشافية عن اكتشاف النفط في حقل (حليوة والنصر) .
- وفي عام 1987م وقعت اتفاقية مشاركة في الإنتاج مع شركة توتال الفرنسية في قطاع شرق شبوة قطاع (10) التي أظهرت تحقيق اكتشافات نفطية¹.

3-المرحلة الثالثة: 1991-2007:

- قسمت مساحة الجمهورية اليمنية إلى قطاعات متاحة للأعمال الاستكشافية المفتوحة، أمام الشركات النفطية العالمية أثمرت تلك الأعمال الاستكشافية عن الآتي:
- بدأ الإنتاج النفطي بالقطاع النفطي (4) عام 1991م بعد بناء المنشآت السطحية وفر خط الأنابيب لتصدير النفط من الحقول إلى ميناء بلحاف على البحر العربي.
 - وفي عام 1991م تم تحقيق اكتشاف نفطي تجاري في حقل (سونا) قطاع (14) المسيلة من خلال شركة كنديان نكسن الكندية تلاه عدد من الاكتشافات الأخرى ليتم بناء المنشآت السطحية ومد خط الأنابيب إلى منطقة الضبة بمحافظة حضر موت على البحر العربي ليبدأ الإنتاج والتصدير عام 1993م. في عام 1996م بدأ الإنتاج والتصدير من القطاع النفطي (5) جنة.
 - وفي عام 1997م تم اكتشاف النفط من حقول (خرير، عطوف، وادي تاوبة) بالقطاع عبر خط أنبوب قطاع المسيلة.

¹. نبيلة احمد، مرجع سابق، ص213

- وفي عام 1999م أعلنت شركة (DNO) الفروكية العاملة في القطاع (32) حواريم تم عن اكتشاف النفط بهذا القطاع ليبدأ الإنتاج والتقدير عام 2001م عبر خط أنبوب المسيلة وبلحاف على البحر العربي.
- وفي ديسمبر 2001م بدأ الإنتاج من القطاع النفطي (53) شرق سار محافظة حضر موت.
- إعلان قطاع (51) دامي تجاري في أكتوبر 2003م ودخوله الإنتاج في إبريل 2004.
- إعلان قطاع (51) شرق الحجر تجارياً في ديسمبر 2003م ودخوله الإنتاج في نوفمبر 2004م.
- إعلان قطاع (43) جنوب حواريم تجارياً في إبريل 2005 ودخوله الإنتاج في يوليو 2005م.
- إعلان قطاع (9) مالك تجارياً في يوليو 2005م دخوله مراحل الإنتاج في ديسمبر 2005.
- إعلان القطاع (52) الحقل تجارياً في يناير 2005م دخوله الإنتاج خلال النصف الأول من العام 2006¹.

*الاكتشافات وإنتاج الغاز:

بدأ اكتشاف الغاز في اليمن مواكباً للاكتشافات النفطية في عام 1984م في منطقة مرأب بالجوف كغاز مصاحباً للنفط وفي حالة جافة ، وفي عام 1992م تم اكتشاف كميات جديدة من الغاز في منطقة حية-شبهه، ثم توالى الاكتشافات الغازية في عدد من القطاعات النفطية ليبلغ إجمالي الاحتياطي في العام من الغاز حوالي 18.2 ترليون قدم مكعب نهاية العام 2007.

وخلال السنوات الماضية تم استغلال جزئية من الغاز وهو الغاز البترولي المسال الخام المنزلي، وقد اقتصر على عملية الإنتاج للغاز خلال السنوات الماضية على تأمين الاستهلاك المنزلي من الغاز لبترولي المسال (lpg) من غير الاستفادة من الغاز الطبيعي محلياً أو تصديره، واستمر التفاوض والبحث عن أسواق عالمية لتصديره حوالي 15 سنة بسبب المنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية والفساد السياسي.

¹. الموقع الإلكتروني لوزارة النفط والمعادن للجمهورية اليمنية على الانترنت:

<http://www.yeman.gov.ye>, accessed at 20-11-2012.

وفي سبتمبر 2005م تم التوقيع على اتفاقية بيع الغاز الطبيعي المسال طويلة الأجل مع عدد من المشاركات العمالية لتصدير حوالي (6.7) مليون طن سنوياً التي بلغت تكلفتها حوالي (4) مليار دولار خلال المدة (2005-2010) شملت بناء منشآت في مواقع الحقول بمأرب وفي ميناء التصدير في بلحاف على البحر العربي محافظة شبوه ومد خط أنبوب بطول 320كم من الحقول إلى الميناء اليمني إلى الأسواق الكورية والذي يحقق العوائد المالية للخزانة العامة لدولة، ودعم موارد النقد الأجنبي فضلاً عن نتائج استثمارات القطاع على الاقتصاد الوطني.

كما يتم إنتاج الغاز البترولي المسال LPG من مصافي عدن بوصفه مصدراً ثابتاً لإنتاج الغاز في اليمن، إذ تنتج مصفاة عدن ما مقداره (250) طن متري يومياً إذا كان جميع وحدات الإنتاج في حالة تشغيل، أما إذا كان في حالة صيانة أو غيره تنخفض الكمية نظراً إلى ثبات إنتاجية معامل صاخر، ولزيادة حجم الطلب على مادة الغاز في السوق المحلية فإنه يتم سحب كميات من إنتاج مصافي عدن التي كانت متخصصة للتصدير لتغطي احتياج السوق المحلية¹. إضافة إلى هذا المشروع هناك العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة في مجال الغاز الطبيعي منها على سبيل المثال:

- محلياً بوصفه وقود للمصانع وتوليد الطاقة الكهربائية والمشاريع المستقبلية في تحلية المياه الماء
- استغلال الغاز الطبيعي بوصفه وقوداً للطهي المنزلي وبخاصة في المدن المخططة والمنظمة بديلاً عن غاز البترول المسال الذي يفضل توجيهه إلى القرى والمناطق النائية لاستغلاله كوقود منزلي وللإضاءة بديلاً عن الحطب والكبروسين كما يمكن استغلاله في العديد من الصناعات التي تعتمد على الغاز كوقود عن طريق إقامة شبكة أنابيب للغاز الطبيعي في اليمن.
- استغلال الغاز الطبيعي بوصفه مادة خام (القيم) في صناعة البتروكيماويات والأسمدة.

إن التوسع في استخدام الغاز الطبيعي بديلاً لأنواع الوقود الأخرى يعد إنجازاً بيئياً كبيراً واستثماراً صالحاً للمجتمع، إذ أن ذلك سيعمل على تقليل نسب التلوث البيئي بصورة كبيرة الذي بدوره سينعكس إيجاباً على صحة الفرد في المجتمع².

¹ الموقع الإلكتروني لوزارة النفط والمعادن، المرجع السابق، ص20.

² هواري المعمري، الغاز الطبيعي تطور اكتشافه في العالم ومستقبله في الدول العربية، الإدارة العامة لشؤون الغاز،

إصدارات وزارة النفط، صنعاء، متاح على الموقع <http://www.yeman.gov.ye>

لقد مثلت الاستثمارات النفطية والغازية أهم أنواع الاستثمارات الأجنبية في اليمن سواء من حيث حجمها أو مواردها الاقتصادية على البلاد، وقد ارتبطت الاستثمارات الأجنبية في اليمن بشكل كبير بالاستثمارات في القطاع النفطي وأصبح قطاع النفط هو القطاع الأكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، وذلك نتيجة للعائد المالي الكبير الذي يحقق هذا النوع من الاستثمارات إضافة إلى اهتمام السلطة اليمنية به لما له من أهمية كبيرة على الأداء الاقتصادي للبلاد، فميزانية الدولة تعتمد على (70%) من إيراداتها النفطية كما ان حوالي (90%) من إجمالي حصيللة الصادرات هي نفطية، من ثم عملت السلطات على تقديم كل التسهيلات والضمانات الأمنية للمستثمرين الأجانب.

المطلب الثالث: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة الحرة في عدن

تعتبر مدينة عدن (العاصمة التجارية والاقتصادية للجمهورية اليمنية) ثاني كبرى المدن اليمنية، ومن اهم المراكز العاملة في النشاط التجاري الرائد للاقتصاد اليمني، تقع في الجنوب الغربي عن اليمن على ساحل البحر الغربي (خليج عدن) بالقرب من باب المندب المدخل الرئيسي للبحر الأحمر وعند نقطة التقاء تجاري آسيا وافريقيا على خط طول (45.3) درجة شرق وخط عرضي (12.47) درجة شمالاً

لقد أدت مدينة عدن دوراً كبيراً ومهماً في حياة المجتمع اليمني عبر التاريخ و... فكانت البوابة الرئيسية وهمزة الوصل المستمرة مع تجمعات العالم المختلفة ووفرت جسور التواصل بحضارات العالم قديماً وحديثاً وتفاعل بين نشاطاتها الإنسانية والاقتصادية بصورة إيجابية ومتطورة وصلت معها في منتصف القرن الماضي إلى أن تحتل مركز الصدارة اقتصادياً وحضارياً في منطقة الجزيرة العربية ومحيطها الاقليمي بشكل عام.

وكانت مدينة عدن من أولى المناطق الحرة في المنطقة التي مارست نشاط التجارة الحرة، إذ تم تأسيسها ميناء حراً في عام 1850م واستمرت في ممارسة نشاط التجارة الحرة إلى عام 1969م وتتمتع مدينة عدن من المزايا والمقومات منها:

- موقعها الجغرافي المتوسط بين المشرق والمغرب، إذ تبلغ المسافة بين عدن وسنغافورة (3640') ميلاً بحرياً (7أيام) وبين شمال أوربا (4570') ميلاً بحرياً (9)أيام.
- قرب الميناء من خط الملاحة الدولي بمسافة (4) أيام بحرية إلى مركز ميناء السفن.
- قنوات بحرية طبيعية بعمق (20-42) بحواجز طبيعية من الجبال تحمي السفن من العواصف والتيارات البحرية.
- توافر الأرض الكافية للتوسع التي يمكن تخصيصها وتطويرها لمشاريع البنى الأساسية.

• توافر التسهيلات المتاحة الكافية والقابلة للتطوير ومنها المطار النموذجي والأرصفة والمصفاة والخدمات الأخرى.

وقد قررت الحكومة اليمنية الاستفادة من إمكانيات عدن (الجغرافيا الاقتصادية البشرية)، وتطويرها وإعادة تأهيلها لإقامة منطقة حرة متكاملة تجعل منها مركزاً للتجارة الدولية، وقاعدة اقتصادية لرفد الاقتصاد الوطني ولتعزيز مصادر دخل البلد وتوزيعها.

وكخطوة عملية في تحقيق هذه الغاية صدر القرار الجمهوري رقم (49) لعام 1991م في ابريل 1991م الخاص بإنشاء الهيئة العامة للمناطق الحرة، وفي الأول من ابريل 1993م صدر قانون المناطق الحرة رقم (4) لعام 1993م ونصّت المادة الثانية منه على الآتي:

تنشأ بمقتضى أحكام هذا القانون منطقة حرة تشمل مدينة عدن ويتم تطبيق نظام المنطقة الحرة فيها على مراحل.

ويحرر مجلس الوزراء قراراً يشير في الجريدة الرسمية إلى الحدود الجغرافية للمنطقة الحرة في المواقع التي سيبدأ فيها التطبيق وتاريخه. حضرت الهيئة العامة للمناطق الحرة في عدن وخلال المدة (1992-1995)م وقامت بالإعداد والتجهيز لإقامة المنطقة الحرة في عدن وخلال (1996-1999) نفذ تطوير المرحلة الأولى لمشاريع المنطقة الحرة في عدن (ميناء الحاويات والمنطقة الصناعية، ومشاريع خندقية) وفي عام 2002م بدأت الهيئة بالإعداد والتحضير لتطوير المرحلة الثانية من المنطقة الحرة في عدن لإقامة مشاريع الصناعات الثقيلة والبتروكيمياوية والتحويلية والمشاريع النوعية والمنتج السياحي وميناء الخدمات.

1-التسهيلات والحوافز التي تقدمها المنطقة الحرة في عدن¹:

- **الصناعات والامتيازات التي يكفلها القانون.**
- ملكية أجنبية للمشاريع 100%.
- إعفاء من ضرائب الأرباح التجارية والصناعية وضرائب الدخل.....في الجمهورية لمدة خمس عشر سنة، ويجوز تمديد فترة الإعفاء لمدة لا تزيد على عشر سنوات.
- حرية تحويل رؤوس الأموال والأرباح إلى خارج المنطقة الحرة.
- القبول على العملة.

• **التسهيلات والحوافز الإضافية التي تقدمها المنطقة الحرة:**

- 1- تحديد فترة الإعفاء لمدة عشر سنوات إضافية للمشاريع الآتية.

¹. نبيلة احمد، مرجع سابق، ص 120

أ- المشاريع التي تصورها 75% فأكثر من منتجاتها إلى الخارج على مدى خمسة عشر سنة.

ب- المشاريع التي تشمل أكثر من مائة عام.

ت- المشاريع التي تستخدم أكثر من 75% من مدخلات الإنتاج من الخدمات المحلية.

2- إعداد دراسات فرص لبعض المشاريع الصناعية التصديرية المرغوب في إقامتها في المنطقة الحرة في عدن مثل الصناعات البتروكيمياوية، المنتوجات والملابس الجاهزة والالكترونيات والكمبيوتر والكهربائيات والصناعات الدقيقة وتشجيع مثل هذه الصناعات وإعطائها الأولوية¹.

2- المشاريع الاستثمارية المسجلة بالمنطقة الحرة في عدن:

توزعت المشاريع الاستثمارية على أرجاء منطقة عدن وقسمت على شكل وحدات جوار و ثم قطاعات وبعدها تم تصنيفها على حسب رقم المنطقة.

فقد انقسمت المشاريع الاستثمارية في المنطقة الحرة في عدن على مرحلتين:

- أولاً: مشاريع المرحلة الأولى: فقد تمثلت في النحو الآتي:

أ- مشاريع تحت التشغيل.

1- ميناء عدن للحاويات : موقع قطاع (C).

2- المنطقة الصناعية التخزينية: الموقع قطاع (C).

ب- مشاريع قيد التنفيذ:

1- مشروع قيرة الشحن الجوي الموقع قطاع (F) جنوب غرب مطار عدن الدولي.

2- مشروع المجمع الصناعي البويقة: الموقع المنطقة الاستثمارية رقم (15) القطاع

N80 البريقة،

- ثانياً: مشاريع المرحلة الثانية: فقد تمثلت على النحو الآتي:

أ- المشاريع الصناعية:

1- منطقة الصناعات الثقيلة البتروكيمياوية: الموقع القطاع (2) المنطقة (57AL) ..

¹. للمزيد من المعلومات انظر الهيئة العامة المنطقة الحرة في عدن التسهيلات والحوافز فرص الاستثمار والتطوير، قطاع الاستثمار والترويج، الجمهورية اليمنية، ص 8-10.

2- الصناعات البتروكيمياوية: الموقع القطاع (L) المنطقة (57A-L) وحدة الجواز (57AL2).

3- الصناعات التحويلية: الموقع القطاع (M) المنطقة (11-M) وحدة الجواز (11-M3).

ب- مشاريع ميناء الخدمات:

1- مشروع ميناء الخدمات: الموقع القطاعات (M) المنطقة (11-M) وحدة الجواز (11-M1).

2- مشروع المنطقة التخزينية بميناء الخدمات: الموقع القطاع (M) المنطقة (11-M) وحدة الجواز (11-M2).

ت- المشاريع النوعية:

1- مشروع مركز المعارض الدولي: الموقع القطاع (M) المنطقة (12-M) وحدة الجواز (12-M1).

2- مشروع المدينة الإعلامية: الموقع القطاع (M) المنطقة (12-M) وحدة الجواز (12-M1).

3- مشروع حديقة التكنولوجيا: الموقع الرسمي لقطاع (M) المنطقة (12-M) وحدة الجواز (12-M3M12).

4- مشروع محطة الكهرباء: الموقع القطاع (M) المنطقة (12-M) وحدة الجواز (12-M4) بجوار محطة الكهرباء الحسوة.

ث- المنتج السياحي (23-O) الموقع (O) المنطقة (23-O).

من خلال بيانات الجدول رقم (15) في الملحق نلاحظ تعدد الجنسيات المستثمرة في المنطقة الحرة في عدن خلال المدة (2000-2008) إذ بلغ عددها (15) جنسية، وتمثلت استثمارتهم في القطاعات الصناعية والخدمية والتجارية وبلغ إجمالي الرأسمال الأجنبي للمشاريع الاستثمارية حوالي (98519323) دولار وبلغ حجم لتكلفة الاستثمارية حوالي (542722076) دولار و(2987) فرصة عمل.

*النشاط الصناعي قطاع المنتجات الغذائية المشروبات فرع السكر في المنطقة غير المخططة الذي بلغ رأس ماله الأجنبي (1.000.000) دولار وبلغت التكلفة الاستثمارية (200.000.000) دولار وفر (598) فرصة عمل، ومن خلال ما استعرض أعلاه يتبين أن المشاريع المنفذة في المنطقة الحرة

لا تتناسب والمشاريع المخطط لها وأن مشاريع المنطقة الحرة ظلت لعقود حبراً على ورق، بل إنه من المحزن القول أن نشاط دبي العالمية مينا .المعلا للحاويات، ومحطة كالتكس في 2008/11/11م وذلك حسب اتفاقية الشراكة المبرمة بين شركة دبي، مؤسسة موانئ عدن ورجل الأعمال... التي قضت بأن تكون نسب الشراكة بينهم 20% و 50% و 30% على التوالي وأن تعطي شركة دبي إدارة التشغيل بامتياز إذ تراجعت عدد الحاويات الداخلة إلى اليمن بشكل تدريجي من حوالي (480) الف حاوية قبل تسلم الشركة المذكورة إدارة المنطقة الحرة إلى حوالي (280) ألف في العام 2010م، وهو ما يتعارض مع ما عرفته شركة دبي والشركة الكويتية في مناقصة سابقة لهم بأنهم سيلتزمون بإدخال ما لا يقل عن مليون حاوية في العام الأول¹.

المطلب الرابع: معايير تقويم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته في اليمن.

في هذا المطلب سيتم تناول مكانة اليمن في المؤشرات الدولية لتقويم مناخ الاستثمار، تقييم السياسات الاقتصادية المواتية لمناخ الاستثمار الجاذب، واخيراً سيتم التطرق إلى معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن.

أولاً: مكانة اليمن في المؤشرات الدولية لتقويم مناخ الاستثمار

تعددت المؤشرات المعنية بتقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل عام، ومن هذه المؤشرات يمكن تناول المؤشرات الآتية²:

أ. مؤشر تقويم الائتمان السيادي الذي يقيس مدى الاستقرار السيادي والاقتصادي وقدرة القطر على الوفاء بالتزاماته الخارجية في تواريخ استحقاقها من غير تاخير والذي يعد من عوامل جذب المستثمرين في مجمل المناخ الاستثماري وتعزيز ثقة المستثمرين بالمناخ الاستثماري وبيئة اداء الاعمال اضافة الى تاهيل القطر للحصول على التمويل اللازم للمشاريع التنموية من مصادر دولية بكلفة تنافسية وتمكينة من طرح سندات الدين والاصدارات الحكومية في الاسواق المالية العالمية؛ ووفقاً لذلك فقد صنفت اليمن ضمن درجة مضاربة عالية ودرجة المخاطر العالية وتعرض اكثر انكشافا في قدرة السداد بتاثير العوامل السلبية مع احتمال زيادة درجة تاثير هذه العوامل السلبية في التصنيف الاعلى

ب. مؤشر تقويم المخاطر القطرية ينقسم الى خمسة اقسام :

¹. نبيلة أحمد، مرجع سابق، ص220.

². المؤسسة العربية للاستثمار وإيمان الصادرات، مرجع سابق، ص156.

1. المؤشر المركب للمخاطر القطرية الذي يقيس المخاطر المتعلقة بالاستثمار وبحسب هذا المؤشر صنفت اليمن ضمن الدول ذات مخاطر معتدلة اذ حصلت اليمن على (60_69) للعام 2010م

2. مؤشر اليوروميني للمخاطر الدولية ويعكس هذا المؤشر قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته الخارجية لخدمة الديون الاجنبية وسداد الواردات في مواعيد استحقاقها وكذلك حرية تمويل راس المال المستثمر وارباحة وتصنف الدول وفق تدرج من (0_100) وكلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كانت المخاطر فيها اقل ويغطي هذا المؤشر 185 دولة وحصلت اليمن على (39.19) نقطة مئوية وصنفت اليمن ضمن مجموعة الدول ذات درجة المخاطر (المرتفعة) في العام 2010م

3. مؤشر الانسييتيونشال و يقيس مستوى المخاطر المتعلقة بالاستثمار ويتكون المؤشر من (100) نقطة مئوية ويحتسب من خلال استبيان اراء كبار رجال الاقتصاد والمحللين في البنوك والشركات المالية الكبرى ويغطي المؤشر 173 دولة تصنف الدول وفق تدرج من (0_100) وكلما ارتفع رصيد الدولة دل على انخفاض درجة المخاطر وحصلت اليمن على 32.8 نقطة مئوية وصنفت اليمن ضمن مجموعة الدول ذات درجة المخاطر المرتفعة في العام 2010م

4. مؤشر وكالة دان اندبرادستريت للمخاطر القطرية الذي يقيس المخاطر المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي وهي متخصصة بتوفير معلومات عن المستوردين لصالح المصدرين وكذلك للمستثمرين الذين يرغبون الحصول على معلومات عن شركة محلية يرغبون التعامل معها خارج اقطارهم وحصلت اليمن على التصنيف (db6c)الى مرتفعة (db6d)

5. مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية و يقيس مخاطر قدرة الدولة على السداد ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الاجل للشركات العاملة في هذه الدول ويبرز مدى تأثير الالتزامات المالية للشركات باداء الاقتصاد الكلي وبالأوضاع السياسية المحلية وبيئة اداء الاعمال والسجل التاريخي بنحو (41) مليون شركة في العالم في الوفاء بالتزاماتها المالية في تواريخ الاستحقاق وحصلت اليمن على درجة D وصنفت ضمن مجموعة الدولة التي قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب الى وضعها في سجل الدول سيئة السداد وهي من درجات المخاطر المرتفعة جدا لعام 2010م.

ثانياً- تقييم السياسات الاقتصادية المواتية لمناخ الاستثمار الجاذب:

يتم تقييم مناخ الاستثمار في الدول العربية عبر مؤشر مركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار، ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار الأجنبي هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة مقابلة عجز مقبول في ميزان المدفوعات ومعدلات متدنية للتضخم، وسعر صرف غير مغالى فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري، والجدول رقم (21.4) يبين درجة المؤشر المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في اليمن⁽¹⁾.

جدول رقم (21.4): درجة المؤشر المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في اليمن.

2010	009	2008	2007	2006	2005	مكونات السياسات الاقتصادية
3	1	0	2	2	0	مؤشر السياسة المالية عجز الموازنة كنسبة من الناتج الكلي
0	2	1	1	0	0	مؤشر السياسة النقدية معدل التضخم
3	(2)		3	3	0	مؤشر سياسة التوازن الخارجي -عجز الحساب الجاري

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار المصدر السابق عدة اعداد 2006-2011.

دليل المؤشر:

أقل من 1	أكبر من 1	من 2 إلى 3
عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار	حدوث تحسن في مناخ الاستثمار	تحسن كبير في مناخ الاستثمار

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للفترة (2005-2010).

ومن خلال الجدول أعلاه يتضح لنا تذبذب درجة المؤشر المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار، حيث أشار المؤشر بعدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار لعام 2005، مقارنة بالتحسن الذي حدث في عام 2008، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط، حيث نلاحظ تحسن في درجة مؤشر السياسة المالية، وتقلص عجز الموازنة حيث أصبح 0.6% بعد أن كان 1.3% عام 2005، وكذا مؤشر سياسة التوازن الخارجي حيث حققت فائض نتيجة لارتفاع أسعار النفط، وقد تذبذب المؤشر صعوداً وهبوطاً حيث حدث هبوط في عام 2008 نتيجة تأثير الأزمة المالية العالمية، ثم حدث تحسن حتى 2010 حيث أشار المؤشر إلى تحسن كبير في مناخ الاستثمار، حيث نلاحظ تقلص العجز

¹ محمد عمر باناجة، الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية واثرها في تدفقات الاستثمار، مجلة بحوث

المالي، حيث بلغ 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 في حين بلغ العجز 2009 حوالي 8.3%.

وقد أدى ارتفاع الإيرادات العامة إلى تحسن موقف المالية العامة نتيجة لارتفاع عائدات الصادرات النفطية والغازية الحكومية بدرجة رئيسية، وكذا أظهر ميزان المدفوعات الكلي عجزاً بلغ نحو 905 مليون دولار في عام 2010 مقابل عجز بلغ 1289.9 مليون دولار في العام السابق، وقد بلغ العجز في الحساب الجاري 1209.1 مليون دولار عام 2010 مقارنة مع عجز في العام الماضي بلغ 2564.9 مليون دولار، ويعود تراجع العجز أساساً إلى تحسن صادرات النفط والغاز وعائداته.

ثالثاً: معوقات الاستثمار في اليمن

تدهور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن خلال الفترة يعود للاثي¹:

1. الحرب الأهلية التي نشبت في اليمن في صيف 1994م وماترتب عليها من خراب ودمار وعدم استقرار
2. تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة في اطار الاصلاحات الاقتصادية التي بدأت الحكومة بتنفيذها والتي تهدف الى اعادة تحديد الدور الاقتصادي والاجتماعي من خلال تهيئة مناخ الاستثمار ونشاط القطاع الخاص وافساح المجال لة ليكون المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي
3. ضعف البنية التحتية مما يزيد التكاليف على المستثمر في تحملها
4. تدني مستوى الدور التمويلي للجهاز المصرفي
5. الفساد المالي والاداري الذي استشرى بشكل واسع خلال تلك المدة اذ اصبح لزاما على كل مستثمر اجنبي في اليمن ان يشارك في راسمالة احد رموز الفساد
6. الاعمال الارهابية التي شهدتها اليمن في عدة محافظات حيث ادى الى الكثير من الانفاق على الامن على حساب الاقتصاد

المطلب الخامس: دور السياسة الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تطرقنا في الفصل الرابع إلى عدد من الأدبيات في عدد من البيئات التي قدمها العديد من الباحثين الأكاديميين والمهتمين، أدلة مختلفة عن دور السياسة الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي

¹. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2004، مرجع سابق، ص 22.

المباشر، وتحت هذا المطلب سيتم التطرق إلى دور السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الجهات الرسمية في الجمهورية اليمنية وأثرها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بيئة الاستثمار اليمنية.

أولاً: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

فيما يتعلق بالسياسة المالية سنتناول كل من سياسة الإنفاق العام والضرائب وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

أ. سياسة الإنفاق العام والرأسمالية والاستثمار الأجنبي المباشر

ساهم تزايد الإنفاق العام في اليمن في تزايد الضغوط التضخمية بطريقة غير مباشرة، ففي ظل الجمود النسبي لجهاز الإنتاج المحلي لجأت القطاعات الاقتصادية المختلفة إلى استيراد السلع والخدمات من الخارج لمواجهة الطلب المحلي المتزايد، وبسبب قصور موارد النقد الأجنبي كانت الاستجابة تتم بقادير أقل من حجم هذا الطلب، الأمر الذي انعكس على مستوى الأسعار بصورة خاصة؛ حيث تزايد الطلب على هذه السلع لترتيب أوضاع القيادات السياسية والحزبية والإدارية التي انتقلت لتقييم العاصمة صنعاء وبتزايد مستوى الأسعار، تزايد الإنفاق العام كسلسلة متصلة ببعضها البعض، ومع النمو البطيء الذي اتسمت بها الإيرادات العامة استمر العجز في الموازنة العامة وتزايدت نسبة تمويله على الإصدار التضخمي¹.

وقد أضافت عمليات المضاربة الواسعة في السلع وفي العملات الأجنبية، والأرضي والعقارات إلى العوامل الهيكلية والمالية والنقدية، أضافت ضغوطاً أخرى على مستوى الأسعار، فأصبح الحصول على قطعة أرض أو محل تجاري لبدء نشاط صناعي أو تجاري أمراً مكلفاً، الأمر الذي عكس نفسه في انخفاضات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ونتيجة لذلك تبنت الحكومة خطة استراتيجية مستهدفة مجال النفقات العامة؛ حيث بلغ متوسط نمو النفقات الجارية (17.7%) خلال الفترة من 2005-2000 والذي يفوق المستهدف (11.5%) وتراجعت أهميتها النسبية من (76.1%) عام 2000 إلى (72.2%) في عام 2005 من إجمالي النفقات العامة، كما نما متوسط النفقات العامة بحوالي (18.9%) مقابل (12.1%) استهداف، كما بلغ متوسط نمو النفقات الرأس مالية والاستثمارية (23%) خلال هذا الفترة متجاوزاً المعدل المستهدف (18%)، وبالتالي زادت أهميتها النسبية في إجمالي النفقات العامة من (18.4%) عام 2000 إلى (21.7%) في عام 2005، ومن (5.8%) من الناتج المحلي الإجمالي إلى (8.4%)، وقد حقق الإنفاق الاجتماعي نمواً خلال الفترة بلغ في المتوسط (17.6%) في قطاع الصحة و (14.8%) في قطاع التعليم، وقد بلغ الاعتماد الإضافي لعام 2005 حوالي 54% من الموازنة شكلت مخصصات دعم المشتقات النفطية ما يزيد على نصف إلى جانب

¹ طه أحمد الفسيل، الإصلاحات الاقتصادية والمالية، مجلة المالية، العدد-127-128، أغسطس-ديسمبر 2007، 52.

متطلبات استراتيجية الأجور والمرتبات ومشاريع البنية التحتية، ومع ذلك فإن لهذه الاعتمادات جوانب سلبية أبرزها تشويه عملية تخصيص الموارد وانخفاض مستوى الشفافية، وبالتالي تدني كفاءة إدارة النفقات العامة¹.

ب. الضريبة و عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

في نفس الفترة التي تبنت فيها دول على مستوى العالم ومنها دول شرق أوروبا كما اشترنا في الفصل الثالث اقتصاد السوق المفتوح عملت الجمهورية اليمنية نفس الشيء، وبالتالي فإن اليمن قد انتهجت سياسة الإعفاءات الضريبية التي سارت عليها معظم دول العالم اعتقاداً منها أن الإعفاء الضريبي هو سلاح فعال لتشجيع لاستثمار، نظراً لأنه يخفف على المستثمر أعباء أداء الضريبة فتزيد أرباح الصافية مما يجعله يفضل الدول التي تمنحه مزيداً من الإعفاءات هي²:

● إعفاء الموجودات الثابتة من الرسوم والضرائب.

● إعفاء مستلزمات الإنتاج الحيواني والزراعي والسمكي من الرسوم الجمركية والضرائب.

● إعفاء المشروعات من ضرائب الأرباح لمدة 7 سنوات في المدن الرئيسية، و9 سنوات في

بقية المناطق.

● إعفاء المشروعات من ضريبة العقارات ومن رسوم تأسيس العقارات ومن رسوم تأسيس

المشروعات، وجميع العقود المرتبطة بالمشروع.

● الإعفاء من رسوم الضرائب على الصادرات.

● الإعفاء عن الضرائب المستحقة على الأرباح الناتجة عن إيرادات التصدير.

وعلى الرغم من أن دول شرق أوروبا قد اعتمد على سياسة الإعفاء الضريبي بنسب محددة من عام إلى آخر كما هو واضح مما سبق، إلا أن اليمن قدمت مزايا في عملية الإعفاء الضريبي بشكل كامل شمل جوانب فقد شهد تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج في الفترة من 1995-1999 خلال فترة برنامج الإصلاح الاقتصادي، وتغير الحال في الفترة من عام 2000 إلى 2010 تدفقاً ملحوظاً للاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث بلغت في العام 2000 (6) ملايين دولار إلى (329) مليون دولار للعام 2010 بعد برنامج الإصلاح الاقتصادي.

ثانياً: دور السياسة النقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

أ. معدل سعر الصرف

1. نفس المرجع، ص59.

2. الجمهورية اليمنية 15 عاماً من البناء والطوير، مرجع سبق ذكره، ص ص 178-179.

شكل تدهور قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية أحد الاختلالات الأساسية التي تفاقمت بعد الوحدة فمنذ نهاية عام 1990 اتسم نظام الصرف وأسعاره في الاقتصاد اليمني بالإضطراب الشديد بسبب تعدد أسعار الصرف من ناحية وانهيار قيمة العملة الوطنية في السوق الموازية وظهور ظاهرة الدولار في الاقتصاد اليمني بشكل واسع من ناحية أخرى¹.

ويمكن القول أن هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في هذا التدهور الكبير في صرف الريال خلال الفترة من 1990-1994 أهمها عدم وجود سياسة نقدية واضحة حيث اتسمت السياسة النقدية في هذه الفترة بالعشوائية والجمود والإفراط الكبير في الإصدار النقدي من قبل البنك المركزي اليمني، أيضاً تعامل البنك المركزي اليمني مع أربعة أنواع من أسعار الصرف الرسمية يمكن إضاحها كما يلي²:

1. سعر الصرف الرسمي 12 ريال/دولار ويشمل فقط المعاملات الخارجية لكل من مقبوضات الحكومة ومدفوعاتهما.
 2. سعر الصرف التشجيعي 25 ريال/دولار ويستخدم هذا السعر لأغراض مشتريات البنك المركزي من الشركات العاملة في مجال النفط والسفارات الأجنبية.
 3. سعر الصرف الجمركي 18 ريال/دولار ويستخدم هذا السعر لاحتياجات المؤسسات الحكومية والعامّة وإيرادات غاز البترول المسال والأدوية.
 4. سعر الصرف الدبلوماسي 5.5 ريال/دولار ويستخدم لتمويل مرتبات وأجور الموظفين اليمنيين العاملين في مجال السلك الدبلوماسي وتحمل وزارتا الخارجية والمالية الفارق عن السعر الرسمي مناصفة.
 5. سعر الصرف الاستثنائي 85 ريال/دولار وهو السعر الذي يحدد من قبل لجنة الصرافة في نوفمبر عام 1994 لكن المتعاملين في السوق الموازية لم يلتزموا به رغم محاولة البنك المركزي الاستعانة بالأجهزة الأمنية والقضائية لتنفيذه.
- ونتيجة لذلك تدهورت قيمة العملة أمام الدولار الأمر الذي انعكس على تفق الاستثمار الجنبى المباشر نحو الخارج للفترة من (95-1999) حيث بلغ سعر الصرف في نهاية عام 1996 126.9 ريال/دولار، ثم عاد التدفق للاستثمار الاجنبي إلى اليمن في الفترة من (2000-2010) حيث بلغ 329 مليون دولار لعام 2010 مقابل بلوغ سعر الصرف 200 ريال/دولار تقريباً، ويمكن أن نعزي ذلك إلى احدى نتائج برنامج الإصلاح الإقتصادي.

¹ طه أحمد الفسيل، مرجع سابق، ص53.

² محمد عبد الواحد الميثمي، أزمة العملة اليمنية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد 1، صنعاء، 1997، ص12.

ب. معدل التضخم

بالنسبة لمعدل التضخم كمتغير من متغيرات السياسة النقدية فلم تستطع الحكومة اليمنية تطبيق سياسة استهداف التضخم للفترة من عام 1995-2010 كما أشارت إلى ذلك دراسة (عايض)، وظل هذا المعدل يشهد تذبذباً إرتفاعاً وانخفاضاً في الفترة من 1995 وحتى 2010 في اليمن، وقد سجل أدنى معدل للتضخم في عام 1997 والذي بلغ (2.18)، في حين سجل أعلى معدل للتضخم في العام 1995 والذي بلغ (55.08). ويرجع هذا التذبذب إلى القرارات الغير مدروسة دراسة علمية هي¹:

1. تدهور العائدات النفطية في أوائل العام 1999 والذي أثر على استقرار سعر صرف الريال اليمني حيث بلغ معدل نموه حوالي (15%) كأعلى معدل نمو، بالإضافة إلى ارتفاع النقد المتداول إلى إجمالي العرض النقدي إلى (44%).
2. توقف السلطات النقدية عن إصدار أذون خزانة جديدة في هذا العام نظراً لتحقيق فائض في الموازنة العامة، الأمر الذي دفع الحكومة في جانب السياسة المالية من اتخاذ قرار رفع الدعم عن مادة الديزل ورفع تعرفه الخدمات الأساسية كالكهرباء، والمياه، الاتصالات الأمر الذي أدى إلى خلق بيئة للمضاربين في السوق إلى رفع اسعار السلع الأساسية بأكثر مما تأثرت به تكاليف الإنتاج والنقل.
3. اعتمدت السياسة المالية اعتمادات إضافية للموازنة العامة في نهاية سنة 2002 نتيجة لتدفق غير متوقع من العوائد النفطية الأمر الذي أسهم في زيادة النفقات العامة في ظل جمود الجهاز الإنتاجي، بالإضافة إلى حدة المضاربة على العقارات.
4. ارتفاع التوترات في المنطقة العربية التي أدت إلى حرب على العراق في العام 2003، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار العالمية.
5. عدم فاعلية السياسة النقدية في العام 2004 أثناء التدخل لخفض الضغط على سعر صرف الريال لحتواء معدل التضخم عبر بيع (740) مليون دولار في السوق، والإبقاء على سعر الفائدة عند (13%)، بالإضافة إلى زيادة العامة في أجور القطاع العام في نفس العام وبالتالي ارتفاع الإنفاق وارتفاع التضخم.

¹ عايض عقال محمد هجلان، "إمكانية استهداف التضخم كإطار عام للسياسة النقدية في اليمن في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي (1995-2010)"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة 2013، ص ص165-171.

6. استمرار اصدار اذون الخزانة حيث بلغت القيمة الفعلية لإصدارات اذون الخزانة حوالي (790) مليار ريال وبمعدل نمو (25%)، بالإضافة إلى التصحيحات السعرية للمشتقات النفطية في العام 2005، إلى الانتقال إلى الهيكل العام للأجور والمرتببات وبأثر رجعي.

7. قرار السياسة المالية المتمثلة في زيادة الإنفاق وزيادة الأجور في العام 2006م، بالإضافة إلى قيام السلطة التنفيذية بصرف مرتب إضافي لكل موظفي الدولة قبل الانتخابات الرئاسية اسهمت في ارتفاع التضخم إضافة إلى ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية.

وتتشابه هذه القرارات والعوامل قبل الفترات المذكورة سابقاً من 1995م وبعدها حتى 2010، ونتيجة للقرارات الغير مدروسة والغير علمية التي اتخذتها الجهات القائمة على السياسة النقدية والتي أدت إلى تذبذب في معدل التضخم من سنة إلى أخرى، بالإضافة إلى العوامل الخارجة عن أردة تلك الجهات أنعكست في الجانب الآخر على تذبذب تدفقات الاستثمار الوارد إلى الجمهورية اليمنية والخارج منها كما هو موضح في الجدول رقم (20.4).

ج. معدل الفائدة interest rate

خلال فترة الدراسة الحالية بلغ معدل الفائدة على الإقراض في الجمهورية اليمنية أعلى نسبة له في نهاية العامين 1995-1996 والتي بلغت 22% وهي فترة تحول من تبني سياسة مالية توسعية تم العمل بها في الفترة من 1990-1994 شهد خلالها الإنفاق العام نمواً كبيراً تجاوز نمو الإيرادات العامة، مما أدى إلى تنامي عجز الموازنة الذي بلغ 14.9% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 1994، واعتمدت السياسة النقدية في تمويل عجز الموازنة على الإصدار النقدي الذي قاد بدوره إلى ارتفاع العرض النقدي إلى 31.6%، الأمر الذي انعكس على انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية واضطراب سعر الصرف الذي تجاوز حاجز 165 ريال دولار في العام 1995، بينما كانت نسبة للتضخم في العام 2009 10%، وبين هاتين الفترتين لم تستقر نسبة معدل الفائدة، حيث ارتفعت النسبة إلى 17% في العام 1997، ومن ثم عاد وانخفض إلى 15% في العام 1998، بسبب تبني تميز السياسة المالية في هذه الفترة بالإنكماش وأثمرت السياسة النقدية المتمثلة بتوحيد سعر الصرف وتعويمه في تحقيق استقرار للريال مقابل العملات الأجنبية. ومن ثم عادت إلى مستوى الثبات عند قيمة 13% للفترة من العام 2000-2008م¹. في محاولة للتسهيل الحصول على القروض من

¹. يمكن العودة إلى:

- كتاب الإحصاء السنوي، الجهاز المركزي للإحصاء، الجمهورية اليمنية، الإصدار 2005، ص218.
- كتاب الإحصاء السنوي، الجهاز المركزي للإحصاء، الجمهورية اليمنية، الإصدار 2009، ص334.

المصارف الوطنية من جهة، والحد من المضاربة على العملة المحلية ومتصاص السيولة النقدية، بالإضافة إلى كبح معدل التضخم والتي ظلت قيمةه تتذبذب كما اشرنا إلى ذلك سابقاً. وعلى الرغم من خفض معدل الفائدة ولحفاض عليه مستقراً لفترة طويلة أمتدت 5 سنوات خلال فترة الدراسة، إلا أنها عاد معدل الفائدة في الارتفاع إلى اعلى قيمة له بلغت 31%، ونتيجة لذلك ظلت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر أيضاً متذبذبة ويمكن أن يعزى ذلك إلى تأثير متغيرات أخرى.

ثالثاً: دور السياسة التجارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (عجز الحساب الجاري)

تعتبر اليمن من الدول ذات النمو الاقتصادي الضعيف ولم تستطيع أن تحافظ على عجز ثابت في الحساب الجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وقد حقق الحساب الجاري في الفترة من 1995م حتى 2006م فائضاً بقيم متذبذبة بلغت أعلى قيمة له في العام 2000 قدره 622.2 مليون دولار ما يعادل (162636) مليون ريال، وأقل قيمة له في العام 1997م بقيمة 22.3 مليون دولار اي ما يعادل (2910.15) مليون ريال، وبستتنا من الفترة السابقة العام 1998 حيث حقق على قيمة عجزاً قدره (2564.9) مليون دولار أي ما يعادل (582476) مليون ريال. وفي الفترة من 2007-2010م حقق الحساب الجاري عجزاً بقيمة 1327.7، 1251.2، 318.3، 1209.1 مليون دولار ما يعادل 264929.26، 250340.10، 45103.11، 258505.58 مليون ريال على التوالي¹. ومن هنا فإن التذبذب في قيم ما حققه الحساب الجاري صعوداً وهبوطاً في جانب العجز أو الفائض يعكس أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل عجز الحساب الجاري، وهذا ما يمكن إدراكه من خلال تذبذب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن كما هو مبين في الجدول رقم (20.4).

المبحث الرابع: دراسة قياسية لدور السياسة الاقتصادية اليمنية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر(2010-95).

- الجمهورية اليمنية 15 عاماً من البناء والتطور 1995-2005، ص113-118.

¹. البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي، أعداد مختلفة 2005-2010.

حتى نتمكن من تفسير الظواهر والحوادث الاقتصادية عن طريق التحليل الاقتصادي، يجب أولاً اللجوء إلى عزل الأسباب والعوامل المؤثرة على الظاهرة (محل الدراسة) واختيار أهم هذه الأسباب وجمعها في نموذج، وكل هذا يتم في إطار ما يعرف بالاقتصاد القياسي.

من هذا المنطلق سنتطرق في إطار هذا المبحث لعموميات حول الاقتصاد القياسي بدءاً من منهجية البحث في القياس الاقتصادي وصولاً إلى صيغ النماذج الرياضية للانحدار الخطي

المطلب الأول: منهجية البحث في القياس الاقتصادي.

1) تعريف الاقتصاد القياسي:

إن القياس الاقتصادي يعتبر فرع من فروع علم الاقتصاد، حيث يستخدم في بناء النماذج والتي تستخدم بدورها في عملية التنبؤ بمختلف الظواهر الاقتصادية، ومن خلاله نتمكن من اتخاذ بعض الإجراءات التصحيحية المناسبة، ويمكن إعطاء بعض التعريفات للاقتصاد القياسي فيما يلي:

1-1 يعرف الاقتصاد القياسي حسب (Maddosa) على أنه «تطبيق طرق الإحصاء والرياضيات في تحليل المعطيات الاقتصادية بهدف التأكد الميداني من النظريات الاقتصادية، ومن ثم قبولها أو رفضها».

2-1 كما عرف كل من "سام ولسون" و"توماس وتسون" الاقتصاد القياسي على أنه «فرع من فروع علم الاقتصاد يستخدم التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الواقعية المبنية على أساس التماسك بين النظرية والمشاهدة متخذاً في ذلك أساليب الاستقراء الملائمة¹».

3-1 كما أن أحد رواد الفكر القياسي جان تينبرجن "J Tinbergen" قال «إن صاحب القياس الاقتصادي يجب أن يكون ماهراً في ثلاث مجالات : له خلفية عن النظرية الاقتصادية كما يجب أن يكون رياضياً، وكذلك إحصائياً....».

ويقسم القياس الاقتصادي إلى جزئيين نظري وتطبيقي، وبصفة عامة يتضمن الجزء النظري طرق قياس العلاقات الاقتصادية بينما التطبيقي يبحث عن المشاكل والنتائج في مجالات البحوث الاقتصادية.

2) تعريف النموذج:

¹. عصام عزيز الشريف، مقدمة الاقتصاد القياسي (2)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص 7.

تعتبر النمذجة كنتيجة للتوفيق بين كل من النظرية الاقتصادية، الرياضيات والإحصاء، إذ تمكنا من اختبار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية عند توفر البيانات المطلوبة، مع الأخذ بعين الاعتبار الاضطرابات والأخطاء العشوائية، التي تنتج عنها انحرافات عن التصرفات الحقيقية للظواهر الاقتصادية المقترحة من طرف النظرية الاقتصادية.

لهذا يمكن القول أن النموذج هو عبارة عن صورة مصغرة وبسيطة للواقع المعقد، يأخذ عند دراسة ظاهرة اقتصادية ما تلك العوامل التي تعتبر متغيرات أساسية والتي لها تأثير كبير على تغيرات تلك الظاهرة، بينما يهمل العوامل التي تعتبر متغيرات فرعية أي التي ليس لها تأثير كبير على النموذج، وبالتالي فإن النموذج لا يمثل ظاهرة بكل تعقيداتها و إنما يمثلها في عدد قليل من المتغيرات ذات تأثير جوهري، كما يعتبر أيضا أداة توفيقية بين كل من النظرية الاقتصادية، الرياضيات والإحصاء.

3) مميزات النموذج الاقتصادي:

إن من أهم مميزات النموذج ما يلي:

- شرح الظاهرة الاقتصادية بتفاصيلها وجوانبها المختلفة.
- السماح بالتنبؤ لتطورات الظاهرة في المستقبل.
- احتوائه على الخطأ العشوائي الذي هو مهمل في النظرية الاقتصادية، وإعطائه العلاقة الصحيحة بين مختلف الظواهر الاقتصادية.

المطلب الثاني: مواصفات نماذج الانحدار وصيغها الرياضية.

أولاً-مواصفات نموذج الانحدار: إن بنية نموذج الانحدار تتضح من خلال علاقاته بمتغيراته ومعالمه.

➤ تعريف المتغيرات: هي عبارة عن العوامل التي يضمها النموذج، وهي على عدة أنواع:

1) المتغيرات المستقلة (المفسرة):

وهي التي تحدد تركيب وتطور النموذج حيث قيمتها تتحدد خارج النموذج فيفترض بأنها معروفة مسبقاً، فهي تؤثر في الظاهرة المدروسة من دون أن تتأثر بها.

2) المتغيرات التابعة (المفسرة):

وهي التي تتحدد قيمتها من خلال علاقة النموذج، ومن خلال المتغيرات المفسرة.

3) متغيرات الخطأ (المتغيرات العشوائية):

وهي عبارة عن مجاهيل دورها ربط المتغيرات من خلال نسب محددة في الدالة، فتعرف من خلال التركيب الخطي لقيم المتغيرات في أي متغير مستقل على المتغير التابع.

ثانياً-الصيغ الرياضية لنماذج الانحدار¹:

تنقسم نماذج الانحدار إلى عدة أنواع فهناك الانحدار الخطي والانحدار غير الخطي، وهناك الانحدار البسيط والانحدار المتعدد، وتحدد درجة الخطية على أساس العلاقة المراد قياسها، ففي حالة الانحدار الخطي تكون المعادلة الممثلة للعلاقة من الدرجة الأولى، وفي حالة الانحدار غير الخطي تكون المعادلة الممثلة للعلاقة من غير الدرجة الأولى، أما عن صفتي بسيط ومتعدد فإنهما يتحددان بعدد المتغيرات التفسيرية أو المستقلة.

ويوضح الجدول رقم (22.4) الصيغ الرياضية المختلفة لنماذج الانحدار التي يمكن للباحث القياسي الاختيار منها، وسيتم استخدام معادلة ذات متغير مستقل واحد لعرض ست صيغ رياضية مختلفة.

الجدول رقم(22.4): مقارنة بين الصيغ الرياضية المختلفة لنماذج الانحدار.

نوع الصيغة	الصيغة غير الخطية	الصيغة الخطية	الميل $\Delta Y/\Delta X$	الأثر النسبي $(\Delta Y/\Delta)/(Y/X)X$
الخطية	...	$Y = \beta_0 + \beta_1 X$	β_1	$\beta_1 (Y/X)$
العكسية	...	$Y = \beta_0 + \beta_1 (1/X)$	$-\beta_1 (1/X^2)$	$-\beta_1 (1/YX)$
التربيعية	...	$Y = \beta_0 + \beta_1 X + \beta_2 X^2$	$\beta_1 + 2\beta_2 X$	$(\beta_1 + 2\beta_2 X)(X/Y)$
اللوغارتمية المزدوجة	$Y = \beta_0 + X^{\beta_1}$	$\log Y = \log \beta_0 + \beta_1 \log X$	$\beta_1 (Y/X)$	β_1
النصف لوغارتمية	$e^Y = e^{\beta_0} X^{\beta_1}$	$Y = \beta_0 + \beta_1 \log X$	$\beta_1 (1/X)$	$\beta_1 (1/Y)$
الأسية	$Y = e^{\beta_0 + \beta_1 X}$	$\log Y = \beta_0 + \beta_1 X$	$\beta_1 e^{\beta_0 + \beta_1 X}$	$\beta_1 X$

المصدر: سعيد هتهات، المرجع السابق، ص 96.

حيث: β_0 : معامل ثابت، وهو عبارة عن مقدار Y عندما يكون X معدوم.

¹. سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية 2005/2006، ص 96.

β_1 : معامل انحدار العلاقة بين X كمتغير مستقل و Y كمتغير تابع (ميل العلاقة الخطية بين المتغيرين X و Y)، وهو يقيس الأثر الحدي للمتغير X على المتغير Y ، و من ثم فهو عبارة عن التغير في Y نتيجة التغير في X بوحدة واحدة.

ملاحظة: يجب تحويل الصيغة الرياضية غير الخطية المختارة إلى خطية باستخدام وحدات اللوغاريتم النيبيري، وذلك حتى يمكن إجراء التقدير.

ثالثاً- اختبار النماذج (الاختبارات الخاصة بقبول النموذج قياسي):

1) اختبار توزيع ستودنت (Test de student):

يهتم اختبار ستودنت باختبار المعنوية الإحصائية لمعالم الانحدار B_i ($i = 1, 2$) حيث توضع

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 = B_i = 0 \text{ فرضية العدم} \\ H_1 = B_i \neq 0 \text{ فرضية البديل} \end{array} \right. \text{الفرضيتين التاليتين:}$$

ثم نقوم على أساس المقارنة بين T_c (الحسابية) و T_f (الجدولية) عند درجة حرية $(n-2)$ ومستوى معنوية $(\frac{\alpha}{2})$ بقبول إحدى الفرضيتين ورفض الأخرى، حيث:

• إذا كان $T_c > T_f$ بالقيمة المطلقة فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن المعلمة B_i مقبولة إحصائياً.

• إذا كان $T_c < T_f$ بالقيمة المطلقة فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي أن المعلمة B_i مرفوضة إحصائياً.

وللإشارة فإن قيمة ستودنت الحسابية تعطى بالعلاقة التالية:

$$T_c = \frac{\hat{B}_i - B_i}{S(\hat{B}_i)} \quad / \quad i = 1, 2$$

2) اختبار المعنوية الكلية للانحدار (Fisher):¹

يكون هذا النوع من الاختبار باستخدام توزيع فيشر F، بدرجات حرية $(k-1)$ ، $(n-k)$. ويكون اختبار المعنوية الكلية للنموذج عن طريق وضع الفرضيتين التاليتين:

¹. دومنيك سلفادور، سلسلة ملخصات شوم في الاحصاء والاقتصاد القياسي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، الطبعة العربية الخامسة، 2001، ص 168.

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : B_1 = B_2 = \dots = B_j = \dots = B_k = 0 \\ H_1 : \exists B_j \neq 0 \quad j = 1, \dots, k \end{array} \right.$$

(يوجد على الأقل معامل انحدار واحد غير معدوم)

$$\underbrace{F_{k-1, n-k}}_{F_T} = \frac{\sum_{i=1}^n \hat{y}_i^2 / (k-1)}{\sum_{i=1}^n e_i^2 / (n-k)} = \frac{R^2 / (k-1)}{1 - R^2 / (n-k)} \underbrace{F_c}$$

$$\hat{y}_i = \hat{Y}_i - \bar{Y} \quad \text{حيث:}$$

وهناك حالتين:

• إذا كان $F_c < F_T$ فإننا نقبل الفرضية H_0 ونرفض الفرضية H_1 ، وهذا يعني أن المعلمتين معدومتين ومنه فإن النموذج ككل ليس له معنوية إحصائية.

إذا كان $F_c > F_T$ فإننا نقبل الفرضية H_1 ونرفض H_0 ، أي أن المعلمتين B_1 و B_0 ليست بالضرورة معدومتين معا وهذا يعني أن للنموذج معنوية إحصائية كلية.

(3) اختبار دوربين واتسون "Durbin - Watson" (1949):

هو اختبار يتم لمعرفة وجود معامل الارتباط الذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأولى من عدمه، حيث أن وجوده يؤثر سلباً على نتائج المربعات الصغرى العادية من حيث¹:

- القيم المقدرة للمعاملات سوف تكون متحيزة.
- تباين القيم المقدرة للمعاملات الانحدار سوف لن يكون أقل ما يمكن.

لهذا نستعمل اختبار دوربين واتسون للكشف عن هذا الاختلال، حيث يهدف إلى اختبار الفرضيتين

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : \rho = 0 \\ H_1 : \rho \neq 0 \end{array} \right. \quad \text{حيث } \rho \text{ هي الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى بين الأخطاء.}$$

ومن أجل اختبار هاتين الفرضيتين يجب حساب إحصائيتين دوربين واتسون (DW) أو لا ثم نقارنها بالقيم الجدولية لدوربين واتسون (dL, du) والتي تشير إلى وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي من

¹. سعيد هتهات، مرجع سابق، ص ص 123، 124.

الدرجة الأولى سواء موجب أو سالب، أو التي تجعل نتيجة الانحدار غير محدودة ويتم حساب إحصائية دوربين واتسون حسب العلاقة التالية :

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^n (e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n e_t^2}$$

أما القيم الجدولية فهي توضع في الشكل التالي:

الشكل رقم(2.4): قيم دوربين واتسون التي تشير إلى وجود أو غياب ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى، أو التي تجعل الاختبار غير محدد

0	dL	du	2	4-du	4-dL	4
ارتباط ذاتي موجب	غير محدد	لا يوجد ارتباط ذاتي	غير محدد	ارتباط ذاتي سالب		

المصدر: دومنيك سلفادور، سلسلة ملخصات شوم في الإحصاء والاقتصاد القياسي، مرجع سابق، ص 221.

ونلاحظ من الشكل أن هناك عدة حالات لارتباط ذاتي من الدرجة الأولى بين الأخطاء:

- إذا كانت: $0 < DW < dL$ معناه وجود ارتباط ذاتي موجب (رفض H_0).
- إذا كانت: $dL < DW < du$ معناه أن الاختبار غير محسوم (هناك شكل في وجود ارتباط ذاتي من عدمه).
- إذا كانت: $du < DW < 4 - dL$ معناه عدم وجود ارتباط ذاتي (قبول H_0).
- إذا كانت: $4 - du < DW < 4 - dL$ هذا يعني أنه مجال غير محسوم.
- إذا كانت: $4 - dL < DW < 4$ هذا يعني وجود ارتباط ذاتي سالب (رفض H_0).

1-3) تصحيح النموذج في حالة وجود الارتباط الذاتي:

في حالة ما إذا كان هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأولى (أو في حالة نتيجة الاختبار غير محددة) فإنه يجب إجراء عملية تصحيح النموذج، ويكون ذلك عبر الخطوات التالية:

➤ نقوم في الخطوة الأولى بتقدير معامل الارتباط من الدرجة الأولى (ρ) وذلك بإجراء انحدار للمتغير التابع على قيمته المبطنة لفترة زمنية واحدة، وعلى متغيرات النموذج المفسرة، وعلى

المتغيرات المفسرة المبطنه لفترة زمنية واحدة كذلك، ومن خلال هذا الانحدار نستخرج قيمة (ρ) المقدره والتي تتمثل في معامل المتغير التابع المبطنه لفترة زمنية واحدة.

➤ بعد الحصول على تقدير لمعامل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى (ρ) فإننا نقوم باستعماله من أجل الحصول على قيم كل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المصححة كما يلي:

$$Y_t^* = Y_t - \rho Y_{t-1} \quad / t = 2 \dots n$$

$$X_{it}^* = X_{it} - \rho X_{i(t-1)} \quad / t = 2 \dots n$$

حيث:

Y_t^* : القيمة المصححة للمتغير التابع (Y) في الفترة (t).

Y_t : القيمة الأصلية للمتغير التابع (Y) في الفترة (t).

Y_{t-1} : القيمة الأصلية للمتغير التابع (Y) في الفترة ($t-1$).

X_{it}^* : القيم المصححة للمتغيرات المستقلة (X_i) في الفترة (t).

X_{it} : القيم الأصلية للمتغيرات المستقلة (X_i) في الفترة (t).

$X_{i(t-1)}$: القيم الأصلية للمتغيرات المستقلة (X_i) في الفترة ($t-1$).

ولتجنب فقدان المشاهدة الأولى المصححة من كل متغير فإننا نقوم بحسابها كما يلي:

$$Y_1^* = Y_1 \sqrt{1 - \rho^2}$$

$$X_{i1}^* = X_{i1} \sqrt{1 - \rho^2}$$

بعد الحصول على القيم المصححة نقوم بتقدير انحدار المتغير التابع المصحح على المتغيرات المستقلة المصححة وذلك بطريقة المربعات الصغرى العادية، وإذا كانت نتائج تقدير هذا الانحدار للمتغيرات المصححة يحتوي بدوره على ارتباط ذاتي بين الأخطاء فإن هذا معناه أنه تم حذف متغير مهم (أو متغيرات) في النموذج الأصلي وهذا ما يؤدي إلى رفض هذا النموذج ككل.

4) اختبار اكتشاف عدم ثبات تباين حد الخطأ:

من بين فرضيات نموذج الانحدار الخطي هو ثبات تباين حد الخطأ ويترتب على إسقاط هذه الفرضية حدوث عدم ثبات تباين حد الخطأ (اختلاف التباين)، وهذا ما من شأنه أن يجعل تقديرات معالم النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية غير كفئة (رغم أنها غير متحيزة ومتسقة)، زد إلى ذلك

فإن تقديرات التباين تكون متحيزة مما يؤدي إلى اختبارات إحصائية غير صحيحة للمعالم و فترات ثقة متحيزة¹.

ومن بين الاختبارات التي يتم بواسطتها اكتشاف عدم ثبات تباين حد الخطأ نجد اختبار "وايت".

1-4 اختبار وايت (White):

تتمثل خطوات إجراء هذا الاختبار فيما يلي²:

• تقدير انحدار مساعد لـ e_t^2 على المتغيرات $(X_{1t}, X_{2t}, \dots, X_{mt})$ و $(X_{1t}^2, X_{2t}^2, \dots, X_{mt}^2)$ ، أي

$$nR^2 > \chi_{K,0.05}^2$$

تقدر الصيغة التالية:

$$e_t^2 = \alpha_1 + \alpha_2 X_{2t} + \alpha_3 X_{3t} + \dots + \alpha_k X_{tk} + \beta_1 X_{2t}^2 + \beta_2 X_{3t}^2 + \dots + \beta_k X_{tk}^2 + \mu_t$$

• حساب معامل التحديد R^2 لهذا الانحدار.

• نقوم باختبار فرض العدم

$$H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \dots = \alpha_k = \beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_k = 0$$

وذلك بمقارنة القيمة $LM = nR^2$ مع χ^2 عند مستوى معنوية معين 5% أو 1% و درجات حرية (K) تساوي عدد معاملات الانحدارية في صيغة الانحدار المساعد.

فإذا كان: $nR^2 > \chi_{K,0.05}^2$ فإننا نرفض فرض العدم أي توجد هناك مشكلة عدم ثبات التباين.

أما إذا كان: $nR^2 < \chi_{K,0.05}^2$ فإننا نقبل فرض العدم والذي مفاده ثبات تباين حد الخطأ.

2-4 اختبار ARCH-LM:

الهدف منه هو معرفة ما إذا كان هناك ارتباط بين مربعات البواقي، وهو يعتمد على مضاعف لاغرانج (إحصائية χ^2).

و تتمثل خطوات إجراء هذا الاختبار فيما يلي:

• تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى ثم حساب $\hat{e}_{t-p}^2, \dots, \hat{e}_{t-1}^2, \hat{e}_t^2$

• نقوم بتشكيل انحدار $\hat{e}_{t-p}^2, \dots, \hat{e}_{t-1}^2, \hat{e}_t^2$ كما يلي:

¹ . سعيد هتهات، مرجع سابق، ص 216.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة 2، 2000، ص 447.

$$\hat{e}_t^2 = \beta_0 + \beta_1 \hat{e}_{t-1}^2 + \dots + \beta_p \hat{e}_{t-p}^2 + \mu_t$$

• ثم نقوم بحساب معامل التحديد R^2 .

• نقوم باختبار فرضية العدم: $H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_p = 0$

وذلك بمقارنة القيمة $LM = nR^2$ مع χ^2 عند مستوى معنوية معين 5% أو 1% ودرجات حرية (K) تساوي عدد معلمات الانحدارية في صيغة الانحدار السابق.

فإذا كان: $nR^2 > \chi_{K,0.05}^2$ فإننا نرفض فرضية العدم أي أن التباين الشرطي للأخطاء غير متجانس.

وإذا كان: $nR^2 < \chi_{K,0.05}^2$ فإننا نقبل فرضية العدم أي أن التباين الشرطي للأخطاء متجانس (ثابت).

(5) اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر:

اختبار جاك-بيريرا (Jarque-Bera):¹

أن من بين فرضيات الانحدار هو أن سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي، ومن أجل اختبار ذلك نقوم

بوضع فرضية العدم H_0 القائلة بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

ويتم قبول أو رفض فرضية العدم انطلاقاً من المقارنة بين إحصائية جاك - بيريرا ($S = \frac{n}{6} \beta_1 + \frac{n}{24} (\beta_2 - 3)^2$) والقيمة الجدولية لكاي مربع عند مستوى معنوية معين حيث: $\chi_\alpha^2(2)$

• إذا كان $S < \chi_\alpha^2(2)$ فإننا نرفض فرضية العدم أي أن سلسلة البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي .

إذا كان $S > \chi_\alpha^2(2)$ فإننا نقبل فرضية العدم أي أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

¹R -Bourbonnais, Econométrie, 3^{em} edition, Dunod paris, p230.

المطلب الثالث: بناء نموذج الدراسة وعرض وتحليل النتائج.

لغرض تحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضية الرئيسية من أجل التعرف عمليا على تأثير كل من متغيرات مكونات السياسة الاقتصادية المتمثلة بـ (الناتج المحلي الإجمالي، عجز الحساب الجاري، عجز الميزانية، التضخم، سعر الفائدة) على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد النموذج المقترح الذي يحدد العوامل المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا الصدد فقد ركزت الدراسة على عدد (5) متغيرات مستقلة يفترض الباحث بأنها مؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يرمز له بـ (Y_i) والتي يمكن ان يشكلها النموذج المقترح وهذه العوامل (المتغيرات) المستقلة هي :

- 1- الناتج المحلي الإجمالي ممثلا بـ (x_1)
- 2- عجز الحساب الجاري ممثلا بـ (x_2)
- 3- عجز الميزانية ممثلا بـ (x_3)
- 4- سعر الفائدة ممثلا بـ (x_4)
- 5- معدل التضخم ممثلا بـ (x_5)
- 6- عوامل اخرى غير معروفة (خارج نطاق الدراسة) ممثلا بـ (u_i)
- 7- $(\beta_5 - \beta_0)^*$

ووفقا للفرضية المطروحة فإن النموذج الذي يطرح تشكيله بغرض اختباره والخروج ببناء نموذج يتم التوصل اليه جراء التحليل، هذا النموذج يعكس سياسة الدولة تجاه تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، والنموذج الذي تم صياغته للإجابة على فرضية البحث الأساسية قبل اختبارها كان على النحو التالي:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_3 + \beta_4 x_4 + \beta_5 x_5 + u_i$$

ولأجل تحقيق ذلك فقد تم اجراء تحليل البيانات الداخلة بالدراسة بالاعتماد على الاساليب الاحصائية الملائمة لمثل تلك الدراسات وعلى النحو التالي:

*. تم الحديث عنها فيما سبق ص 275. حيث يمثل β_0 معامل ثابت، وهو عبارة عن مقدار Y عندما يكون X معدوم، ويمثل كل من $\beta_1 \dots \beta_5$ معامل انحدار العلاقة بين X كمتغير مستقل و Y كمتغير تابع.

أولاً: تحليل ووصف متغيرات الدراسة :-

الجدول رقم (23.4) يعرض نتائج التحليل الإحصائي ممثلاً بالمتوسط الحسابي السنوي والحد الأدنى والأعلى لقيمة كل متغير خلال فترة الدراسة 1995-2010 ، وكما يلي:

الجدول رقم (23.4) يبين

المتوسطات الحسابية السنوية وأقل قيمة وأعلى قيمة لكل مؤشر (متغير) لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المتوسط السنوي	الإجمالي خلال الفترة	أدنى قيمة	أعلى قيمة
الاستثمار الاجنبي المباشر	34575.2938	553204.70	-72245.10	310582.80
الناتج المحلي الاجمالي	2918859.3125	46701749.00	516643.00	6374926.00
عجز الحساب الجاري	-108663.61	-1738618	-582476	162636
عجز الميزانية	-88983.32	-1423733	-517440	108934
نسبة عجز الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	-4.8294	-77.27	-20.98	6.40
نسبة عجز الميزانية الى الناتج المحلي الاجمالي	-2.0450	-32.72	-9.07	6.20
التضخم	14.4167	216.25	2.18	55.08
سعر الفائدة	19.7500	316.00	17.00	31.00

المصدر : من اعداد الباحث من خلال تحليل للبيانات المجمعّة الصادرة، بالاعتماد على عدة مصادر هي:
*الجدول رقم (20.4)، ص249.

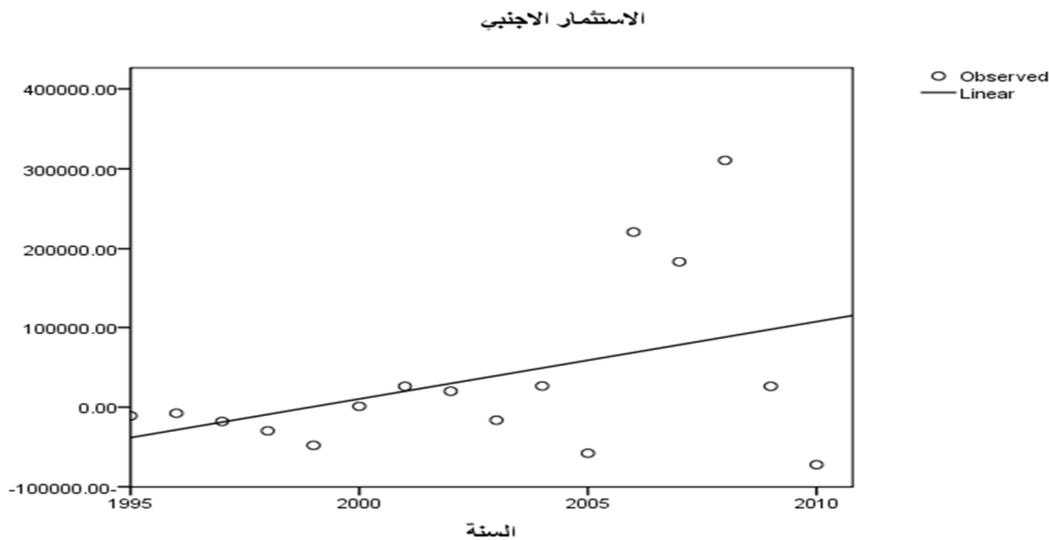
**وزارة المالية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، اصدارات مختلفة للفترة من 1995-2013.

حيث يتضح من الجدول رقم (23.4):

♦ **الاستثمار الاجنبي المباشر** : بلغ المتوسط السنوي للاستثمار الاجنبي المباشر في اليمن خلال الفترة 1995-2010 (34575.2938) مليون ريال سنوياً وباجمالي عام بلغ (553204.70) وقد سجل أدنى استثمار اجنبي في عام 2010 حيث بلغت قيمة الاستثمار (-72245.10) في حين سجل أعلى استثمار اجنبي في عام 2006 اذ بلغت (310582.80) ويلاحظ ان الاستثمار الاجنبي المباشر كما هو ظاهر متدنياً وظهر متذبذباً بين الارتفاع الطفيف والتدني خلال الفترة كما هو ظاهر في الشكل (3.4) ويرجع ذلك الى

عدم استقرار الأوضاع المالية والاقتصادية والسياسية في اليمن بالإضافة الى الازمات المالية العالمية.

شكل (3.4): الاستثمار الاجنبي المباشر من 1995-2010



المصدر: من إعداد الباحث. نقاط الانتشار (Observed)، الخطي (Linear).

◆ **الناتج المحلي الاجمالي** : بلغ المتوسط السنوي للناتج المحلي الاجمالي في اليمن خلال الفترة (2918859.3125) مليون ريال سنويا و باجمالي عام بلغ (46701749.00) وقد سجل ادنى ناتج محلي اجمالي في عام 1995 حيث بلغت قيمة الاستثمار (516643.00) في حين سجل اعلى قيمة ناتج محلي في عام 2010 اذ بلغت (6374926.00) ويلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي لا يزال متدنيا رغم نموه خلال فترة الدراسة ويرجع ذلك الى عدم استقرار الأوضاع المالية والاقتصادية والسياسية في اليمن بالإضافة الى الازمات المالية العالمية .

◆ **عجز الحساب الجاري**: يمثل الحساب الجاري المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية ، وبلغ المتوسط السنوي لنمو عجز الحساب الجاري خلال فترة الدراسة (-108663.61) مليون ريال سنويا وقد سجل اعلى عجز للحساب الجاري في عام 1998 حيث بلغ (-582476) مليون ريال في حين سجل نسبة اعلى وفر في عام 2000 اذ بلغ (162636) مليون ريال ويلاحظ ان العجز في الحساب الجاري ظل متذبذبا بين عام واخر

ويرجع ذلك الى تغيرات في اسعار النفط العالمية كون اليمن يعتمد في ايراداته على مبيعات النفط وكذلك الى ارتفاع وانخفاض العجز في حساب السلع والخدمات .

◆ **عجز الميزانية** : بلغ المتوسط السنوي في عجز الميزانية خلال الفترة (88983.32-) مليون ريال سنويا وقد سجل اعلى عجز في عام 2009 حيث بلغ (517440-) مليون ريال في حين سجل اعلى وفر في عام 2000 اذ بلغت (108934) مليون ريال ويلاحظ ان العجز في الميزانية ظل متذبذبا بين عام واخر ويرجع ذلك الى التغير في حجم الانفاق على البنية التحتية والبرنامج الاستثماري للسلطتين المحلية والمركزية .

◆ **التضخم** : بلغ المتوسط السنوي للتضخم خلال الفترة (14.4167%) سنويا وقد سجل ادنى معدل للتضخم في عام 1997 حيث بلغت (2.18) في حين سجل اعلى معدل للتضخم في عام 1995 اذ بلغت (55.08) ويلاحظ ان معدل التضخم خلال فترة الدراسة متذبذبا بين فترة واخرى ويرجع ذلك الى ارتفاع الاسعار العالمية للصناعات التي يستوردها اليمن .

◆ **سعر الفائدة**: بلغ المتوسط السنوي لمعدل سعر الفائدة خلال فترة الدراسة (19.7500) مليون ريال سنويا وقد سجل ادنى معدل لسعر الفائدة في عام 1997 حيث بلغت (17.00) في حين سجل اعلى معدل لها في عام 2010 اذ بلغت (31.00) ويلاحظ ان معدل سعر الفائدة خلال فترة الدراسة متذبذبا ويرجع ذلك بحسب اعتقاد الباحث إلى محاولة الحكومة تحقيق الاستقرار النقدي والمصرفي والحفاظ على معدل سعر الصرف في الحدود المعقولة.

ثانياً: اختبار الفرضيات ومناقشتها:

لمعرفة " اثر المتغيرات (الناتج المحلي الاجمالي ، عجز الحساب الجاري ، عجز الميزانية ، سعر الفائدة على الاقراض ، معدل التضخم) على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر" ، والتوصل إلى بناء نموذج مقترح يتم التوصل إليه في هذه الدراسة فقد تم إجراء عملية اختبار فرضيات الدراسة حيث تم التحقق من أن المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الاجمالي ، عجز الحساب الجاري ، عجز الميزانية ، سعر الفائدة على الاقراض ، معدل التضخم) لها علاقة بالمتغير المعتمد (تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر)، ولهذا الغرض تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لقياس فرضيات البحث وعليه فإنه إذا كانت العلاقة دالة احصائياً يتم قبول الفرضية، أما إذا كانت غير دالة إحصائياً فيتم رفض الفرضية، وعليه ستكون قاعدة القرار وفقاً لما يلي:

1. رفض الفرضية العدمية إذا كانت مستوى الدلالة المعتمد لغاية هذه الدراسة ($\alpha \geq 0.05$)، وقبول الفرضية البديلة.

2. قبول الفرضية العدمية إذا كانت مستوى الدلالة المعتمد لغاية هذه الدراسة ($0.05 \leq \alpha$) ورفض الفرضية البديلة

قبل الشروع الى اجراء اختبار فرضيات البحث باستخدام اسلوب الانحدار المتعدد يجب التاكيد اولا من توافر شروط استخدام هذا الاسلوب ومن اهم شروط استخدام الانحدار المتعدد هي:

- ◆ يجب ان تأخذ البيانات لجميع المتغيرات شكل التوزيع الطبيعي (ان تتوزع البيانات طبيعيا)
- ◆ ان يتوزع المتغير العشوائي توزيعا طبيعيا.
- ◆ عدم وجود ارتباط ذاتي.
- ◆ عدم وجود تداخلات خطية بين المتغيرات المستقلة .

وللتحقق من توافر الشروط تم اجراء عملية الاختبار للبيانات ومن خلال اجراء بعض الاختبارات الاحصائية وفيمايلي عرض بنتائج تلك الاختبارات:

a. التوزيع الطبيعي للبيانات:-

وللتحقق من شرط التوزيع الطبيعي للبيانات يوضح يبين الجدول (24.4) عرض بنتائج اختبار

Kolmogorov-Smirnov Z

جدول رقم (24.4): نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov Z لشرط التوزيع الطبيعي للبيانات.

المتغيرات	N	الوسط الطبيعي		اختبار توزيع البيانات	مستوى الثقة
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
الاستثمار الأجنبي	15	2.6885E6	1.88918E6	.563	.909
الناتج المحلي الإجمالي	15	41696.65	107656.082	1.379	.055
عجز الحساب الجاري	15	-4.76-	7.938	.584	.885
عجز الميزانية	15	-1.90-	3.958	.378	.999
سعر الفائدة	14	14.6486	13.48584	1.304	.067
معدل التضخم	15	80.5667	7.34916	.834	.491

حيث يتضح من نتائج الجدول أن القيم الحرجة للاختبار كانت اكبر من مستوى

الثقة (0.05) لجميع المتغيرات وهذا يدل على تحقيق الشرط الأول المتعلق بأن البيانات لكل

متغير مستقل الداخل في هذه الدراسة تتوزع توزيعا طبيعيا.

أ. الارتباط الذاتي:-

وفيما يتعلق بالتحقق من عدم وجود ارتباط ذاتي فقد بلغت قيمة اختبار دارون واتسون المحتسبة (1.730) وهي اقل من القيمة الجدولية (2.50) وهذا يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي للمتغير العشوائي والجدول رقم (25.4) يوضح هذه النتيجة.

جدول رقم (25.4): نتائج اختبار دارون واتسون لعدم وجود ارتباط ذاتي للمتغيرات.

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	الخطأ المعياري التقديري	دارون- واتسون
1	.858 ^a	.737	.605	67736.47492	1.680

a. المتغيرات المستقلة: سعر الفائدة، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، عجز الحساب الجاري، عجز الميزانية الاستثمار الاجنبي: المتغير التابع. b.

أ. تضخم التباين:-

تعتبر وجود مشكلة تضخم التباين بين أمر في غاية الخطورة حيث أنه في حالة تواجدها بدرجة مرتفعة سوف تضعف من كفاءة النموذج وللتأكد من عدم هذه المشكلة فلا بد من التعرف على قيم عامل تضخم التباين لقياس التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة (VIF) لكل متغير مستقل فإذا كانت احد قيم (VIF) تقل عن عن الدرجة (7) فهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة في تضخم التباين للمتغيرات المستقلة الداخلة في بناء نموذج الانحدار الخطي، فإذا كانت أحد قيم معامل (VIF) تزيد عن الدرجة (7) وتقل او تساوي الدرجة (10) فهذا يشير إلى إمكانية وجود تضخم للتباين لكنه ليس له خطورة على كفاءة، اما اذا كانت احد قيم (VIF) تزيد عن الدرجة (10) وتقل عن الدرجة (15) فهذا يعني وجود تضخم للتباين وذو خطورة بدرجة غير مرتفعة على كفاءة النموذج أما إذا كانت أحد قيم (VIF) تصل إلى الدرجة (15) فهذا يعني أن تضخم التباين مرتفع وفي حالة وجوده يضعف من كفاءة النموذج، وبالتالي يصعب الاعتماد

على النموذج في عملية التنبؤ وعليه يمكن معالجة المتغير الذي ظهر تضخم تباينه مرتفعاً إما بالتخلص منه أو دمج مع متغير آخر. ونظراً مما سبق توضيحه فقد تم احتساب قيم (VIF)

لكل متغير مستقل داخل في هذه الدراسة وكانت النتائج مبينة بالجدول (26.4) :

جدول رقم(26.4): اختبار عدم وجود تداخل للمتغيرات المستقلة.

النموذج	معاملات الارتباط			احصائية التداخلات الخطية	
	الارتباط الرتبى الصفري	الارتباط الجزئي	الارتباط	نسبة التفاوت	معامل تضخم التباين
الثوابت					
الناتج المحلي الاجمالي	0.508	0.797	0.719	0.385	2.595
عجز الحساب الجاري	0.143	-0.630	-0.441	0.137	7.322
عجز الميزانية	-0.042	0.536	0.346	0.105	9.551
التضخم	-0.017	0.469	0.289	0.709	1.410
سعر الفائدة	-0.330	-0.734	-0.589	0.636	1.571

حيث يتضح من الجدول أن جميع قيم معامل VIF قد تراوحت بين الدرجة (1.410-9.551)

وهذه القيم تقل عن الدرجة (10) وهذا يدل على وجود مشكلة بتضخم التباين لكنه غير مؤثرة

على كفاءة النموذج، وعليه فإن شرط عدم وجود تضخم للتباين قد تحقق.

ب. التداخلات الخطية بين المتغيرات المستقلة:-

يعتبر وجود التداخلات الخطية بدرجة مرتفعة يؤثر سلباً على كفاءة ودقة النموذج في قدرته على التنبؤ

حيث يعتبر أن قيم Condition Index تزيد عن الدرجة (15) وتقل عن الدرجة (30) وان قيم التباين لأكثر

من متغير مستقل تزيد عن الدرجة (60) فهذا يعني وجود تداخلات خطية بين المتغيرات المستقلة

الداخلة في بناء النموذج لكنه غير خطير اما اذا كانت قيم Condition Index تزيد اوتساوي الدرجة (30)

وان قيم التباين لأكثر من متغير مستقل تزيد عن الدرجة (60) فهذا يعني بالفعل وجود تداخلات خطية

بين المتغيرات المستقلة الداخلة في بناء النموذج وبالتالي ينبغي معالجة المشكلة اما بدمج المتغيرين

المستقلين او شطب احدهما كون ذلك يشكل خطورة على كفاءة نموذج الانحدار الخطي وفي حالة وجودهما في معادلة الانحدار فإن النموذج سيكون غير كفؤ وغير دقيق في القدرة على التنبؤ ، وانطلاقا من ما سبق توضيحه فقد تم احتساب قيم Condition Index للمتغيرات المستقلة والتي هي مبينة في الجدول التالي وكما يلي :

جدول رقم (27.4): اختبار عدم وجود تضخم تباين بين المتغيرات المستقلة.

تشخيص حالات الارتباطات الخطية

نموذج الاختبار	درجة التكافؤ	الدليل المميز	خواص التباين					التضخم	سعر الفائدة
			الثوابت	الناتج المحلي الاجمالي	عجز الحساب الجاري	عجز الميزانية	عجز الحساب الجاري		
1	4.282	1.000	.00	.01	.00	.00	.01	.00	
2	1.183	1.903	.00	.00	.02	.02	.07	.00	
3	.355	3.474	.01	.08	.04	.00	.44	.00	
4	.121	5.940	.03	.35	.18	.04	.34	.03	
5	.044	9.873	.08	.56	.55	.83	.01	.00	
6	.015	16.701	.88	.00	.21	.10	.12	.96	

الاستثمار الاجنبي: المتغير التابع a.

ملحوظة: تم الاعتماد على عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة كرقم بدلا من نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي وذلك حتى لا يكون هناك ارتباطات خطية بين عجز الحساب الجاري، عجز الميزانية مع الناتج المحلي الاجمالي

ومن الجدول السابق يتضح أن اكبر قيمة ظهرت للمعامل Condition Index هي (16.701) وهي أكبر

من الدرجة (15) واقل من الدرجة (30) وأن المكون الاساسي لدليل Condition Index يساهم في تباين

متغير واحد فقط وهو المتغير سعر الفائدة ولهذا لا يعتبر حدوث مشكلة في تداخل هذا المتغير مع بقية

المتغيرات الاخرى كون قيم بقية المتغيرات صغيرة جدا بمعنى عدم وجود تداخلات خطية بين المتغيرات

المستقلة الداخلة في بناء النموذج وبالتالي فإن الشرط قد تحقق.

وبناء على ما سبق تحقيقه امكن لنا استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الرئيسية
التي تنص " تلعب متغيرات مكونات السياسة الاقتصادية دوراً إيجابياً وجوهرياً في جذب الاستثمار
الأجنبي المباشر إلى الجمهورية اليمنية." والتي تم تقسيمها إلى خمس فرضيات فرعية كما يلي:

الفرضية الأولى: توجد علاقة دالة احصائياً بين الناتج المحلي الاجمالي وتدفق الاستثمار
الاجنبي المباشر

الفرضية العدمية: لا توجد علاقة دالة احصائياً بين الناتج المحلي الاجمالي وتدفق
الاستثمار الاجنبي المباشر.

الفرضية الثانية: توجد علاقة دالة احصائياً بين عجز الحساب الجاري وتدفق الاستثمار
الاجنبي. المباشر.

الفرضية العدمية: لا توجد علاقة دالة احصائياً بين عجز الحساب الجاري وتدفق الاستثمار
الاجنبي المباشر.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة دالة احصائياً بين عجز الميزانية وتدفق الاستثمار الاجنبي
المباشر. **الفرضية العدمية:** لا توجد علاقة دالة احصائياً بين عجز الميزانية وتدفق
الاستثمار الاجنبي المباشر.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة دالة احصائياً بين سعر الفائدة على الاقراض وتدفق
الاستثمار الاجنبي المباشر

الفرضية العدمية: لا توجد علاقة دالة احصائياً بين سعر الفائدة على الاقراض وتدفق
الاستثمار الاجنبي المباشر.

الفرضية الخامسة: توجد علاقة دالة احصائياً بين معدل التضخم وتدفق الاستثمار الاجنبي
المباشر.

الفرضية العدمية: لا توجد علاقة دالة احصائياً بين معدل التضخم وتدفق الاستثمار
الاجنبي المباشر.

وفيما يلي عرض لتلك نتائج اختبار الفرضيات السابقة، وذلك كما يوضحه الجدول رقم

(28.4):

الجدول رقم (28.4): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين تصحيح الانحراف وكفاءة الاداء

الفرضية	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
B0	186675.770	2.017	.071	الميل الحدي لمعدل تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر
$\beta 1$.057	4.118	.002	الناتج المحلي الاجمالي
$\beta 2$	-.650	-2.682	.023	عجز الحساب الجاري
$\beta 3$.964	2.913	.015	عجز الميزانية
$\beta 4$	-18106.560	-3.575	.005	معدل سعر الفائدة
$\beta 5$	3983.631	2.460	.034	معدل التضخم
	.858			معامل الارتباط (R)
	.737			معامل التحديد (R^2)
	5.603			اختبار (F)
	.010			مستوى الدلالة (Sig)
				النموذج معنوي

حيث يتضح من نتائج الجدول رقم (28.4) ما يلي:

- بلغت قيمة \hat{B}_0 (186675.770) والتي تعني بأن متوسط تدفق الاستثمار الاجنبي كوحدة واحدة عندما يكون متوسط قيم (الناتج المحلي الاجمالي، عجز الحساب الجاري، عجز الميزانية، سعر الفائدة، التضخم) يساوي صفرًا.
- بلغت قيمة \hat{B}_1 (.057): وتعني زيادة متوسط الناتج المحلي الاجمالي وحدة واحدة يزداد تدفق الاستثمار الاجنبي بنسبة معيارية (5.7%).
- يوجد تأثير ايجابي في الناتج المحلي الاجمالي على تدفق الاستثمار الاجنبي، لان القيمة الاحتمالية لأختبار (t) أقل من (.05) حيث بلغت (.002) مما يعني بأنه يتم قبول الفرضية الأولى: توجد علاقة ايجابية دالة احصائيا بين الناتج المحلي الاجمالي وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر ورفض الفرضية العدمية المناقضة للفرضية: لا توجد علاقة ايجابية دالة احصائيا بين الناتج المحلي الاجمالي وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر ، يستنتج الباحث أن الفرضية الاولى قد اثبتت.

وعليه فان نمو الناتج المحلي الاجمالي سنويا يعزز من ثقة المستثمر الاجنبي وبالتالي يعطي دفعة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

• بلغت قيمة $\beta 2$ (-.650): وتعني زيادة متوسط عجز الحساب الجاري وحدة واحدة ينخفض متوسط تدفق الاستثمار الاجنبي بمعدل (650) .

• يوجد تأثير سلبي في زيادة عجز الحساب الجاري على تدفق الاستثمار الاجنبي، لان القيمة الاحتمالية لأختبار (t) أقل من (0.05) حيث بلغت (0.023) مما يعني بأنه يتم قبول الفرضية الثانية : توجد علاقة سلبية دالة احصائيا بين عجز الحساب الجاري وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر ورفض الفرضية العدمية المناقضة للفرضية: لا توجد علاقة سلبية دالة احصائيا بين عجز الحساب الجاري وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر ، **يستنتج الباحث بأن الفرضية الثانية قد اثبتت.**

ويرى الباحث على اعتبار ان الحساب الجاري يمثل المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية، فإن أي زيادة نقدية في هذا الحساب سيسهم في تعزيز الخدمات والدخل، لذا فإن زيادة العجز في الحساب الجاري سيسهم في ارتفاع عملية التحويلات الجارية، وارتفاع ميزان الخدمات وكلها تسهم في زيادة مدفوعات النقل والتأمين وارتفاع الواردات، مما يقلل من ثقة المستثمر الاجنبي وبالتالي يخفض من تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.

• بلغت قيمة $\beta 3$ (.964): وتعني زيادة متوسط عجز الميزانية وحدة واحدة يزداد متوسط تدفق الاستثمار الاجنبي بمعدل (964).

• يوجد تأثير ايجابي دال احصائيا في زيادة عجز الميزانية على تدفق الاستثمار الاجنبي، لان القيمة الاحتمالية لأختبار (t) ظهرت اقل من (0.05) حيث بلغت (0.015) مما يعني بأنه يتم قبول الفرضية الثالثة : توجد علاقة ايجابية دالة احصائيا بين عجز الميزانية وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر ورفض الفرضية العدمية المناقضة للفرضية: لا توجد علاقة ايجابية دالة احصائيا بين عجز الميزانية وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، **يستنتج الباحث بأن الفرضية الثالثة قد اثبتت.**

ويرى الباحث بأن زيادة عجز الميزانية تأتي نتيجة للتوسع في تحسين الخدمات و ايجاد البنية التحتية وخلق بيئة استثمارية جاذبة لذا فأى زيادة في عجز الميزانية تزيد من عملية تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.

• بلغت قيمة β_4 (-18106.560): وتعني زيادة متوسط سعر الفائدة وحدة واحدة ينخفض متوسط تدفق الاستثمار الاجنبي بمعدل (18106).

• يوجد تأثير سلبي دال احصائيا في سعر الفائدة على تدفق الاستثمار الاجنبي، لان القيمة الاحتمالية لاختبار (t) ظهرت اقل من (0.05) حيث بلغت (0.005) مما يعني بأنه يتم قبول الفرضية الرابعة: توجد علاقة سلبية دالة احصائيا بين سعر الفائدة وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر رفض الفرضية العدمية المناقضة للفرضية: لا توجد علاقة سلبية دالة احصائيا بين سعر الفائدة وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر يستنتج الباحث بأن الفرضية الرابعة قد اثبتت.

ويرى الباحث بأن سياسة الحكومة تعمل على تحقيق الاستقرار النقدي والمصرفي من خلال المحافظة على مستوى السيولة المناسبة لحاجة الاقتصاد والمحافظة على سعر الصرف فقد عملت على تخفيض سعر الفائدة التأشيرى بينما يأتي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال ارتفاع سعر الفائدة وبالتالي ظهر التأثير سلبي على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في اليمن.

• بلغت قيمة β_5 (3983.631): وتعني زيادة معدل التضخم وحدة واحدة مع ثبات باقي المتغيرات يزداد متوسط تدفق الاستثمار الاجنبي بمعدل (3983) .

• يوجد تأثير ايجابي في زيادة معدل التضخم على تدفق الاستثمار الاجنبي، لان القيمة الاحتمالية لأختبار (t) أقل من (0.05) حيث بلغت (0.034) مما يعني بأنه يتم قبول الفرضية الخامسة : توجد علاقة ايجابية دالة احصائيا بين ارتفاع معدل التضخم وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر ورفض الفرضية العدمية المناقضة للفرضية: لا توجد علاقة ايجابية دالة احصائيا بين ارتفاع معدل التضخم وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر يستنتج الباحث بأن الفرضية الخامسة قد اثبتت.

ويعتقد الباحث بأن زيادة التضخم تأتي من خلال الزيادة النسبية في المستوى العام للأسعار خلال فترة الدراسة او انخفاض القيمة الحقيقية لكمية النقود مع كل ارتفاع في الأسعار ، اي

الانخفاض في القوة الشرائية للنقود وعليه فإن سياسة البنك المركزي يعمل على رفع قيمة القوة الشرائية للنقود من خلال اعتماده على سياسة سعر فائدة الاقتراض وهو السعر الذي يأخذه البنك من المستثمر مقابل اعطائه تسهيلات معينة وهذا ما جعل معدل التضخم مرتبط بعلاقة طردية مع الاستثمار الاجنبي المباشر.

• يوجد ارتباط قوي بين (الناتج المحلي الاجمالي، عجز الحساب الجاري، عجز الميزانية، سعر الفائدة، التضخم) وتدفق الاستثمار الاجنبي حيث بلغ (858).

• بلغت قيمة اختبار (F) (5.603) وأن مستوى دلالة الاختبار كانت اقل من مستوى الثقة (05). حيث بلغت (010). وهذا يدل على أن النموذج ككل معنوي.

• بلغت قيمة معامل التحديد (737). وتعني هذه النسبة أن (الناتج المحلي الاجمالي، عجز الحساب الجاري، عجز الميزانية، سعر الفائدة، التضخم) تساهم في احداث التغيرات على تدفق الاستثمار الاجنبي بنسبة (74%) ويمثل فارق هذه النسبة البالغة (26%) تمثل متغيرات وعوامل اخرى غير معروفة وخارج نطاق هذه الدراسة تساهم في احداث التغيرات على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر كالاستقرار السياسي والامني وغيره.

• أن نموذج الانحدار الذي تم التوصل اليه يمكن صياغته بالشكل التالي:

$$Y_i = 186675.7 + 0.057x_1 - 0.650x_2 + 0.964x_3 - 18106.5x_4 + 3983.6x_5 + u$$

حيث أن :

Y_i : يمثل تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.

X_1 : يمثل الناتج المحلي الاجمالي.

X_2 : يمثل عجز الحساب الجاري.

X_3 : يمثل عجز الميزانية.

X_4 : يمثل سعر الفائدة.

X_5 : يمثل معدل التضخم.

U : عوامل اخرى غير معروفة.

خلاصة الفصل:

خصصنا هذا الفصل لمناقشة وضع الاقتصاد اليمني منذ تسعينيات القرن الماضي ليشمل الفترة الزمنية للدراسة وتناولنا ما يلي:

- تطرقنا إلى هيكل الاقتصاد اليمني اعتمد الاقتصاد اليمني الذي اعتمد بالدرجة الأولى على النفط، حيث شكل ناتج قطاع النفط من 30%-40% من الناتج المحلي الإجمالي، كما يسهم

بأكثر من 70% من إيرادات الموازنة العامة للدولة ويمثل أكثر من 90% من قيمة الصادرات اليمنية.

● فالاقتصاد اليمني عانى من اختلالات اقتصادية حادة في الفترة (1990-1994م)، ويمكن تشخيص خلل المسار في الاقتصاد اليمني بدراسة ومعرفة أوضاع وسلوك مجموعة من المتغيرات الاقتصادية العامة والمؤثرة في أداء الاقتصاد القومي وتطوره، ويمكننا تحديد هذه المتغيرات هنا بالنمو الاقتصادي، اختلال الهيكل الإنتاجي، اختلال ميزان الاقتصاد الكلي، تدني مستوى المعيشة، التضخم وسعر الصرف، اختلال ميزان المدفوعات، اختلال الموازنة العامة للدولة، العرض النقدي، الاحتياطات الخارجية، المديونية الخارجية، البطالة.

● تلك الاختلالات كان ورأها مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية تمثلت في ضعف وهشاشة بنية الإنتاج المحلي وبنية الصادرات، ضعف إدارة الاقتصاد القومي، ضعف البيئة الاستثمارية والمناخ الاستثماري، والتطورات التي حدثت في الجوار الإقليمي، وعلى وجه الخصوص في منطقة الخليج والجزيرة العربية. بالإضافة إلى التغيرات الدولية المتمثلة في تلاشي التوازن القطبي واختفاء الاتحاد السوفيتي كلاعب أساسي في فرض سياسات اقتصادية مخالفة لما هو سائد في الاقتصاد الرأسمالي لكل من أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

● تبنت اليمن حزمة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد لمعالجة الاختلالات الاقتصادية للخروج من تلك الأزمة في هيئة برنامج إصلاح اقتصادي لتحقيق الاستقرار النقدي باستخدام أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة بفعالية، تحقيق الاستقلالية للسياسية النقدية عن السياسة المالية، تحرير أسعار صرف العملة الوطنية وأسعار الفائدة، إلغاء القيود المفروضة على التعامل بالنقد الأجنبي، تفعيل دور القطاع المصرفي في المشاركة في النشاط الاقتصادي والرقابة على حسن أداء المصارف وبما يحقق الكفاءة لتلك المصارف، ضبط السيولة المحلية بما يتناسب مع نمو قطاع الإنتاج للسلع والخدمات. إلا أن أثر تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي المتغيرات الاقتصادية كان محدوداً جداً.

● وعلى الرغم من تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط والغاز إلا ان البيانات قد اظهرت تذبذب في حجم الاستثمارات المتدفقة إلى الجمهورية اليمنية خلال الفترة التي شملتها

الدراسة، بسبب عدم استقرار متغيرات السياسة الاقتصادية والتي شهدت تذبذباً صعوداً وهبوطاً هي الأخرى.

، وأخيراً فقد تم تقديم دراسة قياسية لدور السياسة الاقتصادية اليمنية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث تم التوصل عبر استعراض تحليل اختبار الفرضيات المرتبطة بمتغيرات السياسة الاقتصادية إلى مجموعة من النتائج، بهدف تقديم مقترحات لصانعي السياسات الاقتصادية في كل من المنظمات وقيادات الدولة من أجل أن تعمل على اتخاذ القرارات المناسبة في تصحيح مسار الاقتصاد اليمني، وتهيئة البيئة الاستثمارية هذه النتائج تتمثل في الآتي:

- تلعب السياسة المالية بمتغيراتها المتمثلة بسياسة الإنفاق العام، الضريبية، دوراً إيجابياً ومحفزاً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تلعب السياسة الاقتصادية دوراً إيجابياً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال استقرار سعر الصرف مقابل العملات الأخرى، خفض التضخم كمؤشر للاستقرار الاقتصادي، معدلات فائدة متحركة بشكل تدريجي استجابة للتغير في ظروف الاقتصاد الكلي.

الذاتمة

الذاتمة:

الختاتمة

عمل الباحث من خلال رحلته في جمع وتحليل المادة العلمية التي احتوتها الأربع فصول الممثلة لهيكل هذه الاطروحة من مصادرها الثانوية والأساية بمنهج وبتركيز علمي للخروج بحقائق في صيغة نتائج نظرية وعملية للاجابة على الاشكالية العامة للدراسة وأسئلتها وفرضياتها الفرعية ، وهنا وفي هذا خاتمة هذه الدراسة يمكن التذكير بإشكالية الدراسة وهي:

ما هو دور السياسة الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

ولمعالجة إشكالية الدراسة والوصول إلى صورة واضحة للوضع الحالي لدور السياسة الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجمهورية اليمنية. فقد عمد الباحث في جميع ما احتوت عليه الفصول الأربعة إلى تناول البيانا والمعلومات من مصادرها الثانوية والأولية في جنبها النظري والميداني، حول كل ما يتعلق بالسياسة الاقتصادية من جانب والاستثمار الأجنبي المباشر من جانب آخر أختبار دور تلك السياسة في جذب الاستثمار الجنبى المباشر إلى اليمن، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج، والمقترحات يمكن سردها فيما يلي:

أولاً: نتائج الدراسة

- عند وضع السياسة الاقتصادية لأي دولة لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار الأسس التي تقوم عليها والمتمثلة في الواقعية، التنسيق، وضع الأهداف حسب أولوياتها، المرونة، الشمول؛ نظراً لأن الأهداف من وراء تبني سياسة اقتصادية سليمة تتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية هي رفع مستوى التشغيل، الاستقرار الاقتصادي، التوازن الداخلي، النمو الاقتصادي وعدالة التوزيع.
- لكي يستطيع واضعو السياسة الاقتصادية ان ينجزوا وضع سياسة اقتصادية بكفاءة فيطلب الأمر منهم تحديد الهدف المنشود، تحديد البدائل، اتخاذ القرار المناسب لتبني السياسة التي تحقق الهدف المنشود.
- أن وراء فشل أي سياسة اقتصادية في تحقيق أهدافها اسباب تتمثل في عدم التأكد، السلوك غير المتوقع بعدم الاعتماد على الرشادة الاقتصادية، عدم مراعاة الفجوة الزمنية للسياسة الاقتصادية.

الخلاصة

- أن العوامل التي تساهم في تبني سياسة اقتصادية ناجحة الموارد البشرية، الوسائل المالية والموارد الاقتصادية، الاعتماد على نظرة شاملة لمكونات السياسة الاقتصادية وأهداف كل مكون من هذه المكونات ودور كل مكون من هذه المكونات في تحقيق سياسة اقتصادية ناجحة تعتمد على أدوات مختلفة لتهيئة بيئة استثمار ناجحة.
- السياسة الاقتصادية السليمة هي التي تهدف بشكل أساسي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التخطيط السليم لاستخدام الموارد المادية والبشرية مع الأخذ بعين الاعتبار استقرار مستوى الأسعار، وذلك لدفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام .
- يعتبر التخطيط أداة أساسية لأي سياسة اقتصادية حيث يتم من خلاله مراعاة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع، فالموائمة بين الأهداف المراد تحقيقها والإمكانات المتاحة تعد أمراً ضرورياً لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المخططة.
- إنّ الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويلية خارجية بديلة للقروض الأجنبية، فدرجة الاستفادة تكون أكبر في إطار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالقروض الخارجية أو اللجوء للاستدانة من الخارج، والتي لا يمكن الحصول عليها إلا بعد مفاوضات شاقة ومضنية مع الهيئات الدولية.
- تدفقات الاستثمار في ظل الظروف الملائمة تعود مزاياها على عامة المجتمع من حيث فرص العمل والتدريب والسلع والخدمات المحققة... الخ، ولا تقتصر مزاياها على بعض الجماعات أو الأشخاص ذوي النفوذ
- هناك إمكانية التخلص من الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر، أو على الأقل التخفيف منها، في حين يصعب الأمر في حال الآثار الوخيمة التي تخلفها عملية الاستدانة من الخارج.
- في سبيل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع الاستثمار بشكل عام، يكون لزاماً على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية أن تعدد من الأصول الكامنة لديها.

الخاتمة

- الاستثمار الأجنبي المباشر له أهمية كبيرة للدولة المضيفة باعتباره دعامة من دعائم نمو اقتصادها وإنعاش مستويات نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال الدفع من طاقاتها الإنتاجية والتحسين من كفاءتها وأدائها... الخ.
- لكي يتسنى للدول وخاصة منها النامية من اجتذابه بشكل فعلي و من ثم الاستفادة من مختلف الفوائد التي تتجم من وراء ذلك، يجب أن تعمل على تفعيل التدابير الأساسية المتعلقة بتشجيع، و تنظيم و حماية الاستثمار الأجنبي المباشر.
- هناك تأثيرات سلبية للإستثمارات المباشرة الأجنبية على السياسة العامة للدول المضيفة له من حيث المساس بالسيادة الوطنية والخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية كل هذا يؤدي إلى الإنتقاص من الإستقلال الإقتصادي والسياسي.
- تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة قد يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية وربما حتى حرمانها من عمليات تصنيع جديدة مما يؤدي هذا حتماً في المستقبل القريب إلى إنهيارها وزوالها ، ومن ثم بلغ مستوى الإحتكار من قبل المستثمرين الأجانب والسبب في ذلك .. كون أن هؤلاء يصطحبون معهم تقنيات عالية يفتردها المنافسون المحليون.
- إن محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر تعني مجموعة من العوامل المتنوّعة التي تتحكّم و تؤثر بشكل بارز على توجّهات تدفقاته سواء الجغرافية أو القطاعية، إلى جانب قرارات تجسيده، و أيضا قرارات اختيار مواقعه. وتختلف هذه المحددات من دولة إلى أخرى ومن اقتصاد إلى آخر.
- في معالجة دور مكونات السياسة الاقتصادية المتمثلة بالسياسة المالية، السياسة النقدية، والسياسة التجارية بالاعتماد على الأدلة والشواهد التي تم اغنائها بالدراسة والبحث من قبل المهتمين لما تلعبه متغيرات السياسات الثلاث من دور في تهيئة مناخ الاستثمار في كل من الدول المتقدمة، والصاعدة، والدول النامية، فقد توصلت العديد منها إلى أن هناك دوراً إيجابياً لتلك السياسات على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الخاتمة

- عدم قدرة اليمن الموحد عن مواكبة التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العالم نتيجة الاعباء الكبرى التي ورثها اليمن الموحد من مشكلات الاقتصاديين الراسمالي والاشتراكي قبل عام 90م واندماج البلدين بمشاكلهما.
- اعتماد الاقتصاد اليمني على العالم الخارجي لتأمين متطلبات التنمية الاقتصادية مما ادى الى ارتفاع معدلات التضخم بمعدلات كبيرة اثرت سلبا في جميع الفعاليات الاقتصادية تجلت بارتفاع تكاليف المعيشة للطبقات الفقيرة في المجتمع واحداث المزيد من التفاوت في توزيع الدخل الحقيقية.
- لم يحقق برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري الذي تم تنفيذه عام 1995 بالاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين أهدافه النهائية بعد مرور عشر سنوات على تطبيقه، وهي زيادة معدل النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطن رغم الدعم الكبير الذي قدم من المانحين.
- فشل السياستين النقدية والمالية المطبقة بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، و تفاقم عجزالميزان الغذائي الذي يعتبر من ابرز مظاهر خلل السياسة الاقتصادية اليمنية، انخفاض معدلات الادخار،
- لاشك ان جهود الاصلاح الاقتصادي التي بذلتها الحكومة اليمنية منذ التسعينات وحتى الوقت الراهن قد ادت لنتائج ايجابية على اصعدة مختلفة من الاقتصاد اليمني حيث حققت السلطات اليمنية نجاحا ملموسا في عملية دمج النظامين الاقتصاديين المتباينين للشطرين السابقين لليمن وهو الامر الذي مثل تحديا كبيرا على كل المستويات كذلك كانت التجربة اليمنية تحديدا في مجالي اصلاح سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية من التجارب الرائدة وهو الامر الذي ساعد على استعادة الاستقرار النسبي للاقتصاد خلال النصف الثاني من التسعينات.
- اتضح من المؤشرات والتطورات التي شهدتها البيئة الاقتصادية في فترة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي(1995م-2004م) وجود تحسن نسبي في بعض المؤشرات الاقتصادية، فقد انخفض معدل التضخم وانخفض العجز في الموازين الاقتصادية(الموازنة

الخلاصة

العامة، ميزان المدفوعات)، واستقر سعر صرف العملة المحلية، وتم تحرير أسعار الفائدة.

• تبين ان برنامج الإصلاح الاقتصادي لم يحقق أهدافه فيما يتعلق ببرنامج التكيّف الهيكلي الذي يمثل المرحلة الثانية في برنامج الإصلاح الاقتصادي، والذي يهدف إلى إدماج الاقتصاد اليمني في الاقتصاد الدولي، فالصادرات غير النفطية ضعيفة ولم ترق إلى المستوى المطلوب وغير قادرة على منافسة السلع الأجنبية في السوق المحلي أو الخارجي، كما أن حجم السوق اليمنية ضعيف، نتيجة انخفاض نصيب الفرد من الناتج القومي.

• شهد القطاع المصرفي تطوراً نسبياً كميّاً خلال الفترة (1995م-2004م) من حيث حجم الودائع وزيادة رأس مال البنوك، كما أن هذا القطاع قد منح صلاحيات أوسع، لكن دوره لازال محدوداً في مجال تمويل الاستثمارات المحلية والأجنبية.

• شهدت مدة ما بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي ارتفاعاً في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بما كانت عليه خلال مدة تطبيق برنامج الإصلاح، إلا أنّها لم تصل إلى المستوى الذي كانت عليه في مرحلة ما قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي على الرغم من كل الجهود التي بذلتها الحكومات اليمنية المتعاقبة، وهو ما يدل على أن عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي ساد في اليمن بعد الحرب الأهلية في 1994م، كان سبباً في اتساع بؤادر الفساد ومضايقة المستثمرين من خلال إصرار بعض القوى النافذة مشاركة بعض المستثمرين في أموالهم مقابل السماح لهم بالاستثمارات في اليمن، وهذه المعوقات مثلت أهم التحديات التي أدت إلى هروب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لليمن.

بالإضافة إلى تقديم دراسة قياسية عمد الباحث من خلالها على بناء نموذج لاختبار متغيرات كل من السياسات الثلاث (الناتج المحلي الاجمالي، عجز الحساب الجاري، عجز الميزانية، سعر الفائدة، معدل التضخم) واختباره عبر بيانات حقيقية تم جمعها من وثائق المؤسسات الرسمية التي تعني بكل من الاقتصاد والاستثمار في الجمهورية اليمنية، توصلت الدراسة الحالية إلى النتائج التالية:

الخلاصة

- ◆ توصلت الدراسة بأن الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص: توجد علاقة ايجابية دالة احصائيا بين الناتج المحلي الاجمالي وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، قد اثبتت.
- ◆ وتوصلت الدراسة بأن الفرضية الفرعية الثانية حيث تنص: توجد علاقة سلبية دالة احصائيا بين عجز الحساب الجاري وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، قد اثبتت.
- ◆ وتوصلت الدراسة بأن الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص: توجد علاقة دالة احصائيا بين عجز الميزانية وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر أي أن عجز الميزانية خلال الفترة الممتدة من 1995- 2010 اثرت ايجابا على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، قد اثبتت.
- ◆ وتوصلت الدراسة بأن الفرضية الفرعية الرابعة قد اثبتت والتي تنص: توجد علاقة دالة احصائيا بين سعر الفائدة على الاقراض وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر أي ان معدل سعر الفائدة اثر سلبا على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر خلا فترة الدراسة نتيجة لأن سعر الفائدة ظل خلال فترة الدراسة بمستوياته الدنيار الذي اثر سلبا على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، قد اثبتت.
- ◆ كما توصلت الدراسة بأن الفرضية الفرعية الخامسة قد اثبتت والتي تنص: توجد علاقة ايجابية دالة احصائيا بين معدل التضخم وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك بفعل زيادة النمو في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي، قد اثبتت.
- ◆ توصلت الدراسة بأن سياسة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن يعتمد على الناتج المحلي الإجمالي وعجز الحساب الجاري وعجز الميزانية وسعر الفائدة ومعدل التضخم .
- أن بقاء معدل سعر الفائدة في الحدود الدنيا لا يؤدي إلى زيادة الادخار وبالتالي إلى خلق بيئة استثمارية محفزة .

الخلاصة

ثانياً: المقترحات والتوصيات

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها في الجانبين النظري والميداني يمكن وضع أهم المقترحات الآتية:

- إن الاقتصاد اليمني في حاجة ماسة لإنشاء سوق مالية، تلبّي احتياجات المستثمرين التمويلية لإنشاء أو توسيع مشاريعهم الاستثمارية، ودورها الحيوي في تجميع المدخرات المحلية وإعادة توطين الاستثمارات الوطنية المهاجرة، والتوسع بإنشاء الشركات المساهمة، والمساعدة في خصخصة مؤسسات القطاع العام.
- العمل على إيجاد النظم واللوائح الملائمة بعد انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية من خلال الاستفادة من مبادرة البنك الدولي في مساعدته للبلدان النامية.
- إيجاد العوامل المحفزة لزيادة معدلات سعر الفائدة، من خلال إيجاد نظام مصرفي يقدم خدمات مصرفية ذات جودة عالية، وعلى درجة عالية من الموثوقية التي تجذب الادخار كأحد الأسس إلهادفة إلى سحب النقد من السوق ليتم إعادة توجيهها في خلق بيئة استثمارية محفزة .
- على الحكومة اليمنية العمل على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تهيئة الظروف وتوفير المناخات الجاذبة للاستثمار بدلاً من الاعتماد على القروض.
- توفير الاستقرار السياسي والأمني المحفز للاستثمار، عبر تبني رؤية اقتصادية علمية بمنصورها الداخلي والخارجي تجمع عليها الأحزاب السياسية، وشراكة حقيقية تجعل مصلحة الوطن فوق مصلحتها الضيقة، وبالتالي تبني استراتيجيات أمنية فاعلة توجه نحو حماية البيئة الاستثمارية.
- توفير البيانات الدقيقة التي ستمكن المخطط الاقتصادي والمشرع القانوني من التعامل مع الحقائق المتعلقة بالوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، بالإضافة إلى استثمارها في عملية البحث العلمي من جانب، والمهتمين من خارج الدولة لتقدم لهم رؤية واضحة للاستثمار داخلها من جانب آخر. والاعتماد على مصدر واحد للبيانات فيما يخص تحقيق هدف جذب الاستثمار.

الخلاصة

- بحث المشاكل والمعوقات التي تقلص من عملية ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي وتجاوزها لما له من اثر ايجابي على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.
- العمل على زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي، عبر الاهتمام بالقطاعات الأخرى كالخدمات، والزراعة والثروة السمكية التي تتوفر للحكومة قدرة على تشجيعها.

ثالثاً: أفاق البحث

- دراسة مقارنة بين السياسة الاقتصادية المتبعة في اليمن ومحيطه الإقليمي.
- دراسة العلاقة بين سياسة سعر الصرف والاستقرار الاقتصادي في الجمهورية اليمنية.

قائمة المراجع.

أولاً: المراجع العربية أ. الكتب

1. إبراهيم بن صالح العمر، النقود الائتمانية، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، 1414هـ.
2. إبراهيم موسى، "السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة، دار المنهل اللبناني بيروت، 1998.
3. إبراهيم نعمة الله نجيب، "أسس علم الاقتصاد" مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 2000.
4. أحمد شاكر، التسويق مدخل استراتيجي، البيئة التسويقية، وسلوك المستهلكين، دار الشروق، عمان، 2000.
5. أحمد الصفتي، مسيرة الإصلاح الاقتصادي في اليمن، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ورقت مقدمة لمؤتمر "الاستثمار باليمن" صنعاء يومي 22 و 23 ابريل 2007.
6. أحمد جامع، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 1990م.
7. أحمد حشيش، أسامة الفولي، مجدى محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعية الجديدة للنشر 1998.
8. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000.
9. أحمد عبدالرحمن السماوي، تجربة السياسة النقدية وإصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، صنعاء، يناير 2006.
10. أحمد مندور، د.أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، مصر ، الدار الجامعية، 1990.
11. احمد الغندور ،السياسة النقدية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2004م.
12. أحمد أبو الفتوح الناقة: نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998.
13. أسامة احمد الغولي، مجدي أبو شهاب ،مبادئ النفوذ والبنوك ،دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1997.
14. البلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشرق و القاهرة- 1995.
15. افريت هاجس ، ترجمة جورج خوري ، اقتصاديات التنمية ، مركز الكتب الأردني ، 1988م.
16. المرسي السيد حجازي ، مبادئ الاقتصاد العام ، الدار الجامعية، القاهرة 2002.
17. أميرونوف ، ترجمة علي محمد تقني عبد الحسين، الاطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986م.

18. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
19. برايان كويل، مبادلة العملات ،قسم الترجمة بدار الفاروق ،القاهرة ، 2005.
20. جودة عبد الخالق- الاقتصاد الدولي- دار النهضة- القاهرة 1983.
21. جيمس جوارتيز، ريجارد استروب- الاقتصاد الكلي الاختيار العام و الخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرون، دار المريخ، الرياض، 1998.
22. حسين مصطفى حسين ، المالية العامة، دار صفاء للنشر ، عمان ،1999م.
23. حامد عبد المجيد ، مبادئ المالية العامة ، دار صفاء للنشر ، عمان ، 1999م.
24. حامد عبدالمجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية الإسكندرية، 1999.
25. حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية، مكتبة النهضة العربية المصرية، الطبعة الأولى، 1986.
26. حمدي زهران، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس ،القاهرة 1980م.
27. حنازوقي الصائغ- الإدارة المالية العامة ودرها في التنمية الإدارية ، المنظمة العربية للعلم الاقتصادية- عمان - 1987.
28. حوارتي ،جيمس، " الإقتصاد الكلي" الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ الرياض، 1999.
29. خضير حسن، أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والإفريقية "مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2002.
30. دومنيك سلفادور، سلسلة ملخصات شوم في الاحصاء والاقتصاد القياسي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، الطبعة العربية الخامسة، 2001.
31. رفعت مبارك مجير، السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ.
32. رفعت المحجوب ، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية ، معهد الدراسات العربية القاهرة ، 1995.
33. رياض الشيخ، المالية العامة ،مطابع الرخوي، القاهرة، 1989 م.
34. رمزي زكي، الاقتصاد العربية تحت الحصار، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت ديسمبر 1989م.
35. _____ ، الاعتماد على الذات بين الأحلام النظرية وضراوة الواقع والشروط الموضوعية، دار الشباب للنشر والترجمة والتكوين، 1987.
36. _____ ، الإقتصادي السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ، أكتوبر 1997م.

37. _____ ، أزمة القروض الدولية، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، أغسطس، 1987.
38. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، نظرة على بعض النقديات، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية، مصر، 1990م.
39. سليمان ،سلوى على،السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات ، الكويت ،،جامعة القاهرة، القاهرة 1973م.
40. سعيد عبد العزيز عثمان ، مقدمة في الإقتصاد ، الدار الجامعية ،بيروت ،2007م.
41. سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، النظم الضريبية مدخل تحليلي وتطبيقي، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، بدون سنة نشر.
42. سوزي عدلي ناشد ، المالية العامة ، منشورات الحلبي ، بيروت ، 2003.
43. سهير محمود معتوق، امينة عز الدين عبد الله، المالية العامة،الدار الجامعية، القاهرة ، 2000م
44. سهيل ادريس، المنهل: قاموس فرنسي عربي، دار الدب ، بيروت، الطبعة الخامسة والعشرون، 1995.
45. ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
46. عادل أحمد حشيش ، أساسيات المالية العامة ، دار النهضة العربية بيروت ،1992م.
47. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط2، 2000.
48. عبد الله عقيل جاسم، "المدخل إلى التخطيط الإقتصادي " الجامعة المفتوحة، طرابلس 1997.
49. عبد اللطيف يوسف الحمد، الاعتماد على الذات، العمل العربي المشترك، دار الشباب للنشر، الكويت، 1987م.
50. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.
51. عبدالسلام أبو قحف ، نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية ، دار الجامعة الجديدة ، مصر 2003م.
52. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
53. عبد المجيد عبد المطلب: السياسات الاقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي:تحليل كمي،مجموعة النيل العربية، مصر، القاهرة 2003.
54. _____ ، السياسات الاقتصادية ،تحليل كلي، مكتبة زهراء الشرق ،1997.

55. عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت 1980 م.
56. عبد الغفار حنفي ، البورصات والمؤسسات المالية ، القاهرة ، مصر الدار الجامعية 2002.
57. عبد المطلب الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) ج2، القاهرة، مجموعة الدول العربية 2003.
58. عبد المنعم فوزي ، المالية العامة السياسية المالية ، دار النهضة ،لبنان ،1977 م.
59. عبد المنعم السيد، اقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر، المصرف الإداري ،1999.
60. عجمية،محمد عبد العزيز وآخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط " دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
61. عريقات، حربي محمد،"مقدمة في التنمية والتخطيط الإقتصادي " دار زهران ، عمان ،1997.
62. عصام عزيز الشريف، مقدمة الاقتصاد القياسي(2)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981.
63. على العربي وعبد المعطي عساف- الإدارة المالية العامة- دار عالم الكتب- الرياض- 1992.
64. عماد الليثي، التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003م.
65. عناية، غازي حسين " التضخم المالي" مؤسسة شباب اليوم، الإسكندرية، 2000.
66. عويس ، منى الأفندي، "التخطيط للتنمية الإجتماعية" دار النهضة المصرية ،القاهرة 1997.
67. فريد النجار، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر 2000.
68. فلاح حسن حسين د،مؤيد عبد الرحمان ، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، لبنان، دار وائل للطباعة والنشر ،2000.
69. فيصل فخري وعدنان الهندي - مبادئ الإدارة المالية العامة واقتصادياتها - الجزء الأول (مكان النشر غير موجود -عمان- 1980.
70. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
71. كمال حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984م.
72. كمال بكرى ، مبادئ الإقتصاد ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1986 م.

73. لعمارة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدولة ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2004.
74. م.أ.ج.دي كوك، المصرفية المركزية، ترجمة عبد الواحد المخزومي، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، 97.
75. محررزي محمد عباس، اقتصاديات الجباية والضرائب، ط4، الجزائر، دار هومه، 2008.
76. مايكل ابدجان: الاقتصاد الكلي النظرية و السياسات- ترجمة محمد إبراهيم منصور دار المريخ، الرياض، 1998.
77. محمد إبراهيم منصور، علي عطية مسعود، "محاضرات في التجارة الخارجية"، جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2007.
78. محمد بلقاسم حسن بهلول، أسس التنظيم الإقتصادي والإدارة المحلية بالجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1978.
79. محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع عمان، 2000م.
80. محمد حلمي الطوابي، أثر السياسة المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدول الحديثة دراسة مقارنة، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007.
81. محمد الصغير يسري أبو العلاء ، المالية العامة ، دار العلوم، عنابة، 2003 م.
82. محمد عباس محزوري، اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003م.
83. محمد عبد العزيز عبدالله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الأولى، 2005.
84. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية ،مفهومها ونظرياتها، سياستها، الدار الجامعية،الإسكندرية 2001.
85. مريم أحمد مصطفى وإحسان حفطي، قضايا التنمية في الدول النامية ،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001.
86. محمد دويرار ، مبادئ الإقتصاد السياسي، الجزء الرابع الإقتصاد المالي ،منشورات الحلب ،بيروت، 2001.
87. محمد خليل برعي، عبد الهادي سولفي ، النقود والبنوك، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 84م.
88. محمد زكي شافعي ، المصرفية في البلدان المتخلفة اقتصاديا ، رسالة في التخطيط القومي رقم 49، لجنة التخطيط القومي القاهرة ، 1957.
89. مرعشلي محمد، "واقع السياسة الإقتصادية الدولية المعاصرة " المؤسسة الجامعية للنشر ، بيروت 1987م.

90. محمد ناظم حنفي، مشاكل تحديد سعر الصرف و تقييم العملات، الهيئة العامة للكتاب 1999.
91. مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر، القاهرة، 1995.
92. نائل العواملة- الإدارة المالية العامة بين النظرية والتطبيق - مؤسسة زهران للطباعة والنشر والتوزيع - عمان الأردن - 1990.
93. وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، دار الشروق، الإسكندرية، 1988م.
94. يعقوب فهد العبيد ، التنمية التكنولوجية، مفهوما ومتطلباتها، الدار الدولية والتوزيع ، الكويت ، 1989م.
95. يونس أحمد البطريق، المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية، مصر، الدار الجامعية، 2004.
96. يونس محمود، "محاضرات التخطيط الإقتصادي" الدار الجامعية ، بيروت، 1986.

ب. الرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه)

1. أحمد الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية - دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003) -، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.
2. باغوس عبد القادر، دراسة تحليلية لعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال العام 1986-1997، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1998-1999.
3. بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، 2005-2006.
4. زياد بولص الحجازين، مؤسسات تشجيع الاستثمار الأردنية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1996م.
5. سالكي سعاد، "دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة بعض دول المغرب العربي"، أطروحة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات.
6. سلمان حسن ، الإستثمار الأجنبي والمباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2004م.
7. سالم جابر الاحول، السياسة المالية: فاعليتها وأثارها النقدية في الاقتصاد اليمني ، رسالة دكتوراه غير منشورة، بغداد، 2002م.
8. سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية 2005/2006.
9. صالح مسعود، مفهوم السياسة النقدية وتطورها في الفكر الاقتصادي. رسالة ماجستير غير منشورة صنعاء، 1999م.

10. عايض عقال محمد هجلان، "إمكانية استهداف التضخم كإطار عام للسياسة النقدية في اليمن في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي (1995-2010)", رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة 2013.
11. عبد الرحمن أحمد فرحان، تقويم التنظيم الإداري للمنطقة الحرة بمدينة عدن - الجمهورية اليمنية، جامعة الأزهر، رسالة ماجستير، 2003م.
12. عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 88-95، جامعة الجزائر أطروحة دكتوراه دولة- غير منشورة 1995.
13. عبده مدهش، اتجاهات اصلاح السياسة المالية في الاقتصاد اليمني، عبدة مدهش، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلب كلية الاقتصاد، سوريا، 2008م.
14. لبنى حسين المسبلي، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية (حالة اليمن)، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير، 2003.
15. مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002-2003.
16. نبيلة احمد، ملامح الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اليمن رسالة ماجستير غير منشور، جامعة عدن، 2009م.
17. نبيلة بن يوسف، إدارة أزمة العنف السياسي في الجزائر 92-2002، رسالة ماجستير عن منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر، 2001.
18. محسن أحمد محمد الخضري، التضخم الهيكلي في الدول الإفريقية، بمصروغانا، حالة دراسية، رسالة دكتوراه غير منشورة معهد الدراسات الإفريقية، 1984، جامعة القاهرة.
19. فضيل فارس، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والسعودية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر 2004م.
20. هدى يحيى محمد أحمد شرف الدين، " التضخم الركودي في الاقتصاد اليمني دراسة تحليلية للفترة من 1990-2009"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، 2012.

ج. الدوريات

1. شاهد يوسف، " تغيرات في مشهد التنمية - قضايا الألفية الجديدة"، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 36، العدد4، ديسمبر 1999.
2. سعيد بونوة، خياطر حيمة، : سياسة سعر الصرف بالجزائر- نمذجة قياسية للدينار الجزائري"، تلمسان، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، 5-2011.

3. علي منصور محمد- عوض محمد باشراحيل، دور المؤسسة المالية في تطوير اقتصاد المنطقة الحرة عدن(رؤية إستراتيجية)، مجلة دراسات اقتصادية ، صنعاء ،العدد 8، صيف 2003م.
4. مطهر العباسي، السياسات الاقتصادية وميزان المدفوعات، دراسة ضمن كتاب أدبيات وبحوث المؤتمر الاقتصادي الأول، نظمته مجلة الثوابت في الفترة2-4 مايو1995م، صنعاء، 1996م.
5. محمد عمر باناجة، الاصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية واثرها في تدفقات الاستثمار، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، 2009.
6. ميلان براهيميات و يوري دادوش،" أوجه التفاوت في التكامل العالمي"، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 33، العدد 3، سبتمبر 1996.
7. نعيمي أحمد، السياسة المالية من اعتماد العجز إلى التركيز على بنية الميزانية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، العدد 12، 2005.

د. التقارير والكتب الإحصائية

1. البنك المركزي، الادارة العامة للبحوث والتطوير، التقارير السنوية للبنك لأعوام 2005-2010.
2. الجمهورية اليمنية 15 عاماً من البناء والتطوير1990م-2005م-وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- 3.كتاب الإحصاء السنوي ، الجهاز المركزي للإحصاء، الجمهورية اليمنية، الإصدار 2005.
- 4.كتاب الإحصاء السنوي، الجهاز المركزي للإحصاءالجمهورية اليمنية، الإصدار 2009.
5. الفارس عبدالرزاق، الحكومة والفقراء والإنفاق العام (دراسة لظاهرة عجز الموازنة واثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية)، بيروت، مركز دراسة الوحدة العربية، 1997.
6. الهيئة العامة للاستثمار، قانون الاستثمار رقم 22 لسنة 2002م، الطبعة الأولى، صنعاء، سبتمبر2002م.
7. الهيئة العامة للاستثمار، برنامج :استثمرفي اليمن (سيدي روم)، إجراءات الاستثمار ، 2005م.
8. الهيئة العامة للمناطق الحرة، اللائحة التنفيذية لقانون المناطق الحرة رقم4 لسنة 1993م.
9. الهيئة العامة للمناطق الحرة ،اللائحة التنفيذية لقانون المناطق الحرة رقم4 لسنة 1993م ، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 95 لسنة 1999م، المادة رقم (6)، صنعاء، بدون تاريخ.
10. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، أعداد مختلفة 2000-2010، الكويت، 2010.
11. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 1995، الكويت، بدون تاريخ.
12. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وائتمان الصادرات، الكويت، 2010م.

13. المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول نظرة السياسة النقدية في الجزائر، 2005م.
14. حلقة دراسية تطبيقية عن البرمجة المالية لصندوق النقد الدولي، من إعداد ب.أجيفلي ومحسن سيسخان وتيسير فونتيل 1991م.
15. حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق دراسة في اتجاهات الإصلاحات المالي والاقتصادي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1992.
16. صالح شعبان، أحمد محمد حجر، التطور الاقتصادي والاجتماعي في الجمهورية اليمنية في الفترة (90-20) دراسة مقدمة لوحدة التخفيف من الفقر بوزارة التخطيط 2009م.
17. عادل أحمد خشيش، أصول المالية العامة، (دراسة تحليلية لمقومات مالية الاقتصاد العام)، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، بدون سنة نشر.
18. مركز الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير بخصوص تمويل التنمية، فيفري 2001م، مرجع سابق، ص 28.
19. مركز الأمم المتحدة لشئون الشركات عبر الوطنية - لاشركات عبر الوطنية والتنمية العالمية نيويورك 1990م.
20. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الاقتصادية الثالثة للتخفيف من الفقر 2006-2010، الجمهورية اليمنية، أغسطس 2006.
21. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر 2006-2010.

ه. أوراق العمل

1. محمد إبراهيم منصور، علي عطية مسعود، "محاضرات في التجارة الخارجية"، جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2007، 189.

و. الصحف والمجلات

1. طه أحمد الفسيل، الإصلاحات الاقتصادية والمالية، مجلة المالية، العدد-127-128، أغسطس-ديسمبر 2007.
2. علي جبران الشماحي، سياسات سعر الصرف في ج.ي والآثار الاقتصادية والاجتماعية لتخفيض قيمة الريال اليمني، مجلة المالية، وزارة المالية، صنعاء العدد 100، ديسمبر 2000م.
3. محمد الميتمي، المنطقة الحرة في عدن "بوابة التغيير والاستثمار"، صحيفة 26 سبتمبر، العدد 1236، 2 ديسمبر 2005.
4. محمد عبد الواحد الميتمي، أزمة العملة اليمنية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد 1، صنعاء، 1997.

ز. المؤتمرات والندوات

1. جور جعابد، نوري إرباس، بهروز غويرامي، " نظم وسياسات سعر الصرف"، ورقة عمل مقدمة لوقائع الندوة المنعقدة في 16-17 كانون أول/ ديسمبر 2002، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي.

2. حسن بن فردان الهجوج، "اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليكي"، مؤتمر الاستثمار والتمويل: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، سرم الشيخ، ديسمبر (كانون أول)، 2004.

3. سيد علي بوكرامي، المسائل المالية ومسائل الصرف في اقتصاديات المغرب العربي خلال الفترة الإنتقالية، الإصلاحات الإقتصادية وسياسات الخصوصية في بلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نضمها المركز الوطني لدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط الجزائري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - 1999م.

4. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): تقرير الاستثمار العالمي 2002م، جنيف.

ح. النشرات

1. اضاءات، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت، يوليو-2011، العدد الثاني عشر.

ثانياً: المراجع باللغات الأجنبية

أ: المراجع باللغة الإنجليزية

A. Books

- (1) A.K. Cairncross , The contribution of foreign and Domestic capital to Economic Development Reprinted in Factors Economic Development London.
- (2) AK Cairncross , migration of technology . Translated and printed in factors in Economic Development.
- (3) Howard R. Vane, John L. Thomson, "An Introduction To Macroeconomics Policy", (Harvester Wheatsheaf, Great Britain , 1993.
- (4) Johnson , Harry Gordon, on economic and society, Chicago, University of Chicago, Bresser , 1975.
- (5) K. Alec. Chrystal, Simon Price- controversies in macro, Harvester wheatsheaf- Great Britain, 1994.
- (6) S. Mitra, Money and Banking- theory: analysis and policy. A text book of readings" Random house- 1970.

B. Articles

- (7) Abeer F.A. Al Abbadi, "Diagnosis of the Current Situation of Foreign Investment in some Arab Economies", International Management Review, Vol. 5 No. 2 2009.
- (8) Abu Nurudeen, Obida Gobna Wafure, Elisha MensonAuta, "Determinants of Foreign Direct Investment: The Case of Nigeria", The IUP Journal of Monetary Economics, Vol. IX, No. 3, 2011.
- (9) Ahn, D. Y. S., Adjai, D. S. S., & Willett, D. T. D. " The effects of inflation and exchange rate policies on direct investment to developing countries". International Economic Journal, 12(1).
- (10) Akinboade, O. A., Siebrits, F. K., & Roussot, E. N. , Foreign direct investment in South Africa. Foreign Direct Investment, 2006.
- (11) Ali A. Bolbol and Ayten M. Fatheldin, " Foreign and Intra-Arab Capital Flows in the Arab Countries, 1990–2003", The World Economy, 2006.
- (12) Aminu Mamman, Nabil Baydoun, Mohamed Sulaiman and Ishak Ismail, "Globalization and its consequences: Malaysian managerial

- perspectives and implications”, Asia Pacific Business Review, Vol. 19, No. 1, January 2013.
- (13) Arfan Shahzad & Abdullah Kaid Al-Swidi, “Effect of Macroeconomic Variables on the FDI inflows: The Moderating Role of Political Stability: An Evidence from Pakistan”, Asian Social Science; Vol. 9, No. 9; 2013.
- (14) Awan, M. Z., Khan, B., & UzZaman, K., Economic determinants of Foreign Direct Investment (FDI) in commodity producing sector: A case study of Pakistan, African Journal of Business Management, 5(2), 2011.
- (15) Bang Nam Jeon And Sung Sup Rhee, “The Determinants Of Korea's Foreign Direct Investment From The United States, 1980-2001: An Empirical Investigation Of Firm-Level Data Contemporary Economic Policy Vol. 26. No. 1, January 2008.
- (16) Banga R, " Impact of government policies and investment agreements on FDI inflows to developing countries". Working paper No. 116. Indian Council for Research on International Economic Relations, New Delhi, 2003.
- (17) B.K. Lokesh & D.S. Leelavathy, ” Determinants of Foreign Direct Investment: A Macro Perspective”, The Indian Journal of Industrial Relations, Vol. 47, No. 3, January 2012.
- (18) Behrooz Shahmoradi, Navitha Thimmaiah, S. Indumati, ” Determinants Of FDI Inflows In High Income Countries: An Intertemporal And Cross Sectional Analysis Since 1990”, International Business and Economics Research Journal , Volume 9, Number 5, May 2010.
- (19) Bill Junor, “Australia’s Current Policy Mix: Monetary, Fiscal And Microeconomic Policies”, Ecodate, Volume 20, Number 3, July 2006.
- (20) C. Richard Torrisi, Christian J. Delaunay, Agata Kocia, Marta Lubieniecka, ” FDI In Central Europe: Determinants And Policy Implications”, Journal of International Finance and Economics, Volume 8, Number 4, 2008.
- (21) Changyuan Luo and Jun Zhang, “China Trade Policy Review: A Political Economy Approach”, The World Economy ,(2010).
- (22) Claudia Isac, Codrua Dura, Florin Cristian Ciurlău " The Expansion Of FDI Flows – A Major Factor Of Globalization", Annals Of The University Of Petroșani, Economics, 11(4), 2011.
- (23) Cătălin Emilian Huidumac Petrescu, Radu-Marcel JOIA, Gheorghe Hurduzeu, Liviu Bogdan Vlad, “Foreign Direct Investments Expansion –

- Essential Globalization Factor”, Theoretical and Applied Economics Volume XVIII, No. 1(554),2011.
- (24) Daniel Cohen, Monetary and Fiscal Policy in an Open Economy with or without policy Coordination, European Economic Rivew, n°33, 1989.
- (25) Danish Ahmed Siddiqui, Mohsin Hasnain Ahmad, Muhammad Asim, “The causal relationship between Foreign Direct Investment and Current Account: an empirical investigation for Pakistan economy”, Theoretical and Applied Economics Volume XX , No. 8(585), 2013.
- (26) Dikit S.V. and Shringarpure A.A., “Exchange Rate – A Key Determinant of FDI in India”, Advances In Management, Vol. 6 (9) Sep. (2013).
- (27) DominikaZenka –Podlaszewska, “Competitiveness And Interest Rates.The Case Of Investing In New Housing In Poland In 2002–2010”, Poznań University Of Economics Review, Volume 12 Number 3, 2012.
- (28) Elizabeth Asiedu, “On the determinants of Foreign Direct Investment to developing countries: Is Africa Different”, World Development, Vol.30, No. 1,2002.
- (29) french.w, the personnel management orocess , human presources administrat ahoughzon migglin,co, boston,1974.
- (30) Gary Stern, Preston Miller, “Avoiding Significant Monetary Policy Mistakes”, Federal Reserve Bank of Minneapolis Quarterly Review, Vol. 28, No. 2, December 2004.
- (31) Glauco De Vita and Andrew Abbott, “Do exchange rates have any impact upon UK inward foreign direct investment?”, Applied Economics, 2007, 39.
- (32) Giorgio Di Giorgio, Zeno Rotondi,” Monetary policy, financial stabilityand interest rate rules”, Journal of Risk Management in Financial Institutions Vol. 4, 3 , 21st January, 2011.
- (33) Godfrey Charles Nyamrunda, “An Empirical Study on the Long-Run Relationships between Lower Exchange Rates and Foreign Direct Investments in Developing Economies; Evidence from Tanzania”, Journal of Applied Economics and Business Research, Jaebr, 2(4), (2012).
- (34) Indradeep Ghosh, “The Relation between Trade and FDI in Developing Countries – A Panel Data Approach”, Global Economy Journal, Volume 7, Issue 3. 2007.

- (35) Jeffery D. Amato, "The Role of the Natural Rate of Interest in Monetary Policy", CESifo Economic Studies, Vol. 51, 4/2005.
- (36) Juliane Brach & Markus Loewe, "The Global Financial Crisis and the Arab World: Impact, Reactions and Consequences", Mediterranean Politics, Vol. 15, No. 1, March 2010.
- (37) Kahai, S.K. & Simmons W., The Impact of Globalization on income inequality. Global Business and Economics Review, Vol.7.No.1,2005.
- (38) Khalafalla Ahmed Mohamed Arabi," Effects of Foreign Trade Policies on Directions of Sudanese Foreign Trade", Journal of Business Studies Quarterly, Vol. 2, No. 2, 2011.
- (39) Lale Berköz & Sevkiye Sence Turk, "Locational Preferences of FDI Firms in Turkey: A Detailed Examination of Regional Determinants", European Planning Studies Vol. 17, No. 8, August 2009.
- (40) Lane, T. and Varoudakis, A. (eds) ,"Fiscal Policy and Economic Growth: Lessons for Eastern Europe and Central Asia", The World Bank Publication , 2007.
- (41) Lucyna Kornecki, EM. Ekanayake, "State Based Determinants of Inward FDI Flow in the US Economy", Modern Economy, 2012, 3.
- (42) Lucyna Kornecki, Embry-Riddle, Dawna Rhoades, Embry-Riddle, "How FDI Facilitates The Globalization Process And Stimulates Economic Growth In CEE", Journal of International Business Research, Volume 6, Number 1, 2007.
- (43) Magdalena Rădulescu The Efficiency of the Fiscal Policy in the EU and Its Role in the Economic Recovery by Attracting FDI's , Journal Of Knowledge Management, Economics and Information Technology, Issue 7, December 2011.
- (44) Maria N. Ivanova," The Planned Spontaneity of the US Current Account Deficit", Paper prepared for the 49th Annual Convention of the International Studies Association, San Francisco, CA, March 26-29, 2008.
- (45) Matei Gh. Pirvu D,"The impact of corporate income taxation on the location of FDI in the European Union", Finate–Provocaril eviitorului Review, Year IX, no.12/2010, Craiova, Romania.
- (46) Milesi-Ferretti G.M and Tille C. , "The Great Retrenchment: International Capital Flows During the Global Financial Crisis". Graduate Institute of International and Development Studies Working Paper No: 18/2010.

- (47) Mirjana Gligorić, “Exchange rate policy, Growth, and Foreign trade in china”, *Economic Annals*, Volume LVI, No. 190 / July – September, 2011.
- (48) Mohammed Ashraful Haque, Texas A&M University – Texarkana, "An Empirical Test Of The Interest Rate Parity: Does It Hold Between U.S.A. And Selected Emerging Asian Economies?", *Journal Of International Business Research*, Volume 9, Number 2, 2010.
- (49) Paresh Kumar Narayana and Russell Smyth, "The dynamic relationship between real exchange rates, real interest rates and foreign exchange reserves: empirical evidence from China", *Applied Financial Economics*, 2006, 16.
- (50) Philip Arestis And Malcolm Sawyer, "On The Effectiveness Of Monetary Policy And Of Fiscal Policy", *Review Of Social Economy*, Vol. Lxii, No. 4, December 2004.
- (51) . Ping Zheng, "A Comparison of FDI Determinants in China and India", *Thunderbird International Business Review* Vol. 51, No. 3 May/June 2009.
- (52) . Poulsen L. S. and Hufbauer G. C., "Foreign Direct Investment in Times of Crisis", *Peterson Institute for International Economics. Working Paper No.11-3*, 2011.
- (53) Rahim Quazi, "Economic Freedom and Foreign Direct Investment in East Asia", *Journal of the Asia Pacific Economy*, Vol. 12, No. 3, August 2007.
- (54) Rana Ejaz Ali Khan, Rashid Sattar, HafeezurRehman, "Effectiveness of Exchange Rate in Pakistan: Causality Analysis", *Pak. J. Commer. Soc. Sci.*, Vol. 6 (1), 2012.
- (55) Rudra Prakash Pradhan, "Does Infrastructure Play a Role in Foreign Direct Investment?", *The Icfai University Journal of Financial Economics*, Vol. VI, No. 2, 2008.
- (56) Rudra P. Pradhan, Devdutta Saha, "Determinants of Foreign Direct Investment in SAARC Countries: An Investigation Using Panel VAR Model", *Information Management and Business Review*. Vol. 3, No. 2, Aug 2011
- (57) Salah T. Al-rawashdeh, Jaafar H. Nsour, Rafat S. Salameh, "Forecasting Foreign Direct Investment in Jordan for the Years (2011 -2030)", *International Journal of Business and Management*, Vol. 6, No. 10; October 2011.

- (58) Sargent. T and wallace N. some Umpleasant monetarist Arithmetic, “Federal Reserve Bank of Minneafoliis, qurtery Review, vol 5 N3. 1981.
- (59) SrđanBoljanović, “A Sustainability Analysis OfSerbia’s Current Account Deficit”, Economic Annals, Volume Lvii, No. 195 / October – December 2012.
- (60) Sushant Sarode, “Effects of FDI on Capital Account and GDP:Empirical Evidence from India”, International Journal of Business and Management Vol. 7, No. 8; April 2012.
- (61) V.N. Balasubramanyam, Mohammed A. Salisu, “Foreign direct investment and globalization”, p.199, available at <http://search.ebscohost.com/>.
- (62) VinitRanjan, GauravAgrawal, “FDI Inflow Determinants in BRIC countries: A Panel Data Analysis”, International Business Research, Vol. 4, No. 4; October 2011.
- (63) Zaman, K., Shah, I. A., Khan, M. M., & Ahmad, M. Macroeconomic Factors Determining FDI Impact onPakistan's Growth. South Asian Journal of Global Business Research, 1(1), 2006.

C. working paper

- (64) Cottarelli, Carlo, Limiting Central Bank Credit to the Government ; theory and Practice, International Monetry Fund, Occasional paper 10, 1993
- (65) De List Worrel, Monetary and Fiscal Coordinations in small open economies. International Monetary Fund, working paper n° 56,2000.
- (66) faika el-refaie, “the coordination of monetary and fiscal policies in Egypt, the Egyptian center for economic studies”, working paper n° 54, April 2001.
- (67) sundarajan,V,and others, the coordination of domestic public debit and monetary management in economics, in transition issues and lessons from experiences, IMF , working paper N° 148, 1994.
- (68) TamerRady, Ain-Shams ,”Foreign Direct Investment And Growth: Theory, Evidence And Lessons For Egypt”,Journal Of International Business Research, Volume 11, Special Issue, Number 1, 2012
- (69) UgoPanizza, monetary and fiscal policies in emerging markets, the Egyptian center for economic studies, working paper n°50, Décembre2000.

D. International Report

- (70) United Nations for Trade and Development(UNCTAD). "Assessing the impactof the current financial and economic crisis on global FDI flows". Geneva,2009.
- (71) United Nations for Trade and Development(UNCTAD). ,”Assessing the impactof the current financial and economic crisis on global FDI flows”, Geneva,2010.

ب: المراجع باللغة الفرنسية

A. Books

- (72) Charles Albert mi chalet," la séduction des nations ou comment attirer les investissements" ,édition: economica, paris, 1999
- (73) Claude de nehme,"strategies commerciales et techniques internationales", éd: organisation, paris, 1992.
- (74) Economiqu ebesial, la monnaie et ses «mécanismes , nouvelle éclissions la découverte , paris.
- (75) Elias- gannage , " Théorie de l'investissement direct .étranger, " édition : economica , paris , 1985.
- (76) Frédéric- teulon,"la nouvelle économie mondial", édition: PVF, 4 émeédition , paris ,1998 ,p 78.
- (77) Guerroui- driss et Richet-xavier « les investissement directs étrangers - facteursd'attractivité et de localisation- » ,édition: loubkal, paris ,1997
- (78) Jean pierre patter, monnaie institution financiere et politique monétaire 4ed, économie paris ;1987.
- (79) Jean peulpollin; agregats monétaires pondere; théorie et application; economica; paris; 1998.
- (80) Med abedelwahab- bekechi, " revue algérienne des relations internationales", n° 25 ,1993.
- (81) Peat burgenmerier: analyse et politique économique; ed economica, paris, 2002.
- (82) Petter H. Limobert et Thomas A.pugel,L économie international.
- (83) Pierre Jacque mot. La firme multionale , une introduction economique (Econo mica. 1990).

- (84) Philippe- saucier; "specialisation internationale et compétitivité de l'économie japonaise" ,édition: economica, paris, 1987.
- (85) Petter H. Limobert et Thomas A.pugel, économie international ,éditioneconomieca 1994
- (86) Peyrand- Josette , "gestion financiere international" , 3 èmeédition , édition : vuibert , paris , 1995.
- (87) Renard Bouvert, Relations économiques internationales, Qubec 1996.
- (88) The world bang reserch observer, vo12,n°1,1999, p23-42.
- (89) Xavier greff, l'économie des politiques pu publiquesdolary,Paris 1983.

B. Working papers

- (90) De List Worrel, Monetary and Fiscal Coordinations in small open economies. International Monetary Fund, working paper n° 56,2000.
- (91) faika el-refaie, the coordination of moinetary and fiscal policies in Egypt, the Egyptian center for economic studies, working paper n° 54, April 2001.
- (92) sundarajan,V,andothers,the coordination of domestic public debit and monetary management in economics, in transition issues and lessons from experiences, IMF , working paper N° 148, 1994
- (93) Daniel Cohen, Monetary and Fiscal Policy in an Open Economy with or without policy Coordination, European Economic Rivew, n°33, 1989, PP 303,339.

C. Reports

- (1)O.C.D.E , définition des reference détalé investissements internationaux , Paris 1983.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

1. الموقع الإلكتروني لوزارة النفط والمعادن للجمهورية اليمنية على الإنترنت:
<http://www.yeman.gov.ye>
2. هوارى المعمري، الغاز الطبيعي تطور اكتشافه في العالم ومستقبله في الدول العربية، الإدارة العامة لشؤون الغاز، إصدارات وزارة النفط، صنعاء، متاح على الموقع.
<http://www.yeman.gov.ye>
3. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير التنمية 2006م، صنعاء، ص 1. وتوفر على الإنترنت على الرابط <http://forum.el-wlid.com/t14128.html>
4. خالد المرزوك، "السياسات التجارية"، جامعة بابل، ص ص 41-45، متوفر على الإنترنت.
http://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=3&ved=0CDsQFjAC&url=http%3A%2F%2Fwww.uobabylon.edu.iq%2Fprints%2Fpubdoc_1_22545_1137.docx&ei=t2ywUtj1HIKGhQeWyIHAaw&usg=AFQjCNF3iJdEzxlueFfAWH7doQN8Z_CA accessed date 5/11/ 2013 at 7:09 PM.
5. سرمد كوكب الجميل، "المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر تحليل نقدي لمعطيات منظمة التجارة العالمية في عصر العولمة"، جامعة الموصل، الموصل- العراق، ص ص 11-12. متوفر على الإنترنت
https://www.google.com/search?newwindow=1&rlz=1C1BLWB_enYE544YE545&espv=210&es_sm=93&q=Globalization+and+Internationalization&oq=Globalization+and+Internationalization&gs_l=serp.3..0i1916j0i22i30i1914.101364.101364.0.102383.1.1.0.0.0.564.564.5-1.1.0....0...1c.1.37.serp..0.1.563.ypYkZL_7EBI, accessed at 2012.
6. www.unctad.org
7. Murat Ali Dulupçu, OnurDemirel, Isparta, "Globalization and Internationalization", 2005, p.8, available at
https://www.google.com/search?Newwindow=1&rlz=1C1BLWB_enYE544YE545&espv=210&es_sm=93&q=Globalization+and+Internationalization&oq=Globalization+and+Internationalization&gs_l=serp.3..0i1916j0i22i30i1914.101364.101364.0.102383.1.1.0.0.0.564.564.5-1.1.0....0...1c.1.37.serp..0.1.563.ypYkZL_7EBI, accessed at 2012.
8. Padma Mallampally and ZbigniewZimny, "Foreign direct investment in services Trends and patterns", p.25 available at <http://search.ebscohost.com/>.